

كشك الأبيات

في

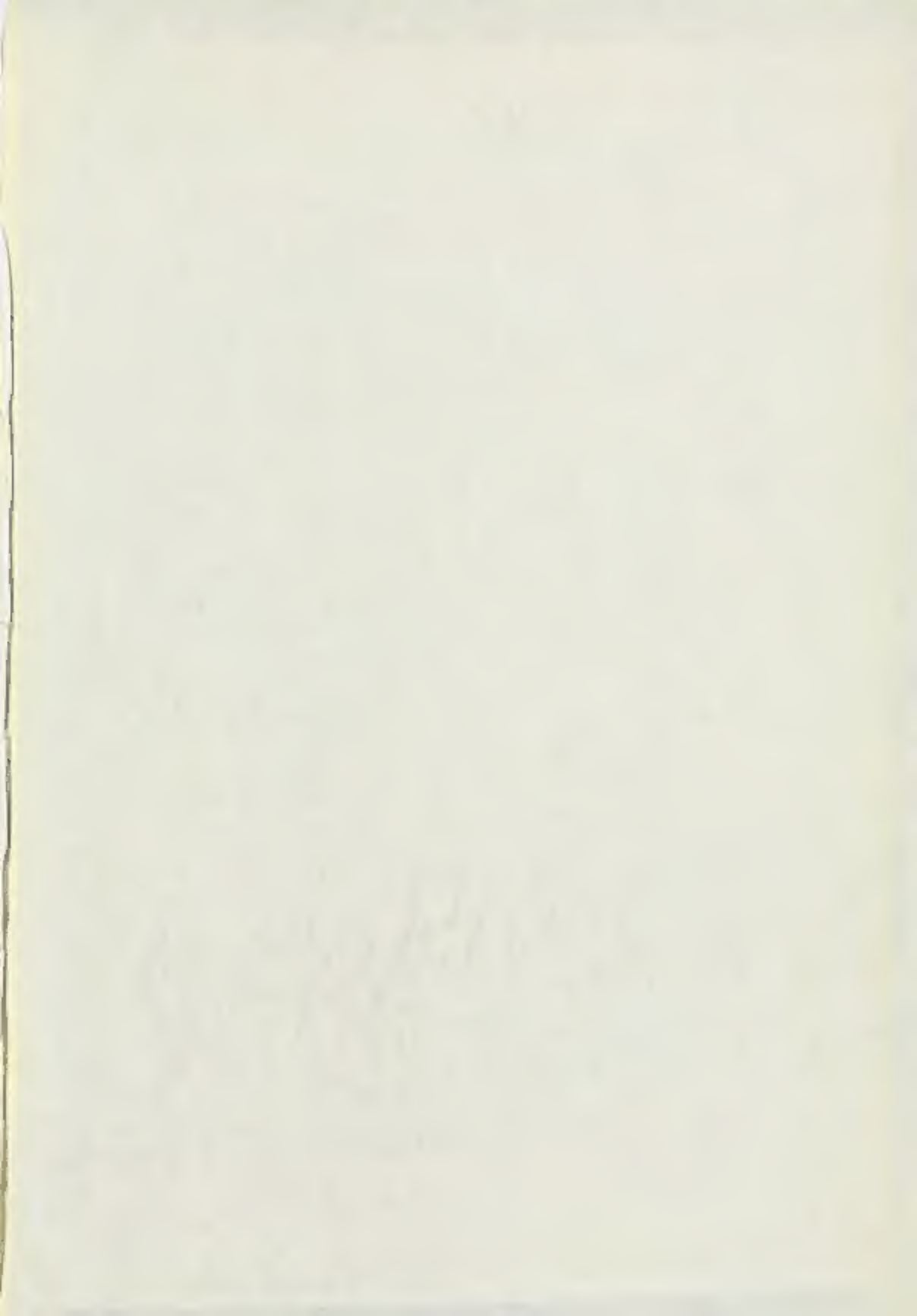
فتح الأسماء

من

أعلام العرب في التاريخ

مجلد ١

الطبعة الأولى ١٩٩٩





32101 023045071

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

--	--

كشَفُ الْإِسْرَارِ

فِي

شَرَحِ الْأَسْتَبْصَارِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَّامُ الْكَبِيرُ لِسَيِّدِنَا نَعْمَانُ اللَّهِ الْجَزَائِرِيِّ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ وَأَشْرَفَ عَلَيْهِ

الْمُفِئُّ لِسَيِّدِ طَيْبِ الْبُوسَهِيِّ الْجَزَائِرِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

النَّاشِر: مَوْسُة دَارُ الْكِتَابِ - خِيَابَانِ ام - قُمْ

تَلِفُون ٢٤٥٦٨٠

2272

.66587

.745

ju2'2



هوية الكتاب

الكتاب : كشف الأسرار في شرح الامتصار (الجزء الثاني)

تأليف : السيد نعمة الله الجزائري (قدس سره)

تحقيق : مؤسسة علوم آل محمد (علم السلام)

إشراف : السيد طيّب الجزائري

نسخة الحروف : كامبوتر دار الكتاب

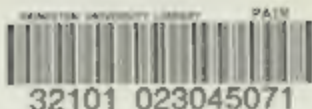
الطبعة : الأولى عام ١٤١٣

المعد : ١٠٠٠

المنشأة : أمير - قم المقدسة

الناشر : مؤسسة دار الكتاب - قم - شارع آدم

حقوق الطبع محفوظة



الرموز:

- ١- م : متن كتاب «الاستبصار» للشيخ الطوسي (قدس سره).
- ٢- ك : كتاب «كشف الأسرار في شرح الاستبصار» للسيد الجزائري (قدس سره).
- ٣- ت : تعليقاتنا عليه.
- ٤- الأصلية : النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف (قدس سره) سنة ١٠٨٨ هـ.
- ٥- المحمدية : النسخة التي كتبها «محمد بن علي الجزائري» تلميذ المؤلف (قدس سره) سنة ١٠٩٤ هـ، وقرأها عليه.
- ٦- الأمينية : النسخة التي كتبها «محمد أمين» أحد علماء شوشتر سنة ١١١٢ هـ.
- ٧- الجزائرية : النسخة التي كتبها أنا في النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.
- ٨- • : علامة على الجملة التي شرحها السيد (ره) في كشف الأسرار.

تنبيه

جميع حقوق الطبع لهذا الكتاب مع سائر أجزائه محفوظة للناشر
(مؤسسة دارالكتاب الشارع ارم - قم المقدسة) فلا يجوز طبعه ونشره ولا أخذ
الصورة منه بأي وجه كان. فكلما بيع الكتاب أو أهدى فهو منوط بهذا
الشرط (والمؤمنون عند شروطهم الحديث) .

● ترجمة الشيخ الطوسي (ره)

من المحقق ص ٧

● بقية المقدمة (تتضمن على عشر جواهر)

من المؤلف ص ٣٥

● كتاب الطهارة ص ٩٥

● الرموز المكثرة ص ٩٦

● فهرس المطالب ص ٥١٩

● فهرس بعض التعليقات المهمة ص ٥٢٣

● فهرس المترجمين من رجال الحديث ص ٥٢٥

ترجمة الشيخ الطوسي ره

من المفتي السيد طيب الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تعالى عن الرؤية و (الاستعمار) والصلاة والسلام على بيته محمد
المحتار ، الذي أعطي من الله (كشف الأسرار) والأستار ، وآله البررة الأبرار الأطهار ،
واللعن على أعدائهم الأشرار الأعداء ، المسحقين النار في دار النار
(أما بعد) فقد كان من فضل الله على هذا العبد قليل البصاعة ، كثير الاضاعة السيد
طيب الموسوي الجزائري بن العلامة المرحوم السيد محمد علي (تجاوز الله عن
معاصيه ، وجعل مستقبله خيراً من ماضيه) أن وفق لاحراج الجوهرة الأولى من
هذا السمر العظيم (كشف الأسرار في شرح الاستبصار) تأليف جدنا العلامة
المحدث الكبير السيد نعمة الله الجزائري ، وبحمد الله تعالى قد أقبل عليه رواد العلم
اقبالاً خطيراً ، واسحبه جهادة النحفين استحياءً كبيراً ، وكتبوا في اطرائه الرسائل
كثيراً ، سذكر منها تموا لهذه المقدمة شيئاً يسيراً

ثم انه لما كان الجزء السابق مشتملاً على ترجمة المؤلف (عليه الرحمة) بما يعتنى به حتى بلغت ضخامة الصفحات حداً كبيراً ، ولهذا قامت به ترجمة مؤلف المتن (أي الشيخ الطوسي) عليه الرحمة ، مع كونها مناسبة للمقام ، فتتداركه في هذا الجزء معذوراً إلى القارئ الكرام ، ومستمدّاً من الله العزيز العلام

الشيخ الطوسي (عليه الرحمة)

أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، المشهور بـ « الشيخ » ساره و « شيخ الطائفة » أخرى ، و « الشيخ الطوسي » ثالثة ، عماد اسمه وعبد انشريع ، صَف في جميع علوم الاسلام ، وتحرّر في لغويات الالهية من الحلال والحرام ، قد ملأ تصديقه المشرفين ، وبع صبه الحافين ، اعترف بعضه علماء الأصمغ ، ووقع على يده الاجماع ، من أكبر علماء الاسلام وأعظم الجهادة الأعلام

اذا قالت حدام قصدها فان لقول ما قالت حدام

تلمذ للشيخ المعبد والسيد المرتضى ، رحمه الله عليه ، وكان فصلاً سلامته المعهدين يريدون على ثلاثمائة من الخاصة ، ومن العامة ما لا يحصى

ولد بطوس (٣٨٥ هجرية)^(١) بعد وفاة شيخه الصدوق ر. بأربع سنين

هبط بعدد سنة (٤٠٨) وكان مقامه فيه مع الشيخ المعبد ر. ، نحواً من خمس سنين ، ومع السيد المرتضى ر. ، نحواً من ثمان وعشرين سنة ، ومع السيد أربعاً وعشرين سنة ، منها اثنتا عشرة سنة في بغداد .

وكان يقول أولاً بالوعيد - يعني بعدم حوار عمو الله تعالى عن الكناثر عقلاً من غير التوبة - كما عليه جماعة الوعديه مثل أبي القاسم السحي وأنابه ، ثم رجع^(٢)

(١) أعيان الشيعة ج ٩ / ١٥٩

(٢) روضات العات ج ٩ / ٢١٧ .

شموخ مكانته عند العامة

قال الشيخ (رحمه الله)، عند الحاضرة مكاناً شامخاً بحيث أنقى إليه رمام الانقاد، وبسطت له وسادة الفتيا والاجتهاد، يدين بأثره العلماء والأكابر، ويسمك بأقواله في كل عصر كائناً من كائنه، وهذا لا عرو فيه لأنه أبو مجتدها، وابن مجتدها، لكنه حار مع ذلك مكاناً شامخاً ومرلاً عالياً عند العامة أيضاً، فكان يحضر في مجلس درسه مهم فئات، ويختلف في محاضراته زرافات، حتى ينع صبيته إلى لحضته العاسي، لغائم بأمر الله عبد الله بن القادر بالله، فأعطاه كرسي الكلام والأفادة، وقد كان بهذا الكرسي آنذاك عظيمة وقدرة فوق الوصف، إذ لم يسمح به إلا لمن برز في العلوم، وسبق على أقرانه كالشمس بين النجوم، ولم يكن في بغداد يومذاك من يعرفه قدره، أو يفصل عليه علماً، فاردلف إليه من علمائهم ما لا يحصى عددهم للاستفادة والتحقيق، واحذروا إليه من كل حادب وفج حقيق.

ومن قوة معارضته وتقدم حججه ما أنه انقاص في المجالس^١ أنه وشي بالشيخ (ره) إلى حليفه الوقت وهو أحمد العاسي، أنه هو وأصحابه يسبون الصحابة، وكتابه «المصباح» يشهد بذلك، فقد ذكر فيه دعاءً ليوم عاشوراء: «اللهم حصن أنت أول عالم بالعلم مني وندابه أولاً، ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع اللهم لمن يريد من معونه حامساً». فدعا الخليفة الشيخ، فلما احضر الشيخ ووقف على نفسه، قال: «ليس المراد من هذه العقرات ما ظنه السعاة، بل المراد بالأول قابيل قاتل هابيل، والثاني فيدار حافر باقة صالح، والثالث قاتل يحيى بن زكريا من أجل بني من بني نبي اسرائيل، والرابع عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب عليه السلام». فما سمع الخليفة من الشيخ بيانه قبل منه ذلك، ورفع منزله، وانتعم من الساعي

احتراق مكتبته العظيمة وهجرته الى النجف الأشرف

أورى اللجوفيون نار الفتن المذهبية في بغداد ، وأغرى أول ملوكهم (طغرل بك)
العوام كالأنعام بالنشر على الشيعة ، حتى أدى الأمر أول وصوله الى بغداد سنة (٤٤٧) ،
الى احتراق المكتبة العظمى للشيعة التي أنشأها أبو نصر سابور وزير بهاء لدولة ابوبهي ،
بناها هذا الوزير الأديب في محله بين السورين في الكرخ مجمع الشيعة سنة (٣٨١)
على مثال « بيت الحكمة » الذي ساء هارون الرشيد

قال الأستاذ محمد كرد علي ^(١) « قد جمع فيها ما تعرف من كتب فارس والعراق ،
واستكتب تأليف أهل الهند والصين والروم ، و نافت كتبها على عشرة آلاف من حلائل
الآثار ومهم الأسفار ، و أكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلفين »

قال ياقوت الحموي ^(٢) « وبها كانت حراية الكتب التي أوقفها الوزير أبو نصر سابور
بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عهده الدولة ، ولم يكن في الدنيا أحسن كساً منها ، كانت
كلها بخطوط الأئمة المعصية ، وأصولهم المحررة » الخ

وكان من حملتها مائة مصحف بخط اس مقده على مذكرو اس لأثير ^(٣)

وحيث كان الوزير سابور من أهل الفصل والأدب ، أحد العلماء بهدور ابيه مؤلفاتهم ،
فأصبحت مكتبته من أعين دور الكتب في بغداد

وقد احترقت هذه المكتبة العظيمة التاريخية فيما احترق من محال الكرخ عند مجي
طغرل بيك ، وتوسعت الفتنة حتى اتجهت الى لمترحم له و أصحابه ، فأحرقوا كنهه و
كرسيه الذي كان يجلس عليه للكلام ، وبكلم عليه بين الخاص والعام ، و قد أعصده الخلفاء
اجلالاً لشأنه ، و احتراضاً لمكانته.

(١) خطط الشام ٦/ ١٨٥ .

(٢) معجم البلدان المجلد الثاني .

(٣) التاريخ الكامل المجلد العاشر .

قال ابن الجوزي في حوادث سنة (٤٤٩) هـ وفي صفر هذه السنة كسبت دار أبي جعفر الطوسي متكلم الشيعة بالكرك، وأخذ ما وجد من دياره وكرسی كان يجلس عليه للكلام، وأصيف إليه ثلاث مساجيق بيض كان الروار من أهل الكرك قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة النكوة، فأحرق الجميع،

ومن أجل هذه الحوادث التي بدأت من سنة (٤٤٨) هـ أخرج شيخ الطائفة من بغداد إلى الجحف الأشرف، ففطن فيه، وأسس حورة عظيمة للشيعة تحت قبة أمير المؤمنين (عليه السلام) فحرق بها حم غير من جهابذة العلم والأدب، وأساطين الفقه والحديث وأعداد الداية والرواية، ونفجرت أنوارها، وانبعث بحارها، واحصرت أشجارها، وأبعت أثمارها، وانتشرت في البلاد، وانتفع منها العباد

إعادة الفتن العظيمة إلى النجف الأشرف

بقيت حورة النجف الأشرف كذلك رهاء ألف سنة مردهرة بنموس الكمال، إلى أن أحدثها عين الكمال، وذلك حينما سيطرت على العراق حكومة العتيس، فقامت الشيعة منهم المحن الشديدة، وعانت في دورهم الفتن المديدة، من القتل، والنهب، والاشريد، والتعديب حتى لحأوا إلى الثورة التي قامت في شهر رمضان سنة (١٤١١) ومن مرجعية أوحذي العصر، وعقري الدهر، سيدنا أبي القاسم الخوئي، فتوجهت إلى النجف الأشرف جنود البعثية بأمر حاكمها (صدام حسين) فهجمت عليه بالمذابح والقتل، وجميع آلات المهالك، كما فعلت بكر بلاء المعلى أيضاً كذلك، فدمرت الأماكن المقدسة تدميراً، وحرّرت حورة النجف الأشرف تحريراً، فاهدمت قبة من الروضة الحيدرية، وانكسرت القبة الحسينية، وانهارت الحورات العلمية، فقتل علماءها، وأعدم رجالها، وهككت مساوئها، وملئت السكك والشوارع بالأموات، لأن الجيش قد دخل المدينة بالديابات، وبلغ الدخان من حرق البيوت إلى السماء، وأخرجت الحرائر من السرائر كالاماء، ولا خبر حتى الآن عن سيدنا الخوئي وأصحابه، لأنّ البلاء لم يبلغ إلى نصابه،

والمكافحة حارية ، محروب دمية ، وما هذا إلا عاده جودت انكرح على لمة لجمعرية
المظلومة ، لسي من عادتها أن تكون جفوقها مهصومة
وقد كسا ساعاً الرقبة لسي أراسي لله في لزمان لعدم مرجع ^(١)

المخبر الصادق يخبر عن متقال الجورة من المحف الى هم

لا يحصى أن الله يعاني هو مسع اللعب بالأصالة ، وعده مفتح لاعد عره كما قال
« وَجَنَّةٌ مَّتَّاعٌ لِّغَيْبٍ لَا يَنْقُلُهَا إِلَّا هُوَ » ^(٢) لكن لا شك في أنه يظهر عليه من يشاء
من عاده ، كما يقول : « لَا يَظْهَرُ عَلَى عَيْنِهِ أَحَدٌ إِلَّا مِنْ أَمْرِ رَسُولٍ » ^(٣)

بل ربما يظهر عليه بعض عاده صالح ، وإن كان هذا العبد كافراً ، كما فعله لعرب
بعرير مصر ، وقد ذكره في كتابه : « قَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ
جِبَّاتٌ » ^(٤) فحجه الله الذي أرسله لعاده ، وهو حيرة من حباره ، أولى أن يجعله مكرراً
لأخاره ، ومحللاً لأسره

وقد أحبر لأعظم ، من عاده ، نبحار كبير من وقوعها ، والمراد من
الآية الشريفة : « لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَغْنِمُ الْغَيْبَ » ^(٥) مدح لعب النبي
هي عند الله خاصة ، والمعنى أني لا أقول لكم عدى صم العيب بالاصانة بعير أن
يحبرني الله ، بل اني محتاج ليه في جمع الأمور والعلوم ، ومنها عدم العيب

وكيف لا ، وقد امتلأت صفحات التاريخ بما أحبره النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة
المعصومون بالحوادث الوفرة بعدهم كأشراط الساعة ، وأخبار المهدي عجل الله

(١) راجع المجلد الأول ص ٢٨ من هذا الكتاب .

(٢) الأنعام ٥٩ .

(٣) الحجر ٢٧

(٤) يوسف ٤٣

(٥) الأنعام ٥٠

معالي درجة السرف ، وأحار امتشهاد الحسين عليه السلام ، المظنونه في كتب لفرعيين
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا أحبار الملاحم والفتن المرويه عن
الوصفي عليه السلام ، في نهج البلاغة وغيره ، والمرويه عن نفسه لأئمة الطاهرين ، سلام
الله عليهم أجمعين ، (المذكورة في الكتب المعبره ، ومنها انحدث لأبي الباقط بالصدق
الذي هو برهان حقايقهم وأئمة صدق بيهم) عليهم السلام .

١ - روي بأسانيد عن الصادق (عليه السلام) أنه ذكر كونه وفاد محبو الكوفة من
المؤمنين وأمر بها العلم كما تأمر الحق في حشره ، ثم يظهر العلم بسدة يقال
لها (قم) ، يصير معدناً للمسلم والمصل حتى لا يبقى في الأرض مصعب في الدين
حتى المحذرات في الحجاب ، وذلك عند قرب ظهور دنمنا ، فيجعل الله قم وأهله
قائمين مقام الحق ، ولولا ذلك لأحار الأرض بأهله ولم يبق في الأرض حق ، فيعبر
العلم منه إلى صائر البلاد في المشرق والمغرب ، فيتم حجة الله على الخلق حتى لا يبقى
أحد على الأرض لم يسمع ليه الدين والعلم ، ثم يظهر القائم (عليه السلام) ويبرر مسأ
بقمة الله وسخطه على المبد ، لأن الله لا يسمع من العبد لا بعد انكارهم حجته ، (١)

مشايخ الطائفة

١ - شيخ الطائفة من أكثر لعلماء رويه ، كما أنه من أقرهم درسه ، عبر آل عمدة
ما تدور عليه رواياته ما يرويه عن خمسة منهم :

- ١ - أحدهم معلوم لأنه من معتمدا أبو عبد الله محمد ، حجة الله
- ٢ - اسحق أبو عبد الله الحسين بن عبد الله النعشاني
- ٣ - أحمد بن عبيدود المعروف (بابن الحاشر) .
- ٤ - أبو الحسين عبي بن أحمد بن محمد بن أبي حنيفة نعمي

٥- أحمد بن محمد بن موسى المعروف بابن الصليب الأهوازي ، وهو رواية أحمد بن محمد بن سعد بن عقدة الحافظ المشهور ، وربما روى عن غير هؤلاء الحمسة وهو قليل جداً ، وهم مراده متى أطلق قوله « أحرمنا جماعة أو عدة من أصحابنا » فلا يحتمل الضعف أو الإرسال لأن فيهم من هو في أعلى درجات الثقة ، ومنهم من هو من مشايخ الاجارة الذين لا يحتاجون الى التوثيق ، كما حققه غير واحد من العلماء .
وهناك مشايخ كثيرون غير هؤلاء الحمسة أسند عنهم الشيخ وكرر ذكرهم في كتبه ، ونحن نذكر أسماءهم وفقاً لما أنشئه العلامة الوري في حاشيته المستدرك (ص ٥٠٩) وما عثر عليه في كتبه ، والاجارة الكبيرة لآية الله العلامة الحلي لسي رهبره ، و أمالي ولقد الشيخ أبي علي .

١- أبو القاسم علي بن شل بن أسد لوكيل المرحوم في المهرست

٢- السيد لأجل الشريف المرتضى علم الهدى

٣- الشريف أبو محمد الحسن بن القاسم المحمدي المشكور ذكره في فهرست

٤- أحمد بن ابراهيم القروي .

٥- أبو عبد الله الحسين بن ابراهيم القروي

٦- جعفر بن الحسين بن حنكة القمي ، المشار اليه في ترجمة محمد بن علي بن

بأبويه في المهرست .

٧- أبو ركريا محمد بن سيمان الحريري أو الحمداني ، ذكره العلامة في اجارته

٨- الشيخ أبو طالب بن عمرو المشار اليه في ترجمة أحمد بن محمد بن الحراح

٩- أسد أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفاري ، أشار اليه في ترجمة اسماعيل

ابن علي الخزاعي ابن الجعيد .

١٠- أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن داود الفحام المعروف بابن الفحام

لسر من رأيي ، عده العلامة المحلي في لبحار ، وأبو علي ابن الشيخ في أماليه من

مشايخه .

١١ - أبو عمرو عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي ، و هو الطريق بين الشيخ و
ابن عقدة

١٢ - الحسين بن أبي محمد هارون بن موسى اللعكري ، و هو الواسطة الى أحماد
أبي قتادة القمي .

١٣ - محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ، ذكره الشيخ أبو علي في أماليه

١٤ - أبو منصور السكري ، اظهر من أمالي الشيخ أنه من مشايحه

١٥ - محمد بن علي بن حشيش بن نصر بن جعفر بن براهيم التميمي ، أكثر عنه
الشيخ في أماليه .

١٦ - أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرئ المعروف بابن الحمامي
المقرئ .

١٧ - أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن محله ، قرأ عليه سنة (٤١٧)

١٨ - أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعروف بابن بشران المعدل
قال رحمه الله أخبرنا في مرله بعدد سنة (٤١١)

١٩ - أبو عبد الله محمد بن علي بن حموي النصري ، روى عنه فراءه في درر العباثري
سنة (٤١٣)

٢٠ - أبو الحسين بن سوار المغربي .

٢١ - محمد بن مسان .

٢٢ - أبو علي بن شداد المكنم ، و هؤلاء الثلاثة ذكرهما العلامة الحلي في اجارته من
مشايخ الشيخ من العامة .

٢٣ - أبو الحسين حشيش المقرئ .

٢٤ - القاضي أبو الطيب الطبري الحويري المذكوران في الاجارة من مشايحه من رجال
الكوفة

٢٥- القاسمي أبو القاسم لشوحي علي بن القاسمي أبي علي لمحسن بن القاسمي أبي القاسم علي بن محمد بن أبي ابراهيم بن داود بن ابراهيم بن ميم القحطبي صاحب السيد لمرضي وسميده ، هذه العلامة في الاحارة من مشايحه

٢٦- أبو علي الحسن بن محمد بن اسماعيل بن محمد بن ابيس المعروف بابن الحمادي ابرر مولاي جعفر المتوكل ، ذكر العلامة في اجارته أنه من مشايحه من رجال الحاشية .

٢٧- أبو عبد الله الحسين بن ابراهيم بن علي قمي المعروف بابن لحاط ، كما في الاجازة وفي أمل الأمل .

٢٨- أبو عبد الله القاسمي ، هذه العلامة من مشايحه

٢٩- أبو الحسن الصغار ، كما صرح به لشيخ نفسه في أماليه

٣٠- أبو لحسين أحمد بن علي الحاشي ، كما في الاجازة

٣١- أبو محمد عبد الحميد بن محمد المقرئ البزوري ، هذه العلامة في الاجازة

من مشايخه

٣٢- أبو عبد الله أخو سروه ، كان يروي بكثرة عن ابن قولويه من كتب الشيعة لصحيحه ، هذه لعلامة في الاحارة من مشايخه^(١)

تلاميذه —

أورد انبيد بحر العلوم ، مدرس سر ، في الهائلة ثمانية من فوائده لرجاية جمعا من الأعلام درس تلمذوا بشيخ الطوسي (رحمه الله) وها نحن نذكرهم حسب ما أوردتهم
١- شيخ نفعه أبو ابراهيم سماعيل بن محمد بن الحسن بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي .

(١) حقه شيخ الطائفة (ره) للعلامة الأوردبادي (ره)

- ٢- الشيخ الثقة ، أبو طالب اسحاق أخو اسماعيل المذكور
- ٣- الشيخ الفقيه الثقة العدل ، آدم بن يوسف بن أبي المهاجر السعفي
- ٤- الشيخ الفقيه الدين ، أبو الحبير بركة بن محمد بن بركة الأسدي
- ٥- الشيخ الأجل ، أبو الصلاح النقي الحلبي
- ٦- السيد الثقة المحدث ، أبو ابراهيم جعفر بن علي بن جعفر الحسيني
- ٧- الشيخ الجليل الثقة العس ، أبو علي الحسن بن الشيخ الطوسي
المتروك له (رحمه الله) .
- ٨- الفقيه ثقة الوجه ، الحسن بن الحسين بن داوود النقي
- ٩- الشيخ الامام الثقة الوجه الكبير ، محي الدين أبو عبد الله الحسن بن المظفر
الحمداني
- ١٠- الشيخ الفقيه الثقة ، أبو محمد الحسن بن عبد العزيز الجعاني
- ١١- الشيخ الامام موفق الدين ، الفقيه الثقة ، الحسين بن الصبح الواطع الجرجاني
- ١٢- السيد الفقيه ، أبو محمد زيد بن علي بن الحسين الحبيبي (الحسيني)
- ١٣- السيد عماد الدين ، أبو الصمصام ذو القهار بن محمد الحسيني المروزي .
- ١٤- الشيخ الفقيه الثقة ، أبو الحسن سليمان الشهرستاني
- ١٥- شيخ الفقيه الثقة صاهد بن ربيعة ابن أبي هاشم .
- ١٦- الشيخ الفقيه أبو الصلت محمد بن عبد انقادر
- ١٧- الشيخ الفقيه المشهور ، سعد الدين بن ابراهيم
- ١٨- الشيخ المعيد النيابوري .
- ١٩- الشيخ المعيد عبد الحارث الزري
- ٢٠- الشيخ علي بن عبد الصمد .
- ٢١- الشيخ عبيد الله بن الحسن بن الحسن بن داوود
- ٢٢- الأمير الفاضل الراشد ، الورع الفقيه ، عازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني .

٢٣- الشيخ كردي علي بن الكردي الفارسي الفقيه الثقة مزيل حجب
 ٢٤- السيد المرتضى أبو الحسن المطهر الديباجي صدر الأشراف ، و العلم في
 فنون العلم .

٢٥- الشيخ العالم الثقة ، أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي فيه الأصحاب .
 ٢٦- الشيخ الفقيه الثقة ، أبو عبد الله محمد بن هبة الله الوراق
 ٢٧- الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن الحلبي
 ٢٨- الشيخ أبو سعيد منصور بن الحسن الأبي
 ٢٩- الشيخ الامام جمال الدين محمد بن أبي القاسم الطبري الأملي
 ٣٠- السيد الثقة الفقيه المحدث ناصر بن الرضا بن محمد الحلي ، فهؤلاء ثلاثون
 رجلاً من تلامذة الشيخ الطوسي (ره) (١).

آثاره ومآثره

لم تزل مؤلفات شيخ الطائفة تحتل المكانة السامية بين آلاف الأسفار الحليّة التي
 أنتجها عقول علماء الشيعة الجوّارة ، ودبجتها براعة محول القطا حلي من بحار علومهم
 الغرّارة ، الذين هرّ على الدهر أن يأتي مثلهم .

ولم تزل أيضاً حرّة ناصعة في جبين الدهر و باصية الرّمس ، وكيف لا ؟ وقد جمعت
 معظم العلوم الاسلاميّة ، أصليّة و فرعيّة ، ونصّنت حلّ معصلات الصّاحب العليّة
 والكلاميّة التي لم تزل آراء الصّاقرة والقطا حليّة حائمة في حولها ، وهاتمة في قولها

كما احتضنت كل ما يحتاج اليه علماء الاسلام ، على اختلاف المسالك والمذاهب ،
 وحسبه (ره) عظيمة ، وكما رفعة أن كتابيه (التمهيد) و (الاستبصار) من الأصول
 المسلّمة في مدارك الفقه الاسلامي ، والمنافع المحقّقة في قانون الاسلام النامي ، لأبهما

(١) مقتبس من حياة شيخ الطائفة (ره) للعلامة الأوردبادي (ره) .

من الكتب الأربعة التي عليها المدار ، على اختلاف الليل والنهار ، ومرور الأعوام والأعصار ، في استنباط أحكام الدين ، بعد كتاب الله المتين المبين

لم يكن حلود الشيخ في التدريح وحصوله هذه المرتبة الجليلية الا نتيجة لاخلاصه وتبيله الوافعي ، حيث لم يؤلف طلباً للشهرة ، أو حباً للرياسة ، أو اسماً لقلوب الناس ، أو مساهمة لعالم من معاصريه ، أو رعة في التفوق ، أو غير ذلك من المقاصد الدنيئة ، والعارب الدنيوية ، التي انتلي بها الكثير من الناس - يا للأسف - حشاً وكلاً ، بل لم تخطر في باله أبداً ، وانما كان في ذلك كله قاصداً وجه الله (عز وجل) ، راعياً في حسن جرائه ، طالماً لجبريل ثوابه ، حريصاً على حماية الدين ، واحياء شريعة سيد المرسلين ، ومحو آثار المعسدين ، ولذلك كان مؤيداً في أعماله ، مسنداً في أقواله وأفعاله ، وهالك قضية واحدة تدلنا على شدة اخلاصه تأتي بها بعضاً صرة للمعتبرين

قال خاتمه المحققين ميرزا حسين التوري (طاب ثراه) ^(١) ما لمعه

« وشررت على نسخة قديمة من كتاب (النهاية) وفي طهره بحفظ الكتاب ، وفي موضع آخر يحط بعض العلماء ما لمعه قال الشيخ العقبة نجيب الدين أبو طالب الأسترآبادي (رحمه الله) وجدت على كتاب (النهاية) بخرانه مدرسة الري ، قال حدثنا جماعة من أصحابنا الثقة أن مشايخ الفقهاء الحسين بن المظفر الحمداشي القزويني ، وهد الجباري على المقرئي الراري ، والحسن بن الحسين بن بابويه المدحوب «حسبك» (رحمه الله) كانوا يتعادون ويتذكرون كتب (النهاية) وترتيب أبوابه وفصوله ، فكان كل واحد منهم يعارض الشيخ العقبة أبا جعفر محمد بن الحسن الطوسي (رحمه الله) في مسائل ، ويذكرون أنه لا يحلو من حلق ، ثم اتفق أنهم خرجوا لزيارة المشهد المقدس بالقرى (على صاحب السلام) ، وكان ذلك على عهد الشيخ العقبة أبي جعفر الطوسي (رحمه الله) وقدس روحه (وكان يتعالح في صدورهم من ذلك ما

يتحالف قبل ذلك فأجمع رأيهم على أن يصوموا ثلاثة ويعتزلوا ليلة الجمعة ، ويصلوا ويدعوا محضرة مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) على جوانه ، فعمله يتصح لهم ما احتلموا فيه ، فسمح لهم أمير المؤمنين (عليه السلام) في اليوم وقال

« لم يصنف مصنف في عمه آل محمد (عليهم السلام) كتاباً »
 « يعتمد عليه ويتخذ قدوة ويرجع إليه ، وأولى »
 « من كتاب (النهاية) التي نازعتم فيه ، وإنما »
 « كان ذلك لأن مصنفه اعتمد فيه على خصوص البيعة »
 « لله ، والقرب والرفق نديه ، فلا ترتدوا عنى صحة »
 « ما صنفه مصنفه ، وأحمدوا به ، وأقبلوا ، مثله »
 « فقد تمى منى تهديبه وترثيبه والتحري بالمسائل »
 « الصحيحة بجميع أفرانها » .

فلما قاموا من مضاجعهم أقل كل واحد منهم على صاحبه فقال . رأيت الليلة رؤيا تدل على صحة (النهاية) والاعتماد على مصنفها ، فاجمعوا على أن يكتب كل واحد منهم رؤياه على ياصر قبل التلغظ بها ، فمارضت الرؤيا لفظاً ومعنى ، وقاموا متفرقين معتطين بذلك ، فدخلوا على شيخهم أبي جعفر الطوسي (دس الله روحه) فحين وقعت عليه عليهم قال لهم . « لم تسكروا الى ما كنت أوفتكم عليه في كتاب (النهاية) حتى سمعتم من لفظ مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) ؟ » فتعجبوا من قوله وسألوه عما استقبلهم به من ذلك ، فقال « مسح لي أمير المؤمنين (عليه السلام) كما مسح لكم ، فأورد عليّ ما قاله لكم ، وحكى رؤياه على وجهها » ، وبهذا الكتاب نصي فقهاؤ شيعه آل محمد (عليهم السلام) والحمد لله وحده وصلى الله عليه محمد وآله الطاهرين »
 (انتهى)

وتأليفه بترتيب حروف الهجاء كما يلي :

(١) الأبواب : سمي بذلك لأنه مرتب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبي

(صلى الله عليه وآله) وأصحاب كل واحد من الأئمة (عليهم السلام) وهو المشهور بـ « رجال الشيخ الطوسي » .

(٢) اختيار الرجال : هو كتاب (رجال الكشي) الموسوم بـ (معرفة الباقلين) لأبي عمرو محمد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي ، معاصر ابن قولويه المتوفى (٣٦٩ هـ) والراوي كل منهما من الآخر ، وكان كتاب رجاله كثير الأغلط كما ذكره الحاشي ، لذلك حمد شيخ الطائفة الى تهذيبه و تحريده من الأغلط وسماه بذلك

(٣) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار هو من الكتب الأربعة التي عليها مدار استباط الأحكام الشرعية ، هذا الفقهاء الاثني عشرية ، منذ عصر المؤلف (٣٨٥ هـ) حتى اليوم ، وهو من كتاب جدنا (كشف الأسرار) الذي بين أيديكم ، جردان منه في العبادات و الثالث في بقية أبواب العقه الى الديات ، وهو مشتمل على عدة كتب مثل (التهذيب) غير أنه مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار ، وطريق الجمع بينهما ، و (التهذيب) جامع للحلاف و الوفاق ، وقد حصر الشيخ (مدرس سر) أحاديث (الاستبصار) في آخره في (٥٥١١) حديثاً ، وقال : « حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان » .

وقد طبع أولاً في المطبعة الجمهرية في لكهنؤ (الهند) سنة (١٣٠٧ هـ) وطبع ثانياً في طهران سنة (١٣١٧ هـ) وطبع ثالثاً في النجف الأشرف سنة (١٣٧٥ هـ) بإشراف المعاضل الشيخ علي الآخوندي ، وقد قبل بثلاث نسخ مخطوطة ، و هاته مقابلة النسخة المقابلة بخط شيخ الطائفة نفسه ، الموجودة في مكتبة العلامة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في (النجف الأشرف)^(١)

وعلى (الاستبصار) شروح وتعليقات أشار اليها العلامة الشيخ الأوردماي في مقدمته

(١) مقتبس من مقدمة العلامة آغا بزرگ الطهراني (رحمه الله) على تيسير (البيان) .

للاستبصار طبع النجف ومؤلفوها كما يلي :

- ١- المولى محمد أمين بن محمد شريف الأسرآبادي ، المتوفى (١٠٤١ هـ)
- ٢- سيد الفلاسفة مير محمد باقر داماد ، المتوفى (١٠٤١ هـ)
- ٣- العاصلة حميدة بنت المولى محمد شريف البرويدشتي ، المتوفاه (١٠٧٨ هـ) .
- ٤- السيد مير محمد صالح بن عبد الواسع الحائون آبادي ، المتوفى (١١١٦ هـ) .
- ٥- المولى عبد الرشيد بن المولى نور الدين التستري ، المتوفى حدود (١٠٨٧ هـ)
- ٦- السيد عبد الرضا بن عبد الحسين ، معاصر السيد الجرائري
- ٧- العلامة المولى عبد الله بن الحسين التستري ، المتوفى (١٠٢١ هـ)
- ٨- العلامة السيد عبد الله بن نور الدين الجرائري التستري ، المتوفى (١١٧٣ هـ) .
- ٩- العلامة الشيخ عبد النظيف بن الشيخ نور الدين علي انعامي العاملي ، المتوفى (١٠٥٠ هـ)
- ١٠- العلامة السيد مير شرف الدس علي بن حجة الله الشولستاني ، المتوفى (١٠٦٠ هـ) .
- ١١- الشيخ أمير الدين علي بن سليمان (أم الحديث) الحراسي ، المتوفى (١٠٦٤ هـ)
- ١٢- السيد ماجد بن السيد هاشم الجدهقصي الحرائي ، المتوفى (١٠٢١ هـ)
- ١٣- المحقق المقدس السيد محسن بن الحسن الأعرجي الكاظمي صاحب (المحصول) المتوفى (١٢٢٧) .
- ١٤- الشيخ الجليل محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي ، المتوفى بمكة (١٠٣٠) .
- ١٥- العلامة السيد مرزا محمد بن علي بن ابراهيم الأسرآبادي الرجالي ، المتوفى (١٠٢٨) .
- ١٦- العلامة الفقيه السيد محمد بن علي بن الحسين الموسوي العاملي

صاحب كتاب (المذكّر) المتوفى (١٠٠٩) (وهو مراد اليد الجزائري بقوله : قال
الفاصل المحشي : في هذا الكتاب)

١٧ - العقيقه المحدثه الجزائري اليد نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري ،
صاحب هذا الكتاب (كشف الأسرار) الذي بين أيديكم ، المتوفى (١١١٢) .

١٨ - السيد يوسف الحراساني المكتوبة بخطه سنة (١٠٣٠) (١)

١٩ - العلامة المحقق محدث ، تلميذ مولى عبد الله السري ، ذكره السيد شهاب
الدين التستري ، وكان حياً إلى سنة (١٠٣٨) (٢)

(٤) أصول العقائد قال في فهرسه عدد ترجمة نفسه و العديد تصانيعه ما لخصه .
« وكتاب في الأصول كبير خرج به الكلام في الوحيد وبعض الكلام في العدل »

(٥) الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد : وهو جيد بحث على المبادئ من أصول
العقائد والمبادئ الشرعية على وجه الاختصار

(٦) الأمالي ويقال له : المحاليس أيضاً ، طبع في طهران عام (١٣١٣ هـ)

(٧) أنس الوحيد ذكره نفسه في كتابه (المهرسب)

(٨) الإيجاز في العرائض ، وقد سنده بذلك لأن عرصه فيه الإيجاز ، وأحال فيه
التفصيل إلى كتابه (النهاية)

(٩) التبيان في تفسير القرآن . وهو أول تفسير جمع فيه مؤلفه أنواع علوم القرآن ،
وقد أشار إلى فهرس مطبوعاته في ديباجته ، ووصفه بقوله : « لم يعمل مثله » واعترف
بذلك أمام المحققين أمين الإسلام الطبرسي في مقدمة كتابه التحليل (مجمع البيان في
تفسير القرآن) ، طبع أولاً في قم سنة (١٣٦٥) في مجلدين كبيرين ، وأخيراً في بيروت
في عشر مجلدات .

(١) مقدمه (الاستبصار) للعلامة الشيخ محمد علي لاوردادي (رحمه الله) .

(٢) مقدمة تفسير (التبيان) للعلامة آقا بزرگ الطهراني .

(١٠) تلخيص الشافي في الإمامة ، أصله لعلم الهدى السيد المرتضى (رحمه الله) وقد لحّصه تلميذه شيخ الطائفة ، وطبع التلخيص في طهران سنة (١٣٠١ هـ).

(١١) تمهيد الأصول شرح لكتاب (جميل العلم والعمل) لأستاده المرتضى (ره) لم يخرج منه الا شرح ما يتعلق بالأصول كما صرح به في (المهرست) ولذا عيّره الحاشي بمهيد الأصول ، توجد منه نسخة في «حراة الرضا» عبه السلام»

(١٢) تهذيب الأحكام وهو أيضاً من الكتب الأربعه والمجاميع القديمة المسمول عليها عند الأصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم ، استخرجه من الأصول المعتمدة للقدماء ، وقد خرج من قلمه الشريف تمام كتاب الطهارة الى كتاب الصلاة بعنوان الشرح على كتاب (المقعة) تأليف أستاذة الشيخ المعيد الذي توفي عام (٤١٣ هـ) ، وذلك في حياة أستاذة ، وكان عمره حينذاك خمساً - أو ستاً - وعشرين سنة ، ثم أتمه بعد وفاته ، وقد أحصيت أحاديثه في (١٣٥٩٠)

يوجد في ترتيب الجزء الأول منه بخط مؤلفه شيخ الطائفة ، وعيه خط الشيخ البهائي (رحمه الله) ، وهو في مكتبة السيد ميرزا محمد حسين بن علي أصغر شيخ الاسلام الطباطبائي المتوفي (١٢٩٣ هـ).

طبع أولاً في مجلدين كبيرين سنة (١٣١٧ هـ) وأخيراً في عشر مجلدات في طهران وأحصيت شروحه في (١٦) وحواشيه في (٢٠)

(١٣) الجمل والعقود ، في المسادات ، رأى مؤلف الذريعة عدة نسخ منه في الحف الأشراف ، وفي طهران

(١٤) الخلاف في الأحكام . ويقال له (مسائل الخلاف أيضاً) وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه ، وقد صرح فيه بأنه آله قل كتابيه (التهذيب) و (الاستبصار) و ناظر فيه المحالين جميعاً ، وذكر مسائل الخلاف يساويين من حلائها من جميع الفقهاء ، وهو في مجلدين كبيرين يوجدان تماماً في «مكتبة الحجة السيد ميرزا باقر القاصي» في تبريز ، ونسخ في التحف الأشراف في «مكتبة الشيخ هادي آل كاشف المعطاء» و

« مكتبة الشيخ محمد السماوي » وغيرهما وسخه أخرى في « الحرية الرضوية »
 قد طبع الكتاب في طهران بأمر من آية الله العظمى السيد
 البروجردي (طاب ثراه) مع تعلية له سنة (١٣٧٠)

(١٥) رياضة العقول شرح فيه كتابه الآخر الذي سماه (مقدمة في المدخل
 إلى علم الكلام) ذكره الحاشي في رجاله ، والمترجم له في فهرس كه واس
 شهر آشوب في (معالم العلماء)

(١٦) شرح الشرح في الأصول ، قال تنبيهه المحسن من مهدي السلفي « ان من
 مصنعاته التي لم يذكرها في (الفهرست) كتاب (شرح الشرح) في الأصول ، وهو
 كتاب مبسوط أطلق عليها منه شيئاً صالحاً ، ومات (رحمه الله) ولم ينصه ، ولم
 يصنف مثله » .

(١٧) العدة في الأصول ، ألفه في حياة أستاذه السيد المرتضى ، وقسمه قسمين ،
 الأول في أصول الدين ، والثاني في أصول الفقه ، وهو أبسط ما ألف في هذا الفن عند
 القدماء .

طبع في (نيس) سنة (١٣١٢ هـ) وطبع في إيران ثانياً سنة (١٣١٤ هـ)
 (١٨) الفقيه في عبه لحجة المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ، طبع في (تبريز)
 على الحجر طبعاً صحيحاً سنة (١٣٢٤ هـ) مع حاشيه من العلامة الشيخ فضل علي
 الأبرواري المتوفى (١٣٣١ هـ) والعلامة الشهيد ميرزا علي آغا لبريزي الملقب بشقه
 الاسلام .

(١٩) الفهرست . ذكر فيه أصحاب الكتب والأصول و أنهى اليهم وابها أسايدته عن
 مشايخه ، وهو من الآثار الثمينة الحادثة ، وقد اعتمد عليه علماء الامامية على بكره أنهم
 في علم الرجال ، وقد شرحه العلامة الشيخ سليمان الماحوري المتوفى (١١٢١ هـ)
 وسماه (معراج الكمال إلى معرفة الرجال)

طبع الفهرست في لندن قبل سبعين متطولة طبعة جيدة منه صحيحة ثمينة جداً ،

وطبع ثانياً في (كلكتة) من مدر (الهند) عام (١٢٧١ هـ)، وطبع ثالثاً في (النجف الأشرف) سنة (١٣٥٦ هـ)

(٢٠) ما لا يسع المكلف الاخلال به في علم الكلام، ذكره الجاشي في (رجاله) والشيخ (ره) في (المهرست) وكانت نسخة من يد العلامة المرحوم الشيخ هادي آل كاشف العطاء في (النجف الأشرف) بخط جدّه الشيخ الأكبر جعفر كاشف العطاء وقال فيه بعد الحفظ: «أما بعد فقد أحسّت إلى ما سأله الأستاذ أدام الله تأييده من املاء مختصر محيط مما يجب اعتقاده في جميع أصول الدين، ثم ما يجب عمله من التمرعات، لا يكاد المكلف من وحيها عليه - كذا - لعموم العلوي، ولم أحل شيئاً مما يجب اعتقاده». ولن يستعني عن هذا الكتاب مبتدئاً وتعلماً ونصرة، ومعه سيهاً وتذكراً، ومن الله أستمد المعونة والنوفيق. الخ.»

(٢١) ما يعقل وما لا يعقل. في علم الكلام أيضاً ذكره الجاشي في (رجاله) وشيخ الطائفة نفسه في (مهرست)

(٢٢) المبسوط في الفقه، من أجل كتب هذا الفن، يشمل على جميع أبوابه في نحو سبعين كتاباً، طبع في إيران في (١٢٧٠ هـ) وأخيراً حوالي (١٣٨٧ هـ)

(٢٤) مختصر المصباح في الأدعية والعبادات، اختصر فيه كتابه الكبير (مصباح المتعبد) ويقال له (المصباح الصغير) أيضاً فيقال أصله (المصباح الكبير).

(٢٥) مختصر في عمل يوم وليلة: في العبادات، وقد سماه بعضهم (يوم وليلة) لكنّ الشيخ (ره) نفسه ذكره في (المهرست) بهذا العنوان، وقد اختصر فيه على العرائض والوافل الاحدى والخمسين ركعة في اليوم والليلة وبعض التعقيات في عاية الاختصار كانت من نسخة في مكتبة ميرزا محمد الطهراني العسكري في سامراء.

(٢٦) مسألة في الأحوال ذكرها شيخ الطائفة نفسه في عداد تصانيفه في (المهرست).

(٢٧) مسألة في العمل بخبر الواحد ويان حجتيه . ذكرها العلامة الطهراني (رحمه الله) في الدرمة بعنوان «حجية الأخبار»^(١)

(٢٨) مسألة في تحريم الفقاع . ذكرها الشيخ نفسه في (المهرست) كانت نسخ منها في مكتبة ميرزا محمد الطهراني العسكري ، في سامراء ، و « مكتبة الحسينية التسنيرية » في الجعف الأشرف ، و « مكتبة راجه فيصل آباد » في (الهند)

(٢٩) مسألة في وجوب الجرية على اليهود والمتمتعين الى الحجابة . ذكرها المولى عناية الله القهباني في كتابه (مجمع الرجال) الموجود عند صاحب (الدرمة) نقلاً عن فهرست الشيخ ، لكنها غير مذكورة في (المهرست) المتداول ، ويظهر منه طرؤ بعض النقصان فيه

(٣٠) مسائل ابن التبراج . ذكره شيخ الطائفة (ره) نفسه في (المهرست)

(٣١) الفرق بين النسي والامام (عليهما السلام) في علم الكلام ، ذكرها في (المهرست) أيضاً.

(٣٢) المسائل الالياسية . هي مائة مسألة في فروع محدثة ، ذكرها في (المهرست) ، و ذكرها العلامة الطهراني في (الدرمة) بعنوان (حوادث المسائل الالياسية)^(٢).

(٣٣) المسائل الجنبلائية . هي الفقه ، وهي أربع وعشرون مسألة ، كما ذكره الشيخ (ره) في (المهرست) و ذكره العلامة الطهراني بعنوان (جوابات)^(٣) وفي بعض المواضع (الجبلائية) وهو غير صحيح .

(٣٤) المسائل الحاثرية . هي الفقه ، وهي نحو ثلاثمائة مسألة كما في (المهرست) وهي من مأخذ (بحار الأنوار) كما ذكره العلامة المجلسي في أوله ، ويسقى عنه ابن ادرس (ره) في (السرائر) بعنوان (الحاثريات)

(٣٥) المسائل الحليّة : في الفقه أيضاً ، ذكره الشيخ (ر) نفسه في (الفهرست) .

(٣٦) المسائل الدمشقية - في تفسير القرآن ، وهي اثنتا عشرة مسألة ، ذكرها الشيخ نفسه في (الفهرست) وقال : « لم يعمل مثلها » ، وذكرها العلامة الطهراني بعنوان (الحوايات) (١) .

(٣٧) المسائل الرازية . في الوحيد ، وهي خمس عشرة مسألة ، وردت من (الري) الى أستاذ السبد المرتضى (رحمه الله) فأجاب عنها ، و أجاب عنها الشيخ الطوسي (رحمه الله) أيضاً ، ذكرها في (الفهرست)

(٣٨) المسائل الرجعية . في تفسير آي من القرآن الكريم ، ذكرها الشيخ (ر) في (الفهرست) ووصفها بقوله « لم يصف مثلها »

(٣٩) المسائل القميّة - ذكرها المولى حايه الله القهباني نقلاً عن (الفهرست) لكن لم نجده في النسخة المطبوعة فعلاً ، وهذا أيضاً دليل ثاب على وقوع نقصان فيه كما مضى في التأليف الرقم (٢٩) وذكرها العلامة الطهراني بعنوان (الحوايات) (٢) .

(٤٠) مصباح المتجهّد : في أعمال السنة ، كبير ، وهو من أجل الكتب في الأعمال والأدعية طبع في (طهران) سنة (١٣٣٨ هـ) وبهامشه ترجمة فارسية للعلامة الشيخ عباس القمي (رحمه الله) .

(٤١) المتفصح في الإمامة ، وهو من الآثار الهامة ، توجد نسخة منه في « مكتبة راجه فيصل آباد (الهند) » ونسخة في « مكتبة الحجة ميرزا محمد الطهراني العسكري » في سامراء .

(٤٢) مقتل الحسين (عليه السلام) ذكره الشيخ (رحمه الله) في (الفهرست) .

(١) الدرقة ج ٥ / ٢٢٠ .

(٢) الدرقة ٥ / ٣٣٠ .

(١٣) مقدمة في المدخل الى علم الكلام : ذكرها الشيخ (ر.) في (المهرست) ووصفها بأنها : « لم يعمل مثلها » وذكرها النجاشي أيضاً في (رجاله) .

(١٤) مناسك الحج في مجرد الأعمال ، ذكره في (الفهرست) .

(١٥) النقص على ابن شاذان في مسألة الفار : ذكره كذلك في (الفهرست) .

(١٦) النهاية : في مجرد الفقه والعتوى ، من أعظم آثاره وأجل كتب الفقه ومنون الأخبار ، وقد مضت الرزيا التي رأها عدة من العلماء في جلالة قدر هذا الكتاب^(١) ، وقول أمير المؤمنين (ع) « سلام » فيه . « لا تترابوا في صحة ما ضمنه مصنفه واعملوا به » .

وقد كان هذا الكتاب بين الفقهاء من لدن عصر مصنفه الى زمان المحقق الحلي (ر.) ، كالشرايع بعد مؤلفها ، فكان يحثهم وتدرّسهم فيه وشروحهم عليه ، وكانوا يختصّونه بالرواية والاجازة .

وكان أقدم نسخها بخط الشيخ أبي الحسن المراهاني المورّج (٥٩١ هـ) في « مكتبة العلامة عبد الحسين الطهراسي » الشهير شيخ المرافيس . وطبع الكتاب سنة (١٢٧٦ هـ) مع (نكت النهاية) للمحقق (ر.) و (الجواهر) للقاصي وغيرهما في مجلد كبير

(١٧) هداية المسترشد وبصيرة المتعبد في الأدعية والعمادات ، ذكره الشيخ في (المهرست)^(٢)

وفاته ومدفنه

طوى شيخ الطائفة من كتاب عمره الشريف المحفوظ بالمر ، المتألق كالدرر ، المليء بالمآثر ، الممتون بالمعاني ، خمساً وسعين صحيفة ، فقصي نحوه وأجاب ربه

(١) راجع في ٢٠ من هذا المجلد .

(٢) لاقتباس من مقدمة (التبيان) للعلامة ع. بررگ الطهراني

سنة (٤٦٠ هـ) كما ذكره العلامة في الحلاصة ، وابن داود في الرجال ، والسيد بحر العلوم في فوائده الرجالية ، أو سنة (٤٥٨ هـ) كما تعمد به ابن شهر آشوب في معالم العلماء

وذلك في الثاني والعشرين من المحرم ليلة الاثنين بالسجف الأشرف ، وتولى غسله ودفنه تلميذه الشيخ الحسن بن المهدي البليقي ، والشيخ محمد بن عبد الواحد العيني الرري ، وانسح أبو الحسن اللؤلؤي ، ودفن في داره التي حولت بعده مسجداً في موضعه اليوم ، وهو المزار الذي يبرك به ، والمعروف في زماننا هذا بـ « المسجد الطوسي » وبه سمي الشارع المتصل به - الشارع الطوسي ، كما سمي باب الحصرة الحيدرية المواجه إليه - الباب الطوسي »

وجددت عمارة المسجد في حدود سنة (١١٩٨ هـ) بإيعاز من السيد بحر العلوم (طاب نراه) المدفون بحقه الملحوق بالمسجد في مقبرته المعروفة وقيل في تاريخ وفاته :

أودى شهر محرم فأصافه	حرباً مجاع ررثه المنجد
بك شيخ طائفة الدعاة إلى الهدى	ومجمع الأحكام بعد تبديد
وبكى له الشرع الشريف مؤرخاً	أبكى الهدى والدين فقد (محمد)

خلفه الصالح

لم يعثر للشيخ من خلف غير ولده العالم العقيه (أبي علي الحسن بن محمد بن الحسن) الملقب بالمعيد الثاني ، قال شيخنا الحر في أمل الأمل^(١) :
« كان عالماً فاضلاً فقيهاً محدثاً جليلاً ثقة ، له كتب ، منها الأمالي وشرح النهاية وغير ذلك » .

وقال الشيخ مسجب الدين علي بن عميد الله بن بابويه القمي في فهرسته^(٢)

« فقيه ثقة عيب ، قرأ على والده جميع تصانيفه ، أخبرنا الوالد عنه ، رحمهم الله »
 وذكره ابن شهر آشوب (١) :

وقال : « له المرشد إلى سبيل التعبد » وفي سفيح المقال (٢) عن
 المجلسي الأول (ره) فصل :

« الحسن بن محمد بن الحسن أبو علي رجل شيخ الطائفة كان ثقة فقيهاً عارفاً بالأخبار
 والرجال وله أكثر اجازاتنا عن شيخ الطائفة »
 المنابع لهذه الترجمة :

١ - أمل الآمل .

٧ - التاريخ الكامل .

٢ - فهرست الشيخ منتجب الدين

٨ - معجم ابلدان

٣ - روصات الجاث .

٩ - مقدمه تهذيب الأحكام

٤ - الكسى والألقاب .

١٠ - مقدمة الاستبصار .

٥ - أعيان الشيعة .

١١ - تنقيح المقال .

٦ - حطط الشام

١٢ - معالم العلماء

(١) معالم العلماء ص ٢٧ .

(٢) ج ١ / ٣٠٦ .

تقریظ حصرة آية الله العليد محمد الموسوي الجزائري (اعلى الله مقامه) (شوشتر)
(والد امام الحنبله في الأندلس معاصراً لسمي السيد طيب الجزائري)

بسمه تعالی

۲۹/ربیع الثانی/۱۴۱۱ هـ ق

تحيةً وسلاماً واکراماً واحتراماً ، لازلت مؤيداً مسنداً مسروراً منصوراً ، رقبته کريمة به
اصنام جلد اول شرح اسماء شرف وصول ارزاس ، از مشارب استقامت مزاج و هاج
واشتغال به مشاغل عالیه که حاکی از موجهات خاصه بقیة الله والطاق ميمصومه حضرت
حق بود بسی مبعج و سرور گردیدم ، و حلا را بر رحمت وجود مبارک که منشأ احب آثار
خیزنه ملک صالحین سیمما جدّ اعلى حضرت آية الله سيد صاحب الله جزائری مؤسس شجرة
حبیه سادات جزائریه (آدم الله اهزارهم) بودند ، هید

بسی شکر گذار هستم ، و بیشک از کرامات ماهره ایشان وجود مثل جماعتی است که هم
جامع کمالات منصوبه ، و هم ماضی و مجید در ترویج ارقامات معظم له ، و هم ناشر آثار و
رشعات قدم ایشان میباشد . بهمی جهت از شما خیلی تشکر و تقدیر میکنم . و مرید توفیقات
شما را در درگاه حضرت احدیت خواستار و دوام سلامت وجود شما را در درگاهش سائل و
آملم ، و صبح کتاب الهی دیباجه خیلی مورد تحسین و تعریف است ، چراکم الله من الجهد و
اهله غیراً ، والسلام علیکم ورحمة الله وبرکاته از دعوت صائحات سیمما فی مقام الاجابة
فراموش نفرمائید

محمد الموسوي الجزائري

كشف الاسرار

في

شرح الاستبصار

الرموز:

- ١ - (م) من كتاب «الانصار» للشبح الطوسي «در سر».
- ٢ - (ك) كتاب «كشف الأسرار» للسيد الجزائري «در سر».
- ٣ - (ت) تعليقاتنا عليه
- ٤ - (الأصلية) السحرة الأصلية من «كشف الأسرار» التي كتبها السيد الجزائري (رحمته الله) سنة (١٠٨٨ هـ).
- ٥ - (المحمّدية) السحرة التي كتبها «محمد بن علي» الجزائري «نميد المؤلف» (در سر) سنة (١٠٩٤ هـ) وقرأها عليه.
- ٦ - (الأميّة) السحرة التي كتبها «محمد أمير» أحد علماء شوشر سنة (١١١٢ هـ).
- ٧ - (الجزائرية) السحرة التي كتبها «السيد طيب الجزائري» في «المجف الأشرف» سنة (١٣٧٥ هـ).
- ٨ - ~~علامه~~ ^{المجف} علامه على الحملة التي شرحها السيد «...» في كشف الأسرار

بقية المقدمة
(تتضمن على عشر جواهر)
من المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

(الجوهرة الأولى)

في تقسيم الحديث باعتبار حال رواته الى الأقسام الأربعة
(الصحيح والحسن والموثق والضعيف)

(ك)

(فالصحيح) هو متصل السند بلا علة^(١) الى المعصوم ، برواية العدل الصابط ،
أو من يقوم مقامه عن مثله في جميع المراتب
والمراد بالعلة هنا ، ما يستخرجها النافذ ، كالإرسال فيما ظاهره الاتصال .
ولا ينهي المعرفة بها^(٢) الى حد القطع ، بل تكون مستعادة من فرائض يعلب معها
الظن أو يوجب التردد .
وقولنا : أو من يقوم مقامه ، ليدخل فيه مراسيل من نقل الإجماع على تصحيح ما
يصح عنهم ، وأنهم لا يرسلون الا عن الثقة كابن أبي عمير وأصرايه .

(ت)

(١) أي خلل ونقص ، كالإرسال ، فانه نقص وحلل في السند ، فالصحيح : ما لا
يستخرج منه هذا النقص والحلل مثلاً .

(٢) أي العلة ، يعني أنه لا يحب القطع بالعلة في كون الخبر غير صحيح ، بل كان
احتمالها كافياً وقادحاً في صحة الخبر ، لأنه اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال بهذا الخبر
المحتمل العلة .

(ك)

وقول « العدل الصابط » هو عبارة عن قول أرباب الرجال « ثقة » في شأن امامي المذهب ، فالعدالة والصبط داخلان تحته (١) وأما في حق غيره (٢) فالأخير لا غير . وقال بمض مشايحنا . ان قول الشيخ والحاشي والكشي « سمعته » ، فلان ثقة « لا يدل على العدالة ، لأن معناه الصبط وعلبة الحفظ .

ولأنه يقال في حق من ليس يعدل « انه ثقة » كالواقعية ، والقطعية . (والحق) أن المستمد من اطلاقهم « الثقة » ما قلناه (ويؤيده) أنهم لم يذكروا سوى لفظ ثقة في شأن أكثر العدول من غير لفظ عدل ، فلو لم يكن العدالة مندرجة تحت التوثيق ، لزم الاعراض عن تركية أكثر العدول . وحسبنا التوثيق أصم من التعديل كما هرقت (٣).

وقد رام الشهيد الثاني (رحمه الله) المساواة بينهما وأن العدالة تطلق أيضاً على فاسد المذهب ، فدعى في بعض كتبه توقف صدق وصف المسوق بفعل المعاصي المحصورة على اعتقاد الفاعل كونها معصية .

(ت)

(١) الضمير راجع الى « قول أرباب الرجال ثقة » يعني أنهم اذا قالوا في راي امامي « انه ثقة » كان معناه أنه عدل وضابط .

(٢) أي في غير الامامي ، (فالأخير) أي الصبط فقط ، لا العدالة ، يعني أن أرباب الرجال اذا قالوا في حق غير الامامي « انه ثقة » معناه أنه ضابط ، لا أنه عدل ، لأن كونه غير امامي قاذح في عدالته مهما كان عدلاً في مذهبه .

(٣) يعني أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقاً ، لأن العدل يختص بالامامي ، والثقة يشمل الامامي وغيره ، فكل عدل ثقة ، ولا عكس ، هذا يلحاط اطلاق لفظ « الثقة » على غير الامامي .

أما اذا لاحظناه باعتبار اطلاقه على الامامي ، أي العدل فقط ، يعني يدون لحاظ صفة =

(ك)

وهذا الادعاء منه (ص ٥٥) ان سلم في الأعمال ، لكن لا سلمه له في الاعتماد مع أن أكثر من ذهب الى تلك المذاهب انما هو للأطماع الدنيوية ، كأهل الوقف الدين وقفوا على الامام أبي الحسن موسى (عليه السلام) ، باعتبار الأموال التي حصلت في أيديهم من ماله (ص ٥٦) ، وأنهم لو أقرّوا بموته للمهم دفعها الى ابنه (عليه السلام) ، فهم معتقدون كونها (١) معصية ، وقد قدموا عليها لما ذكرناه مع أنه يلزم مما ذكره (ص ٥٦) عدم جواز إطلاق الفسق على واحد من أهل الملل والأديان كما لا يخفى (٢) .

(وأما الحسن) فهو ما اشتمل على ممدوح مهم (٣) بما لا يبلغ التوثيق .

(ت)

= الصبط فيكون «العدل» أهم من «الثقة» لأن «العدل» حينئذ لا يبدل ، لا على العدالة ، و «الثقة» تدل عليها وعلى الصبط ، فيكون كل ثقة عدلاً ، ولا عكس (١) أي «الواقعية» أو «الأموال» .

(٢) ادلارم ما ذكره الشهيد الثاني (ص ٥٧) من المساواة بين «الولاء» و «العدالة» أن يكون كل من لا يقول بامامة الأئمة الاثني عشر عدلاً ، ومسحوا للدخول في الجنة ، بل كل من أنكر النبوة أو الألوهية كذلك ، فكان كل أحد من دوى الأديان الباطلة من اليهود والنصارى والمجوس ، حتى المشركين وعبدة الأوثان والطغيانيين ، عدولاً ، مأجورين فائزين بدخول الجنة أجمعين ، لأن كل هؤلاء لا يعتقدون «ولو بالجهل المركب» فساد مذهبهم ، والألما اصنفوها .

وإحتمال كون اعتناق هؤلاء كلهم ، مذاهبهم ، على كثرتهم الهائنة ، للأطماع الدنيوية مع علمهم بفسادها ، بعيد جداً ، بل مما يقطع ببطلانه .

(وبالجملة) فلارم ما ذكره (ص ٥٨) أن يكون جميع أرباب الملل والحل في العالم عدولاً ، و هو خلاف ما قام عليه البرهان ، بل واضح البطلان .

(٣) أي من الامامية .

(ك) = (والموثق) ما اشتمل على ثقة غير امامي .
(والضعيف) ما سواه

(الجوهرة الثانية)

في أن تنوع الحديث الى ما ذكرنا إنما هو اصطلاح طار

(قيل) أول من وضعه العلامة (هـ زهـ) .

(والحق) أنه قد سببه به السيد علي بن طائوس (هـ هـ) ولكن هو قد نفعه .

(والصحيح) في العصر الاول (١) هو ما اعتضد بما يوجب الركوب له ، كوجوده

في كثير من الأصول الأربعمأة التي كانت معروفة بينهم

أو يكرره ، هي أصل أو نصيب منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسابيد معتبره

أو وجوده في أصل معروف الانتساب الى من أجمعوا على تصديقه كترارة ،

ومحمد بن مسلم .

أو وجوده في كتاب عرّض على الأئمة (عليهم السلام) وأنشأوا على مؤلفه ، ككتاب

عبيد الله لحلي لمّا عرّض على الصادق (عليه السلام) .

ومن هذا حكم الصدوق (هـ) بصحة ما اشتمل عليه كتابه (الفقيه) لأنه أحده من

كتب مشهوره معتمد عليها

والذي حدى أصحابنا المتأخرين (مرور فقههم) على تجديد هذا الاصطلاح (٢) هو =

(ت)

(١) أي الى ما قبل العلامة (هـ هـ) .

(٢) أي صلاح الحديث الصحيح بأنه خبر متصل بالسيد بلا حصة الى المعصوم

برواية العدل المضابط .

(ك)

= اندراس الأصول^(١) والكتب التي كان عليها الاعتماد في الصدر السالف ، فأنيس عليهم الأحاديث المأخوذة من الكتب المعتمدة بالمأخوذة من غيرها ، واشتهت المتكرره في كتب الأصول بعيرها ، فلم يمكنهم الجري على أثرهم في المييز بين المعتمد وعيره ، فاحتاجوا الى وضع ذلك القانون الجديد ، فحرامهم الله عما حبراً حيث قرّبوا اليها البعيد ، ويسرّوا لنا الذي ما كنا ندركه لولاهم

(ت)

(١) (الأصول) جمع الأصل وهي المصنفات القديمة التي جمع فيها الأحاديث المروية عن المعصومين (عليهم السلام) وهي كثيرة ، وقد اشتهر منها أربعمائة أصل
ففسر المحقق الحلي (ره) في «المختبر» (ص ٥) «كُتبت من أجوبة جعفر بن محمد (عليه السلام) أربعمائة مصنف ، لأربعمائة مصنف سمّوها أصولاً»
وعن الشيخ السعيد الشهيد الأول (ره) في «الذكرى» في مقدمه الكتاب «انه كُتبت من أجوبة الامام الصادق (عليه السلام) أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف ، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل» (راجع لمريد الاطلاع عليه «تأسيس الشيعة» للسيد الصدر (ره) ص ٢٨٧ ط العراق ، و«الدرية» للعلامة الطهراني (ره) ح ١٣٥/٢ ط العراق)
لكن للأسف الشديد والخسران الأكيد أنّ غالب هذه الأصول قد صاغت بعد ما ضاعت ، واندرست بعد ما دُرست ، ولم يبق منها إلا حشاشة وثار ، سدرجة أو محكية في الكتب الأربعة والحدار ، ولو لم يتحمل مؤلفو هذه الكتب القيمة العناء الكثير ، والجهد البالغ في التقاطها وجمعها ، لم تكن في أبدسها شيء ، فحرامهم الله عن الاسلام واهله جراه المحسسين ، وحشرهم مع الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) في عذابهم من

(ك)

(الجوهرة الثالثة)

في معرفة سلوك المحمدين الثلاثة^(١) في أصولهم الأربعة

أما الكليني رحمه الله فدأبه ذكر جميع سلسلة السند ، وقد يحيل بعضه على ما يذكره قريباً ، وهذا في حكم المذكور ،

وأما الصدوق رحمه الله فعادته ذكر الرواي وحده في الأعب ، اعتماداً على ما ذكره في أواخر كتابه من بيان رجال السند ، ولم يحس بذلك إلا نادراً

(ت)

(١) (الأول) ثقة الاسلام الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الرري انكليبي ، والكُلَيْنُ كحسين مصغراً ، قرية من قرى فزارية التي هي إحدى كور لري وفيه قبر أبي يعقوب بن اسحاق رحمه الله لا مكثر ، كأمير ، الذي هو دونه من ورع ، كتب رحمه الميرور آبادي (الكس واللقاب)

ولهذا الشيخ الجليل خصوصيات عظيمة لست في عه

الأولى . أنه ألف السمر العظيم وهو الكافي أول كتاب جامع في مذهب الإمامية الحقة ، ألفه في مدة طويلة عشرين سنة ، بعد تحمل مشاق كثيرة

الثانية . أنه رحمه الله يعد من محدثي مذهب الإمامية كما اعترف به المؤلف والمحال ، فمن الثاني ابن الأثير في جامع الأصول حيث يقول : أبو جعفر محمد بن يعقوب الرري الإمام على مذهب أهل البيت (عليهم السلام) عالم في مذهبهم ، كبير فاضل عدهم ، مشهور وعد من محدثي لإمامية على رأس المائة (تله) (سهي)

وشرح ذلك ما ذكره هو في الباب الرابع من كتاب البوة من جامع الأصول ، حيث =

(ك)

(ت)

= أخرج حديثاً من صحيح أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال «إن الله يبعث لهذه الأمة عند رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»، ثم قال في شرح عريب هذا الباب «و لأجدر أن يكون ذلك إشارة إلى حدوث حماسة من الأكابر المشهورين على رأس كل مائة يجددون للناس دينهم ويحفظون مذهبهم الذي قلّدوا فيها محبديهم وأئمتهم، ونحن نذكر المذاهب المشهورة في الإسلام التي عليها مدار المسلمين في أقطار الأرض هي مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد ومذهب الإمام»

ثم إنه عدّ من كان مجدداً لمذهب الإمامية على رأس المائة الأولى محمد بن علي الباقر (عليه السلام) وعلى رأس المائة الثانية علي بن موسى الرضا (عليه السلام) وعلى رأس المائة الثالثة أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني وعلى رأس المائة الرابعة المرتضى الموسوي أخا الرضي (انتهى نقلاً عن الكشي والألقاب)

توفي (عليه السلام) بعدد سنة (٣٢٩ هـ)، سنة مائتين وسبعين، ودفن بباب الكوفة المعروف في زماننا هذا بالنورجه، وقبره معروف في جامع كبير روضاً ريارته

(الثاني) أبو جعفر الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ره)، الملقب بالصدوق، أستاذ الشيخ المفيد (ره)، مؤلفاته نحو ثلاثمائة كتاب ورد بعدد سنة (٣٥٥ هـ) وهو حدث السن، وله أيضاً خصوصيتان ليستا في غيره

الأولى هو مؤلف الكتاب الثاني من الكتب الأربعة «من لا يحضره الفقيه»

الثانية ولد بذهاء الحجة بن الحسن (عليه السلام) قال صاحب «قاموس الرجال»: «وفي القمية أن علي بن الحسين بن بابويه كاتب عمه بنت عمه فلم يرق منها ولداً، فكتب إلى أبي القاسم (حسين) بن روح أن يسأل المحضرة أن يذهو الله أن يرقه أولاداً فقهاء، فجاء الجواب: «أنك لا تروق من هذه، وسملك جارية ديلعية وتروق منها ولدين فقيهين» قال أبو عبد الله بن سوره ولأبي الحسن بن بابويه ثلاثة أولاد =

(ك)

وأما شيخ الطائفة فقد حترى في الكتابس باره على وتره الكليني ، من ذكر السند حقيفة أو حكماً^(١) وأخرى على الافتصار على البعض ، وبتدء بصاحب لأصل الذي أحد الحديث من أصله ، أو مؤلف الكتاب الذي نقل ذلك الحديث من كتبه ، =

(ت)

= محمد والحسين ، فقيها ماهر في الحفظ ، يحفظان ما لا يحفظ غيرهما من أهل قم ، ولهما أحسن اسم الحسن ، وهو الأوسط مشتمل بالعادة والرهذ ولا يحفظ بالاس ولا فقه له ، كتب روى أبو جعفر وأبو عبد الله ما علي من التحير شيئاً سمعنا بالاس من حفظهما ، ويقولون لهما وهذا الشار خصوصيه بكم بدعوة الامام عليه السلام .
توفي سنة (٣٨١ هـ) بالري ودفن قرب مرار أبيد عبد لعظيم الحسيني قد ررق ريارته .

قال السيد الجورساري في روحيات الحيات ومن جملة كراماته التي قد ظهرت في هذه الأعصار ، وصرت بها عيون جم عمو من أوني لأبصار ، وأهاني لأبصار ، أنه قد ظهر في مرقده الشريف الواقع في رابع مدنه الري المحروية بنة واشفاق من طعن المطر ، فلما فتشوها بقصد اصلاح ذلك الموضع ، نفعوا الى سردنه فيها مدونه لشريف فلما دحبوها وجدوا جثته الشريفة هناك مسحاه جسمه وسيمه على أظفارها أثر الحصاص ، فشاع هذا الخبر في مدينة طهران الى أن وصل الى سمع ابحافان لمرور السلطان فتح عيشاه قاجار في حدود سنة (١٢٣٨) ، وأيا أتذكر الواقعة ملتفتاً محصور لبحافان المبرور هناك . واني لايب بعض من حصر تلك الواقعة وكان يحكيها لأعظم أسانيدنا الأقدمين (انتهى)

(الثالث) شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ره) وقد رفعا ذكره الشريف في طليعة هذا المجلد ، فراجع .

(١) المراد من قوله - «حكماً» حاله بعصه على ما يذكره قريباً منه في حكم

المذكور .

(ك)

= وذكر في آخر الكتاب بعض طرفه إلى أصحاب تلك الأصول ، ومؤلفي تلك الكتب وأحال الباقي على ما ذكره في (المهرست) ^(١) .

ولم يراع به في الجملة التي ذكرها ما هو الصحيح الواضح ، بل أورد الطرق العالية ^(٢) كيف كتب روماً للاختصار ، ويعوياً على ما ذكره في (المهرست) .
ولقد تتبعنا بعض الأصول القديمة التي أخذت هذه الأصول الأربعة عنها ، فإما أن الحكم الواحد قد يؤت له باب ، ونقل فيه أحاديث منكثرة لأسناد ، بعضها صحيح ، والآخر من الحسن ، أو من الموثق ، ولم يعمل الكلبي (عنه) من تلك الطرق كلها ، سوى طريق واحد ضعيف ، ولكنه أعنى من الباطي ومثل هذا يعيدنا زيادة اعتماد على ما في هذه الأصول الأربعة ^(٣) وإن كتب عبر نية السد ، التفتاً إلى نقلها بأسانيد منكثرة ، واقتصارهم على ذلك الطريق لما ذكرناه ^(٤) .

(ت)

(١) الذي وضعه في ذكر أسماء من صنف من علماء الشيعة ، ونعيسى العدول منهم والصمعا .

(٢) أي القليلة الوسائط إلى المعصوم (عنه) وقوله «كيف كانت» يعني سواء كانت صحيحة أم حسنة أم غيرهما .

(٣) يعني أن النهج الذي نهجه الكلبي ، والصدوق ، وشيخ الطائفة (عليهم السلام) من أنهم يوردون الخبر بالطرق العالية مع قطع النظر عن كونها صحيحة مع وجود ذلك الخبر في الأصول الأخرى ، بعضها صحيح ، والآخر حسن ، أو موثق ، فمثل هذا يعيدنا زيادة اعتماد على ما في هذه الأصول الأربعة (الكتابي والعقبي ولهدب والاستصار) من حيث عتقوا الأحاديث ، فإن الحديث كلما قل وسائط نقله كان منه أقرب إلى الواقع وأسلم من الخطأ والخلل .

(٤) أي روماً للاختصار .

(ك)

ومن هنا ادعى بعض المحدثين توأما في الأصول الأربعة بالنسبة إلى الأئمة الطاهرين ، لا إلى المصنفين فإنه مما لا ريب فيه وعند التحقيق وكثره السمع لعلة ترجيح هذا القول وتذهب إليه .

ومن هنا ^(١) صرح المرتضى (عليه السلام) في غير موضع ^(٢) بتوأم أخبارنا وعدم حوار لعن بأخبار الأحاد مع كونه ^(٣) قريب العهد برس آباءه الطاهرين (عليهم السلام) ، لأن نسبة المنصّل بالإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) كتب مولانا صاحب إرمات (عليه السلام) في فقه الوسائط ^(٤)

(الجوهرة الرابعة)

في العمل بأحد الخبرين عند التعارض

(اعم) أنه إذا ورد بينا خبر ، فإن علم حكمه من الدين بانصورية ، أو بالص =

(ت)

(١) (ومن هنا) أي لكون ذلك لأحاديث في الأصول لعدمه مكثرة الأسيد .

(٢) في كتابه « الدرعة » وغيره

(٣) (مع كونه) ، كما في سحر الكتاب ، والأولى . حسب نظري لفاسر «لام» مكان

«مع» لأنه تعليل لما سبق

(٤) أي يشبه في فئة الوسائط ، لا مثله ، لأن نسب صاحب الرماح (عليه السلام) إلى وجه

الرب ، اتصل بالإمام الكاظم (عليه السلام) بأربع وسائط ، وبسبب علم الهندي بخمس ، وهو هكذا

أسند المرتضى علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن

(ك)

— القاطع ، أو بالاجماع ، وجب العمل به ، وطرح ما خالفه الا لضرورة لتسعة وبحوه
وان لم يكن حكمه كذا لك ، لكن لم يعارضه خبر اخر ، وجب العمل به أيضاً
ومع التعارض ، فالمستعاد من مقبولة ابن حنظلة (١) وغيرها تقديم الأعدل
والأورع والأفقه والأصدق في الحديث
فان تساوى وجوداً وعدماً فالأكثر رواية.

(ت)

(١) مقبولة ابن حنظلة هكذا : من عمر بن حنظلة قال سألت أبا عبد الله (ع) السلام
عن رجل من أصحابنا يسأله ما رآه في دين أو ميراث ، فتحاكمنا (الى أن قال) فان كان
كل واحد احتار رجلاً من أصحابنا فرضياً أن يكونا الناظرين في حقهما واختلاف فيما
حكما وكلاهما حنظلة في حديثكم ؟ فقال الحكم ما حكم به أهلهما وأقربهما
وأصدقهما في الحديث وأورعهما ، ولا يلتفت الى ما يحكم به الآخر ، قال فقلت فابهما
هذان مرصيان عند أصحابنا لا يفصل واحد منهما عن صاحبه ؟ فقال ينظر الى ما
كان من روايتهما عما في ذلك الذي حكما به المجمع عليه عند أصحابنا ، فيؤخذ به من
حكما ، ويترك الشاذ الذي ليس بشهور عند أصحابنا فان المجمع عليه لا ريب فيه
(الى أن قال) فان كان الخبران حكم مشهورين قد رواهما لكاه حكم ؟ قال ينظر فيما
وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وحالف العامة فيؤخذ به ، ويترك ما خالف حكمه حكم
الكتاب والسنة ووافق العامة ، قلت جعلت فداك ان رأيت ان كان اتفقهما عرفاً حكمه من
الكتاب والسنة ، ووجدنا أحد الحبرين موافقاً للعامة والآخر مخالف لهم ، بأي الحبرين
يؤخذ ؟ فقال ما خالف العامة فيه الإرشاد ، فقلت جعلت فداك فان وافقهم الحبران
جميعاً ؟ قال ينظر الى ما هم اليه أميل حكمهم وقصائهم ، فترك ويؤخذ بالآخر ، قلت
فان وافق حكمهم الحبرين جميعاً ؟ قال اذا كان ذلك فأرجته حتى تلقى امامك ، فان
الرفوف عند مشهديات خير من الاقحام في الهلكات (الوسائل ج ٢٨/٢٨) باب وجوه
المجمع بين الأحاديث ، الحديث ١

(ك)

— فان تساويا كذلك فالمشهور نقلاً^(١) وفي فتوى ، ويعلم ذلك^(٢) بالسبع وسفل الثقة من غير تكبر عليه .
وفي هذه الصور^(٣):

ان أمكن تأويل المخالف ورده إلى المعمول عليه كان هو الأحسن ، كما هو ذات الشيخ (طاب ربه) في تأويلاته العديدة للأخبار ، فانه رام عدم طرح شيء من الأحاديث ولو بتلك التأويلات البعيدة من المصط
والأفارد^(٤) والتسليم

وان تساويا كذلك^(٥) فما وفق المراد والسنة^(٦) وحالف الجمهور^(٧) فان تساويا

(ت)

(١) في كتب الأصحاب

(٢) أي جميع هذه المرححات من الأعدلية والأكثرية في الرواية والشهرة نقلاً أو

فتوى أو عدماً .

(٣) أي صور التعارض المذكورة سابقاً .

(٤) أي لرد إلى فتنه . وهو المصنوع (ب) سلام . بدون الابتكار ، بل يقبضه بمعه

المجهول عنه ، وهو معنى التسليم ، وسأتي الرواية الدالة على ذلك في تعليقه

(٥) (وان تساويا كذلك) أي كان الخبر متساويين نقلاً أو فتوى

(٦) عملاً بالنصوص الأمره بمرض المتعارضين على كتاب الله وأخبار العامة ، كما

تقدم في المصنوعة ، ومثل رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال الصادق (ب) سلام :

« اذا ورد عليكم حديث مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله

فحدوه ، وما خالف كتاب الله فردوه ، فان لم تحدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على

أخبار العامة ، فما وفق أخبارهم فردوه وما خالف أخبارهم فحدوه » (الوسائل ج

٨٤/١٨ باب وجوه لجمع بين الأحاديث ، الحديث ٢٩)

(٧) خبره محذوف كالسابق واللاحق ، وهو (محدوه)

(ك)

= كذلك دون محالفتهم^(١) فما حالهم ، فان تساويا كذلك^(٢) أما حاله ما كان قصانهم
وحكامهم اليه أميل^(٣) وهذا يحتاج الى مختص نام ، لأن أعصار أئمة الحور مختلفة ،
وكذلك الأحكام أيضاً مختلفة بحلاف علماء كل عصر من أعصارهم ، والأئمة عليهم
السلام كانوا معهم في كل أعصارهم ، فربما كان الحكم مشهوراً في عصر دون آخر ، ولا
يعرفه إلا المتتبع لأحوالهم .

فان تساوي^(٤) فما جاء عن الإمام المتأخرين^(٥) لأنه أعرف بمواقع كلام
آبائه الطاهرين عليهم السلام فان تساوي^(٦) فالعامل محبر في العمل بأيهما شاء من باب
التسليم^(٧) سواء كان في العبادات أو غيرها بالنسبة الى هذا الزمان

(ت)

(١) وهذا اذا لم يكن حكم الحرير مذكوراً ظاهراً في القرآن والسنة

(٢) (فان تساوي كذلك) يعني أن يكون مصموم أحد الحرير محالفاً لبعض فرق
المامنة ، أو لم يكن مذكوراً عندهم تنافاً ، ومصمومين فيهما محالفاً لبعض آخر ، فالنتيجة
تكون مصموم كلا لحرير محالفاً لهم من جهة

(٣) كما ورد في مصنفه عمر بن حفص (ينظر الى ما هم اليه أميل حكاهم
وقصانهم فسرث ، ويؤخذ بالأخر) (لوسائل ٧٥/١٨ باب وجوه الجمع بين الأحاديث ،
لتحديث ١)

(٤) (فان تساوي) في من حكم لحرير اليهما ، أو في عدم ميلهم اليهما

(٥) الحرير محذوف ، أي يجب الأخذ به .

(٦) أي فان تساوي بحريه لمصارصان في مجيئهما عن الإمام المتأخر

(٧) عملاً بما ورد في دين مكاتبه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري الى

صاحب الزمان عليه السلام ، «وأنهما أحدثت من باب التسليم كان صواباً» (بعض

المصدر الحديث ٣٩)

(ك) = وقيل أما في العبادات فمعهم ، وأما في غيرها فلا (١)

(الجوهرة الخامسة)

في رواية المشايخ عن المجاهيل

(اهلهم) أن أجلاء مشايخنا ائمة ، قد رووا عن جماعه ، لم يذكروا في كتب الرجال ، وعلى الطريقة المشهورة في تنويع الحديث يسعي عند الحديث من جملة المجاهيل ، لكن المجهوم من سبع كتب المتقدمين خلاف هذا ، وأن رواية العدل الثقة عن جهل حاله بشعر بحس حاله ، فيدخل حديثه في الصحيح ، وهو الأقوى (٢) ، والتوثيق لا يقتصر في عبارات الخاصة ، بل هو أعم من القول وما في حكمه ، كالرواية عنه ، وانترجم عنه ، وانترجم له (٣) كما وقع للتصديق في جماعه =

(ت)

(١) حاصل ما قيل هنا أن العامل بالحرر محير في صورته للكافؤ من سائر الجهات

المذكورة ، إذا كان موضوع الحكم هادياً ، وأما إذا كان صيره بأن كان من المعاملات سواء كانت مائة أم دمية أم نهمية ، فلا يحري فيها التحيير ، لأن الحكم فيها بالاحتياط

(٢) كرواية بعض أصحاب الاجماع عن مجهول الحال ، وقد ادهى الشيخ في «العدة» اجماع الطائفة على العمل بروايات من لا يروي أو لا يرسل الا هي ثقة ، مثل محمد بن أبي عمير ، وصفيان بن يحيى السامري ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي ، لكن بافتش فيه سيدنا الحوثي بوجه أربعة في مقدمة رجاله فراجع .

(٣) أو كقول الرجل وكيلاً للامام (ع) ، أو كونه من أصحاب الصادق (ع) ، لا مع ثبوت ضعفه ، أو كونه من مشايخ الاجارة ، أو كثير الرواية عن المعصوم الا مع ثبوت ضعفه ، كعلي بن حمزة الطائفي ، وعمر دث

(ك)

== نقل عنهم بهذا الطريق مع جهل حالهم في الرجال (١)

قال «رحمه الله» : وكان أحمد بن محمد بن عيسى في قصده ، وحالته ، يروي عن عبد الله بن الصلت ، في مقام المدح لعبد الله (٢) ووثق العلامة «رحمه الله» رجلاً وصحيح طرفاً لذلك (٣) وسمع جماعة من الأصحاب من غير كبير عليهم (ويؤيده) اتفاقهم على أن هذه الأصول لأربعة مأخوذة من أصول منقطع بمصنوعها ، مشهورة العمل والرواية بين أصحابنا

وما قدما (٤) من أن المريضي «دعى بواباً أحاديثاً وقال : «ورب دؤوب في الكتب ووجدناها مروية بأسناد الأحاد ، إلا أنه منقطع عنهما مواترة من جهة أخرى» .

(ت)

(١) كروايته عن محمد بن عيسى ماجيلويه ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار ، وغيرهما من المشايخ .

(٢) في مقام المدح لعبد الله النجار والمحروور معن . «قال رحمه الله» : والأصل في عبارته هكذا قال «رحمه الله» في مقام المدح لعبد الله ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى في قصده وحالته يروي عن عبد الله بن الصلت «راجع خاتمة كتاب «كمال الدين» .

(٣) أي لأجل رواية العدد الثقة عن أولئك الرجال ، كتصحيحه في العائدة الثامنة من «الحلاصة» بطريق الصدوق ، إلى عبد الرحمن بن الحجاج ، وعبد الله بن أبي يعقوب ، وفيهما أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي ، والجل أنه غير موثق في كتب الرجال .

(٤) (وما قدما) عطف على قوله «انفاهم» يعني ويزيدهم «انفاهم» الح ، وما قدما . الح .

(ك)

حتى أنه قال بعض مشايخ المعاصرين (١) ولو لا كثرة ما ورد عنهم من الطعون في بعض الرواة ، واستفاء الفرائض في بعض ما أورده عنهم ، لما كان عن القول بصحة كل ما اتصلت روايته عن الإمام (عليه السلام) بثقة (٢) ، مما هي ، مدوحة (ومن المؤيدات) لما ذكرناه (٣) طعن بعض الأخلاء على بعض أصحابنا ممن روى عن الصنف ، ويذكروه (٤) في مقام دمه ، ولو لا انتفاءه عن الغير (٥) لم يكن لخصوص ذلك وجه كما لا يخفى .

قال شيخ الصنف (رحمته) في أحمد بن محمد البرقي : «إنه كان نفا في نفسه إلا أنه كان =

(ت)

(١) المراد منه السيد ميرزا الجرائري صاحب كتاب (جوامع الكلم) كما سيحي .
(٢) يريد (سرسر) أنه لو لا كثرة ما ورد من طعون في بعض الرواة ، ولو لا انتفاء الفرائض على الصحة في البعض الآخرين ، لزم القول بصحة جميع ما اتصل بسده بالثقة لى لإمام (عليه السلام) بكن كثرة الطعون ، واستفاء الفرائض على صحة الحال لى التأمل في أحوال لرجاء حتى وإن كانوا ثقة

(٣) من أن رواية لعدد الثقة هي جهل حاله يشمر بحس حاله ، فيدخل حديثه في الصحيح ، يؤيده عن بعض الأجلة على بعض أصحابنا ممن روى عن الصنف ، وعدم الطعن على المتقدمين كالصدوق (رحمته) وغيره في ثقه عن المجهل ، فمما هذا التصريح أن من أمثال الصدوق عن شخص مجهول ، بمثابة نوشته ، لا لتوثيق لا يحصر بالمقال ، بل ربما يثبت بالأفعال ، بل إنه أقوى .

(٤) (يذكروه) كذا في نسخ كلها لكن الصحيح - حسب نظري المعاصر - «ذكره» في مقام دمه لأنه معطوف على قوله «طعن بعض الأخلاء»

(٥) (ولو لا انتفاءه عن الغير) أي انتفاء اندم (عن الغير) أي عن غير بعض أصحابنا ممن روى عن المجهول ، (لم يكن لخصوص ذلك وجه) أي (لخصوص دم بعض =

(ك)

== يروي عن الضعفاء ، وغير ذلك مما يطول الكلام باستقصائه .

مع أنهم (١) من مشايخ الاجارة لا من أهل الرواية والأصول ، فلا يضّر جهالة حالهم مع أن عدم تعرض أهل الرجال لهم (٢) يجوز أن يكون لوصوح أمرهم ، ورواية المشايخ الثقة عنهم .

أو أنهم لم يكن الحاجة الشديدة ماسة لهم الى تفصيل أحوال أصحاب الكتب والأصول الذين هم الأصل في باب الروايات (٣)

وقد وقع مثل هذا للمتأخرين من مصممي كتب الرجال ، فابهم لم يتعرضوا للتوثيق ==

(ت)

== أصحابنا ممن روى عن الضعفاء .

(وحاصل الكلام في هذا المقام) أن بعض الأجلاء قد طعن على بعض من روى عن رجل ضعيف ولم يطعن على مثل الصدوق (١) مع روايته عن المجهولين ، وليس هذا إلا لأن رواية مثل الصدوق (٢) عن ذلك المجهول بمنزلة توثيقه له ، وإلا لطن هذا البعض من الأجلاء على الصدوق (٣) أيضاً .

(١) أي الجماعة الذين لم يذكروا في كتب الرجال ، وهذا دليل آخر على أن الرواية عن شخص غير مذكور في كتب الرجال ، لا يقدح في اعتبار الرواية (راجع أول هذه الجوهرة) .

(٢) هذا مؤيد آخر لكون الرواية عن أمثال هذه الرواة صحيحة

(٣) أو لعدم كون الرجل ذا كتاب وأصل حتى يدرج اسمه في عداد الرواة الذين لهم كتب وأصول معروفه ، مع بناء ذلك المؤلف (كالحاشي) على النقص لترجمة خصوص المؤلفين من الرواة على ما بينه في مقدمة رجاله ، ولذلك أهمل ذكر كثير من الرجال الذين وقعوا في أسناد الروايات لكن لم يكونوا ذوي كتب وأصول ، مثل أحمد بن محمد بن يحيى المطهر ، فإنه مع وقوعه في أسناد الفقه وغيره ، لم يعنوه الحاشي لعدم تأليف له ، ومثله أبان بن الحكم وغيره من المهملين .

(ك)

من لا يحتجنا الرب في أنه أوثق الثقة ، كشبحا بهاء الدين محمد العملي (باب ١٥) فان بعضهم ذكر بعض أحواله ولم يوثقه ، وكذا عبره (وبالجملة) اذا تبع المحدث أحوال السلف والحلف ، ظهر له حقيّة ما قلناه . ومن هذا الباب رواية الشيخ (١٠) عن أبي الحسين بن أبي جند مع أنه غير مذكور في كتب الرجال ، وهو (١١) يؤثر الرواية عنه غالباً ، لأنه أدرك محمد بن الحسن بن الوليد .

وقد نصب كثيراً من الرجال الذين روى عنهم الثقة مع جهالة حالهم في مقدمات شرحنا على نهديت الحديث ، ولعلنا نورد منها طرقاً صالحاً في آخر الكتاب انشاء الله تعالى .

(اذا تحققت هذا كله) ظهر لك فساد ما ذهب اليه بعض المسأخرين من قصر التركية على ما ورد في كتب الرجال الأربعة ، أمضى كتابي (الكشي) و (النحاشي) وكتابي شيخ الطائفة (الرجال) و (المهرست) ، فان التركيبة فيما عداها كثيرة جداً

(الجوهرة السادسة)

في طرقنا الى مشايحننا

لما طرق كثيره التشعبات في رواية الأصول الأربعة وغيرها ، وسذكرها بعضها كما هو عادة أصحابنا (ومررتهم) .

(فنقول) أخبرنا شيخنا وأسادنا ، ومن اليه في العلوم أسادنا ، المولى الفاضل حائمة المحمدين ، وثقة المحدثين ، المولى الأعظم ، المولى محمد باقر المجلسي صاحب كتاب (بحار الأنوار) المشتمل على أربع وعشرين مجلدة ، عن والده التقي المولى محمد تقي ، عن نسح الاسلام والمسلمين شيخنا بهاء الدين محمد العملي

(ك)

== وروينا أيضاً عن شيخنا الشيخ الفقيه العلامة صاحب التفسير الموسوم بـ (سور الثقلين) الشيخ عبد علي الحويري ، المعروف بـ صاحب القراءات في عنده ، عن شيخه المولى علي نقى ، عن شيخنا بهاء الملة والدين .

وروي أيضاً عن شيخنا السيد المحقق راوية الحديث السيد مبرر الحارثي صاحب كتاب (جامع الكلم) ^(١) عن شيخه الأجل محمد بن علي ، المشتهر بابن خاتون الطوسي العاملي ، عن شيخنا بهاء الملة والدين ، عن والده المحدث شيخنا الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي ، عن شيخه الأكملي السيد حسن بن جعفر الكركي وشيخنا الشهيد الثاني الشيخ زين الدين ، عن شيخه المتقي الشيخ علي بن عبد العالي المبيسي ، عن الشيخ الصفي محمد بن داود المؤذن الجريسي ، عن شيخه صياء الدين علي بن شيخنا الشهيد الأول الشيخ محمد بن مكّي ، عن أبيه ، عن الشيخ فخر الدين بن شيخنا العلامة جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر الحلّي عن والده ، عن السيد أحمد بن يوسف الحسيني ، عن البرهان ^(٢) محمد بن محمد بن علي القروي ، عن السيد فضل الله الراويدي ، عن العماد أبي الصمصام معبد ^(٣) الحسيني المروزي ، عن الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النحاشي صاحب كتاب الرجال ، عن أبي العباس أحمد بن علي ^(٤) عن ==

(ت)

(١) (جامع الكلم) كذا في الأصلية ، ولكن الصحيح طاهراً « جوامع الكلم » كما ذكره في الذريعة وغيرها .

(٢) أي الشيخ برهان الدين محمد بن محمد بن علي الحمداسي القروي سريال الزبي (المستدرک ج ٣/ ٤٦٥ ط القديم) .

(٣) (معبد) كذا في النسخ ، والصواب « ابن معبد » لأنه هو السيد عماد الدين أبو الصمصام وأبو الوضّاح ذو الفقار بن محمد بن معبد (المستدرک ج ٣/ ٤٦٥ ط القديم)

(٤) لا يشبه الأمر بين هذين الرجلين ، السابق واللاحق ، لإشتراكهما في الاسم ، ==

(ك)

== أبي انقاسم جعفر بن محمد ، عن أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي .
وعن الشيخ الفقه برهان الدين ^(١) عن النسخ منتجب الدين علي بن عبد الله
بن الحسين بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه
«رسالة» ، عن أبيه ، عن أبيه ، عن أبيه ، عن أبيه ، وعنه ^(٢) الصدوق محمد بن علي
بن الحسين «د» .

وعن أبي الصمصام ^(٣) عن الشيخ السعيد شيخ الطائفة محمد بن الحسن
الطوسي «س» .

وعن العلامة «طاب ثراه» ^(٤) عن جماعة عنه ، عن شاذان بن جبرئيل القمي ، عن ==

(ت)

== والكنية ولولدية، فالأول هو أبو العباس أحمد بن علي النجاشي ، صاحب كتاب الرجال
المعروف ، والثاني شيخه أبو العباس أحمد بن علي بن روح الشيرازي ، أنس عليه النجاشي
مدحاً بليغاً قائلاً «كان ثقة في حديثه ، متقناً لما يرويه ، فبهما نصرت بالحديث والرواية ،
وهو أستاذنا وشيخنا» (رجال النجاشي ص ٦٣)

(١) معطوف على قوله «عن الرها» ومعنى ذلك أن برهان الدين محمد بن
محمد القروي يروي تارة عن السيد فضل الله الراوسدي ، وأخرى عن الشيخ
منتجب الدين «س» .

(٢) ضمير «أبيه» الأول راجع إلى علي بن عبيد الله ، و«أبيه» الثاني إلى عبيد الله ، و
«أبيه» الثالث إلى الحسين بن الحسن و«أبيه» الرابع وكذا «عنه» راجع إلى الحسن بن
الحسين بن علي بن الحسين ، فالمراد من «أبيه» الأول عبيد الله ، و«أبيه» الثاني
الحسين ، و«أبيه» الثالث الحسن ، و«أبيه» الرابع الحسين بن علي أخو محمد بن
علي الصدوق «عليهم السلام» .

(٣) معطوف على قوله «عن العماد أبي الصمصام» بيان أسقطه

(٤) معطوف على قوله : «عن والده» ببيان سبق .

(■)

= الشيخ الحليل أبي جعفر محمد بن موسى بن جعفر، عن جده أبي عبد الله جعفر بن محمد الدورستى، عن الشيخ الأعظم أبي عبد الله محمد بن محمد بن العمان المميد، وأبيه محمد بن أحمد جميعاً عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن جماعة من مشايخه، عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني

(الجوهرة السابعة)

في المشترك من أسامي الرجال

قد يحصل في إطلاق بعض رجال السند تفاوت^(١) في مراتب الحديث من الصّحة، والضعف، والتوثيق، والحسن، وعند التنسيع يظهر أن ذلك المجهول ما هو؟

وقد تتبع بعض مشايخنا^(٢) هذا الباب وبالع فيه، وظهر لما أوله، أن كل ما فيه الحسين بن السعيد، أو أخوه، أو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، أو يعقوب بن يزيد، أو عبد الرحمن بن أبي نجران، أو موسى بن القاسم البجلي، أو إبراهيم بن هاشم، أو أحمد بن محمد بن عيسى، أو أبوه، أو أحمد بن محمد البرقي، أو أبوه، أو العباس بن معروف، أو علي بن مهزيار، أو الحسن بن طريف، أو =

(ت)

(١) لأنّ أساميهم مطلقة ومشركة بين ثقة وغيره، فيكون سبباً للاجمال فيها، كاسم حماد (كما سيأتي) فإنّه مشترك بين ابن عيسى وابن عثمان وإن كانت الفائدة هي التمييز بينهما غير معلومة لأنّ كليهما ثقتان

(٢) هو السيّد الحليل السيّد ميرزا الجرائري المذكور آنفاً في سلسلة منيخة

اجازات الشارح في الجوهرة السادسة.

(ك)

= محمد بن عبد الجبار ، أو علي بن السدي عن - حماد - فهو ابن عيسى
وكل ما كان فيه صفوان بن يحيى ، أو محمد بن أبي عمير ، أو فضالة بن أيوب ، أو
أحمد بن محمد بن أبي نصر ، أو يوسف بن عبد الرحمن ، أو الحسن بن محبوب
السرّاد ، أو الحسن بن علي الوشّاء ، أو الحسن بن علي بن فضال ، أو عبد الله بن (١)
محمد ، الحنّال ، أو محمد بن الوليد ، أو جعفر بن محمد بن يوسف ، أو جعفر بن بشر
عن - حماد - فالمراد حماد بن عثمان (٢).

وكل ما كان فيه أحد هؤلاء الثمانية الأول (٣) أو عبد الله بن اسمعيل ، أو النصر بن
سويد ، أو جعفر بن بشر أو ابن أبي نجران ، أو عبد الله بن حنبل ، أو يحيى بن عمران
الجلي ، عن ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) ، أو عن أبي حمزة الثمالي ، أو عبد
الله بن سليمان ، أو حمزة الأعور ، أو حمزة بن البحري فهو عبد الله (٤) و واحد =

(ت)

(١) ليس (ابن) في نسخة الأصبية

(٢) (المراد حماد بن عثمان) لا يعني أن حماد بن (سواء كان ابن عيسى أو ابن
عثمان) كلاهما ثقان بل من أصحاب الإجماع ، فلا فائدة طاهرّاً في تحسّم التمييز بينهما
(٣) «الأول» بلا شذوّه الواو ، يعني الرّحان الثمانية لأول ، الذين مضى ذكرهم قبلاً ،
وهم صفوان بن يحيى ، ومحمد بن أبي عمير ، وفضالة بن أيوب ، وأحمد بن محمد
بن أبي نصر ، ويوسف بن عبد الرحمن ، وحسن بن محبوب لـرّاد ، والحسن بن علي
الوشّاء ، والحسن بن علي بن فضال .

(٤) أي فهو عبد الله بن سنان ، لا محمد بن سنان ، قال سدي الحنّاني في مقام
التمييز بينهما «أن (ابن سنان) قد يطلق على عبد الله بن سنان ، وقد يطلق على محمد
بن سنان ، والتمييز بينهما إنما يكون بملاحظة الطغص ، فما كان في هذه الروايات عن
الباقر (ع) ، أو عن الصادق (ع) ، أو من كان في طبعتهما ، فالمراد به عبد الله بن
سنان ، كما أن ما كان منها عن أبي الحسن الرضا (ع) ومن بعده فهو محمد بن سنان ، -

(ك)

== محمد بن سنان فهو سهو .

(وكذا إذا كان الواسطة ^(١) عمر بن يزيد فإنه عبد الله ، لا محمد «حاشية مه قده»)
وأما إذا كان الراوي عن ابن سنان ، أيوب بن نوح ، أو موسى ^(٢) بن القاسم أو
أحمد بن محمد بن عيسى ، أو علي بن الحكم فهو . محمد بن سنان ^(٣) كما يشهد به
التتبع .

وكل ما كان فيه عاصم بن حميد ، أو أبو أيوب الحراري ، أو العلاء بن رزير ، أو
حطاب بن سلمة ، أو هشام بن سالم ، أو حميل بن ذريح ، أو عبد الله بن مسكان ، أو
القاسم بن يزيد ^(٤) ، أو عمر بن أدبنة ، أو حرير بن عبد الله عن محمد فهو . ابن مسلم =

(ت)

= وما كان عن أبي الحسن موسى (ع) ومن في طبعته فهو مشترك فيه ، وقد يتعين ذلك
بالراوي ، فإن كان الراوي لم يدرك أبا الحسن (ع) وكان مسألاً عنه ، فالمراد بابن سنان
في ذلك المورد هو . «محمد بن سنان» (المعجم ج ٢٢/١٩٠)

(١) أي الواسطة بين ابن سنان وبين المعصوم (ع) والمراد به (أي عمر بن
يزيد) عمر بن محمد بن يزيد بناع السابري من أصحاب الصادق والكاظم (عليه السلام) ،
لعدم وجود «عمر بن يزيد» في أصحاب الأئمة (عليهم السلام) ، والوجه في إرادة عبد الله بن
سنان ، لا محمد بن سنان ، تأخر طيفه محمد بن سنان عن عمر بن يزيد

(٢) وهو موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي المحلى
(التنقيح ج ٣/٢٥٨) .

(٣) لكون الرجال المذكورين قبله (أي أيوب بن نوح الخ) من أصحاب الرضا و
أبي جعفر وأبي الحسن الثالث (عليهم السلام) تقع الفصل بينهم وبين عصر عبد الله بن سنان
الذي هو من أصحاب الصادق (ع) ، فيعين «محمد بن سنان» في روايات هؤلاء
الأربعة ، عنه .

(٤) «القاسم بن يزيد» كذا في النسخ «الأصليه» منها وغيرها ، لكن الظاهر أنه =

(ك)
= الطائفي (١).

وكل ما كان فيه عبد الله بن مسكان ، أو رعاة الحُاس ، أو ابن بكر ، أو أباد بن عثمان عن أبي بصير فهو - ليث المرادي (٢) (رموز به عليهم)

وكل ما كان فيه الحسين بن أبي العلاء ، أو الحسين بن المحر ، أو منصور بن يونس ، أو إبراهيم بن عبد الحميد ، أو معاوية بن عمار ، أو يحيى الحلبي عن أبي بصير (٣) فهو - يحيى بن أبي القاسم .

(واعلم) - أن في بعض الأسانيد التي طاهرها الاتصال ما يسمى أن يحكم عليه بالقطع (٤) فمن ذلك (حماد بن عيسى) عن عبد الله بن مسكان ، (والصواب) عن عبد =

(ت)

= القاسم بن بريد بن معاوية الحلبي - أو - العجلي ، ثم قدم وحداد الأول في كتب الرجال (١) أي فهو محمد بن مسلم الطائفي النعمي الطحان ، فالأمر كان مشتقاً من محمد بن - ابن مسكان وابن مسلم الطائفي ، كما كان مشتقاً مثلاً من عبد الله بن مسكان ومحمد بن مسكان .

(٢) وهو أبو بصير ليث بن الحنزي المرادي (السنن ج ٤١/٢).

(٣) وهو أبو بصير يحيى بن أبي القاسم الأسدي (السنن ج ٣٠٨/٣).

(ولا يخفى) أن كنية «أبو بصير» مشتركة بين يحيى بن أبي القاسم وليث بن البخترى وعبد الله بن محمد الأسدي ويوسف بن الحارث ، وحماد بن عبد الله بن أسيد الهروي ، إلا أن المراد به عبد الإطلاق هو الأول ، لأنه المعروف بهذه الكنية ، وعلى تقدير الاختصاص يتردد الأمر بين وبين ليث ، وحيث تقرر وثاقة كل منهما فلا أثر للتردد حتى يحتاج إلى التمييز . ومباني البحث عنه في ص ٣٩٤ ق: جمع

(٤) أي ما يسمى أن يحكم باتصال المسد باليقين ، بل يحتمل أن يكون هناك حذف أو إسقاط ، فمن ذلك أن الرواة يذكرون عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان ، والحال =

(ك)

= الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان .

ومنه (الحسين بن سعيد) عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي (والصواب) عن ابن أبي عمير عن حماد .

ومنه (سعد بن عبد الله) عن العباس بن معروف (وصوابه) عن أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس

ومنه (سعد) عن عبد الرحمن بن أبي حنبل ، أو الحسين بن سعيد (والصواب) عن أحمد بن محمد عنهما .

ومنه (الحسن بن محبوب) عن فضالة عن ابن أبي عمير (والصواب) عن حماد بن عثمان عن ابن أبي عمير

ومنه (الحسين بن سعيد) عن فضالة ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (والصواب) عن أبان عن عبد الرحمن .

ومنه (النضر بن سويد) عن ابن مسكان (والصواب) عن يحيى الحلبي عنه
ومنه (أحمد بن الحسن بن علي بن فضال) عن عبد الله بن بكير ، (وصوابه) عن أبيه عن عبد الله .

وهي بعض الأسانيد رواية أحمد المذكور عن عبيد بن رزاة (والصواب) عن أبيه عن ابن بكير عن عبيد .

(ت)

= أن حماداً هذا لم يرو عنه بلا واسطة ، بل بواسطة عبد الله بن المغيرة ، مع أنه كان معاصراً
لا بن سنان ، بل أنه كان من أصحاب الإمام جعفر بن محمد (عليه السلام) لكنه لم يرو ههما إلا
بواسطة المعيرة ، هذا من كمال أمانته في نقل الحديث ، هذا كله بيان مقصود جدنا
(رحمه الله) ، ولا علم تجد دليلاً على أن حماد بن عيسى لم يرو عن عبد الله بن سنان بلا
واسطة ، ولعله قد وجدته .

(ك)

— ومنه (الحسين بن سعيد) عن يحيى الحلبي (والصواب) عن الضر بن سويد عنه .

ومنه (ابن أبي عمير) عن حرير ، أو (حماد) عن حرير (وصوابه) عن حماد بن حرير^(١) .

ومن ذلك (أحمد بن محمد) عن النضر (وصوابه) عن الحسين أو عن أبيه عنه

ومنه (الحسن بن علي بن النعمان) عن ابن مسكان (وصوابه) عن أبيه عنه .

ومنه (حماد بن عيسى) عن زرارة (وصوابه) عن حرير عنه .

وقد يكون الأمر بعكس ما ذكر^(٢) كرواية عمر بن أديبة عن غير واحد ، أو عن رهد أو جماعة ، أو نحوها ، فإن ظاهره يوهم الأرسال ، وليس كذلك فإنه قد وجد مبنيًا في عدة مواضع ، وأن المراد^(٣) زرارة ويريد وفصيل

وقد يسمّ إليهم محمد بن مسلم واسماعيل الحمفي ومعمّر بن يحيى ، فيحكم على المحمّل بالمفصل ، ولا يحكم عليه بالأرسال كما قاله بعضهم

وكذا ما جاء عن ابن أبي عمير عن غير واحد ، أو ما شاكنه ، فقد وقع مفسرٌ في (الغنية) وغيره بأبان ابن عثمان ، وهشام بن سالم ، ومحمد بن حمزاد

وكذلك الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان ، فقد فسره

في (التهذيب) في غير موضع بأحمد بن الحسن الميثمي ، ومحمد بن أبي حمزة =

(ت)

(١) كذا في «الأصبه» و«الجرائره» وفي «المحمدية» هكذا . ومنه ابن أبي عمير

عن حرير أو حمّاد (وصوابه) عن حمّاد عن حرير ، والصواب عند «ومنه ابن أبي عمير عن حرير (وصوابه) عن حمّاد عن حرير» .

(٢) يعني أن يكون ظاهرها الأرسال لكنها منصلة في الحقيقة

(٣) من ألفاظ غير واحد ، أو رهد ، أو جماعة ، ونحوها هؤلاء الرجال (أي

زرارة ويريد وفصيل)

(ك)

= والحسين بن هاشم ، وعلي بن الحسن بن رباط ، وصعوان بن يحيى

(الجوهرة الثامنة)

في بيان « العدة » أو « الجماعة » في كلام الشيخ (ره)

روى الكليني (ره) عن عدة من أصحابه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد .

وقد في أول كتابه : « حدثني عدة من أصحابنا ، منهم محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد ، ثم ذكر بعدة بقليل » عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، ولم يذكر في بيانه شيئاً ، والقريضة دله على دخول محمد بن يحيى فيها (١) .

وكذا روى الشيخ (ره) عن جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، وفسرها في (المهرست) بالشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله وجعفر بن الحسين بن حنيفة القمي ، ومحمد بن سليمان الحمراي وعن العدة ، عن أبي القاسم (أي أبي القاسم) جعفر بن محمد ، أو أحمد بن محمد النوري ، أو هارون بن موسى الثلجيري ، أو أحمد بن إبراهيم أبي رافع الصيمري ، فهم الشيخ المفيد ، والحسين بن عبيد الله وابن عدون لورودها كذلك في كثير من الموضع ، وهذا الباب عند السبع التام واسع

كثير

(ت)

(١) أي هي العدة ، لأن الكليني (ره) فسره كما مضى آنفاً

(ك)

(الجوهرة التاسعة)

في سبب قبول رواية من كان غير الإمامي سابقاً

في سبب قبول أصحابنا «مروفاً» رواية من كان من غير الإمامية أولاً، ثم تاب ورجع إليه في الاعتقاد، كعلي بن أسباط، والحسين بن بشير، وغيرهما ممن كان من غير الإمامية ثم رجع إليها، فإن أصحابنا لم يفرقوا بين رواية مثل هؤلاء وغيرهم من ثقات أصحابنا في قبول الرواية، وعدّ أحاديثهم من الصحيح، مع أن تاريخ الرواية عنهم غير معلوم^(١) فلعله كان في زمن الوفاء^(٢) =

(ت)

(١) بأنه روى هذا الشخص في زمان انحرافه عن المذهب لحق فردّ لغيره، أو بعد رجوعه إليه، فيقبل.

(٢) الواقعية وهم الذين وقفوا على إمامة موسى بن جعفر «سبط السلام» ولم يقرّوا بإمامة علي الرضا والأئمة بعده «سبط السلام»، فإن ابنوخني في فرق الشيعة ص ٨٠ ملاحظه «وقالت الفرقة الثانية (أي الواقعية) أن موسى بن جعفر لم يموت وبه حي ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها، وأنه القائم المهدي، ورووا في ذلك روايات عن أبيه «جعفر بن محمد» «سبط السلام» أنه قال: هو القائم المهدي فإن بُدّده رأسه عليكم من جبل فلا تصدقوا فإنه القائم.

وقال بعضهم إنه القائم وقد مات، ولا يكون الإمامة بعده حتى يرجع فيقوم ويظهر، ورووا أنه قد رجع بعد موته إلا أنه مختلف...

وقال بعضهم: إنه قد مات وإنه القائم وإن فيه شهراً من عيسى بن مريم، ولكنه يرجع في وقت قيامه... إلى أن قال: فسما هؤلاء جميعاً «الواقعة» لوقوفهم على موسى بن

(ك)

(ت)

= جعفر أنه الإمام القائم (انتهى).

(أقول) إنما كان سبب حدوث مثل هذه الفرق لأطماع دنيوية ، وأهراض دنيّة ، من جمع الأموال ، وتطويل الآمال ، والأفلامعى لقبول النصف من الأئمة الاثني عشر وانكار الباقي ، مع أن الدليل مشترك كما يشير إليه

وذلك لأنّ الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) كان في المسجدين غالب الأوقات ، حتى طالبت مدته (على رواية) إلى أربع عشرة سنة ، ففي حلال هذه المدة اجتمعت الأموال الكثيرة عند وكلائه ، منهم ريبان مروان القندي ، وعلي بن أبي حمزة ، وهشام بن عيسى .

فلما استقرت إمامة علي بن موسى الرضا (عليه السلام) وطالبهم بهذه الحقوق ، تفاقموا ، فما رأوا الحسنة في أنفسهم عليها إلا ينكروا إمامته

قال في (قاموس الرجال) عن (العلل) . عن يوسف بن عبد الرحمن قال مات أبو الحسن (عليه السلام) وليس من قوائمهم إلا وعده المال الكثير ، فكان ذلك سبب وقوعهم وحبسهم موته ، وكان عند ريبان القندي مسمون ألف دينار ، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار

قال فلما رأيت ذلك تبين لي الحق وعرفت من أمر أبي الحسن (عليه السلام) ما علمت وتكلمت ودهوت الناس إليه .

(قال) فبعثنا (أي زياد القندي وعلي بن حمزة) اليّ وقالوا لي «ما يدعوك إلى هذا ؟ إن كنت تريد المال فنحن نغيبك» وصمما لي عشرة آلاف دينار

(قال يوسف) فعلت لهما ما قد روي عن الصادقين (عليهم السلام) أنهم قالوا «إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه ، فإن لم يفعل سلب نور الإيمان من قلبه» وما كنت لأدع للجهاد في أمر الله (مروان) على كل حال ، فما حساسي =

(ك)

(ت)

عن وروى الكشي ، أن الرضا عليه السلام ضمن ليوس الحجة ثلاث مرّات ^(١) .

وقال النوبختي «وقد لُقّب الوافعة بمصنّ محالفيها من قال بأمامة علي بن موسى (عليه السلام) «المقطورة» وعلّب عليها هذا الاسم وشاع لها ، وكان سبب ذلك أن علي بن اسماعيل الميثمي ، ويوس بن عبد الرحمن باطرا بمصنهم وقد اشدّ الكلام بينهم ، فقالا : «ما أنتم الاكلاّب مقطورة» أراد أنكم أنتم من جيف ، لأنّ الكلاّب اذا أصابها المطر فهي أنتم من الجيف ، علمهم هذا اللقب ، فهم يعرفون به اليوم ، لأنه اذا قيل للرجل «انه مقطورة» فقد عرف أنه من «الوافعة» على موسى بن جعفر خاصة (انتهى) ^(٢)

أما ردّ هذه لمعرفة الصائفة فوجهين (الأول) النصوص الدالة على كون الأئمة بعد رسول الله (ص) له (س) ، التي عشر ، و (الثاني) النصوص الدالة على بطلان خصوص هذا المذهب الكذاب الأشعر .

(أما الأول) فقد اتفق العرفان (السنة والشيعة) على أن الأئمة بعد النبي (ص) له (س) اثنا عشر ، لا أريد ولا أقل من ذلك ، بل الأدباء الأحرار كاليهود والنصارى وجد في كتبهم أيضاً ما يدلّ على ذلك ، والروايات في هذا الباب تنبوا على ألف حديث جمع بعضها منها العلامة المعاصر الشيخ انصافي (رحمته) في صدر كتابه (مسحّب الأثر في الإمام الثاني عشر) لكن يذكرها اثني عشر حجراً فقط على عدد الأئمة الاثني عشر ، وهي على ما يلي .
١ - جاء في (التوراة) ، وأما اسماعيل فقد سمعت لثمة ، ها أنا أباركه وتُمره وأكثره كثيراً جداً (التي عشر رئيساً بند) وأجمله أمة كسرة ^(٣)

(ملاحظة) أن قوله «أكثره كثيراً جداً» هذه الترحمة غلط فاحش ، من معادلة عمدة =

(١) قاموس الرجال ٩ / ٤٨٩

(٢) فرق الشعة ص ٨١

(٣) التوراة ، سفر التكوين ، الفصل ١٧ ، رقم ١٧ - ٢٠ ، القسم العربي

(ك)

(ت)

= لأن أصل اللفظ بالعربية هكذا وأثمره بـ «ماد ماد»

حرجونه لائقاء المعالطة بـ «أكثره كثيراً جداً» والعارة الكاملة في السحرة العبرانية هكذا.

«ويشما عل شمعيتا هيه بيرحتي أو نو وهرتي وهيرتي أو نو» «ماد ماد» شمعما سار فستم يولد وان تير نفوي كادل» (١).

ولا يخفى أن كلمة «ماد ماد» اسم لحاتم المرسلين بالعربية، ويكون مقربة «محمد» (مدره مدره)، كما أن وصفه «علي» أيضاً موجود في الأسجل بلفظ «إيلي» (٢) ومقرنه «علي» (مدره مدره).

٢ - صحيح البخاري (٣) «قال رسول الله (مدره مدره) يكون اثنا عشر أميراً كلهم من قريش»

٣ - صحيح مسلم (٤) «قال رسول الله (مدره مدره) لا يزال هذا الدين عربياً مبيحاً إلى اثني عشر خليفة».

٤ - صحيح الترمذي (٥) «قال رسول الله (مدره مدره) يكون من بعدي اثنا عشر أميراً» (قال الراوي) ثم تكلم بشيء لم أهمه، فسألت لذي طبعي، فقال قال كلهم من قريش، (قال الترمذي) هذا حديث حسن صحيح =

(١) راجع نسخة العربية الموجودة في متحف بون

(٢) أنجيل متى اصحاح ٢٧ ص ٢٥ القسم العربي.

(٣) صحيح البخاري ١٢٧ / ٨ ط بيروت كتاب الأحكام باب ٥١

(٤) صحيح مسلم ١٤٥٣ / ٣ ط بيروت، كتاب الإدارة، باب الثامن تبع لقريش (وفيه ستة أحاديث بهذا المعنى).

(٥) صحيح الترمذي ٢ / ٤ ط كراسي

(ك)

(ت)

٥- صحيح أبي داؤد^(١) : «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة ، فكبر الناس وصحبوا (قال الراوي) ثم قال كلمة خفيت ، قلت لأبي يا أبا ما قال ؟ قال : قال : كلهم من قريش» .

٦- مسند أحمد بن حنبل^(٢) وعن مسروق قال : كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود ، وهو يقرأ القرآن ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن هل سألتكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ فقال : ما سألتني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك ، ثم قال نعم ، ولقد سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال : اثنا عشر كعكة نساء بني إسرائيل» .
٧- منتخب كرم العمال^(٣) : «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكون لهذه الأمة اثنا عشر فيماً لا يصرفهم من خذلهم كلهم من قريش» .

٨- يتابع المودة^(٤) : «عن جابر بن سمرة قال كنت مع أبي عبد الله (صلى الله عليه وآله) فسمعتة يقول : بعدني اثنا عشر خليفة ثم أحصى صوته فقلت لأبي : يا أبا عبد الله أحصى صوته ؟ قال : قال : كلهم من بني هاشم» .

٩- فتح الباري في شرح صحيح البخاري^(٥) : «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يهلك هذه الأمة حتى يكون فيها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق» .

(١) صحيح أبي داؤد ٢ / ٢٠٧ ط مصر ، كتاب المهدي .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١ / ٣٩٨ ط مصر ، المطبعة المصيرية سنة ١٣١٣ (وقعه عبد الحديث بحمة وستين طريقاً) .

(٣) منتخب كرم العمال المطبوع بهاشم مسند بن حنبل ٥ / ٣١٢

(٤) يتابع المودة ص ٤٤٥ ط اسلامبول .

(٥) فتح الباري ٢٩ / ٦٢٩ ط دهلبي .

(ك)

(ت)

== (قال الحارثي) أن هذه الأحاديث كلها من كتب أهل السنة المعتبرة ، وهي تعطيها أن المراد منها - هم أئمة الشيعة الاثنا عشر - ، لا غير ، وذلك بوجوه

(الأول) أن عدد الاثني عشر لا يطبق الا عليهم

(الثاني) أنهم شبهوا بنقاء بني اسرائيل الذين كانوا مصوحين من الله ورسوله ، فالأئمة أيضاً كذلك.

(الثالث) قوله (سرخس ع ١٥١) «لا يصرحهم من حدلهم» (كما في الحديث ٧) أيضاً لا ينطبق الا عليهم ، لأن أكثر المسلمين قد حدلوهم وعنفوا بحلّاه معانديهم

(الرابع) قوله (سرخس ع ١٥١) «كلهم من بني هاشم» (كما في الحديث ٨) «بني هاشم» ومن هنا يعلم أن جملة «كلهم من قريش» من صياغة القوم كما يشمر به اصدار عدة من الرواة بعدم سماعه هذا الحديث من رسول الله (ص) ، ليحور لهم تعويض لعظ «قريش» مكان «بني هاشم» .

(الخامس) قوله (سرخس ع ١٥١) «كلهم يعمل بالهدى ودر الحق» (كما في الحديث الأخير) وهذا أيضاً لا يطبق الا عليهم .

ثم الجدير لنا بذكر ثلاثة من الأحاديث من كتب الشيعة أيضاً لتكمل العدة (الاثنا عشر) .

١٠ - المناقب ^(١) عن فاطمة الزهراء (عليها السلام) سألت أباها عن قول الله تعالى : (وعلى الأعراف رجال) قال : «هم الأئمة معدي علي وسعدي ، وتسعة من صلح الحسين ، هم رجال الأعراف ، لا يدخل الجنة الا من يعرفهم ويعرفونه ، ولا يدخل النار الا من أنكرهم وينكروهم ، ولا يعرف الله تعالى الا على سبل معرفهم»

١١ - الحاصل ^(٢) «عن أبي جعفر (ع) سلاما عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : =

(١) مناقب ابن شهر آشوب ٢٥٤/١ ط النجف الأشرف .

(٢) خصال الصدوق (ره) عن ١٧٨ ط قم باب الاثني عشر .

(ك)

(ت)

== دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعذبت اثني عشر أحدهم

القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي.

١٢ - أعلام الوري (١) «عن س من مثنى عن أبيه عن عائشة، قال سألتها كم

حبيبة يكون لرسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ فقالت أحسبني رسول الله (صلى الله عليه وآله)

أنه يكون معه اثني عشر حبيبة، فقبت لها من هم؟ فقالت أسماؤهم عدي مكتوبة

بملاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقبت لها فأعرضه فأبت.

(وأما الثاني) أي رد هذه المعرفة خصوصاً فذكر في أخباراً

١ - العيون (٢) «عن عبي بن رباح قال: كنت لعلي بن موسى الرضا (عليه السلام) أن هذنا

رجلاً يذكر أن أبك (عليه السلام) حي، وأنت تعلم من ذلك ما تعلم، فقال (عليه السلام):

سبحان الله! مات رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولم يمض موسى بن جعفر (عليه السلام) ١٩ إلى

والله لقد مات، وقُتلت أمواله، ومكحت جواربه.

٢ - حية الطوسي (٣) «عن محمد بن سنان قال: ذكر علي بن حمزة عبد الرضا

(عليه السلام)، فلعنه، ثم قال: إن علي بن حمزة أراد أن لا يعبد الله في سمائه وأرضه، فأبى

الله إلا أن يسم بوجه ولو كره المشركون، ولو كره اللعين المشرك، فقت المشرك؟ قال: أي

والله رحم أمه كذلك هو في كتاب الله. يريدون أن يهتفوا بوجه الله بأموالهم وبأبى الله لا

أن يتم بوجه ولو كره الكافرون. إلى قوله: ولو كره المشركون، وقد جرب فيه وهي أمثاله أنه

أراد أن يطفى نور الله =

(١) أعلام الوري للشيخ بن الحسن الطوسي ص ٣٨٥.

(٢) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ص ١٠٦ ط قم.

(٣) حية الطوسي ص ٤٤ ط مظهر، (دب ما روي من الطعن على رواه الواقفي)

... (ك) ...
= والفظحية (١)

(ت)

= ٣- رجال الكشي (١) عن محمد بن فضال قال : قلت للرضا (ع) سلام ، ما حال قوم وفعوا على أبيك موسى (ع) سلام ؟ قال : لعنهم الله ما أشد كذبهم ، أما أنهم يرفعون أبي عقيم ، ويسكرون من يلي هذا الأمر من ولدي .

(١) وأما العرقلة الأفظحية (أو العظحية) فقال النجاشي في « فرق الشيعة » (٢) : « أنها قالت : إن الإمامة بعد جعفر (ع) سلام ، في أبي عبد الله بن جعفر الأظطح ، وذلك أنه كان بعد مصي جعفر (ع) سلام ، أكبر ولده سناً وجلس مجلس أبيه وادعى الإمامة ووصية أبيه ، واحتلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله جعفر (ع) سلام ، أنه قال : إن الإمامة في الأكبر من ولد الإمام ، فقال إلى عبد الله جل من قال بإمامة أبيه غير نهر يسير عرفوا الحق فامسحوا عبد الله بمسائل في الحلال والحرام من الصلاة والزكاة وغير ذلك ، فلم يجدوا عنده علماً .

وهذه العرقلة الفاتلة بإمامة عبد الله بن جعفر هي « العظحية » وسَمَّوْا بذلك لأن عبد الله كان أظطح الرأس ، وقال بعضهم كان أظطح الرجلين ، وقال بعض الرواة سبوا إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له « عبد الله بن أظطح »

وصال إلى هذه العرقلة جمل مشايخ الشيعة وفعهاؤها ، ولم يشكروا في أن الإمامة في « عبد الله بن جعفر » وفي ولده من بعده ، فمات « عبد الله » ولم يحلف ذكراً ، فرجع عامة الفطحية عن القول بإمامته سوى قليل منهم إلى القول بإمامة « موسى بن جعفر » (عليه السلام) وعاش عبد الله بن جعفر بعد أبيه سبعين يوماً أو نحوها (انتهى)

(أقول) ومما يرد هذا المذهب انعاسد ، مضافاً إلى الأدلة العامة السبعة المدله على أن =

(١) الكشي من ٤٥٨ ط المشهد المقدس رقم الركن ٨٦٨ (في التوضيح)

(٢) فرق الشيعة من ٧٧ ط النجف الأشرف .

(ك)

والكيسانية^(١) وبحوها من المذهب الباطلة ، والأديان العاصلة

(ت)

== الإمامة بعد خاتم النبيين (ص) عليه وآله وسلم في الاثني عشر اماماً ، الحر الأمي
في الحرائج والحرائج^(١) عن المفصل من عمر قال : ولما قصي الصادق (ع) السلام كانت
وصيته في الإمامة الى موسى الكاظم (ع) السلام ، فادعى أخوه عبد الله ، الإمامة ، وكان أكبر
ولد جعفر (ع) السلام ، وهو المعروف به الأقطع ، فأمر موسى (ع) السلام ، بجمع حطب كثير في
وسط داره ، فأرسل الى أخيه عبد الله يسأله أن يصير اليه ، فلما صار عنده ، ومع موسى
(ع) السلام ، جماعة من وجوه الامامية ، فلما جلس اليه أخوه عبد الله ، أمر موسى (ع) السلام ، أن
يحمل النار في ذلك الحطب كله فاحرق كله ولا يعلم الناس السب فيه ، حتى صار
الحطب كله حمراً ، ثم قام موسى (ع) السلام ، وجلس نيابة في وسط النار وأقبل يحدث
الناس ساعة ، ثم قام فمصر نوبه ورجع الى المجلس ، فقال لأخيه عبد الله : ان كنت ترعهم
أنتك الإمام بعد أيديك فجلس ذلك المجلس .

فقال عرابيا عبد الله قد تغير لونه ، فقام يحرق رداءه حتى حرق من دار
موسى (ع) السلام .

(١) أما الكيسانية ففيها قولان .

(أحدهما) أنهم أتباع كيسان مولى أمير المؤمنين علي (ع) السلام ،

قيل انه تلمذ لمحمد بن الحنفية فرعموا أنه أحاط بالعلوم كلها حتى علم التأويل
والباطن وعلم الآفاق والأعفس ، وذهبوا الى امامة محمد بن الحنفية بعد
أمير المؤمنين (ع) السلام . (تنقيح المقال ج ٣ في شرح المذاهب العائدة ص ٨٣)

(وثانيهما) أنهم من أتباع مختار بن أبي عبيدة الثقفي ، وكان لقبه «كيسان» وأتهم أيضاً
قالوا بامامة محمد بن الحنفية (مجمع البحرين في مادة كيسان)

(والتحقيق) أن مختاراً كان صحيح العقيدة ، وفدى أهل البيت (عليهم السلام) بنفسه ، =

(ك)

= بل قبلوا رواية من مات منهم على تلك المذاهب العاسدة ، كقبولهم لأحاديث علي بن محمد بن رباح ، بل عدوها في الصحاح ، وكتبوا صاحب (المعتبر) لرواية علي بن أبي حمزة عن الصادق (عليه السلام) معللاً ذلك بأن نعيه إنما كان في زمن الكاظم (عليه السلام) فلا يقدح فيما قبله .

وكما حكم العلامة (ره) في (المستهل) بصحة حديث اسحاق بن جرير ، وهؤلاء الثلاثة (١) من أشد الواقعية وقفاً .

(قلت) : قد حقق الحواري عن هذا شيخنا البهائي (رحمته) بما لا مزيد عليه ، (وحاصله) أن المستعاد من تتبع كتب أصحابنا (رحمهم الله) أنهم كانوا يجتنبون مخالطة من كان على الإمامية ثم عدل عنها إلى أحد المذاهب ، وكانوا يحتررون من مكالمتهم فضلاً عن أحد الحديث عنهم ، وكان احترازهم عنهم أشد من احترازهم عن العامة ، فإنهم كانوا يوافقون العامة للتقية ، ولأوامر الأئمة (عليهم السلام) لهم بالاحتياط معهم ، لمكان حكام المحور وأئمة الصلال

وأما الواقعية وسحوتهم ، فقد كانوا (عليهم السلام) كثيراً ما يسهون الشيعة عن محالستهم ، ويأمروهم بالدعاء عليهم في الصلاة ، ويمولون إسمهم كفار مشركون ، وإنهم شر من النواصب ، وأن من خالطهم وجالسهم فهو منهم

(ت)

= وجاهد جهاداً كبيراً حتى دها له الإمام زين العابدين (عليه السلام) والتفصيل في محله .

(وكيف كان) فما مضى من الأدلة والأخبار على فساد المذهبين السابقين فيه كفاية

لرد هذا المذهب أيضاً ، فانظر وتدبر .

(١) يعني علي بن محمد بن رباح ، وعلي بن أبي حمزة ، واسحاق بن جرير ، أما الأول

فليس هو علي بن محمد بن رباح السحوي لأنه مجهول في كتب الرجال ، بل المراد منه

علي بن محمد بن علي بن عمر بن رباح ، كان ثقة في الحديث ، وافقاً في المذهب ، =

== (ك) ومن ثم سماهم أصحاب «المطورة» أي الكلاب التي «صاها المطر» وحبسها

فلا بد من بدل الباعث لهم على قبول الرواية

(فنقول) الباعث لهم على ذلك أمور

(أحدها) أن يكون سماع الحديث منه قبل عدوله عن الحق والمصير إلى

الوقف وجوه

(ثانيها) أن يكون بعد توبته والرجوع عن ذلك المذهب ، أو حصل منه التوبة

والإثابة .

(ثالثها) أن يكون الفعل إما وقع من أصله ^(١) لدى آله ، واشتهر عنه قبل

الوقف ، أو من كتبه الذي آله بعد الوقف ، ولكنه أحد ذلك الكتاب عن أجلاء

أصحابنا ككتب الطاطري ^(٢) عن الشيخ «» قد شهد له في (المعهرست) بأنه روى كتبه

عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم .

ومن هذا قبول المحقق «» روايه ابن حمزة

وحكم العلامة «» بصحة رواية ابن جرير ، فإن تأليف أصولهم مع كان قبل =

(ت)

= صحيح الرواية (تنقيح المقال) .

(١) أي كتابه .

(٢) ككتب الطاطري - وهو علي بن الحسن بن محمد الطائفي الجرمي الطاطري ،

وكان فقيهاً ثقة في حديثه من أصحاب الكاظم «» واقفي المذهب بل من وجوه

الواقفة ، شديد اعتماد في مذهبه ، وهو أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي

الكويتي الواقفي المعصم المسمى سنة (٢٦٢) (رجس) و«طاطر» سيف من أسياف

البحر، يسج فيها الثياب الطاطرية ، وسمي بذلك لبيعه هذه الثياب ، وسيف البحر بالكسر

ساحله (كذا في الكنى) .

(ك)

= ابوقف ، لأنه قد وقع في زمن الصادق عليه السلام ، لأن^(١) دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا من أحد الأئمة عليهم السلام حديثاً يادروا إلى إثباته في أصولهم لئلا يعرض لهم نسيان بعضه بتمادي الأيام .

(أقول) ويجوز أن يكون السب فيه^(٢) اشتهار تلك الأخبار عنهم . وقيام الفرائض على صحتها والاعتماد عليها ، ويكون بينهم لها من هذه الصرق أمّا لعلو السد فيها ، أو لعمد ذلك ، كما يظهر ذلك لمن تتبع (بصائر الدرجات) ، و (محاسن البرقي) ، وغيرهما من الأصول

ولعل هذا هو بعض الأسباب في عمل أصحابنا أئمة الشيعة والسكوبي وغيرهما من الجمهور ، والاعتماد عليها في الأصول

وهذا الاشكال^(٣) إنما وقع فيه من بعد الأصول ، والكتب التي صفت في أعصارهم عليهم السلام ، وما فارها

و فكأنها برق تألق في الحمى ثم انتهى فكانه لم يطلع ، (١)

وقد كانت موجودة إلى زمن ابن إدريس ، ثم بدأ فيها التصاع والاحول إلى حرائق الملوك والحكام ، ثم لم يخرج منها ، بل نزل أن كثير منها قد حرقه سلاطين الجور وأئمة النار

وقد بالغ شيخنا المذكور في أوائل السد ، صاحب كتاب (بحر الأنوار) في جمع =

(ت)

(١) دليل على أن تأليف أصولهم كان قبل ابوقف

(٢) أي سبب قول أصحابنا عليهم السلام رواية من كان من غير الإمامية (رجوع إلى

صدر المبحث)

(٣) أي اشكال أحد رواياتنا من غير الإمامية الاثني عشرية كانوا معه ولعمد

(١) (فكانها برق تألق بالحمى ثم انتهى) تألق لروى جمع ، وانحوى بكسر الحاء =

(ك) ما بقي منها (١) وقد بعث إلى الأقطار والأمصار في تحصيلها ، فوقع منها في يده أربعون كتاباً تقريباً ، ثم جمعها وبيّنها أبواباً أساسية ، وشرح من أحدثها ما احتج إلى الشرح وسمّاه ذلك الكتاب (٢) فحاء كتاباً يعادل الأصول الأربعة (٣) في الحجم وغزارة العلم .

وقد كنّا في وقت تأليفه له في خدمته ليلاً ونهاراً ، وكما سرّاود معه (سبح الله) في حلّ بعض الأحاديث المشكّلة التي يريد شرحها ، بل ربما أكون نائماً في بعض الأحيان ، فيسهرني ويراجعني في حلّ بعض الأحاديث .

ولقد عاشرنه أعواماً كثيرة ليلاً ونهاراً ، فما رأيت منه فعل مباح فضلاً عن المكروهات ، لانه كان مستلاً قوياً ليس له من الشهوة ما يلهي به ، بل كان يكره في كل شيء بنية حتى في النوم والأكل ، (٤)

بل كانت أفعاله كلها طاعات ، وكان مع شباب منه الشريف قد نتبع العلوم تنعاً لم يقاربه أحد من فضلاء عصره ، سيّما علم الحديث ، وما كنت أسأله في حلّ حديث الا وقد أجابني بحديث مفصل يشتمل على حلّ ذلك الحديث المجمل وقد كان يعطى الناس في مسجد الجامع في اصمهان ، فما رأيت أفصح منه ولا =

(ت)

= المهملة كاليمين : ما يدافع عنه ، واشئ رجع ، والصمير في كائنها راجع إلى الأصول التي صنفت في أخصار الأئمة (عليه السلام) ، يعني أنها لمعت كالبرق الحاطف ثم عابت وانعمست الدنيا في الظلام .

(١) ما بقي منها أي من الأصول

(٢) أي سمي ذلك المجموع من الأصول بدوحار الأنوار

(٣) يعادل الأصول الأربعة أي الكافي ، ومن لا يحضر ، والتهذيب ، والاستبصار

(٤) الوسائل ١/ ٣٤ ح ٨ .

(ك)

- أحلى منه مصفاً.

وقد كانت الأخبار التي طالعها في اللس إذا سمعها منه في النهار يكون كأنها لم نسمعها^(١) من حسن تقريره وعدوية منطقته
وفي وقت كتابة هذه الكلمات كان رائراً لمولانا الرضا (ع) سلام، متعاً الله بطول بقده
، وحشره في الآخرة مع من كان يتولاه.

(الجوهرة العاشرة)

في أنه هل يجوز تقليد المجتهد الميت^(٢) والأخذ بتصانيفه أم لا يجوز؟

ذهب أكثر علمائنا (رحمهم الله) إلى عدم حواره ، وقد بالغ شيخنا الشيخ حسن^(٣)
ابن الشهيد الثاني (رحمهما الله) في تعميمه غاية المبالغة ، وهذه عبارة =

(ت)

(١) (كأنها لم نسمعها منه) يعني أنه كان يأتي بسماع جديدة ، ومطالب مريدة ، لتلك
الأخبار التي طالعها بالليل ، حتى صارت كأنها لم نطالعها وما طالعها كانت غيرها .
(٢) المراد منه حوار تقليد لميت ابتداءً لا نقاءً ، لأنَّ المعاد على تقليد الميت قد
جوزوه الأصوليون أيضاً .

(٣) هو أبو منصور جمال الدين الحسن (صاحب المعالم) بن الشهيد الثاني ريس
الدين العاملي (رحمته الله) وحال السيد محمد (صاحب المدرك) وكانا معه حياتهما
كفرسي رها ، ورصيعي لبان ، متقاربيين في اللس ، متشاركين في الدرس ، عبد المحقق
الأردبيلي (رحمهما الله) والمولى عبد الله بن الحسين اليردي وغيرهما ، ومن مؤلفاته : معالم
الدين ، منتقى المحمان في الأحاديث الصحاح والخصسان ، الشرح على ألفية الشهيد ،
مشكاة القول السديد في مسألة الاجتهاد والتقليد ، رسالة في عدم حوار تقليد الميت ، =

(ك)

= « لا بركة لمكثف من أخطار التمريض في حب الله تعالى والتعدي بحدوده بدون الوصول إلى رتبة الاعتدال على شبط الأحكام المكثفة ، واقصاها من أصولها وماحدها بالقوة القدسية ، أو بالتعميد لمن هذا شأنه ، مشبهة ، أو بتوسط عدل ، فصاعداً بشرط كونه حياً

والاستراحة^(١) في ذلك إلى فتاوى المولى ، كما يصعبه بعض الأعياء الذين يسون تدبيرهم على غير أساس ، هديان^(٢) ، يدرك فساد بآدبي نظر ، وهو شيء يرى بطلانه كل من أبصر .

فإن التقيد من حيث هو غير محض تدبير ، وقد دلت الأدلة العقلية والفلية على المنع من تداعه على أي وجه اتفق ، ومن كل جهة حصل ، بل هو مخصوص بمواضع ثب حكمها تدبير قطعي لا صي ، فـ « عماد لطن في ذلك دور صريح^(٣) تفصلي ابتداه بطلانه

ومن جملة المواضع التي ثب بالمنع من القادر على الاستساض ، وطن المثلث للمجهد الحق في نور جمهور المصنف ، لم يحلف فيه الأمن « وحب الاجتهاد عيباً » =

(ت)

= والعمدة المصنوعة في لمس ، من هذه الرسالة ، توفي جمع سنة (١٠١١ هـ)

(الروصا ٢/٢٩٦ ولكي ٣/٣٥٤)

(١) (الاستراحة) شروع بلطم على من حوّر بطلد الميب

(٢) (هديات) حر نقوله «الاستراحة»

(٣) (دور صريح) وهو توقف الشيء على نفسه بلا واسطة كتوقف (أ) على (ب)

وتوقف (ب) على (أ) فيوقف (آ) على (١) ونارته دور مصر ، وهو مع انواسطة كوقف

(آ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ) فصح توقف (أ) على (١) وهما دور

صريح ، لأن حور لتقيد حيث توقف على اعصار النظر ، واعصار نظر بوقف على جوار

التقليد .

(ك)
= من علمائنا (١).

(وحينئذ) فحتاج اتباع الظن الحاصل من تعدد المسئلة الى حجة ودليل قاطع ، وكيف يتصور وجوده ؟ ولا يعرف من علمائنا المعاصرين قائل بذلك ، ولا عامل به ! ولو وجد له دليل قطعي اسحرجه بعض العلماء لم يمع شيئاً ، لأن المحصل لهذا الدليل ان كان من اهل الاستدلال (٢) فهو مضموع من القليد لعمري من الأحياء والأموات ، فلا فائدة له في ذلك ، وحصول الفائدة بغيره ممن فرصة التعدد غير متصور في زمن حياته لغير الرجوع الى الحي على ما حقق في موضعه (٣) وبعد موته تصير فتواه في هذه المسألة مثل غيرها من المناوي الصادرة عن الموتى ، فيجب (٤) بيعها والعمل بها الى حجة قطعية ، والمأمور بتجاوزها

وكيف يتصور عامل ، أن يحمل حجة وطريقه في عمله يقول المجتهد الميت بمجرد قوله ان وجد ، ومع فرض كون المحصل للدليل المذكور (٥) غير متمكن من الاستدلال على غير ذلك من الأحكام ، يكون محروماً به والمسلوك الذي حرّره في نضال العمل يقول الميت ، ينسب منه انفس الى بعض طريق البحري أيضاً ، فانه من عنه دليل قطعي بغير شك ، واعتماد بدليل =

(ت)

(١) كما حكى من علماء حلب من ايديهم لاجتهاد عبثاً وسحبي الاشارة اليه في كلام الشارح (١).

(٢) يعني أنه ان كان مجتهداً

(٣) لأنه قلّد الميت عملاً بمقوى لحي ، فكان الحي أولى بالتعدد

(٤) هكذا في جميع نسخ ، ولعله (فحاج) مكان (فحب)

(٥) أي الدليل على جوار نفيد الميت ، وهذا شرطان بقوله «لأن المحصل لهذا

الدليل ان كان من اهل الاستدلال» .

(ك)

الظني فيه غير معقول ، لانه بحر في مسأله التجري^(١) وهو دور ظاهر^(٢)
وهذا القدر كاف في الاشارة الى ما يجب التعريف به ، وتفصيل المقام في كتاب
الموسوم بـ (مشكاة انقول السديد في تحقيق الاجتهاد والتقليد) (انتهى كلامه أعلى
الله مقامه)

والكلام عليه من وجوه:

(أولها) أن الآيات والأخبار التي طهرها السهي عن اتباع الظن قد ذكرها
الأصوليون في كتبهم في حجة من منع لعمل بحر الواحد ، وهو^(٣) (عذر الله) من
جملتهم^(٤) ، وأجاب عنها بما حصله أن عدمها يحصر ، والمطلق يقيد بالدليل ،
على أن آيات الدم طهرها بحسب السوق الاختصاص باتباع الظن في أصول الدين ،
لأن الدم فيها للكفر على ما كانوا يعتقدونه من تسديد آياتهم وأصولهم في أمر
التوحيد والسوة وبافي الأصول ، ولا فلا محيص لنا عن العمل بانص في الفروع ، =

(ت)

(١) يمي أن الاعتماد على الدليل الظني في مسأله حجة طريق التجري ، والقول
بأن هذا الدليل الظني انقضى على منار التجري حجة دور غيره من الأدلة لظنه ، اجتهاد
بحرني ، فيكون تحرياً في مسأله التجري

(٢) لأن حجة هذا الدليل الظني على جوار تقليد الميت ، تنوقف حيثئذ على جور
التجري وكمايه في مقام العمل ، وجوار التجري وكمايه في مقام لعمل سوفف على
حجة هذا الدليل الظني ، وهو دور ظاهر ، أي دور صريح ، وهو يوقف الشيء على نفسه
بلا واسطة

(٣) أي الشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ره).

(٤) (من جملتهم) أي من جملة الأصوليين الذين ذكروا في كتبهم حجة من منع
العمل بحر الواحد ، لا من الذين منعوا العمل بخبر الواحد

(ك)

= وكل دليل من أفراد أو إنسة دلّ بظاهره ، أو بما يستتبط منه على جوار العمل بالظن
الحاصل من تقليد المجتهد الحي يدل على جوار العمل بالظن الحاصل من فتاوى
المجتهد الميت ، لاطلاق الدلائل وعمومها (١).

مع أنّ هذا الاجتهاد والتقليد المصطلحين في هذه الأعصار وما تقدمها لم يكونا
موجودين في أعصار الأئمة (عليهم السلام) ولا في أعصار من بعدهم (٢) وإنما حدثا من
عصر شيخ الطوسي (ره) ومن بعده ، واشهر ، في زمن العلامة (درقه) إلى هذه
الأعصار ، ولدي كان المدر عليه في تلك الأعصار هو كتب المحدثين التي جمعوها
في زمن الأئمة (عليهم السلام) وبعدهم ، وكانوا يعتمدون على كتب الأموات أكثر من
اعتمادهم على كتب الأحياء ، وفي هذا نوع من الاجتهاد .

وذكر أنّ لاطلاع على بعض الأصول الأربع مائة ، والكتب التي دوت ، يطلع
على اختلاف الأخبار المودعة فيها ، وساقص مدلولاتها ، وأنّ من اختصر منها كتاباً
من المحدثين الثلاثة ، أو من تقدمهم ، أو تأخر عنهم ، فبما أخذوا الأخبار من تلك
الأصول على حسب ما ظهر لهم صحتهم ورححانهم ، وبركوا نقل الأخبار المصدرة لما
يقوه من تلك الكتب ، ولو نقلوها كلها لكان لمن تأخر عنهم محل واسع في الكلام =

(ت)

(١) هذا ممنوع لأن هذه الأدلة إما عقلية وما نقلية ، فإن كانت عقلية فليس فيها عطف
حتى يؤخذ بعمومه أو اطلاقه

وكانت عقلية (أي الأحداث الدالة على وجوب التقليد) فلا ظهور بها في الأموات
من المجتهدين ، لو صرح بعدم اطلاق «الفقيه» أو «العالم» أو «لباطر في الروايات»
و «العارف في الأحكام» على من مات منهم .

(٢) إذا التقليد في تلك الأعصار كان عالماً سلفي نفس الروايات من الأصحاب ، بغير
اعمال رأي وحديث فيها كما هو المصطلح عليه من الاجتهاد في لعصور لمأخرة

(١١)

== عندهم من تصحيح ما صححوه وطرح غيره، مع أنه لراجع عند من تأخر عنهم لو كان موجوداً.

وملاحظه (بصائر الدرجات) دليل على هذا (١) أنك تراه ينقل في الباب الواحد أخيراً معارضة، والمثبوح لثلاثة أسرفه (٢) ما أخذوا من تلك الأخبار، ما أخذوا منها إلا ما رجع عندهم، ولا ريب في أن هذا اجتهد منهم في ترجيح الأخبار بعضها على بعض، وطرح بعضها ونقل بعض آخر والعمل به، ومع هذا فليعلموا الله (٣) الله (٤) قد اعتمدوا على مدعهم ورجحهم، ستم شيعت الصدوق (٥) فانه حيث صحت صحة ما ذكره في كتابه من العلماء إلى الأخذ بأخباره والاعتماد عليها، وليس جمعة ما ذكرناه لا من باب تصدق الأموات كما لا يحتمل (٦)

(وثانيها) أنه «لا ريب» هو، ومن فإن معارضة، لم يذكروا دليلاً على المسح من تقليد المجتهد المبيد سوى إجماع العلماء عليه، ويرد عليه (أولاً) الكلام النور على ==

(ت)

(١) (دليل على هذا) يعني أن الاعتماد على كتب الأموات من المتقدمين، نوع من

الاجتهاد

(٢) وهم نفع الاسلام الشيخ محمد بن يعقوب الكشي، وشيخ محمد بن علي

الصدوق، وشيخ القضاة محمد بن الحسن الطوسي (الأسرفه) أسرفهم (٣) وقد مضى ذكرهم

سابقاً مفصلاً في سبب مراجع المقدمة وحسن ١١ من هذا الكتاب.

(٤) هذا لا يحتل من تأمل، فانه مصافاً لي توقعه على حجية شهادة مثل الصدوق

(٥) بصحة ما أورده في (العمية) على غيره من أهل الاستباط، وهو ممنوع جداً كما حقق

في محله (راجع لتفصيل لبحث «لمدح من معجم رجال الحديث») أجسي عن تقليد

الميت، إذ المنقول في الكتاب ليس إلا الروايات، لا آراءه المستسطة منها، حتى يكون

العمل بها من التقليد المصطلح

(ك)

= مثل هذه الاجماعات ، مع أنك قد عرفت أنَّ القدماء من عثمان لم يتعرضوا لمثل هذا ، ولا منعه في كتاب من كتبهم لما قرروه سابقاً^(١) (وثانياً) أنه اجماع ممنوع بحر الواحد ، فلا يفيد الاطناً ، فأس الدليل القطعي الذي ادعيت وجوده^(٢) (وثالثاً) أنَّ هذا^(٣) من باب التمويل على أهوال موسى ومساوئهم ، وذلك أنَّ معناه^(٤) هو أنَّ العالم الفلاني قال لا يجوز عقيد المجتهد الميب ، وكذا ذلك لعالم من نموه ، وهكذا ، فقد عولت على أهوال الأموات في هذه المسألة ، فالدور لآرم عليك لا عيباً

(وثالثها) أنَّ العمل بأقوى النصيب منس في أكثر المواضع عند أكثر لأصحاب ، وذكروا من أفراده معارض آباء ، ووجوب عقيد لأعم من المجتهدين ، لغوه الظن بعقوده ، ولا يرتاب المصنف في أنَّ الاعتماد على كتب المجتهدين كالمحقق وأضر به يحصل منه من أقوى من النص الحاصل بتدوى هؤلاء المجتهدين الأحياء ، لوفور علمهم ، وزيادة ورعهم ، وكثرة نقولهم ، فبرتح العمل لمعقيد ، ويحصل له ظن قوي من الاعتماد على فتوى محققين ، وأضر به

(ومن هذا يظهر) أنَّ ما أحاط به بعض المتأخرين من أفاضل في هذا القول ، من أنَّ قول العلماء ، يجب تقليد المجتهد الحي ولا يجوز بسد الميب ، إنما هو عند وجود الحي لا عند عدمه ، فإِنَّ هذا القول وإن كان يحصل به انحسار في الجملة ، لكنَّ القول به مطلقاً غير لآرم عيب

(ورابعها) أنَّ طريق معرفة المجتهد الحي للمتلذ ، إذا أراد معرفة اجتهاده ، إنما هو من أديان العلماء باجتهاده ، أو قال الناس على فاهه ، أو شهاده به ، وكل هذا =

(ت)

(١) يعني كون هذه المسألة من المسائل المستحدثة ، فكيف يدعي الإجماع عليها

(٢) يعني إثبات عدم جور تقليد الميب بالاجماع

(٣) يعني معنى الاجماع على عدم حوار عقيد الميب

(ك)
= لا يشمر الا الظن^(١) مع أن ادعاء العلماء لواحد منهم في حياته أعر من الكبريت الأحمر.

ولا نقول أن سببه السفس والتحاسد ، فاما سره ساحتهم عن مثل هذا ، بل نقول لعن السب فيه هو عدم اجتهدده في اعتقادهم وان كان مجتهداً في الواقع ، فإن الأنظار والآراء مما يختلف اختلافاً كثيراً في خصوص هذه القضية

ولقد آلف شيخنا الثقة صاحب التفسير الموسوم بـ (نور الشمس) ذلك التفسير بأخبار أهل البيت (عليهم السلام) فجاء من أعظم التماسير وأوثقها ، فسألت أحد شيوخه عنه في لمسجد الجامع في شيراز ، وكان مصعباً ، فقال : ديا ولدي هذا التفسير الذي ذكرته أما في هذه الأوقاف ، وهي حياة مؤلفه فلا يسوى لنا واحداً ، وأما ما مات مؤلفه فأول من يكتبه بماء الذهب . أن - ثم قال شعراً

نرى العتي يسكر فصل العتي ما دام حياً ودا ما ذهب

لخ به لحرص على بكة يكها عنه ماء الذهب

وما أحسن جواب بعض الأفاضل حيث صنف كتاباً فلم يشهر ، فقيل له لم لا يشهر كتابك مع ما هو عليه من التحقيق ؟ فقال أن له عدواً ، فإذا ذهب عدوه إشتهر ، فقيل من عدوه ؟ فقال أنا ، وأمثال هذا كثير

وأما لعلماء الأموات فكل الأحياء يرعمون لهم بالاجتهاد ويصدفون به - فهذا

اجتماع من المجتهدين الأحياء يحصل منه القطع على كون ذلك الميت مجتهداً ، =

(ت)

(١) أما شهادة العلماء ، فلو سلم ادعاء الظن فقط - لا الاطمئنان ولو ثوق - فهو ظن

مشمول للدليل حججه اليّة بعد الفراغ من عموم دليل اعتبارها ، وأما الاشهار بين الناس ،

وهو المعبر عنه بالاشياع فعلاً ، فالحجة منه ما كان علماً عادياً ، لا مطلق رجحان أحد

الطرفين على الآخر ، فإنه لا عبرة به شرعاً ، فان أصالة عدم حجية الظن محكمة فيه

(ك)

= وتحصيله ^(١) منهم على التصديق باجتهد واحد من الأحياء غير معلوم ، ولا مطبوع ، فكيف تركه المعلوم ^(٢) ومعدل عنه إلى المطبوع ^(٣) مع أن العمل بالعلم إذا أمكن تحصيله هو الواجب .

(وخامسها) أن المجتهد قد يعدم من البدان ، ولا دليل قطعي بل ولا ظني على امتناع هذا ، بل ربما حصل في هذه الأعصار ، فإث لا ترى عالماً يدعي الاجتهاد الا ويكذبه الآف من العلماء ، فلم يصهر اجتهاده للناس حتى يرجعوا اليه في فتاواه ، فحيث كأن ذلك الزمان حال من المجتهد ، اد المجتهد الذي لا يمكن للمعدل أن يتوصل إلى معرفه اجتهاده كأنه ليس موجوداً بالنظر إلى ما يحتاج اليه المعدد منه ففي مثل هذا الزمان إذا لم يجر للمفقد تعيد الأموال والعمل بمناوهم كيف يكون مكنماً ؟ أبحر عن ربه اكفيف ؟ أم يكف بالاجتهاد الذي لا يمكنه تحصيله ؟ كلاهما باطل بالضرورة .

(وسادسها) أن قوله « سره » ، وهو وحده دليل على اسحرحه بعض العلماء إلى آخره لا يحتمى ما فيه ، اد لا مانع من أن يقسم المجتهد دليلاً على حوار تقلد غيره

(ألا ترى) أن من ذهب إلى حوار يمد المجتهدين على سبيل لتجريب كاه أقام

(ت)

(١) أي بحصيل الاجماع

(٢) وهو اجماعهم على لتصديق باجتهد الميت

(٣) لم يصبح مقصوده « سره » اد لو احصر طريق احرار جتهاد الأحياء في شهادة كثير من المجتهدين ، كان لما أعاده وجه ، ولكن اجتهادهم قد ثبت بشهادة أهل الحرية ، أو تصديق الأستاذ بدوع تلمذه مرسة الاستساض أو بالعكس ، أو بالنأليعات ، وهذا وان لم يورث العلم فلا أقل من الاطمئنان ، وهو أقوى من الظن الذي فرض سيدنا الحد حصوله متوقفاً على القول بحجة آراء الأموات

(ك)

-- للمقيد دليلاً على جوار نفسه بغيره ، وهذا لا مانع منه ، لأن هذه المسألة من جملة لمساائل الفدلة للاستدلال عنها .

وأما حكاية الحزبي في الاجتهاد ، فلا مانع منه ، والدلائل عليه مذكورة في محالها

وقوله (عنه) ، ليس عليه دليل قطعي بغير شك ، عجب منه ^١ هذا الدليل القطعي الذي لا يعتربه شك مما يدرك وجوده ، وذلك لأعترف علماء الكلام بأن أدلة اثبات الروح أكثرها مدحولة ، لأسانها على بطلان الدور وتأسيس ، وفي إبطالها كلام كثير ^(١) وقد لم يتم لدليل قطعي على مثل هذا الخطأ ، فكيف يتم على غيره ؟ ^(٢)

(ت)

(١) رجع « شوارق الالهام في شرح تحرير الأحكام » مؤلفه المولى عبد الرزاق

اللاهيجي ص ٢٢٣ .

(٢) يريد السيد (عنه) أنه حصر دليل على حوار تقليد لميت بالقطعي الذي لا يعتربه شك ، ولو صح ذلك لاستدّ باب الاستدلال ، ذلك لأن عمدة المطالب الثبوت والحقائق ابراهيم وجود واجب الوجود تعالى ، وقد اعترف علماء الكلام بأن أدلة اثباته أكثرها مدحولة لاثباتها على بطلان الدور وتأسيس ، وبطلانهم محلّ كلام فيسقط الاستدلال بها عليه .

فلابد من رفع اليد عن الاستدلال رأساً ، أو لاكتفاء فيه بما يعيد الظن للمعتبر ، وهذا كان الأمر في مثل واجب الوجود كذلك على مثل حوار تعبد الميت أولى .

(وتوضيح ذلك) أن الأدلة العقبية التي تقيمونها على أن الميت مطالب من المطالب ، هي قضايا فكرية يرتكزها رب الاستدلال بأفكارهم الجائرة الخطاء ، ولذا ترى أن أحدهم يستدل بالعقل على ما ادّعه ، ويستدل خصمه كذلك على ضدّ مدّعه ، كما يشهد ذلك كثيراً في الكتب الاستدلالية لا سيما كتب علم الكلام =

(ك)

(ت)

— ومن ههنا بهي كثير من العلماء عن التمسك في العقائد بالأدلة العقلية غير المطهرة
السليمة من كل شائبة وشبهه عملاً بالنصوص الواردة عن أهل بيت العصمة والصفوة كما
ورد عن أبي عبيدة الحذاء قال قال لي أبو جعفر (ع) وأنا عنده «إياك وأصحاب
الكلام والحصومات ومخالفتهم فإياهم تركوا ما أمروا بعمله، وبكلموا ما لم يؤمروا بعمله
(المحجة البيضاء ص ١٩)

فهذا ابن طاووس (ع) (في المحجة البيضاء ص ٩) يوصي ابنه بالمنع عن مطلق
مراجعة كتب الكلام وكذلك العلامة المامقاسي (ع) في مرآة الرشد (ص ١١)

(فإن قلت) سم تملك لانات الصانع حتى يحصل لنا ليقين بوجوده تعالى ؟
وكيف حصل هذا اليقين للسيد (ع) معه وهو يرى أن أدلة اثباته كلها مدحونة ؟
(قلت) قد حصل له ولنا العلم بالمطهرة الأوية التي قد تجلّى بها وجوده تعالى حتى
للكفار، فإن أنكره لبسهم بقره جانبهم، كما قال تعالى «وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» (الفصاح ٢٥)

وكذلك قوله : «فَطَرَهُ أَيُّهَا النَّاسُ غَلْبَتِهَا» (الروم ٣٠)

عن العلامة بن العصيل عن أبي عبد الله (ع) قال سأله عن قول الله عز وجل «فَطَرَهُ»
الله (ع) قال على التوحيد (توحيد الصدوق ١ ص ٣٤١)

وفي البحار ١٣٧/٦٧ عن تفسير مولانا المصطفى (ع) أنه سئل مولانا الصدوق (ع)
عن الله ؟ فقال للسائل «يا عبد الله هل ركت سعية قط ؟ قال بلى، قال فهل
كسرت بك حيث لا سعة سعيك، ولا ساحة تعبيك ؟ قال بلى، قال فهل تعلّق قلبك
هناك أن شيئاً من الأشياء قادر على أن يحلّصك من ورطتك ؟ قال بلى، قال لصدوق (ع)
نعم، وذلك الشيء هو الله القادر على الانحاء من لا محي، وعلى الاعانة حين لا معية»
(والحاصل) أن الله ببارك وتعالى أوضح الواضحات لا يدب إليه أحد في صاغة بوره،

وأظهر الموحوات فلا يحتاج إلى الاستدلال لكمال ظهوره، كما قال سيد الشهداء أبو —

(ك)

= ويستتبع على هذا أن الفاصلين (١) وأضر بهما من المجتهدين ، قد أكثروا في كتبهم من التردد والاشكال ، وفولهم : إنَّ لوقف في هذه المسألة هو الأولى ، وهذا اعتراف منهم بعدم القدرة على استنباط حكمها ، ومثل هذا لا يكون اجتهداً ، لأنَّ معناه استنباط الأحكام الشرعية من أصولها ، والوقف ، والردد ، وبحوهم ، لا يعيدنا حكماً من الأحكام ، مع الاطِّلاع على اجتهادهم من كل العلماء (وسابغها) أنه يلزم لحرص على المكثمين ، وتعطل أمور معاشهم باسمي إلى تنفيذ المجهول الحي

(وذلك) لأنَّ الوسطه بعدد في البلد لا يكون عدده كما يحتاج إليه العقلان في كل أمورهم ، وهذا واضح ، فلزم من هذا القول بطلان كل عبادتهم ، وهذا بعيد =

(ت)

= عبد الله الحسين (عليه السلام) رحمه الله ، في دعائه يوم الجمعة .

وكيف يستدل عليك بما هو لي وجوده مفتر عليك ، أياكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك ، متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك ؟ ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك ، عميت عين لا تراك ، ولا تزال عليها رقيباً ، وخسرت صفقة عبد لم تجعل له من حنك نصيباً (بحار الأنوار ١٤٢/٦٧) ،

فعليه ، ما ورد من الاستدلال عليه بالآثار ، في كلام الأئمة الأطهار (عليهم السلام) بحو قول مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) :

« البعرة تدل على البعير ، والروثة تدل على الحمير ، وآثار القدم تدل على المسير فهيكلي علوي بهذه اللطافة ، ومركز سفلي بهذه الكثافة كيف لا يد لأن على اللطيف الخبير » (جامع الاحبار ص ٥) ارشاد إلى حكم العقل ، واعتصام لما علمه من قبل .

(ك)

= من صاحب الشريعة السمحة البيضاء

والعوام في هذه الأعصار مثل العوام الذين كانوا في أعصار الأئمة عليهم السلام، وما كانوا يصيقون عليهم المجال في هذا وأمثاله .

بل روي أن رجلاً من أهل الأهوار قال للإمام عليه السلام : « إن احكم ربما أشكل عليّ ولا يسمي الوصول إليك في كل وقت ؟ » فقال له : « إذا كان كذلك فاب إلى ما عندكم من القضاة ، وحد بحلاف ما أفتاك به ، فإن الخير في حلافهم » (١) .
مع أن الظاهر أن المراد مشقة الوصول إليه « عليه السلام » ، لا تعذره ، كما لا يحصى على من نظر إلى ذلك الحديث .

وفي رواية أخرى : « حد بما اشهر بين أصحابك » مع إمكان الوصول إليه « عليه السلام » وليس ذلك إلا لإرادته « عليه السلام » رفع المشقة عنهم ، والسعي إليه في أكثر الأوقات (وثامناً) أن أهل هذا القول ذكروا من أقوى دلائلهم أن المجتهد الميت لو كان حيّاً إلى هذا الآن لربما عد عن اجتهاده وتغير رأيه ، كما هو حال المجتهدين وهذا الدليل كما ترى « المعارض » بالمجتهد الحي ، فإنه يجوز رجوعه عن ذلك الرأي في كل ساعة من الساعات ، ولم يوجبوا على المقلد أن يرجع إليه ويسأله عن أحوان اجتهاده ، ويسمّره ، وتغيره في كل يوم من الأيام (٢) وإن نقل مثل هذا عن شيخنا الشهيد الثاني « رحمه الله »

وقد تعجّب منه المتأخرون من الأصحاب ، وهو في محله ، بدووم الحرج على =

(ت)

(١) لم يجد هذه الرواية ، نعم روي مثله ، راجع الوسائل ٨٣/١٨

(٢) عدم إيجابهم الفحص على المقلد عن فتوى مجتهد ، إنما هو لكونه ذا حجة شرعية ، أصح استصحاب بقاء رأيه لسان ، وهذا معقود في غلبه المست ، لفصوص شمول أدلة التعبد له أولاً ، وتدلّ موضوع الاستصحاب ثابت ، لأن موضوعه حياة المقلد ، لا وفاته ، فلا حجة فيه ، حتى يستصحب .

(ك)

== المقلدين .

(وتاسعها) أنكم عملتم بفوى الأموات وفلذموهم فيها في كثير من المسائل ،
 منها مسائل الجرح والتعديل ، فإن قولهم : به ثقة ، أو به حديثه صحيح ، أو به فاسد
 المذهب ، أو ضعيف الحديث ، وإن كان إخباراً عن حاله وما هي عليه ، إلا أنه مسي
 على الاجتهاد (١) .

وذلك أن أسانيد الثوري والضعيف والتصحيح ، لو سموها بـ لربما عقلت منها
 غير ما عقنوه ، وفهما منها غير ما فهموه ، كما هو لما قد في التعديلات والخروج
 التي ذكرها أسبابها ، مثل ما وقع للمأخزين في شأن عمر بن حنظلة ، حيث قالوا إن
 الشهيد الثاني مروي وثقه ، فيكون حديثه صحيحاً ، فاعتمد على يوفيقه هذا جماعة
 منهم

وبعضهم بحث عن سبب هذا التوثيق ، وقد هو عيوب لصادق ومن السلام ، لما قيل له إن ==

(ت)

(١) يظهر وقوع الخطأ بين الاجتهاد في الأحكام أسرع من الموقف عاكس على
 إعمال الحَدَس واسطر (وهو المحووت عنه فعلاً) ومن لاعتماد على أقوال الرعايليين في
 الجرح والتعديل .

ويسمي التفصيل بين المستند من منهم والمأخزين ، إذ لا ريب في حجية أقوال لقدماء
 كالحداشي ، والنسج ، والكني ، والمعد ، والصدوق ، والرفي ، وابن قولويه (رحمهم الله تعالى)
 فانه شهادات حجية بأحوال الرواة فخرت عصرهم بهم ، ونقل ثقة عن ثقة مثله ، ومن كان
 عارفاً بحال الراوي أو صاحب الكتاب ، ولا أقل من انشئ في كون شهادة الرعايلي حجة أو
 حدساً ، وهو مشمول لدين اعتبار خبر لثقة فيما لم يعلم بؤوه عن الحدس

وأم المأخرون ، كالعلامة والشهد ، والشيخ مسجود لذي (رحمهم الله تعالى) وأصراهم ،

ولا شك في أن شهادتهم لمن كان بعيداً عن عصرهم ، منه على لحدس ولا اجتهاد ==

(ك)

= ابن حنبله أتما عليك بوقت ، فقال «أدأ لا يكذب عليا»^(١) معنى التوثيق عنه ، لأن هذه العبارة مجعلة ومحتملة لعبير التوثيق ، وهو أن يكون معناه أنه في هذا الحكم لا يكذب عليا ، لأنه من المشهورات عبا ، كما يستفاد من قوله «سب السلام» «أدأ» ويطائر هذا كثير .

(وحيث) فالاعتماد على أقوالهم في الحرج والسعيل اعتماد على اجتهادات الأموات ، فقد وافقوا على جواره ، وإن لم يصرحوا به
وإذا تأملت قوله تعالى «فَلَوْلَا نَعَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ»^(٢) أراها دالة على المظليين ، أعني جوار تقليد الأموات وجوار المحرّي في الاجتهاد

(إذا عرفت هذا فاعلم) أنه قد فصل بعض المحققين تفصيلاً في هذا المقام حيث قال «إن العالم إذا كان له قوة اسباط المسائل من ماحدها التفصيلية - وهو المحتشد التام - فلا يحور له تقليد غيره ، لقوة الفهم في حده

وإن لم يكن له قوة الاسباط الأ في بعض المسائل ، فإن لم يمكنه الوصول إلى محتشد حي ، تعس عليه العمل بطله فيما له قوة استبط ، لرحمته أيضاً
وإن أمكنه الوصول إلى معرفه رأيه ، ونحالف الرأيان فسوحي أقوى الظنين الحاصلين له من إسنياطه ومن قول المحتشد ، ويعمل به

فإن عرف من نفسه ، كثرة الخطاء مثلاً والرجوع عما ظنه صواباً ، وحسن ظنه =

(ت)

= جزماً ، وليس حجة في حقنا .

وعليه فلا يرد انقص على الباقي لاعتبار رأي الميت بما ألداه مبدداً بعد في المس ،
اد الاعتماد على قول الرجاليين إنما يحور بالنسبة إلى موارد كانت شهادتهم من حسن

(١) فروع الكافي ٢٧٥/٣ ط الاسلاميه .

(٢) التوبة : ١٢٢ .

(ك)

تتم بالمجهود زيادة على ظن نفسه قلده ، والا فلا .
وان لم يكن له قوة استنباط شيء من المسائل ، وأمكن الوصول الى المجتهد
الحق واتحد ، تعين عليه تقليده .

وان تكثر مبرجح بالعلم والتعوى والكثرة (١) وينقلد

وان فقد (٢) أو تعدد الوصول اليه ، فيعمل على قول من يعلب على طيه من
الموتى ، بما نكثرة علمه ، أو نكثرة القائل بقوله ، أو لاشهره بين العلماء الى غير
ذلك من المبرجحات ، وذلك (٣) إما بصلاحه على أهوائهم ، أو كرهه قوة الإطلاع ، أو
باحبار من له تلك القوة ممن يعتمد على قوله

ولا جناح عليه في توزيع المسائل على المجتهدين ، لوجود المبرجح مع كل
واحد منها في موضع .

ثم قال « والذي يحتلج باليد أن ما ذكرناه مراد من أوجب الاجتهاد عيباً من
علمائنا المتقدمين ، فإن المكلف حينئذ على طبعه يكون عاملاً بطن نفسه بعد
بدن وسعه وجهده في يحصل أقوى الطنون الحاصلة على مقدار طاقته ، ولا يكون
عاملاً بطن غيره ، فيكون خارجاً عن التنفيذ المحض
وبهذا يروى الاستبعاد عن أولئك الفضلاء الأعلام بأنهم كيف يكتفون كافة انعمام
بالاجتهاد التام » انتهى .

(أقول) إن إدا تزلنا عن ذلك القول الاول ، قدما بهذا التصيل ، وهو جور تقليد
المبني مع عدم وجود المجتهد الحي ، وإلا لما ذكرناه من التصيل سابقاً هو
الأقوى .

(ت)

(١) لعل المراد من الكثرة كثرة رجوع الناس الى ذلك المجتهد الحي

(٢) أي المجتهد الحي

(٣) تعليل لقوله « فيعمل على قول من يعلب على طيه »

(ك)

= وأما تأويله كلام فصلاً حدث (رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقولهم بوجوب الاجتهاد عبثاً ،
فخاصه (١) أن مرادهم بالاجتهاد معناه اللعوي ، وهو بدل الجهد والوسع في
تحصيل معرفة الأحكام ، سواء كان بالإجتهاد ، أو التقليد

(والذي يحظر بالبال) أن مرادهم من الاجتهاد معناه الاصطلاحي ، إذ هو المعروف
الشافع بينهم ، حتى أنهم إذا أظلموا لعط «العمية» يراد به عندهم المجتهد ، لكن
مرادهم - والله أعلم - أن الاجتهاد يجب عبثاً على كل من كان له قابلية الاجتهاد ،
ومسأله له من حيث الذكاء والاستعداد بالقوة له ، ولا يبرم على هذا تعطيل أمور
المكلفين ، إذ القابل لهذا واحد من ألف .

وذلك أنت ترى أهل الذكاء والقبول لهذا المصطلح الحليل ، قد أقبلوا على البطالة
والتعطيل ، ومصاحبة أهل اندسا ، وبرى الأعباء ممن ليس لهم تلك الأهلية ، ولا
تلك القابلية بالقوة ولا بالعمل ، قد أقبلوا على طلب العلم وتحصيله ، ولكن إذا
انقضب منهم الأعمار كان سعيهم في حفظ بعض مسائل (مختصر السامع) أو
(الشرائع) أو نحو ذلك .

وليس هذا إلا من باب ماذهب إليه جماعة من علماء من أن الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر واجب على الأعيان ، وقالوا أن معنى وجوبه على الأعيان هو كونه
واجباً على من انصف بشرئفه ، وعرف مواقفه وأحكامه ، لأن من لم يعرف قواعده
الشرعية لا يجوز له القيام به فضلاً عن وجوبه عليه

وقال المحققون في أمثالهم صاع العلم بين ذكي معطل وبين بليد مشغول
بتحصيله

وقد شاهدنا مثل هذا في أعصار هذه كثيرًا ، وكان أستاذنا المحقق العدادي قد =

(ت)

(١) أي حاصل هذا التأويل .

(ك)
 = فراء حاشية الموصي عبد الله البردي على شرح (تهذيب المصنف) عند رجل من
 المشعبيين بحصيل العلم ، فأنتمى وبلغ رتبة الأجهاد ، فمروا عنده علوم العربية ،
 وفاءت الأحاديث بعون الله وتوفيقه ، وإلى الآن ذلك الرجل في درجه تلك الحاشية
 ويدرستها ، لم يعبدها إلى غيرها ، وقد فراء في كل علم كثيراً كثيراً وما حصل من
 فرائده وجهده وحده سوى فراءه بكتب وتصحيحها وجمعها ، وهذا أيضاً يشتمل
 على فعل الخير لكنه أمر يعجز عن الإجهاد ، والله أعلم بحضه الحال

انتهت مقدمة المؤلف

كتاب الطهارة

الرموز

- ١ - (م) مثل كتاب «الاستبصار» للشيخ الطوسي (قدس سره).
- ٢ - (ك) كتاب «كشف الأسرار» للسيد الجزائري (قدس سره).
- ٣ - (ت) تعليقات عليه.
- ٤ - (الأصلية) السحفة الأصلية من «كشف الأسرار» لبي كتبها السيد الجزائري (رحمه الله) سنة (١٠٨٨ هـ).
- ٥ - (المحمّدية) السحفة التي كتبها ومحمد بن علي الجزائري «تتميد المؤلف» (قدس سره) سنة (١٠٩٤ هـ) وقراها عليه.
- ٦ - (الأمينية) السحفة التي كتبها ومحمد أمين «أحد علماء شوشتر سنة (١١١٢ هـ).
- ٧ - (الجزائرية) السحفة التي كتبها السيد طيب الجزائري (في السحف الأشرف) سنة (١٣٧٥ هـ).
- ٨ - علامة على الجملة التي شرحها السيد «ر» في كشف الأسرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(م)

• الحمد لله ولي الحمد ومستحقه
.....

(ك)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• قال المصنف (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ)

الحمد لله ولي الحمد ومستحقه
.....

أما معنى الحمد لغة وعرفاً فقد فصل في محال كثيره

وأما الذي يعهم من أخبارهم (سنة السلام) بمعنى الحمد فهو توطئ النفس على
مشاق لطاعات، وحررها عن ارتكاب بدائد المصائب، وهذا محمل قد فسره في
شرحنا على «الصحيفة السجادية» من أراد بيانه فليبحث فيه من هذا

وهذه الفقرة^(١) مأخوذة من كلام أمير المؤمنين (ع) السلام في بعض خطبه

ولها معان:

(أولها) أن الولي هنا بمعنى المولى، من أولاء الشيء، أي جعله وائاً عليه،
فهو سبحانه لذي أولى وأعصى حالته محامده، وأصهر لهم المصائب التي يحمده
بها، ولولاه لما عرفوا كيف يحمده ويذكروه

(ثانيها) أن الولي هنا بمعنى ناصر كما ورد في اللغة، ومعنى كونه سبحانه -
ناصر الحمد - أنه ناصر أهله بحكم من كان مع الله كان معه

(ثالثها) أن يكون بمعنى المسحوق، فيكون اعطف سرياً

(رابعها) أنه بمعنى ندائم بأموره، من قويمهم، فلا يبي الطعن وهو لغائم
بأموره المنتصرف بها^(٢) بوضع كل شيء في موضعه، فهو سبحانه المنتصرف في -

(ت)

(١) أي الحمد لله ولي الحمد ومستحقه

(٢) كذا في السحرة، والصواب «فهو»

(م)

● والصلاة على خيرته من خلقه محمد وآله الطاهرين من عترته وسلم تسليماً

(ك)

= جريئات الحمد ، الوضوح لكل منها في موضعه ، مصحوب قوله هذا يستحق الحمد ، وهذا لا يستحقه ، فقد أفرز من سبحانه ، ممن لا يسبحه ، ويمكن أن يقال فيه معان كثيرة لا نخفى على المتأمل .

(واعلم) أن قوله - الحمد لله - أعظم وأشرف العبارات الدالة على الحمد كما روي عن الصادق (عليه السلام) ، وقد صاعب دمه فقال : «لئن رزق الله عليّ لأحمدته حق حمده» فلما حصلت بيده قال : «الحمد لله رب العالمين» فمضى له أهدأ حق حمده ؟ فقال : نعم ، ألا ترى ، أن كل مصل يدعوا لعائنها بانقبول بقرانه «سمع الله لمن حمده» .

(أقول) ولهذا صدر بها الكتاب المجيد تعليماً للعباد أحسن العبارات والأقوال .
● قوله (والصلاة على خيرته من خلقه محمد وآله الطاهرين وعترته وسلم تسليماً)
الحيرة قال في النهاية : حاز الله لك ، أي أعطاك ما هو خير لك ، والحيرة يسكن الياء ، الاسم مه^(١) =

(ت)

(١) المصدر : هو نفس العمل وهو لا يتحقق في الحرج ، لا بعد قيامه بالعاص ، كالطهارة مثلاً ، وترجمتها بالفارسية (باك نمودن) وعلامته لمصدر «دن» أو «تن» في آخره .

واسم المصدر : هو الحانة الحادثة بعد قيام المصدر بالفعل ، كأنظره ، وترجمته بالفارسية «پاکی» .

(إذا عرفت هذا فاعلم) أن بعض (لحيرة) على ما حققه الشارح (رب الله) له قراءتان ، -

(م)

(ك)

فأما بالفتح ^(١) فهي الإسم من قولك: احتاره الله، ومحمد (صلى الله عليه وآله) خيرة الله من خلقه، يقال بالفتح والكون.

والعترة: قال في النهاية أيضاً: المشهور المعروف أن عترته أهل بيته الذين حرمت عليهم الركاة، والذي دلّت عليه أكثر الروايات، هو مرادفة معنى العترة للآل، وهم المعصومون، سمى بهم، وربما أطلق في كثير من الروايات على المعنى الذي قاله في (النهاية)، ويحور أن يكون هو مراد المصنف (رحمته)، لمكان العطف الذي أظهره العاير ^(٢) وقد شهد به المعنى اللغوي، فإن لعة أعضان الشجرة وقوله: سلم تسليمًا، يحور فراءته فعلاً ماصياً على قوله: وصلى الله على حبرته، الذي هو معنى الحملة الاسمية، ويحور فراءته أمراً، من عطف الانشاء على الإخبار =

(ت)

الأولى العترة، بكسر الحاء وسكون الياء، ولثانية. العترة، بكسر الخاء وفتح الياء. (وعلى الأولى)، هي إسم المصدر من فعل (حار) ومصدره (الخبر) ومما يصح المعروف، وترجمته بالفارسية (بيكى كردن) ويكون معنى إسم المصدر (أي العترة) بسكون الياء (بيكى).

(وعلى الثانية). أي العترة، بفتح الياء هي اسم المصدر من فعل (اختار) ومصدره (الاختيار) ومعناه الانتحاب، وترجمته بالفارسية (گريدن) وترجمة إسم المصدر (گريدگی) وتقرأ بسكون الياء أيضاً كالقراءة الأولى، وتطلق (العترة) و (العترة) بهذا المعنى على القاعين مجزئاً إطلاق اسم المصدر على فعله، فمراد الشيخ (رحمته)، اسم المصدر من (لاختيار) سواء قرئ (العترة) بسكون الياء، أو (الخيرة) بفتح الياء، ولهذا قال الشارح (رحمته)، يقال بالفتح والكون.

(١) أي يفتح الياء وكسر الخاء.

(٢) حتى يكون العطف تأسيساً، لا تأكيداً، والتأسيس أولى من التأكيد.

(م)

• (أما بعد) فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ (تهذيب الأحكام)

(ك)

= المحلف في صحته^(١) وقد ذكرنا برحمته في كتب الحويه^(٢) ورد ما قيل عنه^(٣) وأكثرنا الشواهد عليه في ذلك مراراً وسعراً، ويحمل طاهراً أن يكون اشاره إلى الإفتس من قوة عدلى، وإيا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً، (إذا عرفت هذا كله فاعلم) أن طلب منه سبحانه الصلاة والسلام على النبي وآله عليهم السلام مما يريد في مراتب درجهم بديه^(٤) لأن مراتب فيوصيه عروحل لا ينتهي إلى حد تقف عنده وكذا في طلبتهم عليهم السلام.

(ويؤيده) مضمون ما روي عنه رحمه الله تعالى من أنه كان يأمر أمته بالدعاء له بمراتب الوسيلة ويقول: لا إله إلا الله، لا بدعاء المحاضر من أمي، إلى غير ذلك والمح أن شجنا الشهيد الثاني رحمه الله قد تبع بعضهم بما صار إليه من أن صلاتنا وسلام على النبي صلى الله عليه وآله إنما هو لزيادة الثواب لنا، لا لزيادة في مراتب قربه من الله تعالى، فإن الله سبحانه قد أعطاه وأعطي أهل بيته من مراتب الرافى والقرب ما لا يؤثر في زيادة صلاه مصل عنه، وقد عرفت ما فيه

• قوله (أما بعد) فإني رأيت - إلى قوله - تهذيب الأحكام) تهذيب: تعميل، بمعنى =

(ت)

(١) يعني أن الحويين احتلفوا في صحة هذا المظف.

(٢) نحو مفتاح السبب في شرح تهذيب الشيخ لبهائي «»، والحاشية على شرح

الجامي

(٣) قوله «(رد ما قيل) عطف على قوله «(ترجيحه)».

(٤) الطاهر أنه شارة إلى ما ذهب إليه بعض أهل المعقول من اختصاص حصول =

(م)

(ك)

= مهذب الأحكام ، (على صفة سم الدعل ، ويحور أن يكون على صيغة اسم
المفعول - (المحمّده)) أي مخصّصه عما فيها من الحشور والروائد ، ولقد كان إطلاق
هذا الاسم على كتاب (الإسفار) ، (لأنه الكتاب المهدب) ، وإطلاق اسم =

(ت)

الترقي وحكمهم بديك الهولي والصورة لدى سبع الناس فيه من الاسعد الى مرتبة
معلنة . وأم عام يتحدد ، فيقطع فيه الاسعد وتعدر الحلي وانتكامل لأنه فعلة
محضه وقد سر صيته احد من ، الى حوته في النص بقوله ان طلسمه سبحانه
لصلاة والسلام على نبي وآله صيرهم لغيره .

(قول) : عدم مكان المضي وسكان مقصود ، سببه اى للممكنات في وعاء
لتحترق مبعوض ، لأن ما هو مبعوض منه هو شكل المادى فقط ، اما المعنوي كاقرب
الآلهي في صير فيه ؟ وقد دلت عليه شواهد شرعية وأحاديث الويه ، نحو فقطع عن
بني آدم بعونه لأمس ثلاثة ، ومـ دلت على أنه بعد لقارئ لقراء في الجنة :
« اقرأ واذق » ومـ ورد في الدعاء لسي امري ع ، بعد لتشهد بقوله : « وَتَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ
فِيهِ مُنْجِيهِ وَزَفْعُ دَرَجَتِهِ » ومها مـ ورد من حالات نور النبي على ظهوره في العالم المادى
من أنه كان يقصى المرحل لغويته في أنوار الكمالية ولتحد لنورانية .

ومن حكمة ما يؤيد هذا المطلب الحبس، أن التحليل عرّسه جسم رفع عنده ورسوله
(صلى الله عليه وآله) إليه ليلة معراج حكى هذه الواقعة بهذه الألفاظ الشريفة: «ثُمَّ دَنَى فَقَدَلَى
مَكَانَ قَابِ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى» (سج ٩) فمبني شدة الضيقة لى أن الله تعالى كما أن ليس
لمقدمه حدّ محدودٌ، ولا نهاية ولا نهاية، كذلك لى (صلى الله عليه وآله) يست بذروحاته
عديه، ولا لكم لانه نهاية، ولا توقف أنه سبحانه في حكمه معراج رسوله على لفظ
(مَكَانَ قَابِ قَوْسَيْنِ) فقط، وبمعنى (أَوْ أَدْنَى) وهذا الأسط، الأحصر، عرق العالم الأكبر،—

(م)

..... ورأوا ما جمعنا (فيه) من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام ، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلق بالفقه من أبواب الأحكام ، وأنه لم يشذ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنفاتهم إلا نادر قليل وشاذ يسير ، وأنه يصلح أن يكون كتاباً مذكوراً يلجأ إليه المبتدي في تفقهه ، والمنتهي في تذكره ، والمتوسط في تبخره ، فإن كلا منهم ينال مطلبه ، ويبلغ بهيته ، تشوقت نفوسهم الى أن يكون ما يتعلق بالأحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار يفرع إليه المتوسط في الفقه المعرفة ، والمنتهي لتذكره . إذ كان هذان الفريقان أنيس بما يتعلق بالوفاق .

(و ربما) لم يمكنهما ضيق الوقت من تصفح الكتب وتتبُّع الآثار فيشرفا على ما اختلف من الروايات . فيكون الانتفاع بكتاب يشتمل على أكثر ما ورد من أحاديث أصحابنا المختلفة . أكثره موقوفاً على هذين

(ك)

= الاستبصار على ذلك الكتاب ، أولى^(١) كما لا يخفى ، وبكى سيف السمية منه .»

لذلك الكتاب بالتهذيب

(ت)

= في بحر لجي من لا محدودية مدارج الشر ، وعدم توقف عروجه في مهم فربه عن

ساحة عزة الله وحلاله ، اد لم يبيّن أن ذلك (أو أدنى) ما هو ؟

(١) خبر كان .

(م)

الصنفين وإن كان المبتدي لا يخلو أيضاً من الانتفاع به .
ورأوا أنَّ ما يجري هذا المجرى ينبغي أن يكون العناية به تامة ،
والاشتغال به وافرأ ، لما فيه من عظيم النفع وجميع الذكر اذ لم يسبق الى
هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنفين في الأخبار والفقهاء في
الحلال والحرام .

وسألوني تجريد ذلك وصرف العناية الى جمعه وتلخيصه وأن
أبتدىء في كل باب بإيراد ما أعتمدته من الفتوى والأحاديث فيه ، ثم
أعقب بما يخالفها من الأخبار ، وأبين وجه الجمع بينها على وجه لا
أسقط شيئاً منها ما أمكن ذلك فيه .

وأجري في ذلك على عادتي في كتابي الكبير المذكور* ، وأن أشير في

(ك)

* قوله (في كتابي المذكور^(١)) . أي تهذيب . قل هناك «ومهما تمكنت من تأويل
بعض الأحاديث من غير أن اطعن في أسانيدنا فإني لا أتعدها»

(أقول) وهذا هو لباعث له «لأنه» على ارتكاب التأويلات البعيدة المذكورة في
الكتابين ، فإنه كثيراً ما يذكر للحبر تأويلاً من غير أن يكون ذلك التأويل مذهباً له «لأنه»
لأن مقصوده عدم طرح شيء من الأخبار مهما أمكن

(نعم) يسعى أن يكون مراده من التأويل الممكن ، ما صحَّ في فوائس الاستسقاط =

(ت)

(١) هكذا في الأصلية ولكن في «لاستصار» لمطوع في التجف الأشرف
«في كتابي الكبير المذكور» .

(م)

أول الكتاب الى جملة مما يرجع به الأحاديث بعضها على بعض .

(ولأجله) جار العمل بشيء منها دون جميعها ، وأنا مبين ذلك على

غاية من الاختصار ، إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه ، وهو مذكور في

الكتب المصنفة في أصول الفقه المعمولة في هذا الباب .

(واعلم) أن الأخبار على صريين : متواتر وغير متواتر* فالمتواتر منها

ما أوجب العلم ، فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شيء

(ك)

== شرعاً ، فإن الحديث وإن ضعف سنده يمكن أن يحصل به بأويل صحيح من غير

كلام على سنده ، حتى يوجب الطرح له والرد .

* قوله (فالمتواتر منه ما أوجب العلم . الخ) المراد بالمتواتر ما تواتر معناه

ومضمونه ، كأن يكون موجوداً في الأصول والكتب كلها ، أو في أكثرها ، ككثير من

الأخبار ، ومن ثم ادعى المرتضى «سر» تواتر أكثر الأخبار كما مرّت الإشارة إليه (١)

وأما التواتر اللفظي فهو في الأخبار على حدّ خصوص وقوعه في الأحاديث

النبويّة ، فقد صرح أهل الدراية أنه لا متواتر لفظاً إلا قوله «سر» ع (٢) (نية المؤمن

غير من عمله) (٢)

ثم قدح بعضهم في تواتر هذا لفظاً ، واعتقوا أنه لا متواتر كذلك إلا قوله «سر» ع

(٣) (من كذب عليّ متعمداً فليتبؤ مقعده من النار) (٣)

(ت)

(١) رسائل الشريف المرتضى (ره) ٢٦/١ (حوادث المسائل الثبانيات) .

(٢) الكافي ٨٤/٢ ، الوسائل ٣٥/١ ح ٣ .

(٣) الوسائل ٥٧٦/٨ الفقيه ص ٥٧٦ ط المحجري (في وصية نبي صلى الله عليه

وآله عليّ ع) (٤) .

(م)

ينضاف اليه ، ولا أمر يقوى به ، ولا يرجع به على غيره ، وما يجري هذا
المجرى لا يقع فيه التعارض* ولا التضاد في أخبار النبي (صلى الله عليه وآله)
والأئمة (عليهم السلام) وما ليس بمتواتر على ضربين : فضرب منه يوجب

(ك)

ولمراد بإيجابه لعدم ، بحصول العلم^(١) منه مع فصع اسطر عن السرائر ، فلا يرد أن
ما أوجب العلم أعم من المتواتر ، فإن خبر الواحد المخوف بالسرائر قد يثبت لعدم
أيضاً .

* قوله (ولا التضاد في أخبار النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام))
(أورد عليه) أن نويز الحديث من الأئمة (عليهم السلام) لا يجمع وقوع أعارض بعد تحوير
النتيجة ، كما في غيره من الأخبار التي يجمع الشيخ (رحمته) فيها ، نعم في أخبار النبي
(صلى الله عليه وآله) لا يقع التعارض

(أقول) هذا لا يرد له وجه في الظاهر ، فإن شهرة الأخبار المتعددة ، وبطلانها
في الأصول الأربع مائة وانكسارها ، مما هو واقع من غير كبير ، وقد سيطر منه وجهاً
حسباً تدعوى مشيختهم (عليهم السلام) بالإجماعات المتعددة على الشيء الواحد
كدعوى أحدهم الإجماع على وجوب شيء ، ودعوى الآخر الإجماع على عدم
وجوبه^(٢) وحسنه والتوفيق بين الإجماعين أن يقول إن لكتب ولأصول قد اشتملت

(ت)

(١) والأولى حصول العلم .

(٢) فاسند مدعي كل واحد من إجماعين إلى أحد أحدش لمتعارضين ، لكن قد
حقق في محله أنه لا عرة بالإجماع المحتمل مدركه ، فضلاً عن المعلوم المدرك ، لعدم
وجود مناط الحجية فيه ، وهو الكشف عن رأي المعصوم (عليه السلام) .

(م)

العلم أيضاً*، وهو كل خبر تقترون إليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا
المجرى يجب أيضاً العمل به، وهو لا حق بالقسم الأول، والقرائن
أشياء كثيرة:

(ك)

= على الحديثين معاً، فهذا الحكم مشهور وذاك مشهور أيضاً^(١) وليس الإجماع هنا إلا
الشهرة بين الأصحاب، فالحكمان مشهوران، إلا أن الحكم الشرعي في النواحي إنما
هو أحدهما، والآخر محمول على التهمة، أو على ضرب من المحامل، ولا يحتاج
إلى ما تكلف لوجه الجمع بين الإجماعين مما هو محترق في كتب الأصول.

وإنما قلنا: في الظاهر^(٢) لأن الحكمين عند التحقيق وإن كانا مشهورين معاً إلا
أنهما لا يكونان في درجة واحدة بالنسبة إلى إفادة العلم، كما يظهر لمن تتبع الأخبار
المتصادة، فإن حصول العلم من خبر مشهور يسمع العلم من نفسه، وليس الجمع
عقلياً بل عادياً بشهادة التسع والاستقراء.

* قوله (وهو كل خبر تقترون إليه قرينة توجب العلم... الخ) قال الماثل
المحشي^(٣) (كتاب ١٨)، إقتران هذه القرائن بل جميعها إلى الخبر لا يقتضي كونه موجباً
للعلم، ولا مما يوجب العمل به.

(وأجيب عنه) بأن المراد إذا كان على وجه يوجب إقراره العلم بمدلول الخبر

كما هو المفروض =

(ت)

(١) كشهرة القدماء على أعمال ماء البئر وتطهيره بالترخ، وشهرة المتأخرين على
اعتصامه ما لم يتغير بأحد الأوصاف الثلاثة.

(٢) في قوله: «هذا لا يراد له وجه في الظاهر».

(٣) المراد منه (بقرينة ما سيأتي) العلامة الفقيه السيد محمد بن علي بن الحسين

الموسوي العاملي مؤلف كتاب (المذكرك) المتوفى ١٠٠٩.

(م)

• (منها) أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه.

(ك)

— (أقول) المراد من العلم هنا إنما هو العلم الشرعي الذي يشمل النظر الراجح ، ولا ريب في حصوله من تلك الفرائض ووجوب العمل به .

• قوله : (منها أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه) قال الشهيد (رحمته) في (الذكرى) .

« دليل العقل ههنا ، قسم لا يقف على الحطاب ، وهو خمسة

(الأول) ما يستفاد من قضية العقل كوجوب قضاء الدين ، وردّ الوديعة ، وتحريم الظلم ، واستحياب الإحسان ، وكراهة مع إفتناس اسار ، وإباحة تناول المسافع الحابية من المصار ، سواء عدم ذلك بالضرورة أو النظر ، كالصدق الباع والمصار^(١) و ورود السمع في هذه مؤكّد^(٢)(الثاني) التمسك بأصل البراءة عند عدم الدليل ، وهو عام الورود في هذا الباب كسعي العسة الثالثة في الوصوء ، أو الصرية الزائدة في التيمم ، أو سعي وجوب الوتر ، ويسمى : إستصحاب حال العقل ،^(٣) ١٩وقد نبّه عليه في الحديث بقولهم اسم الله (كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ بِعَيْنِهِ فَتَدَعَهُ) وشبه هذا^(٤) =

(ت)

(١) (كالصدق الدفع) : مثال للعلم الضروري ، (والصدق الصان) مثال للنظري منه .

(٢) يعني إن ورد فيه خبر من المعصوم فهو مؤكّد للحكم لأن أصله ثبت بالعقل

(٣) وهو لقدّر المتيقّن من موارد اعتبار قاعدة لملازمه وهي : «كلما حكم به لعن

حكم به الشرع» .

(٤) هذه الرواية عن عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله (عليه السلام) (الوسائل ج ١٢/ ٥٩) .

(م)

(ك)

= (الثالث) لا دليل على كذا فتنبى ، وكثيراً ما يستعمله الأصحاب وهو تام عند التتبع التام ، ومرجعه إلى أصل البراءة .

(الرابع) الأحد بالأصل عند فقد دليل على الأكثر ، كدنة لدمي عبد ، لأنه المتنبى ، فيبقى الباقي على الأصل وهو راجع إليها^(١)

(الخامس) أصانة بماء ما كان ، ويسمى إستصحاب حال الشرع ، وحال الإجماع في محل الخلاف ، كصحة صلاة المسمم بحد الماء في الأثناء ، فنقول : صهارته معلومة ، والأصل عدم طارئ ، أو صلاته صحيحة قبل الوجدان فكذا بعده

واختلف الأصحاب في صحته وهو مقرر في الأصول

(القسم الثاني) ما يتوقف العقل فيه على الحطاب وهي ستة .

(أولها) مقدمة الواجب المقتضى ، شرعاً كاستظهاره في اتصاله ، أو وصده^(٢) =

(ت)

= ومثلها كثير ، كرواية مسعدة بن صدقة عنه (عنه السلام) : « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ، والمملوك عندك لعمه حرّ قد باع نفسه ، أو جذع بيع قهراً ، أو امرأة تحتك وهي أختك أو رضيعتك ، والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به أنيسة » (الوسائل ج ١٢/٦٠) .

ورواية عبد الله بن سليمان سأل أبى جعفر (عنه السلام) عن الحسن ؟ فقال : كل ما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه (الوسائل ح ١٧/٩٠)
ورويته عن أبي عبد الله (عنه السلام) : « كل شيء لك حلال حتى يعينك شاهد يشهد أن فيه ميتة » (الوسائل ح ١٧ ص ٩١) .

(١) أي البراءة .

(٢) يعني كانت المقدمة لأجل الوصول إلى الواجب الواقعي .

(م)

.....

(ك)

— كف عن الصلوات الثلاث عند شربه لقائه^(١) وعمل جزء من الرأس في الوجه، وسر
أقل الرائد على لعوره^(٢)، والصلوة إلى أربع جهات، وبرك الآية المحصورة عند
نفس حسنة واحدة منها

(ثانها) يستلزم لأمر شيء لشيء عن صده، كما يستدل (هـ) على سطلان
الواجب الموسع عند منافاة حق آدمي^(٣).

(ثالثها) فحوى محض^(٤) وهو أن يكون المصكوب عنها أولى بالحكم =

(ت)

(١) كما أنه د شتهب عليه ثلثة من صلاة صبح وظهر والمغرب، فبصني ثلاث

صلوات.

(٢) يعني ستر أقل مرد عن مورده، لأجل حصول عدم رده نواحب، وهو سر
جميعها حال صلاة، وكوجوب غسل أقل مرد عن سرف في الوضوء، وكوجوب
غسل أقل مرد عن لأطراف صلاة في غسل شرسي، وهكذا

(٣) كدائن، فقدو بعده حوز صلاة حدس لمصائب لا هي آخر وقتها، إذا كنت
صلاة مرفه لأداء يدب حزموره، لأن لأمر داء يدب يغضي لشيء عن صده، وهو
لصلاة في المثل، فكون مهيا عنها ونهي عن عدة يقتضي فسادها، لأن ينتهي
وقتها من آخره، فبرحه واحد، فقد صلاة صبح وقتها.

(٤) (عنه) لا لمفهوم، بل يكون موقفاً لمعطوف، يعني يكون الحكم فيه موقفاً
بحكمه في معطوف ومحدث به، والموقوف به يكون ثوب، بحكمه في أولى
من ثوبه في معطوف، أو موقوف به، لأن في سورة نسي سرائيل
(آية ٢٣) «إما ينمّن عندك أنكر حذّمها أو كلاًهما فلا تقبل بهما أف» ،

ومستوفيه حرمة تأنيب ومفهومها حرمة صبر، ويسمى هذا لمفهوم = «فحوى» =

(م)

(ك)

— كالصرب عند التأفيف (١)

(وأيضا) لحن الخطاب، وهو ما استفيد من المعنى ضروره، مثل قوله تعالى
 « أَنْ أَصْرِبَ بِغَضَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقَ » (٢).

(ت)

— لخطب «و» «انقيس الحلي» كم سماء انعلامه، وغيره، و«نقيس بالألوية اعطية»
 يصا

ومثال الثاني: (ي) إذا كان لحكم فيه مساوياً للمصوق) ففي سورة لعمري
 (آية ٦٣). « فَأَوْحَيْتُ إِلَى مُوسَى أَنْ أَصْرِبْ بِغَضَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقَ فَكَانَ كُلُّ مَرْفِقٍ
 كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ »، فإن مصروفه يعلق البحر، ومفهوماً النمو هو لمساوي مصوق،
 صرب موسى به البحر، يتوقف لانفلاق عنى صرب به ضروره نفسه، ويسنى
 هذا المفهوم بـ «لحن الخطاب».

بعد كنهه إذا كان المفهوم موقفاً لمصوق، ثم إذا كان محالفاً له يسنى
 به «دليل الخطاب» فمثله من نقرته تكريمه «أَنْ جَاءَكُمْ فَابْتَغُوا بِيَأْتِيَهُمْ»
 (لحجرت ٦)، فمصروفه وحوب استثنى عنه محييه بمساو البحر، ومفهوماً المحالفاً
 قبول الخبر مع عدم استثنى عنه حر تعادله، ومن حديث «البحر المعروف الآتي
 «إذا كان الماء قد ذكر لم ينحكه شيء».

وهو المفهوم (دليل الخطب) على قضاء ١. مفهوم اسرط ٢. مفهوم بوصف
 ٣. مفهوم انقب ٤. مفهوم تعدد ٥. مفهوم لعمري (وسأتي ما به وما عساه في المن
 وتعالقها عساه بشاء الله).

(١) أي حرمة الصرب بعد ثبوت حرمة التأفيف

(٢) قال الشارح «و» في لحاشته عنى هذه العبارة «أي فصرب فانفلق» معنى تأففة —

(٣)

(ك) = (خامسها) الدليل ، وهو المسمى بالمفهوم ، وأقسامه كثيرة ، الوصفي ، والشرطي^(١) ، وهما حجتان عند بعض الأصحاب ، ولا بأس به ، وخصوصاً الشرطي ، =

(ت)

- الآية تدل على كمة: «فصرب» وهو عذرة عن «الحزب الحطاب»

(١) مفهوم انوصف . كقول الشارع : «في الغنم السائمة ركاة» اذ يستمد منه أنه لا زكاة في المعلوفة.

ومفهوم لشرط : كقوله تعالى : «إِنْ كُنْ أُولَاتٍ حِطْلٍ فَأَنْعَمُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَصْغُرَ حِمْلُهُمْ» (الطلاق ٦) يفهم منه أنه ان لم يكن أولات حمل فحكمهن خلافه . ولمفهوم انمدي : كقوله تعالى : «فَاَجِدُوهُمْ فَمِنْ أَيْنَ جِلْدُهُ» (البقرة ١٠) يفهم منه أن الزائد على الثمانيين حرام .

والمفهوم الحصري : كقوله تعالى : «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» (المائدة ٩٣) .

(ثم لا يحصى عليك) أن المراد بالوصف كل ما كان صالحاً لأن يكون قيداً لموضوع لحكم ، فيشمل لصفة والحل والتمييز وغيرها من متعلقات لفعل وشبهه ، نحو : في الغنم السائمة زكاة .

والمراد من الشرط الحمة لشرطة التي ذهب المشهور إلى ثبوت لمفهوم لها ، وهي كل جملة دلت بأحدى أدوات الشرط على تعليق الحكم في تدليها على مقدمها . مواقع الفرص والتعديرات ، غير مسوقة لبيان الصانعة ، فدخل فيه قوله تعالى : «إِنْ كُنْ أُولَاتٍ حِمْلُهُ» (الطلاق ٦) وخرج منه قوله تعالى : «وَلَا تُكْسِرُوا قُلُوبَكُمْ عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَخَصُّصًا» (البقرة ٢٣) . =

(م)

(ك)

والعدديّ، وله تفصيل معروف بحسب الزيادة والنقصان^(١)
والعائى، مثل «وَأَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^(٢) وهو راجع إلى الوصفي
والحصر، وهو حجة .
أما اللقبى^(٣) =

(ت)

— والمردد حصر كل ما دقّ على تحديد الحكم وتصيغ دائرة موضوعه، كقوله تعالى :
« إِنَّمَا الْحَجَرُ وَالْمَيْسِرُ ... الْحَرَامُ » (المائدة ٩٠) ويشمل الاستثناء كقوله «مر الله به الزمان» :
« لا صلاة الا بما حجة الكتاب » .

(١) ثم نبحث على هذا التفصيل، من سمر منه بين ما كان العدد فيه للتحديد، كما في
حساب كدوره لصوء، وهي صوم شهرين متتابعين أو اتمام شهر مسكياً مثلاً، فإن
مفهومه عدم 'لوحوب' في زيد من هذا، وليس ما كان لعدد فيه لا لتحديد، بل
ليبيان 'كثيره'، مثل عدد السنين في الآية لشرية: «إِنْ نَسْتَفِزُّ لَهُمْ سِنِينَ ثَمَرُهُ»
(التوبة - ٨١) فإنّ المردد منه الكثيره فقط فلا مفهوم به .

(٢) ابقرة - ١٨٧ .

(٣) المراد باللقب في اصطلاح الأصوليين، ما يعمّ الاسم ولكنية، فهو كل اسم وقع
موضوعاً لحكم، كما أنه يعمّ لمشتق ولحامد، ولشهور أنّ مفهوم اللقب ليس بحاجة
(يعني ليس به مفهوم) وحائز في ذلك بعض الحجابية، واستدلّ على المشهور به بـ «لو كان
حجه لزم من قول انقائس «محمد رسول الله» جحود رساله غيره فيكون كقولاً، ومن قول
لقائل - «زيد موحود» نفي لوجود عما عد زيد، وانتالي دحل فانمقدم مثله .

«خرج لمثب بأن قول لقائل من يحصمه «أنا لست برب» ، استفاد منه عرفاً بـ
الرفق إلى الحصر، ولما يجب حد تعدد عد دلت . ولولا أنّ مفهوم اللقب حجه لما شـ

(م)

« (ومنها) أن تكون مطابقة لظاهر القرآن* إما لظاهرة أو عمومه أو دليل خطابه أو فحواه.

(ك)

..... فليس بحجة لاستواء الدلالات الثلاث^(١)، واستفادة وجوب التعرير من قوله: «أنا لست برآن» من قرينة الحال لا من المفال.
(وسادسها) ما قيل إن الأصل في المسامع الإيابة، وفي المصارح الحرمه^(٢) وتحقيقه في الأصول: «انتهى». (٣)

« قوله: (ومنها) أن تكون مطابقة لظاهر القرآن إما لظاهرة، أو لعمومه، أو دليل خطابه أو فحواه: إضافة الظاهر إلى القرآن من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي القرآن اظاهر عبر المؤل، وهو الذي يحتاج إلى تأويل اللفظ وصرفه عن ظاهره. وقوله (إما لظاهرة) فسيم لما بعده، والمراد به المصوص الذي تكون دلالة اللفظ عليه مطابقة، كما أن المراد بقوله (أو لعمومه) ما دلّ عليه بالنص، ومن =

(ت)

= تادر ذلك (ولحواب) أن هذه الاستعادة من قرئ لحال وإرادة الإيداء والمحصصة، لا من مفهوم اللفظ وهو غير محل النزاع.

(١) يعني أن ثبوت حكم التقب، لا يدل على انتعائه عن غير ذلك التقب، لا بالدلالة المطابقة، ولا لتصميمه، ولا بالاتزامية، فقولا: «الصلاة واجبة» مثلاً لا يدل على انتفاء الوجوب عن غير صلاة بشيء من الدلالات، أم بالأولين فواضح، وأما بالاتزامية فلعدم لملازمة بين وجوب الصلاة وعدم وجوب الصوم، لا شرعاً ولا عقلاً ولا عرفاً ولا غيرهما.
(٢) ولحساب في المسامع نحو قوله تعالى: «أَجَلٌ لَكُمْ مَسَازِيءَ ذَلِكَ» (الباء ٣٤) ولحساب في المصارح نحو قوله تعالى: «وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (البقرة ١٩٥).

(٣) الذكرى ص ٥٥، ط، المحجري.

(م)

فكل هذه القرائن توجب العلم ، وتخرج الخبر عن حيز الأحاد
وتدخله في باب المعلوم .

• (ومنها) أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها إما صريحاً أو دليلاً أو
فحوى أو عموماً .

(ومنها) أن تكون مطابقة لما أجمع المسلمون عليه .

(ومنها) أن تكون مطابقة لما أجمعت عليه الفرقة المحقة ، فإن جميع
هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الأحاد ، وتدخله في باب المعلوم
وتوجب العمل به .

(وأما القسم الآخر) : فهو كل خبر لا يكون متواتراً ويتعمد من كل
واحد من هذه القرائن ، فإن ذلك خبر واحد ، ويجوز العمل به على
شروط .

(ك)

= (دليل الحصب) مفهوم المحاكمة ، كما أن المراد من (الفحوى) ما يكون بمفهوم
الموافقة .

• وقوله . (ومنها أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها ، إما صريحاً أو دليلاً أو فحوى
أو عموماً) السنة المقطوع بها إما من الأحبار المتواترة ، أو لأحد من يقرر اليها
القرائن التي تدل على صحتها ، وإما من الإجماع

• وقوله (إما صريحاً... الخ) يسم لأفراد الحصة ، بمعنى أنه ذلك الحرف قد يصدق
السنة المقطوع بها صريحاً ونصاً ، وقد يصدقها من جهة دليل الحصب متى هو

مفهوم المحاكمة ، أو من جهة الفحوى الذي هو مفهوم الموافقة ، أو يكون داحلاً =

(م)

فاذا كان الخبر لا يعارضه خبر آخر ، فإن ذلك يجب العمل به ، لأنه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل ، إلا ان تعرف فتاواهم بخلافه ، فيترك لأجلها العمل به*.

وان كان هناك ما يعارضه فينبغي أن ينظر في المتعارضين ، فيعمل على أعدل الرواة في الطريقتين

وإن كانا سواء في العدالة ، عمل على أكثر الرواة عدداً.

وإن كانا متساويين في العدالة والعدد وهما عاريان من جميع القرائن التي ذكرناها ، نُظَر . فإن كان متى عمل بأحد الخبرين أمكن العمل بالآخر على بعض الوجوه ، وضرب من التأويل ، كان العمل به أولى من العمل بالآخر الذي يحتاج مع العمل به الى طرح الخبر الآخر ، لأنه يكون العامل بذلك عاملاً بالخبرين معاً.

وإذا كان الخبران يمكن العمل بكل واحد منهما وحمل الآخر على

(ك)

= نحت عمومها بأن تكون دلالتها عليه بالتصريح

* قوله : (فيترك لأجلها العمل به) قال في (الذكرى) : لأن عدولهم عنها ليس الا

لوجود أقوى ، (١)

(ت)

(١) الذكرى ص ٥٥ س ٤ ، ط الحجري .

(م)

بعض الوجوه وضرب من التأويل ، وكان لأحد التأويلين خبر يعضده* أو يشهد به على بعض الوجوه صريحاً أو تلويحاً لفظاً أو دليلاً ، وكان الآخر عارياً من ذلك ، كان العمل به أولى من العمل بما لا يشهد له شيء من الأخبار .

وإذا لم يشهد لأحد التأويلين خبر آخر* وكان متحاذياً ، كان العامل مخيراً في العمل بأيهما شاء .

وإذا لم يمكن العمل بواحد من الخبرين إلا بعد طرح الآخر جملة ، لتضادهما وبعد التأويل بينهما ، كان العامل أيضاً مخيراً في العمل بأيهما شاء* من جهة التسليم ، ولا يكون العاملان بهما على هذا الوجه إذا اختلفا وعمل كل واحد منهما على خلاف ما عمل عليه الآخر ، مخطئاً ولا متجاوزاً حد الصواب ، إذ روي عنهم (عليهم السلام) أنهم قالوا إذا ورد عليكم حديثان ولا تجدون ما ترجحون به أحدهما على الآخر مما ذكرناه ، كنتم مخيرين في العمل بهما .

(ك)

* قوله (أو يشهد به) أو به بمعنى الواو الي للجمع^(١)

* قوله (وكان متحاذياً) أي كان كل واحد منهما مساوياً للآخر ومعارضاً له

* قوله (من جهة التسليم) أي تسليم الخبرين ، واعتماد أن كليهما حكم الله على =

(ت)

(١) يعني للتوقيف ، لا لتفريق ، نحو ما ورد في قول جرير ماذح سمع ابحقاء :

جاء الخلافة أو كان له هدراً كما أتى ربه موسى على قدر

(م)

ولأنه اذا ورد الخبران المتعارضان وليس بين الطائفة اجماع على صحة أحد الخبرين ، ولا على ابطال الخبر الآخر ، فكأنه اجماع على صحة الخبرين ، وادا كان الاجماع على صحتها ، كان العمل بهما جائزاً سائغاً .

وأنت اذا فكرت في هذه الحملة وجدت الأخبار كلها لا تحلو من قسم من هذه الأقسام . ووجدت أيضاً ما عملنا عليه في هذا الكتاب ، وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في الحلال والحرام لا يحلو من واحد من هذه الأقسام .

ولم نشر في أول كل باب الى ذكر ما رجحنا به الأخبار التي قد عملنا عليها وان كنا قد أشرنا في أكثرها الى ذكر ذلك طبعاً للايجاز والاختصار ، واقتصرنا على هذه الحملة التي قدمناها . إذ كان المقصود بهذا الكتاب • من كان متوسطاً في العلم . ومن كان بهذه الميزة فبأدنى تأمل يتبين له ما ذكرناه .

(ك)

- التحجير لمكان الأمر منهم سبحانه لأن حكم الله أحدهم لا يعيه ، وجوار الحجير للالتباس وبحجر

• قوله (من كان متوسطاً ، الخ) لا يفي هذا ما قدمه من أن لعرض منه المستهي أيضاً ، لأن المتوسط قد عرفه بأدنى تأمل فالمستهي يعرفه بطريق أولى

(م)

ونحن الآن نبتدىء في كتابنا هذا بذكر أبواب المياه وأحكامها وما
اختلف فيه من الأخبار حسب ما عملناه في كتابنا الموسوم بـ (النهاية)
في الفتاوى للغرض الذي ذكرناه هناك والله الموفق للصواب.

كتاب الطهارة

أبواب المياه وأحكامها

١ - باب مقدار الماء الذي لا ينجسه شيء.

١ - أخبرني الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان
(رحمه الله) قال أخبرني أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه عن

(ك)

١ - (باب مقدار الماء الذي لا ينجسه شيء)

(وفيه أحد عشر حديثاً)

قوله: (أخبرني الشيخ رحمه الله) (الحديث - ١) صحيح، وبه استدلال من قال بوجوب
أبوال دواب، وغسالة الحب^(٢) وهو كما ترى^(١)

(ت)

(١) وتعريب الاستدلال: أن السائل سأل المعصوم (عليه السلام) عن نجس الماء وعدمه
بعد الفراغ عن المنجسات التي عد منها أبوال دواب، وغسالة الحب
(٢) كابين حمزة في الوسيلة ص ٦٦٨ س ٢٥ (لخواص الفقهاء).

مخرج الأحاديث على التسلسل:

١ «التهذيب» ج ١ ص ٣٩ ح ١٠٧، «الكافي» ج ٣ ص ٢ ح ٢ «القمي» ج ١ ص ١٢

(م)

محمد بن الحسن الصفار . وسعد بن عباد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى والحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الماء تبول فيه الذواب وتلع فيه الكلاب ويفتسل منه الجنب ؟ قال * إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شيء .

(ك)

== أما الأول ^(١) فلاشبه يحور أن يكون من باب سؤال أهل امدينة النبي (صلى الله عليه وآله) حيث قالوا : إن حيض هذه تردها السباع والكلاب والبهائم ، ولا فائيل نجاسة البهائم ، بل معنى السؤال أنها حيض في الضرب تردها الحيوانات الطاهرة والنجسة ، وهذا من فيه

وأما الثاني ^(٢) فلاشبه ظاهر أعمال نجس الذي نجس الماء ، إنما هو من جهة نجاسة لمسي ، لأن المعهود المعروف أن النجس لا يزيل نجاسة إلا في الموضع الذي يمس فيه

* وقوله (إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شيء) مما توارى عن الأنظار ، ولكن بعبارة تقرب من هذه العبارة ، ويستمد من مفهوم النجس فيه الذي هو حجة عند المحققين ، نجاسة الفليل بالملاقاة ^(٣) =

(ت)

(١) يعني نجاسة أبوال ذواب .

(٢) يعني نجاسة غسالة الجنب .

(٣) عملاً بمفهوم اشرط وهو : لم يكن الماء قدر كثر ينجسه شيء .

(م)

(ك) = (وقول بعضهم) : المراد أنَّ القليل يحس بجاسة ما^(١) يحملها حينئذٍ على المستولية ، (مردود) بأنَّ الكثير كذلك^(٢)

ويستفاد منه أيضاً عدم طهاره انقلب بإتمامه كراً ، كما صار له بعضهم^(٣) (١) لأنَّ =

(ت)

(١) يريد هذا القائل أنَّ الحراء في هذه الجملة : (إذا كان الماء قدر كَرٍّ لم يجسه شيء) سالمة كلية ، فتستعص في مفهومها موجبة جريئة هكذا : (إذا لم يبلغ الماء قدر كَرٍّ يجسه شيء) وحيث أنَّ السكر في الانثاء لا تفيد الموم فلا بد من حملها على الحاسة المستولية ، لأنها المتيقن من انفعال القليل به ، دون غير المستولية ، وبسبب ذلك عدم انفعال القليل بملاقاة الحاسة إذا لم تكن مستولية .

(٢) يعني أنه يحس بالجاسة المستولية ، وتوصيغ ارتد : أنه إذا حملها الموجبة الحرثية على استحاسة المستولية صار المنطوق (إذا كان الماء قدر كَرٍّ لم يجسه شيء) لعوا ، لأنَّ معنى المهوم حينئذٍ أنَّ القليل يحس بالمستولية ولا يتجسس بغير المستولية ، وبما أنَّ الكثير أيضاً كذلك فيكون المنطوق لعوا ، فلا بد (حذراً عن لعوية المنطوق) من حمل «شيء» في المنطوق على غير المستولية ، لأنَّ تتجسس الكثير بالمستولية مسلم ، وحمل «شيء» في المهوم على الموجبة الكلية هكذا : (إذا لم يبلغ الماء قدر كَرٍّ يجسه كل شيء) أي سواء كانت الحاسة مستولية أم غير مستولية ، أو على الموجبة الحرثية وإرادة غير المستولية نظراً إلى أنَّ تتجسس القليل بالمستولية معروغ عنه لأنه أولى من تتجسس الكثير بها.

(٣) مثال للمضي ، يعني أنه كما صار بعضهم إلى طهارة القليل بإتمامه كراً .

(٤) قال به ابن البراء (أنظر المذهب ٢٣/١) ونقل ذلك عن السيد المرتضى وابن

ادريس ويحيى بن سعيد (أنظر المدارك ص ٦) .

(م)

٢ - وبهذا الاستاد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا كان الماء قدر كَرَّ لم ينخسه شيء.

٣ - وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان وعلى بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى جميعاً عن معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: إذا كان الماء قدر كَرَّ لم ينخسه شيء.

٤ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن

(ك)

الظاهر منه دلالة (ك) على المصبي، فيشرط سبق الكربة منه على النجاسة

قوله (وبهذا الاستاد) (الحديث - ٢) صحيح

قوله (وأخبرني الشيخ) (الحديث - ٣) صحيح

قوله (فأما ما رواه محمد بن يعقوب) (الحديث - ٤) من الصحيح أيضاً،

وصورة سنده في الكافي حقه من أبي عمر، ولا عسر بعد عليه، د توسط

بين أبي عمر وبين إبراهيم بن هاشم وحماد بن عيسى غير معهود، كما في (المستقى) (١)

(ت)

(١) ج ١، ٥٢.

« ٢٢ » التهذيب ج ١ ص ٤٠ ح ١٠٨.

« ٢٣ » التهذيب ج ١ ص ٤١ ح ١٠٩، الكافي ج ٣ ص ٢ ح ١.

« ٢٤ » التهذيب ج ١ ص ٤٢ ح ١١٧، الكافي ج ٣ ص ٢ ح ٣.

(م)

محمد بن أبي عمير ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً
عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إذا
كان الماء أكثر من راوية لم يجسه شيء تنسخ فيه أو لم يتنسخ فيه، إلا
أن يحيى له ريح يغلب على ريح الماء.

فليس ينافي ما قدمناه من الأحار، لأنه قال «إذا كان الماء أكثر من
راوية» فتبين أنه إنما لم يحمل نجاسة إذا راد على الراوية وتلك الريادة
لا يمتنع أن يكون المراد بها ما يكون به تمام الكر.

٥- وأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن
عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:
الكر من الماء نحو حتى هذا. وأشار إلى حب من تلك الحباب التي
تكون بالمدينة.

(ك)

ومعوله (أكثر من راوية) قال في الصحيح لرويه يعمر بن موسى أو أحمد
الذي يستعمله، وعلى الأول لا يبعد برعه لى حد ذكر كما لا يحصى
قوله (وأما ما رواه محمد بن يعقوب عنه) (حدث - ٥) مرسل (١) وهو غير
بعيد أيضاً (٢).

(ت)

(١) وسبب إرساله وجود «بعض أصحابنا» في السند.

(٢) يعني أن يكون الحب المذكور في هذه الروية كراً، غير بعيد، لا مكان كونه كبيراً
بمقدار الكر.

(م)

فلا يمتنع أن يكون الحب يسع من الماء مقدار الكرّ وليس هذا ببعيد .

٦- فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله

(ك)

قوله (فأما ما رواه محمد بن علي) (الحديث - ٦) مرسل أيضاً^(١) وما اشتمل عليه كلام الشيخ (١١) من أن مقدار الطلّين مقدار الكرّ، غير بعيد، وقد عني بن الحسن (١١) قال في (المختصر) الكرّ فلثان، وصلح وره ألف ومائتا رطل على ما ذكره بن دُرَيْد من أن الفلّة^(٢) في الحديث من فلال هجر^(٣) وهي عصمه، والواحدة تسع حمص قرب^(٤)

(ت)

(١) وهو مرسل أيضاً بوجود «نص أصحابه» في سلسلة السند

(٢) فسي «الجمهرة» في مدّه «قر» : ثَقَنَهُ واحد إِفْلَال من فلال هجر وأُشْرَ رَأْسِي

الحديث، فليراجع .

(٣) هَجَرَ : محرّكة كخَجَرَ : قرية قرب المدسة، ومنه قول عذرة بن يسر في حرب صفين : وأيم الله لو ضربونا حتى يلبثوا بنا سمعات حجر لعلت أما على الحق وأنهم على الباطل ! وهجر معروفة بكثرة التمر، ذكره غير المؤمنين من اللام، في جوابه إلى معاوية حيث كتب :

« فقد أتاني كتابك تذكر اصطفاة الله محمداً صلى الله عليه وآله، ولديته، وتأييده إياه بمن أتته من أصحابه، فلقد خبأ لنا الدهر منك عجباً إذ طلقنا تحييراً بيلاء الله عندما، ونعمته علينا في نبينا، فكنت في ذلك كما قل التمر إلى هجر^(٢)

(٤) قِرْبٌ : جمع قرّة، وهي وعد من لجلد يجعل فيه لئس أو الماء، يسمى وانعاسية («مشك») ولعمري : أن فلة واحدة بقدر حمص قرب .

« ٦ » التهذيب ج ١ ص ٤١٥ ح ١٣٠٩ القبة ٦/١ ح ٣ (١) تاريخ الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٣٠٨

(٢) نهج السلافة ج ٣ ص ٣٠ مع نسخة محمد عبده ع يرب

(م)

بن المغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (ع) السلام قال : إذا كان الماء قدر قلّتين لم ينجسه شيء ، والقلّتان جرّتان .

فأول ما في هذا الخبر أنه مرسل ، ويحتمل أن يكون أيضاً ورد مورد التقية لأنه مذهب كثير من العامة ، ويحتمل مع تسليمه أن يكون الوجه فيه ما ذكرناه في الخبر المتقدم ، وهو أن يكون مقدار القلتين مقدار الكرّ ، لأنّ ذلك ليس بمتكر لأنّ القلّة هي الجرّة الكبيرة في اللغة ، وعلى هذا لا تنافي بين الأخبار .

٧ - وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين

(ك)

قوله (محمد بن علي) (الحديث ٧ -) ضعف باس حديد (١)

قال المحمّدي صاحب المدارك (٢) ممضى هذه الرواية انصرف بين الرواية =

(ت)

(١) وهو علي بن حديد المدائني الأردني الساطلي اعطحي على قوب ، روى عن أبي الحسن موسى (ع) السلام ، له كتاب ، لم يرفعه توثيق لآ وقوعه في أسد (ك من الريارات) لكنه لا يكفي في الحكم بوثاقته ، أمّا أولاً ، فنفسور عدرة بن فولويه عن إعادة وثافة كن من روى عنه في الكتاب ، وثانياً ، مخرصة ذلك انتوثيق العام ، تصعيف الشيخ له في باب «البشر تقع فيه العارة» في ذيل الحديث ١١٢ ، قال «مد» : «أول ما في هذا الخبر أنه مرسل ، وروايه ضعيف وهو علي بن حديد ...» .

(٢) هو العلامة الفقيه السيد محمد بن عبي انموسوي العاملي مؤلف الكتاب

(المدارك) المتوفى : ١٠٠٩

(م)

عن علي بن حديد عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: قلت له: راوية من ماء سقطت فيها فأرة أو جرد أو صعوة أمينة؟ قال: إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ منها، وإن كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية، وكذلك الجرّة وحب الماء والقربة وأشياء ذلك من أوعية الماء، قال: وقال أبو جعفر (ع) قلت: إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أولم يتفسخ إلا أن يجيء له ريح يلبس

(ك)

== وما هو أكثر منها، فاد حماد الراوية على الكرم ينحه الفرق سهم في الحكم كما هو وصح السهم

(أقول) يمكن الفرق بينهما أنه إذا كان كرم من غير رياده ربما أسرع للعر إليه بسبب التفسخ، وأما إذا راد عليه رعدة معدّة لها فلا يتغير بالتفسخ، وهذا عموم حديثي في قوله: «إذا كان الماء أكثر من راوية» وفصل هناك في قوله: «روية من ماء» مع اجتماع أن يكون قوله: «دون أبو جعفر» حديثاً مستقلاً برأيه. وأما قوله (طبري)، (١) بأن ذكرها بالأنف واللام يدل على العموم، فعلى تقدير تسليم دلالة لمجرد المحنى على العموم كما هو أحد القولين، فما ينجسه في تعميم أفراد الحزرات، يعني أن كل حزة حكمها كذلك وهذا لا يقتضي كلاً لا يحصى (٢)

(ت)

(١) أي قول شح لطائفة، لا صاحب المدرن، وهو «من ذكرها بالأنف واللام»، وذلك يدل على العموم.

(٢) (وهذا لا يعمه) لأن العموم لا يدل على الاتصال والاتحاد حتى يكون الحزرات

(١) العموم: صغار العصافير وهي حمر الرؤوس تجمع على صغار مثل كلبة وكلاب

(م)
على ربح الماء.

فهذا الخبر يمكن أن يحمل قوله: «راوية من ماء» إذا كان مقدارها كراً فإنه إذا كان كذلك لا ينجسه شيء مما يقع فيه، ويكون قوله: «إذا تصبّخ فيها فلا تشرب ولا تتوضأ» محمولاً على أنه إذا تغيّر أحد أوصاف الماء، وكذلك القول في الجرة وحب الماء والقربة، وليس لأحد أن يقول إن الجرة والحب والقربة و«الراوية» لا يسهح شيء من ذلك كراً من الماء، لأنه ليس في الخبر أن جرة واحدة ذلك حكمها، بل ذكرها بالالف واللام، وذلك يدل على العموم عند كثير من أهل اللغة، وإذا احتمل ذلك لم يناف ما قدّمناه من الأحبار.

٨ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة

(ك)

قوله (الحسين) (الحديث - ٨) موثق^(١)، ومحمّله (تفسيره) بعيد^(٢) وعلى تقديره لا =

(ت)

= والحساب المتعددة كراً من أهل كثرتها وانصب كلّ منها مع الآخر.

(١) بوقوع عثمان بن عيسى الرضاسي وسماعة بن مهران في سلسلة السند، أم عثمان، فإنه كان شيخ الواقعة ووجهها وأحد الوكلاء المستبدين بصل موسى بن جعفر عليه السلام، كما ذكره الحاشي عن الكشي، وحكي توبه عن نصر بن اصمغ وثقه بعض الرضا عليه السلام، بالمال.

وأما سماعة فقد حكى عن الصادق (ع)، كونه واقعياً لكن استبعده بل قدّمه سيدنا الحوثي

في المعجم فراجع ٨/ ١٠٢٩٩ وسيأتي له مزيد توضيح في ذيل الحديث (٤٧) ص ١٩٠ فراجع

(٢) لعل وجه البعد أن مقصي هذا الحمل أن يكون هذا الماء (الذي نال فيه حمار =

(م)

بن مهران عن أبي بصير قال : سألته عن كر من ماء مررت به وأنا في سفر ، قد بال فيه حمار أو بغل أو إنسان ؟ قال : لا تتوصاً منه ولا تشرب منه .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا تغير أحد أوصاف الماء إما طعمه أو لونه أو رائحته ، فأما مع عدم ذلك فلا بأس باستعماله حسب ما تقدم من الأخبار الأولى ، والذي يدل على هذا المعنى ما (١)

٩ - أخبرني به الشيخ (رحم الله) عن أحمد بن محمد بن الحسن عن

(ك)

= يتم في السبل والحمد على المشهور ، وحسب الأولي حمله على الاستحباب والتزوه كما فعده لمحقق « لأن ماء الوضوء يستحب فيه أن يكون على غاية انصافه

قوله (عن أحمد) (الحديث - ٩) محمول ببسبب الضرر ، وقد استدل به على

عدم معال القليل بملاذه ، لأن المصباح يقول القليل أيضاً (وهو كما يرى) فلهذا

« ثبوت فيه لدواء يصيبه لجميع ، وقوله « تقع فيه الحب والحمة » في الحديث

تدلي له ، يدل على أن امرئيه الماء الكثير الذي يستنع في العمدان ، وسر عليه

القوافل للاستماء منه (١) وحسب فاللهي عن الوضوء فيه ، وعن شربه محمول على

الاستحباب (٢) والتزوه كالسابق .

(ت)

— (وسار) صالغاً للشرب أيضاً إذا لم يتغير أحد الأوصاف الثلاثة ، وهو كما ترى ! مضافاً

إلى أنه لا دليل على هذا الحمل .

(١) من في « المصباح » يمنع شرب كثيره لدمه ، وعنه فلا يقول ليعطيه

لقليل حتى يكون بحر من دمه عصفه

(٢) يعني استحباب عدم الوضوء به ، وسأله عنه ، وقد ونكر مقصي لاصطلاح

التعريف بالكرهية .

(م)

أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن ياسين الصريير عن حريز بن عبد الله عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) السلام، أنه سئل عن الماء النقيع^(١) يبول فيه الدواب؟ فقال: إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، وإن لم يتغير، أبوالها فتوضأ منه وكذلك الدّم إذا سال في الماء وأشباهه.

١٠ - وبهذا الإسناد عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد

بن عيسى عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمرو اليماني عن أبي خالد القمّاط أنه سمع أبا عبد الله (ع) السلام، يقول في الماء يمرّ به الرجل وهو نقيع فيه الميتة والجيفة؟ فقال: أبو عبد الله (ع) السلام: إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه، وإن لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ

١١ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل بن يزيد

(ك)

قوله (عن سعد) (الحديث - ١٠) صحيح.

قوله (الحسين) (الحديث - ١١) صحيح، والمكتوب إليه هو الرص (ع) السلام^(١)

(ت)

(١) ولأولى أن يقال: والمكتوب هو الرص (ع) السلام، لأن المكتوب له غيره،

كما هو ظاهر من قول اسماعيل بن يزيد: كتبت إلى من سأله.

(١) النقيع: الشر الكثير الماء

«١٠» تهذيب ج ١ ص ١١٢

«١١» تهذيب ج ١ ص ٤١٨ - ١٣١٩

(م)

قال : كتبت إلى من يسأله عن المذير يجتمع فيه ماء السماء ويستقي فيه من بئر يستنجي فيه الإنسان من بول أو غائط أو يغتسل فيه الجنب ، ما حدّه الذي لا يجوز ؟ فكتب : لا تتوضأ من مثل هذا الأ من ضرورة إليه .
فهذا الخبر محمول على ضرب من الكراهية لأنه لو لم يكن كذلك لكان لا يخلو ماء الغدير أن يكون أقل من الكر ، فإن كان كذلك فإنه يحس ولا يجوز استعماله على حال ، ويكون الفرض التيمم ، أو يكون المراد أكثر من الكر فإنه لا يحمل نجاسة ، ولا يختصّ حال الاضطراب ، والوجه في هذه الرواية الكراهية ، لأنّ مع وجود المياه المتيقن طهارتها لا ينبغي استعمال هذه المياه وإنما تستعمل عند فقد الماء على كل حال .

٢- باب كمّية الكر

١٢ ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن

(ك)

== وال كان يحتمل الكاظم رحمه الله أيضاً .

* وقوله (يستنجي) الخ) صنفه معدير ، ومحمّل نسخ ما روى لهذا حديثاً

٢- (باب كمّية الكر)

قوله (الحسين) (حديث - ١٢) صحيح ، وهذه الرواية أوضح ما روي في هذا

الباب متناً وسنداً كما سيأتي في غيرها ، ومن هذا صدرت في عمل مصمونها لمحقق

(م)

أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن
اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) الماء الذي لا يتجسسه
شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سمعته

١٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن

(ك)

صاحب المذكر، ص ١٥، ومقتضاه على تحديد بكر ألف ومائتي رطل
بالعرفي، لأن وريثه (٢) ثمانية وسبعمائة من سبعمائة سبعمائة سبعمائة سبعمائة
الألف لهجرة، ولم يوجد فيها إلا ما يختلف في الأمور، وهذا مما يرجح تفسير
الرطل بالعراقي كما لا يخفى، ووجدت في نسخة أخرى وعرض وكسيرة سبعمائة
وثلاثون شبراً (٣).

قوله (وبهذا الاسناد) الحديث ١١٣ صحيح، وهو مسند قمبيز (سنة ١٠٠٠)
في تحديد الكبر بالأسفار الثلاثة، وعرض عليها سبعمائة ومائة

(ت)

(١) المختصر ص ١٠ س ١٥، والمذكر ص ٨ س ١٩، طقديم

(٢) ومرجع «هم» المساحة المذكورة في لرويه (١٢) بدراعيين عمقه، وتحديد

الكبر بألف ومائتي رطل عراقي

(٣) وتقريبه على ما ذكر في الجوهر هكذا: لم يرد ندرع تقديم، كما يظهر من

أخبار الحوقيت، وعدم شر، وهو مسمى على ما يرد في نسخة من حقيقي بصر

والعرض، فيكون كل مائة ذراعاً وسبعمائة (يعني ثلاثة أرباع) فتصير ثلاثة في سبعمائة

تبع تسعة، فتصير في أربعة مائة (ألف) مائة على ما ذكر في برويه درع، ولكن

دراع شراب) فبلغ ستة وثلاثين شبراً وصوره هكذا: $(36 = 4 \times 3 \times 3)$.

(م)

محمد عن البرقي عن عبد الله بن سنان عن اسماعيل بن جابر قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ قال : كثر . قلت : وما الكثر ؟ قال : ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار .

(ك)

= (أما الأول) ، لأنَّ الأصحاب وإنَّ اتفقوا على صحتها ، ولكنَّ صاحب (المنتقى) و (المدارك) ^(١) ، حكما بصحتها ، وإنَّ عبد الله تصحيف محمد بن سنان ، واستدلا عليه بأنَّ الشيخ «...» رآه في موضع من (التهديب) هكذا ^(٢) : «...» عن الشيخ المفيد «...» عن أحمد بن محمد عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر «...» .

وهذه الرواية هي تلك الرواية ، والمتوسط بين البرقي ^(٣) واسماعيل - كما يشهد به ملاحظة طبقات الرواة - هو محمد ، لا عبد الله ، لأنَّ عبد الله من أصحاب الصادق (عليه السلام) ، والبرقي متأخره بكثير لا يروي عنهم من دون واسطة .

وأيدته ^(٤) بعضهم بأنَّ وجود الواسطة بين ابن سنان وبين الصادق (عليه السلام) يدل على أنه محمد لأنَّ عبد الله يروي عنه بالمشاهدة ^(٥) .

(والحق) أنَّ إدراك البرقي زمان أصحاب الصادق (عليه السلام) غير عزيز ، فإنه روى عن ثعلبة بن ميمون حديث الأسماء باليد ، وعن زرعة حديث صلاة الأسير ، وعن =

(ت)

(١) رجع «المنتقى» ٥١/١ و «المدارك» ص ٨ من ١٢ ط .

(٢) هذا مضمون كلام المنتقى ج ٥١/١ .

(٣) وهو أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي ، يسب إلى «برق رود» من قرى سودفم .

(٤) يعني أيَّد هذا الاعتراض .

(٥) راجع مشرق لشمسين ص ٣٥٠ ، المطبوع مع حل المتين .

(م)

(ك)

دود بن أبي يزيد حديث من قتل أسداً في الحرم ، وهؤلاء كتبهم من أصحاب الصادق عليه السلام

وأما حكاية أبي زيد ، فمفوض برواية عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام ، توسط عمر بن يزيد في دعاء آخر سجدة من نافذة المغرب ، وتوسط حفص لأعور في تكبير الافتتاح

إلا أن الظاهر أن الشيخ عليه السلام أحده من (الكافي) ، وفيه رواه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الرقي عن بن سنان ، فطعن شيخنا عليه السلام أنه عبد الله أو أن الريادة من الناسخين

(هذا كله) مع أن محمد بن سنان قد حُفَّت بوثقه ، وتصحيح أحاديثه ، فمن جملة من وثقه شيخنا المفيد عليه السلام ، فإن في إرشاده

« أنه من حاشية الكاظم عليه السلام ، وثقه وأمن لعدم خروج ولفه من شيعته ، وممن روى النص على الرضا عليه السلام » (١)

وقال السيد الزاهد ابن طاووس في كتابه (الاسماء والمهمات)

« وسمعت من يذكر طعناً على محمد بن سنان ، ويعنه لم يقف لا على نطق عليه ، ولم يقف على بركته وإنشاء عليه ، وكديث بحسن أكثر الصغور ، فقال شيخنا المعظم إمامنا المفيد محمد بن محمد بن سنان في كتاب (كمون شهر رمضان) لما ذكر محمد بن سنان ما هذا نصه « على أن المشهور من السادات عليهم السلام من الوصف لهذا الرجل خلاف ما به شيخنا عليه السلام ، والظاهر عن بنون صدقه به ذكر ، كقول أبي جعفر عليه السلام فيما روى عبد الله بن صلب لقمي قال حدثت على

(ت)

(١) إرشاد المفيد ص ٣٢٥ باب من روى النص على الرضا عليه السلام من أبيه .

(م)

(ك)

= أبي جعفر (عليه السلام) في آخر عمره - أبي عمر محمد بن سنان - فسمعه يقول : جرى
 إليه محمد بن سنان - عني حبراً قد وفى بي ، وكملوه (عليه السلام) فيما رواه عني بن الحسن
 بن داود قال سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يذكر محمد بن سنان بحسب ، يقول
 : رضى الله عنه مرضي عنه فما حائضي ولا حاجت أبي قطه هـ مع جلاله في
 الشيعة ، وعلو شأنه ، ورؤسائه ، وعظم قدره ، ولذنه من الأئمة (عليهم السلام) ثلاثة ،
 ورويه عنهم ، وكرمه بالمحل لرفع منهم (الكاظم والرضا والحوذ (عليهم السلام) مع
 محمد أبي جعفر (عليه السلام) فيما رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، أن محمد بن
 سنان كان صريح البصر ، فسمع بأبي جعفر الثاني (عليه السلام) بعد ما
 كان (مفتقداً) (سهي)

(ولاريب) أن توثق هذين شخصين الحليين^(١) من أقوى الدلائل على وثاقته
 وعداله

(وتحقيق الحال في هذا المقام) أن انفع عن محمد بن سنان اما جاء لكونه
 عدلياً كما جاء على أكبر لمحدثين من تلاميذ الأئمة (عليهم السلام) بذلك ،
 والأرجح في النص و نظيره من نفع أحوال الرجال ، أن جماعة من الشيعة قد كان
 الأئمة (عليهم السلام) يحضرونهم بأحداث الأسرار ، ولم يظهروا غيرهم عليها ، وفي تلك
 الأخبار عرائث وعجائب ، ولم تطع عندها أصحابها من روايتهم ، ولم يروا لهم
 شريك في روايتها ، سوى أبي العلو ، وقد دلت بقول قد صدر منهم لا من الأمام (عليه
 السلام) =^(٢)

(ت)

(١) أي الشيخ المعتمد وليد ابن طوقوس (رحمته الله تعالى)

(٢) عطف على العلو ، يعني بسببهم إلى أن هذا القول صدر منهم لا من الإمام .

(م)

١٤ - وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن

محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عثمان

(ك)

= (والحاصل) أن ما به طمس عليهم هو عين الثاء والرفعة والتوثيق لهم^(١) فلا تغفل

وإن هذا الباب المفتوح يبعث في مواضع متعددة

(وَأَمَّا الثَّانِي) ^(٢) فَقَدْ طَمَسَ فِيهَا الْمُحَقِّقُ «سِرّاً» نَعْدَمَ ذِكْرَ الْبَعْدِ الثَّالِثِ ^(٣)(وَأَجِيبُ) بِأَنَّ الْخَبَرَ مَرْسُومٌ عَلَى مَحَلٍّ مُسْتَدِيرٍ كَالْبُشْرِ وَنَحْوِهِ ^(٤) وَهُوَ كَمَا تَرَى ^(٥) فَإِنَّ

الْبَعْدَ الثَّالِثَ مُسْتَعَادٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ كَمَا لَا يَحْتَمَى.

قَوْلُهُ (وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ «ر».) (الْحَدِيثُ - ١٤) مُوثِقٌ ^(٦) وَالْعَمَلُ بِهِ مَشْهُورٌ فِي

تَحْدِيدِ الْكُرِّ =

(ت)

(١) لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُحَلًّا لِأَسْرَارِ الْإِئِمَّةِ الطَّاهِرِينَ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) وَلِذَا احْتَصَوْا بِأَحَارِ سَطْحِهَا

أَعْلَى مِنْ أَفْهَامِ الْعَامَّةِ.

(٢) يَعْنِي الْإِعْتِرَاضَ عَلَى هَذِهِ الرُّوْيَةِ مَثَلًا.

(٣) رَاجِعُ الْمُحْتَبَرِ ص ١٠ س ١٢، ط الْقَدِيمِ.

(٤) أَيِ الْعَمَقِ وَهُوَ أَيْضًا ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ عَلَى رُويَةٍ

(٥) رَاجِعُ الْمَدَارِكِ ص ٨ س ١٠، ط الْقَدِيمِ.

(٦) لِأَنَّ ظَاهِرَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ مَعًا هُوَ الْعُمُومُ، فَكَيْفَ يَحْمَلُ عَلَى حُصُوصِ الشَّكْلِ

الْمُسْتَدِيرِ مِنْ يَثْرٍ وَنَحْوِهِ، هَذَا أَوَّلًا، وَثَانِيًا أَنَّ لَعَطَةً «وَتِلْكَ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ فِي ثَلَاثَةِ أَشْبَارٍ»

ظَاهِرُهَا التَّرْيِيعُ بِعَيْنِ الْعَرَضِ وَالطُّوْلِ، أَمَّا الْبَعْدُ الثَّالِثُ أَيِ الْعَمَقِ، فَيَسُطُّ مِنَ السِّيَاقِ

(كَمَا أَفَادَهُ الشَّرْحُ) وَهُوَ بَيَانُ لَطُولِ وَالْعَرَضِ وَبُرْكَ يَدِ الْعَمَقِ وَيَحْمَلُ عَلَيْهِمَا

(٧) بَوَاقٍ عِشْمَانَ بْنِ عِيسَى فِي السِّدِّ، وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ فِي ح ٨

(م) بن عيسى عن ابن مسكان عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكر من الماء كم يكون قدره ؟ قال : إذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه في الأرض فذلك الكر من الماء .

(ك)

= (وقد اعترض) عليه أيضاً سنداً ومتناً .

(أما الأول) فبحجته أحمد بن محمد ، ووقفه بن عيسى ، واشترط أبي بصير (١) .

(والجواب) أن أحمد بن محمد وإن كان كما قيل مشتركاً بين جماعة يريدون على الثلاثين ، ولكن أكثرهم إطلاقاً وتكراراً في الأساس أربعة ، وكلهم ثقات ابن الوليد القمي ، وبن عيسى الأشعري ، وبن خالد البرقي ، وابن أبي بصير الرضائي (٢) . الأول يذكر في أوثر السند ، ولأوسط بن أوسطه ، ولأحمر بن أبي حرة ، وأكثر ما يقع الاشياء بين الأوسطين ، ولكن قد عرفت أنهما من الثقات فلا فائدة في تمييزهما .

وقد صرح النجاشي (٣) بأن الذي يروي عن عثمان بن عيسى ، هو أحمد بن محمد بن عيسى ، (ومن ثم) حكم بعضهم بأن ما في (لهديف) من قوله أحمد بن =

(ت)

(١) بين ليث بن لحثري المرادي وبحي بن أبي القاسم الأسدي

(٢) أي أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي ، وأحمد بن محمد بن أبي بصير الرضائي ، وغير ابن الوليد مصوص عنى وواقه ، وأم هو فقد وثقه الشهيد الثاني (٣) في (الدرية) وولده صاحب (المعالم) كمد قس ، وقد صحح العلامة (٤) كثيراً من الروايات التي هو في طريقها .

(٣) «رجال النجاشي» ص ٢١٣ .

(م)

(ك)

محمد بن يحيى ، سهو من العلم ، (والصواب) ابن عيسى (ويؤيده) عدم ذكر الكليني ^(١) مع أنه الأصل في الرواية

أما واقعه ابن عيسى ، فقد عرفت في الجواهر السابقة ^(٢) دليل الاعتماد على رواية أمثال من هذا مدعه

مع أن الكليني ^(٣) قال بعد ذكر من اجتمع أصحابا على تصحيح ما يصح عنهم . وقال بعضهم مكان فضائه بن أيوب ، عثمان بن عيسى ^(٤) وذكر الجاشي أنه تاب وبعث المال إلى الرضا ^(٥) .

وأما اشتراط أبي بصير فقد عرفت في المقدمات السابقة أن رواية ابن مسكان عنه قريبة أنه لبث المرادي كذا لا يحتمل على الممارس

(أما الثاني) ^(٦) فقد قال شيخنا الشهيد ^(٧) في شرح الارشاد ^(٨) : إنها حالية .

(ت)

(١) أي بن يحيى والمعنى : أن الشيخ . . . روى هذه الرواية عن محمد بن يعقوب ، وفي سنده أحمد بن محمد بن عيسى ، لا ابن يحيى .

(٢) راجع الجوهرة التاسعة ص ٦٣ من هذا المجلد .

(٣) راجع لوسائل ٧٨/٢٠ في حاشية الكتاب وكذا ، المستدرک ٧٥٧/٣ ط قديم النادرة

السبعة في أصحاب لاجماع ، ولكن في الكليني المقتضوع مع شرح العلامة ميرداماد تحقيق

انفصال السيد مهدي ابراهيمي ٨٣١/٢ هكذا : «قل بعضهم مكان ابن فضل عثمان بن

عيسى» قلعله نسخة أخرى .

(٤) راجع انبغاثي ص ٢١٣

(٥) راجع الجوهرة لسابعه ص ٥٩

(٦) أي الاعتراض على الرواية متناً .

(٧) أي كتب روض الحجاب في شرح الارشاد ص ١٤٠ ط ٢٥ ط القديم .

(c)

(د)

== من بيان البعد الثالث ، أعنى العمق .

(والجواب) أنَّ مثل هذا الاصطلاح شائع في المحاورات، مع أنَّ العمق المذكور صريحاً، والذي يتوهم فيه عدم التذكر إنما هو العرض، ولحميم في مثله يقتضي أنَّ لأبعاد الثلاثة بأسرها مذكورة، وبما أنَّ معنى قوله «بسط» «إدراك» ثمانية أشبار المراد به سبعة أسماء، ويؤيد باسمه الطول والعرض^(١) فكأنه قال «إدراك» طول ثلاثة أشبار وبصفاً وعرضه كذلك، وكلاهما في ثلاثة أشبار وصف عمقه، على أنَّ يكون ثلاثة بالجر بدلاً من مثله.

ويخترع نصيبه على الحرية - كان ثابتاً ، بدون توسط لطف^(١) وحسين
والثلاثة المذكورة صريحاً

(٣) (إذا عرفت هذا فاعلم) أن المصنف الأول قد وقع محذوراً من (الكفى) وعلى أكثر كتب الاستدلال كـ (المعتبر) وغيره، (وخصوصاً) بحقه كما في (سهد ب) وبعض نسخ هذا الكتاب.

(c)

(١) في مساحة منطق البناء باعتبار طريقة من جوانب وبحوثه

(١) يعني أن مصد «كب» في الحديث لرقم (١٤) وهو «د ك ب» ثلثه أشار ونصف . . . إلخ «له خبر الأول» «ثلاثة أَسْأَر ونصف في مثله» ولشدي «ثلاثة أَسْأَر ونصف في عمه» . ولا يحتاج بحر السلي إلى له طف مثل هو . تعلى «كانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً»

(۲) لکھی ۲/۲ ح ۵

(١) ((المعتبر)) ص ١٠ س ١٣ ، ط أندلس ، وفيه ((نصف)).

(م)

١٥ - ٤ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن

ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عنه السلام) قال الكر من الماء الذي لا يجسه شيء ألفاً ومائتا رطل

(تهذيب الأحكام) أن العمل على هذا الخبر على ما بصره الشيخ (رحمه الله)

(ك)

قوله (محمد بن أحمد بن يحيى) (الحديث ١٥) صحيح ، وذلك أنهم يسكنون إلى مراسيل ابن أبي عمير ويعذبونها من التصحاح ، وذلك أنه حسن في أيام الرشيد ، فذهب إليه كنيته ، فتفتت ، فصار يحدث عن حفظه ، وربما حدث فيما به عند العير^(١) مع أن هذا الخبر المرسل منحصر بآشهره ، فإنه لم يره ر و وتفسير الأروال بالعراقية هو مذهب الشيخين^(٢) وجمهور صاحبين ، وفي الرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً .

والمرصعي (رحمه الله) في (المصباح) ولصندوق (رحمه الله) في (نفسه) فسرناه بالمعدي =

(ت)

(١) (وربما حدث فيما له ... إلخ) إشارة إلى ما في رجال لحد شي (رحمه الله) في أحوال ابن أبي عمير ما يحفظه : «محدث من حفظه ومما كان سيف له في أيدي الناس» .

(٢) الشيخ المعين والشيخ الطوسي (رحمتهما) ونظر للمصدر «لمعنه» ص ٨ لسطر الأخير ، ط لقديم ، و «التهذيب» ص ٢٢٧ من ٢٠ (الخواص المعقبة) .

(٣) أنظر «الاصري» ص ١٧٨ أنه أثبت في (الخواص المعقبة)

(٤) «المعقبة» ص ٣ ، باب المياه ، دين الرقم (٢) .

« ١٥ » التهذيب ج ١ ص ٤١ ج ١١٣ ، كما في ج ٣ ص ٣ ج ٦ وصره (شأنه لا يحسنه شيء)

(م)

وحملنا ما ورد من التحديد بالأشبار على أن يكون مطابقاً لذلك بأن يكون مقدارها المقدار الذي يطابقها ، فكأنه جعل لنا طريقان ، أحدهما أن نعتبر الأبطال إذا كان لنا طريق اليه ، وإذا لم يكن إلى ذلك طريق اعتبرنا الأشبار لأن ذلك لا يتعذر على حال من الأحوال ، وكأن الشيخ

(ك)

= وقدره ماء وخمسة وتسعون درهماً ، فالعراقي ثلث المديني ، وذلك أن لأمم كان وقت السؤال في المدينة .

وهو معارض بأن المرسل^(١) ابن أبي عمير وهو عراقي ، ولظاهر أن المرسل عنه كان كذلك أيضاً .

وقول الشيخ «^(٢)» به أنها تقارب المقدار ،^(٣) صحيح ، لأنها اعتبرناه بالأبطال العراقي ، فكان وزن الكر ثمانية وسبعين مثلاً وربعاً بالمس الشامي في التاريخ السابق ، وهو مناسب لتقديره بالأشبار .

أما رواية ابن جابر^(٤) أنني ذكرنا تكسيرها بسنة وثلاثين شبراً^(٥) فلما عرفت من اتحادهم^(٥) ورأى

(ت)

(١) سبب للقاع لا المفعول ، و«ابن أبي عمير» خير «أن» .

(٢) أي قول الشيخ لطوسي «^(٣)» في دليل هذا الخبر وهو : «والقول باعتبار الأبطال لبعدها أقرب إلى الصواب ، لأنها تقارب المقدار الذي اعتبرناه في الأشبار» .

(٣) وهي الحديث (١٢) .

(٤) مسمى تفسيره في ص ١٣٠ من هذا المجلد .

(٥) أي اتحاد وزن الماء في المساحة المذكورة (وهي ست وثلاثون شبراً) مع ألف

ومأتي الرطل معتبراً بالعراقي

(م)

(رحمه الله) اختار في الأبطال أن تكون بالبغدادية ، وغيره من أصحابنا اعتبر أن تكون بالمدني ، وليس ههنا خبر يتضمن ذكر الأبطال غير هذا الخبر ، وهو مع ذلك أيضاً مرسل وإن تكرر في الكتب فالأصل فيه ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا ، والقول باعتبار الأبطال البغدادية أقرب إلى الصواب ، لأنها تقارب المقدار الذي اعتبرناه في الأشبار ، وإذا اعتبرنا المدني بُعد التقارب بينهما ، فالعمل بذلك أولى لما قدمناه ، ويقوي هذا الاعتبار أيضاً ما :

١٦ ٥- رواه ابن أبي عمير قال روي لي عن عبد الله ، يعني ابن المغيرة يرفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أن الكرم ستمائة رطل .

(ك)

== وأما رواه الأشعر ثلاثة ونصف ، فتعاريهما ، فإنه عند الإحصاء ثمانون مثلاً وثلاثة أمثال بذلك المص ، ونصف من ، وستة وخمسون مثلاً وثمان مثلاً .
وأما على تفسير الرطل بالمدني ، فهو عند الإحصاء مائة من ومائة وثلاثة أمثال من بذلك المص الشاهي ، فسيهما بون بعيد ، كما بين مدني الصدوق (١) فإنه اعتبر لأبطال ، وفسرها بالمدنية التي ههنا ورها ، واختار من الأشعر الثلاثة ووربه ثمان وخمسون مثلاً ونصف من وسبوع مثلاً ، فكم بين هذين القوسين من التصاد والتباعد .

(ت)

(١) راجع «الغنية» ص ٣ ، باب المص الرقم (٢)

(م)

١٧ - وروى هذا الخبر محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله بن المغيرة عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال قلت له: الغدير فيه ماء مجتمع تول فيه الدواب، وتلغ فيه الكلاب، ويغتسل فيه الجنب؟ قال إذا كان قدر كر لم ينحسه شيء، والكر ستمائة رطل.

ووجه الترجيح بهذا الخبر في اعتبار الأبطال العراقية أن يكون المراد به رطل مكة لأنه رطلان، ولا يمتنع أن يكونوا (عليهم السلام) أفتوا السائل على عادة بلده، لأنه لا يحور أن يكون المراد به أبطال أهل العراق، ولا أبطال أهل المدينة لأن ذلك لم يعتبره أحد من أصحابنا، فهو متروك بالإجماع.

(ك)

قوله (وروى هذا الخبر... الخ) (أحدث - ١٧) صحيح، ويؤيد جملة (طاب ثوبه) لأن من علم على أبطال مكة، أن الراوي محمد بن مسلم، وهو من أهل الصفائين^(١) من قرى مكة (وهذا لا شك).

(إد محقق) هذا لاجتماع الورد في الرويات لوقوعه في باب الكبر، (فاعلم) -

(ب)

(لا محقق) أن الراوي (محمد بن مسلم الشافعي) وإن كان لأصله من انطاع الأ أنه انتقل إلى بكوفة وعرف فيها بها، قال المحاشي «وجه أصحابنا بالكوفة» وعنه يشكك حمل لرض على المكي بعد تسليم تقديم عرف السائل على عرف المتكلم

(م)

فأما ترجيح من اعتبر أوطال أهل المدينة بأن قال ذلك يقتضيه الاحتياط لأننا إذا حملناه على الأكثر دخل الأقل فيه ، غير صحيح ، لأن لقائل أن يقول إن ذلك صد الاحتياط لأنه ماخوذ على الإنسان أن لا يؤدي الصلاة إلا بأن يتوضأ بالماء مع وجوده ، ولا يحكم بنجاسة ماء موجود إلا بدليل شرعي ، ولا خلاف بين أصحابنا أن الماء إذا نقص عن

(ك)

= أن جماعة من الأصحاب استدلوا بهما (أي الجمع بينهما) (بها) (المحمدية) فذكروا له وجوهاً

(أولها) ما قاله شيخنا المحقق الشيخ علي (عليه السلام) (١) من تزيل هذا الاختلاف على اختلاف المياه في الوزن باعتبار الرقة والصد ، ومقابلتهما ، فربما بلغ مقدار من ماء مخصوص الكربة بأحدهما دون الآخر ، ويعكس ذلك في ماء آخر ، ومع فرض الاستواء فالحد الحقيقي هو الأقل والرائد مرسل على الاستصحاب

(وثانيها) ما نسب إلى ابن طائوس (٢) أن رفع الحاشية بكل ما روي (٣) =

(ت)

(١) هو لشيخ علي بن أبي منصور جمال الدين الحسن (صاحب المعالم) بن زين الدين العاملي الشهيد الثاني لدى تعييقته على شرح اللمعة ، وله من التأليفات : الأحاديث النافعة ، وحساب اعتراضات سلطان العلماء على شرح اللمعة ، وحاشية نفية الشهيد الأول ، وحاشية لمختصر الدافع ، وحاشية المعالم ، وغير ذلك توفي (١١٠٤) . وهو أستاذ السيد الجزائري (٤) .

(٢) نسبة إليه في «الذكرى» ص ٨ من الأخير ط القديم ، و«المدارك» ص ٨ س ٢٠ ،

ط القديم .

(٣) كيف يصح الاعتماد عليه مع اليقظة الشاسعة في كل من تقدير الوزن والمساحة ، =

(م)

المقدار الذي اعتبرناه فانه يجس بما يقع فيه ، وليس ههنا دلالة على أنه إذا زاد على ما اعتبرناه فانه ينجس بما يقع فيه

وأما ما رجح به من عادتهم من حيث كانوا من أهل المدينة (عبيهم لتلام) فليس في ذلك ترجيح لأنهم كانوا يفتون بالمتعارف من عادة السائل وعرفه ، ولأجل ذلك اعتبرنا في اعتبار أرتال الصاع بتسعة أرتال

(ك)

(وثالثها) ما قلنا أن الذي بينهم من هذه الأحكام لا بد في أكثر من كثرة نموت من هذا المقدار ، وأما تحديد مقدار معين فلا ، وفي هذا موافقة لما ذهب إليه ابن حبيب (ره) من أن تحديد لكر بالأسفار لمعية نفري لا محتمل^(١) (ويؤيده) ما روي في تحديده تارة بما يبلغ عرض الساق^(٢)^(٣)

(ت)

— وظهر كل منها في التحديد في بكرة ما دونه من المقدار .

(١) نسب إلى ابن الجنيدي .

(٢) بل هو تحقيقي بالسة أي قبل التقادير كسعة وعشرين شراً ، ولذا لا يمكن الحكم بعاصمية من نقص منه ، ظهور لتقدير الحاصل في عدم كونه ما دونه موضوعاً للحكم الشرعي المترتب على عنوان الكر .

(٣) - عرض الساق - (العرض) قسم اثنين وفحها - حسب الشيء ، لم نثر على هذا اللفظ في رويات ثاب ، ونحن حدد له (ره) تحده من مصمون حر صفون الاحمال و قل : سألت أن عبد الله بن سلام عن حيض لبي ما س مكه انى لمدينة تردها لساع . ومع فيه الكلات ، ونشرب منه الحميم ، ويعتدل فيها لحب ، ويوصاً منها ؟ قل : وكم قدر انماء ؟ قل : الى نصف الساق ولى اركعة ، قال توعاً منه =

(م)

بالعراقي ، وذلك خلاف عادتهم ، وكذلك الحبر الذي تكلمنا عليه من اعتبارهم بستمائة رطل إنما ذلك اعتبار لعادة أهل مكة فهم (عليهم السلام) كانوا يعتبرون عادة سائر البلاد حسب ما يسألون عنه .

(ك)

..... وحرى سحو حتى^(١) ومثاله^(٢)

(ب)

= (الوسائل ١/ ١٢٣) .

(١) - يعني - كما ورد في خبر عبي بن أبراهيم - سادته عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « يكره من الماء سحو حتى » ، وأشار إلى حيث من سب لحجاب أبي تكون بالمدينة » (الوسائل ١/ ١٢٠) .

(٢) - لا أشد مما ذكر مشكل ، ثم روي « نصف سح » المذكورة تف في التعميقه (٣) من الصفحة السابقة فظهر ، الماء الكثير المحتجب في مكان محقق في الصحاري والظروف

ومثله لا يقل عدة عن تكرار من الماء كما يشهد به شاهد في متن الرواية . ورواية الحب المذكورة في التعميق السابقة فيه سحر أشار إلى حيث ذكره من حجاب السداوية أنه في المدينة المنورة ، فلا بد من سعة ذلك الحب بشار به فإن ما قدر به أكثر ، إذ سمع بعض (عليه السلام) « حب » مقطعاً حتى يستند إلى صلاحه فيحكم بكرة مقدار حب أقل حجماً من حجاب ذلك العصر .

(م)

٣- باب حكم الماء الكثير اذا تغيّر أحد أوصافه إما اللون أو الطعم أو الرائحة

١٨ ١- أخبرني الشيخ (رحم الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن
الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سميد عن عثمان بن عيسى
(ك)

٣- (باب حكم الماء الكثير)

قوله (أخبرني الشيخ ...) (الحديث - ١٨) موثق^(١)، والظاهر من وقوع العبئة فيه
إرادة الكثير منه ، فلا دلالة فيه على ما صار إليه الحسن بن أبي عقيل^(٢).

(ت)

(١) لوجود عثمان بن عيسى ، وسماعة بن مهران فيه ، كالحديث (٨) وأحمد بن محمد
كالحديث (١٤).

(٢) من عدم انفعال القليل إلا بالتغير .

(٣) هو أبو محمد الشيخ الحسن بن علي بن أبي عقيل العمامي الحذاء (كما ذكره
التحاشي) أو الحسن بن عيسى أبو علي المعروف بـ أبي عقيل العمامي (كما ذكره الشيخ
في رجاله) والأوّل أصح لكون لجاشي أبصر حتى من الشيخ ... والعمامي بضم لعين
وتخفيف الميم نسبة إلى (عمان) كمرب ، وبتشديد العيم خطأ وإن ورد في (رياض
المنعماء) كذلك ، وهي مدركة معروفة على ساحل بحر اليمس والهد ، عاصمتها مسقط

قال في أعيان الشيعة (٥ ١٥٨) «هو من قدماء العلماء الإمامية ويعبر فقهاؤنا عنه =

(م)

عن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سألته عن الرجل يمرّ بالماء وفيه دابة ميتة قد أنتنت ؟

قال : إن كان التين الغالب على الماء فلا يتوضأ ولا يشرب .

(ك)

(ت)

== وعن ابن الجنيد (محمد بن أحمد) بالمدني ، وهم من أهل إمائه لرابعة ، وعن (رجال بحر العلوم) هما من كبار ابطقة السدقة وابن أبي عمير عني منه نسخة ، قال ابن الجنيد من مشايخ المفيد وهذا الشيخ من مشايخ شبحه (جعفر بن محمد بن قولويه) . أقوال العلماء فيه : قال لنحاشي في رحاله (ص ٤٨) : «... فقيه مكتم ثقة له كتب في الفقه والكلام ، منها ، كتاب المتمسك بآل رسول ، كتاب مشهور في طائفة ، وقيل ما ورد الحاج من خراسان الا طلب واشترى منه سجدة ، وسمعت شيخنا أبو عبد الله (عليه السلام) يكثر الثناء على هذا الرجل (رحمته) ، أخبرنا الحسين بن أحمد بن محمد ، ومحمد بن محمد عن أبي القاسم جعفر بن محمد قال كتب لي الحسن بن علي بن أبي عمير بخير لي كتب المتمسك وسائر كتبه ، وقرأت كتابه المسمى «كتاب لكثر واعز» على شيخنا أبي عبد الله (عليه السلام) وهو كتاب في الإمامة مسح الوضوء مسأله ، وفيها وعكسها ، وقال في رياض العماد (١: ٢٠٣) .

«الفقيه الحلبي والمتكلم السلي ، شحذ لأقدم معروف باب أبي عمير واعتقول أقواله في كتب علمائنا ، وهو من أهل أصحاب لادميه ، مع أن أهل عماد كلهم حوارج ... الخ » .

وعن صاحب (البرائر) في شأنه : «وجه من وجوه أصحاب ، ثقة فقيه مكتم ، كان يثنى عليه الشيخ المفيد (رحمته) ، وكتابه (المتمسك بآل رسول) كتب حسن كبير وهو عندي » (انتهى) . =

(م)

(ك)

(ت)

== وقال المحدث القمي (ر)، في انوار الرضوية (ص ١٠٢) : « ونقل العلامة (ر) عنه في (المختلف) رواية مرسه وقال ثنا ما رواه ابن أبي عقيل ، وهو شيخ من علمائنا تفصل مراسيله لعلمه وعدالته » .

وقال في لروحات (٢ : ٢٥٩) : « ان هذا الشيخ هو اندي يسبب اليه ابداع اساس النظر في الأدلة ، ... وقال سيد الحر في هو نده لرحابيه : حل هذا الشيخ الحليل في الثقة ، والعلم ، والفصل ، والكلام ، والفقه أظهر من أن يحتاج الى اييد ، وللأصحاب مريد اعتد بنقل أقواله ، وصسط ماواه وهو أول من هذب الفقه ، واستعمل النظر ، وفتق البحث عن الأصول والفروع في بقاء العيبه لكبرى ،
(أقول) وهو صاحب الأقرب اسادة في لفقه عسى ما يبي :

١ - عدم انعام انماء قليل بملافة الجاسة (المختلف ص ٢ والمعتبر ص ١٠ والمدرك ص ٦) .

٢ - وجوب الإقامة في جميع الصلوات الخمس لومية ، وان تركها متعمداً بطلت صلاته وعليه الاعادة ووجوب الاداء في صلاتي انحر وللمغرب فان تركه عمداً بطلت . (المدارك ص ١٥٠ والمختلف ص ٨٧) .

٣ - من قرأ في صلوات انس في الركعة الأولى بعض سورة وقام في الركعة الأخرى ، ابتدأ من حيث قرأ ولم يقرأ بآمنة ، مثل صلاة الآيت (الذكرى ص ١٩٥) . (وكيف كان) انه كان قنلاً بعدم انعام انماء المليل بملافة الجاسة ، ومن حملة ما استدل به موثقة سماعة هذه (أي الحديث ١٨) فان اطلاق مفهومها يدل على ذلك يعني ان لم يكن التثني هو الغالب على الماء ، فتوضاً واشرب منه سواء كان قليلاً أم كثيراً ، وكذا اطلاق الروايات الكثيرة ، كصحيحة حرير الآتية . =

(م)

١٩

٢- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله (ع) قال: كلما غلب الماء على ريع الحيفة فتوضأ منه واشرب فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب.

(ك)

قوله (أخبرني الشيخ...) (الحديث - ١٩) صحيح، قال في (المستقى) (١) هكذا روى الشيخ... هذا الخبر في كتابه، ورواه الكندي... سعد حسن عن حريز عن أخبره عن أبي عبد الله (ع) وهو موجب لزوم ربه، ولعل حريزاً روى عن =

(ت)

= (والجواب عنه أولاً) أنه لا دلالة فيها لا من جهة لاطلاق، وترك الاستعصال، وهو رائر بظهورها في كون الماء كثيراً يشعر به القاص «لعدوان» و «الماء اسقيع» و «النجاس» وبحود ذلك في مثل هذه لأخبار كما يقتضيه شرب الأدب ووقوع ثوانها فيه، ووصوه أساس من العاطب الآخر، وإمكان عدم بغيره مع وجود مينة مدانة لمسته فيه، كما في هذا الخبر.

(وثانياً) أن العام يخص، والمطلق يقيد وحده حرراً صاحباً بذلك، وقد مضت أخبار صحاح دالة بمعانيها على تعديل ما كان دون بكرة، فراجع.

(١) وهو تأليف صاحب المعالم أبي منصور حميد الدين الحسن بن الشهيد

الشافعي (عبد الرضا)

(م)

(ك) = الوجهين (١) أو (٢) الارسال وهم لعدم صحة طريقته (٣) ، (انتهى) (٤) .
 وقوله (د) سلبه (فدا تعير الماء) ، الظاهر أنَّ المراد به ما يشمل اللون والرائحة بل هو ظاهر في الأول وليس المراد به تعير الطعم ، لو جهين .
 (الأول) من جهة وجود العاطف ، اذ لأصل فيه المعاييرة ، والتأسيس خير من التاكيد .

(الثاني) أنَّ في بعض نسخ (التهديب) وهذا لكتاب «أو» مكان «الواو» وهي أصرح في المعاييرة كما لا يخفى .

(اذا عرفت هذا) ظهر لك ما في كلام سيد المحققين صاحب المدارك (باب د) وهو قوله : «أنا لم نقف في روايات الأصحاب على ما يدل على نجاسة الماء بتعير لونه ، وإنما الموجود فيها نجاسته بتعير ريحه أو طعمه ، نعم اذا نت نجاسة الماء بتعير ريحه أو طعمه وجب القطع بنجاسته بتعير لونه ، لأنه أظهر في الأنفعول ، فإن لم تثبت الملازمة أو الأولوية أمكن المرافضة في هذا الحكم ، (٥)

(ت)

(١) أي بالارسال ، كما في (الكافي) وبعبارة ، كما في هذا الكتاب .
 (٢) هكذا في (المنتقى) لكن في (الأصلية) «واو» مكان «أو» وهي (المحمدية) و (الأمينية) «اد» مكانه .

(٣) يعني لا وجه للحكم بالارسال هنا مع كون تحرير راوياً عن الصادق (ع) ، كثيراً بلا واسطة ، لأنَّ منشأ لارسال تعدد الطبقات والعدد الرمائي بين الراوي والمروي عنه وهو غير منطبق على خصوص هذه الرواية .

(٤) راجع (المنتقى) ٥٢/١ (باب حكم الماء اذا تعير بالنجاسة) .

(٥) أي الانفعال بتغير اللون فقط .

٢٠ (م) ٣- فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن
 ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال
 في الماء الآجن^(١) تتوضأ منه إلا أن تجد ماء غيره .

(ك)

قوله (محمد بن يعقوب) (الحديث - ٢٠) حسن بإبراهيم بن هاشم ، ولكنه لا
 يقصر عن الصحيح لما فيه^(١) من المدح البالغ رتبة التوثيق وزيادة ، ونقل شيخنا
 البهائي (طاب ثراه) عن والده أنه قال : « لأستحي أن أخرج أحاديث إبراهيم بن هاشم من
 عداد الصحاح » ، والحال كما قال^(٢) .

(٣)

و (الآجن) كما في (الصحاح) و (القاموس) و (النهاية) . الماء المنمير الطعم
 واللون ، وأما متعير الريح أو مع أحدهما ، فلم يوجد في كلام اللغويين ما يدل على
 إطلاق الآجن عليه ، والنهي فيه محمول على الكراهة اجماعاً
 وقول الصدوق^(٤) : « وأما الماء الآجن فيجب التبرؤه عنه إلا أن يكون لا يوجد
 غيره » ، فمحمول على ما هنا من كون الوجوب بمعنى الاستحباب ، وهذا المعنى في
 كلام السلف عبر عنبر لمباراتهم إطلاقاً للأخبار ، وإطلاق الوجوب على
 الاستحباب ، أو بالعكس شائع دائع في أحاديث أئمتنا (عليهم السلام) .

(ت)

(١) أي في إبراهيم بن هاشم .

(٢) راجع بهجة الآمال ١/ ٦٠٠ حيث نقله عن والد الشيخ البهائي مرسلًا .

(٣) راجع القاموس ٤/ ١٩٥ والصحاح ٥/ ٢٠٦٧ والنهاية لأبى الأثير : ح ١/ ٢٥ (في

مادة) «أجن» .

(٤) الفقيه ص ٤ كتاب الطهارة ديل الرقم (١٠) .

« ٢٠ » التهذيب ج ١ ص ٢١٧ ح ٦٢٦ ، الكافي ج ٣ ص ٤ ح ٦ .

(١) الآجن : أحسن وأحسن من يدي ضرب وصمد تميز لونه وطعمه فهو أحسن

(م)

فليس ينافي الخبرين الأولين لأن الوجه في هذا الخبر إذا كان الماء قد تغير من قبل نفسه أو بمجاورة جسم طاهر ، لأن المحذور استعماله هو إذا كان متغيراً بما يحلّه من النجاسة ، وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الأخبار.

(ك)

* وقول الشيخ رحمه الله (١) : « كان الماء قد تغير من قبل نفسه أو بمجاورة جسم طاهر » مدلول عليه بكلام أهل اللغة (٢) وظاهر (المعسر) و (المنتهى) و (الذكرى) اختصاص الكراهة بما تغير من قبل نفسه ، ونقل أيضاً عن بعض أهل اللغة ، وظاهر هذا الحديث يؤيد ما صدر إليه الشيخ رحمه الله ، وعلى التقديرين (١) وظاهر أن لمعنى في الكراهة إنما هو التعبير الذي يصير سبب المعرة واستكره القطع ، وأما التمسك الذي ليس كذلك فلا يكون سبباً لها بل ربما كان مستحباً (٥) فتأمل .

(ت)

(١) في ذيل هذا الخبر .

(٢) لأن الظاهر من كتب أهل اللغة (كما تقدم عن «انقذ موسى» وغيره) إطلاق لفظ «لا بأس» على الماء الذي تغير من نفسه ، لا من غيره .
(٣) راجع «المعسر» ص ٨ من ١٣ ، و «المنتهى» ص ٢٧ من ٢٩ ، و «الذكرى» ص ٨ من ٨ ، كلها ط القديم .

(٤) أي سواء كان الماء متغيراً بنفسه أو بمجاورة جسم طاهر .

(٥) (س) ربما كان مستحباً كذا تحدث فيه رائحة طيبة ، واستعمال الطيب مستحب ، (وفيه) أن التطيب في اللباس والبدن مستحب ، لا لتوضيئه ولا لغسله بالماء الذي فيه رائحة طيبة ، ولعله إليه أشار بقوله : فتأمل ، أو كان مقدمة لفعل مستحب ، فكان هذا =

(م)

٤ - باب البول في الماء الجاري

٢١ ١ - أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى

(ك)

٤ - (باب البول في الماء الجاري)

قوله (أخبرني الشيخ رحمه) (الحديث - ٢١) موثق^(١) و «الحارثي» ما جرى منتحت الأرض^(٢) إلى فوقها ، سواء جرى على سطح الأرض أم لاوالتسمية^(٣) أما من الشارع أو المتشعبة كما قيل ، والظاهر هو الأول^(٤)

وقد استدلل أكثر أصحابنا بمرادهم بهذه الأحبار على ما ذهبوا إليه من عدم =

(ت)

= الاستعمال أيضاً مستحباً من باب المقدمة (وفيه) أن لكلام في الاستحباب والكراهة

الدائنين لا العرضيين ، فيكون قوله : فتأمل ، إشارة إلى هذا ، والله العالم .

(١) لوجود عثمان وسماعة كالحديث (٨) ووجود أحمد كالحديث (١٤) .

(٢) يسمى عن مادة ، والا فالحارثي لا عن نبع من الأرض من أقسام الراكد يعتبر في

اعتصامه الكرية اتفاقاً .

(٣) أي تسمية هذا الماء بالجاري

(٤) أي من الشارع ، لورود لفظ «الجاري» في هذه الرواية وغيرها كما سيأتي .

(م)

عن سماعة قال سألت عن الماء الجاري يبال فيه ؟ قال لا بأس .

(ك)

انفعال قلبه بالملاقاة ، لأن الماء يتاوله ، وبمعنى البأس يساول جميع أفرادها التي منها عدم انفعاله بالملاقاة .

وأما العلامة «سرس» فلم يفرق بين قليل لحاري وغيره في الانفعال بملاقاة المحاسة تعويلاً على عمومات الأخبار التي لم يفرق فيها بين قليل النايح وغيره .^(١)

(والحق) أن دلالة هذه الأخبار على ما أرادوه^(٢) في حتر المسح، فإن السؤال فيها إنما وقع عن حوار البول فيه وعدم حوار، وأين هذا من المحاسة وعدمها ؟

(نعم) يمكن الاستدلال عليه بالاجماع المنقول في (المعبر)^(٣) على عدم نجاسة قلبه بالملاقاة ، ولكن عدم اطلاع العلامة عليه عجيب ، مع أن هذه الأجماع كغيره من الاجماع التي وقع في متعلقها الخلاف

وبما رواه ابن سرحان^(٤) في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) في ماء الحمام ، قال : هو بمنزلة الماء الجاري^(٥) .

وبما رواه ابن بريع^(٦) في الصحيح أيضاً عن الرضا (عليه السلام) قال : «ماء البثر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فيزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة» وذلك أنه (عليه السلام) جعل العلة في عدم فساده بدون التغير وفي طهرانه

(ت)

(١) أنظر «نهاية الأحكام» ٢٢٩/١ .

(٢) يعنى عدم انفعال قليل الجاري بملاقاة النجاسة .

(٣) «المعبر» ص ٩ من ٧ ، ط القديم .

(٤) أي داود بن سرحان ، والرواية في «الوسائل» ١١١/١ .

(٥) بناء على كون الحكم الملحوظ في التعليق هو الاعتصام ، فكأنه (عليه السلام) عتق عدم

انفعال ماء الحمام بأنه كالجاري .

(٦) أي أحمد بن محمد بن اسماعيل بن بريع ، والرواية في «الوسائل» ١٠٥/١ .

(م)

٢٢ ٢- الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن عنبسة بن مصعب قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول في الماء الجاري ؟ قال
لا بأس به إذا كان الماء جارياً .

(ك)

= بزواله وجود المادة ، والعنه المصنوصه حجة ، هكذا قرر الأسدلال بها صاحب
المدارك (١) .

والأظهر أن التعليل راجع إلى التريب وهو ذهب الريح وطيب الطعم ، فتدبر (٢)
قوله (الحسين) (الحديث ٢٢) ضعيف (٣)

(ت)

(١) «المدارك» ص ٥٣ ، ط القديم .

(٢) قال المحدث البحراني في شرح هذا الحديث أي (ماء الشرب واسع لا يفسده شيء ... الخ) ما لعله : وثباتاً ما ذكره شيخنا الهادي (ره) في كتاب (الحل المتين) من احتمال أن يكون قوله (بعد ذلك) : (لأن له مادة) تعميلاً لترتيب ذهب الريح وطيب الطعم على النزع ، كما يقال : لارم عريمت حتى يعطيت حقت ، لأنه يكره ملازمك . ومثل ذلك كثير ، ومع قيام الاحتمال بسقط الأسدلال ، (ثم اعترض البحراني على الهادي بقوله) والظاهر أنه لا يخلو من بعد ، فإن ذهب الريح وطيب الطعم بالنزع أمر مديهي محسوس لا يحتاج إلى علة ، فحمل الكلام عليه مما يخرجه عن العائدة ولا يليق حينئذ بسته بكلام الإمام الذي هو إمام الكلام . انتهى كلامه رفع مقامه (راجع الحقائق ج ١/ ١٨٩) .

أقول : لعل حديثاً الشارح (ره) أشار بقوله «فتدبر» إلى هذا لمطلب .

(٣) الظاهر أن مشأ الضعيف وروى عنبسة بن مصعب في السند ، إذ لا توثيق له =

(م)

٢٣ - عنه عن حماد عن ربعي عن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) . قال لا بأس أن يبول الرجل في الماء الجاري ، وكره أن يبول في الماء الراكد .

٢٤ - عنه عن حماد عن حريز عن ابن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) . قال لا بأس بالبول في الماء الجاري .

٢٥ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن الريان عن

(ك)

قوله (عنه) (الحديث - ٢٣) صحيح .

قوله (عنه عن حماد) (الحديث - ٢٤) موثق بإسبك^(١)

قوله (محمد بن علي) (الحديث - ٢٥) مرسل ، وقوله (عليه السلام) من الماء أهلاً والمراد به جماعه (من) الملائكة كما روي في خبر آخر من أنهم يسكبون الماء والهواء والجن أيضاً ، فلعلمهم بصرونه كما يؤدبهم^(٢)

(ت)

= بالخصوص مع أنه ناؤوسي وفعي كما عن الكشي ، لكنه من رحاب (كمن الريارات).

وقد مضى الكلام في شأن رواية هذا الكتاب في تعلية ح (٧) ص ١٢٤ مراجع

(١) وهو عبد الله بن بكير بن أعين بن مسن الشيباني ، عن الكشي أنه قطعي ، وظاهر الشيخ في (المدة) اتفاق الأصحاب على العمل بروايته مع توثيق أئمة الرجال له (التنقيح ١٧١/٢) .

(٢) يعني يبوله في الماء ، وقد اكتشف العلم الحديث أن الماء مجمع الميكروبات =

(م)

الحسن عن بعض أصحابه عن مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): أنه (صلى الله عليه وآله) نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة وقال: إن للماء أهلاً.

فالوجه فيه أن نحمله على صرب من الكراهية دون الحظر

والإيجاب.

(ك)

(ت)

== والجراثيم النافعة والصارة ، فلو أنك وصفت قطرة ماء تحت المسحرة ، برأيت عالماً عجباً منها ، وهي ربما كانت نافعة للإنسان في تشييد قواه ، ومسدّد ما حواه ، سيما الصافية من الماء ، فإذا نال الإنسان فيها أفسدها وأودع فيها جراثيم صارة ، مؤكدة لأمراض مختلفة هدامة لصحته كالبول الدموي (التهارريا) وقد شاهدنا من انتهى بذلك ، وقد احتمل كثيراً أن يكون مقصوده (مرفهه) ، بقوله : (إن للماء أهلاً) هذه الجراثيم .

(م)

٥- باب حكم المياه المضافة

٢٦ ١- أخرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير عن حريز عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال سألت عن الرجل يكون معه اللبن أيتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا إنما هو الماء والصعيد.

قال الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (رحمه الله) هذا الخبر يدل على أن ما لا يطلق عليه اسم الماء لا يجوز استعماله* وهو مطابق لظاهر الكتاب والمقرر من الأصول

(ك)

٥- (باب حكم المياه المضافة)

قوله (أخرني الشيخ رحمه الله) (الحديث ٢٦٠) مجهول ياسين الضرير
* وقوله (طاب ثراه) وهو مطابق لظاهر الكتاب، أورد به قوله تعالى «فَتَنِيْمُوا»^(١)

(ت)

(١) سورة لاء ٤٣ والمائدة ٦

(م)

٢٧

٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) قال قلت له : الرجل يفتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك .

فهذا خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب فإنما أصله يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) ولم يروه غيره . وقد اجتمعت العصابة على ترك العمل بظاهره ، وما يكون هذا حكمه لا يعمل به ، ولو ثبت

(ك)

قوله (محمد بن يعقوب) (الحديث - ٢٧) ضعيف ^(١) ولم يعمل به أحد سوى ما يفهم من ظاهر الصدوق « حيث قال : « ويجوز الوضوء والغسل من الجنابة والاستياك (الاستيال ن) بماء الورد » ^(٢) .

* وقول الشيخ « و قد أحضرت العصابة على ترك العمل بظاهره ، باطر الى أن معلوم النسب غير قادح في الأجماع .

وقول شيخنا البهائي (قدس سره) « لعمري أردت إغفاء الأجماع في زمانه وما قرب منه لا في زمان الصدوق وما قبله ، اد من جملة شروط الاجتهاد الاطلاع على المسائل الاجماعية لئلا يعني بخلافها ، يدفعه ^(٣) قول الشهيد « في (الذكرى) ١٠ بأن »

(ت)

(١) بوحد سهل بن زياد لآدمي في السد وقد ضغفه الحاشي والشيخ ، والسيد الخوئي (المعجم ٣٤٠/٨) .

(٢) من لا يحضره الفقيه ص ٣ ط الحجري .

(٣) خبر لـ «قول شيخنا البهائي» .

(م)

لاحتمل أن يكون المراد بالوصوء في الخبر التحسين ، وقد بينا في كتابنا (تهذيب الأحكام) الكلام على ذلك ، وأن ذلك يسمّى وصوءاً في اللغة ، وليس لأحد أن يقول إنّ في الخبر أنه سأل عن ماء الورد يتوضأ به للصلاة ويعتسل به ، لأنّ ذلك لا ينافي ما قلناه . لأنه يجوز أن يستعمل للتحسين ومع ذلك يقصد به الدخول في الصلاة من حيث أنه متى استعمل الرائحة الطيبة للدخول في الصلاة كان أفضل من أن يقصد به

(ك)

الإجماع متقدم على الصدوق ، ومأخوذه ،^(١) والأولى حمل هذا الخبر وأمثاله على انمية مذهب أبي حنيفة ، واحدى الروايتين عن أحمد ، فإنّ أبي حنيفة جَوَّز الطهارة بالسبد ، فكيف لا يجوزها بماء الورد وهذا أولى من حمل الحسن بن أبي عمير لها على حاله لضرورة^(٢) ، مع أنّ في طريقه سهل بن زيد وحده معلوم^(٣) ورويها محمد بن عيسى عن يونس وقد نقل الصدوق بسنده أنّ محمد بن الوليد لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس .

(ث)

(١) الذكرى ص ٧ ط الحجری .

(٢) «الذكرى» ص ٧ ط ٢٥ .

(٣) وهو أبو سعيد سهل بن زيد الأدمي النري ، وحانه معلوم ، لأنه ورد اندم الشديد في حقه ، قال النجاشي : «كان ضعفاً في الحديث ، غير معتمد فيه» .

وكذا أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عنه بالكذب وأخرجه من قم إلى النري ، وكب مع ذلك كثير الرواية مع الفير وليف ، وكان من أصحاب ثلاثة من المعصومين الإمام الجواد والهادي والعمسرى (سلام الله عليهم) ولهذا وقع الكلام في وثاقته وعدمها ،

(م)

التَّطَيُّب والتَّلَذُّد حسب دون وجه الله تعالى . ويكون قوله :
«يفتسل به» يكون المعنى فيه رفع الحظر عن استعماله في الغسل ، ونفي
السَّرف عنه ، وإن كان لا يجوز به استباحة الصلاة .

ويحتمل أن يكون المراد بقوله : « ماء الورد » الذي وقع فيه الورد ،
لأن ذلك يسمَّى ماء ورد وإن لم يكن معتصراً منه ، لأنَّ كلَّ شيء جاور

(ك)

(أقول) ومن هذا المنى يظهر أنَّ الصدوق (ره) نقله سند في جوار ما ذكره الى
حديث آخر لا يرتاب في صحته ، بل الأمر كذلك كما قرَّره في ديباجة كتابه من أن
جمع ما أورد فيه فهو حاكم بصلحه وأنه حجه بيه وبين ربه
ودهب المرنسي وابن أبي عقيل (١) (٢) رسمت يد الى حوار ارانه الحجاسة بدالماء
المصاف ، مدعياً عليه المرنسي . اجماع الأصحاب ، مع أن لم يظفر له بموافق ، =

(ت)

ودهب الى كل فريق ، فقال الوحيد الهندي (ره) اني الأول والحشي ولكشي وغيرهما
الى الثاني ، وشيخ (ره) فيه كلام مختلف ، الوثاقه في (رحاله) ، وعدمه في
(المهرست) وإن كان (رحاله) متأخراً عن (المهرست) ويكر استظهر عدم الوثاقه منه لأنه
صنعه في (لاستمبر) أيضاً وهو متأخر عن (الرحال) و (المهرست) كما ذكره
السيد الحوثي (ره) في (رحاله) وصنعه فيه بقوله : وكيف كان فسهل من ريد
الآدمي صعب حرم ، أو أنه لم تثبت وثاقه ، هذا .

ولكن العلامة المامقاني (ره) عدَّ حدثه من الحسان المقولة ، دون الضعاف
المردودة ، وذكر له وجوه عديدة ، لكن سيدنا الحوثي لم يقلها (راجع تفيح المجال =
٧٦/٢ ومعجم الرجال ٨ / ٣٣٩) .

(١) «اناصرقات» ص ٢١٩ ، المسألة (٢٢) (المواضع المفهية)

(٢) نقل قوله في «الذكرى» ص ٧ س ٢٥ .

(م)

غيره فإنه يكسبه اسم الاضافة وإن كان المراد به المجاورة ، كما يقولون ماء الحب ، وماء البئر ، وماء المصنع ، وماء القرب ، وكل ذلك اضافة مجاورة ، وفي ذلك اسقاط التعلق بالخبر .

(ك)

= وقد ذكر المحقق (ع) في (المسائل المصرية) كلاماً حسناً لما قيل له كيف أصاب علم الهدى والمعيد رالة الحاسة بالماءيات الى مذهب ولا يصح فيه ؟ فقال : « أما علم الهدى فإنه ذكر في (الخلاف) أنه إنما أصاب ذلك الى مذهب لأن من أصاب العمل بدليل الأصل ما لم يثبت الناقل ، وليس في الشرع ما يمنع استعمال الماءيات في الارالة ولا ما يوجبها ^(١) ونحن لا نفرق بين الماء والمحل في الارالة ، بل ربما كان غير الماء أبلغ ، فحكم بدليل العمل ، وأما لمعيد فإنه ادعى في (مسائل الخلاف) أن ذلك مروي عن الأئمة عليهم السلام . »

هذا ما ذكره (ع) ، ولذلك كلام عليه محال واسع كما لا يخفى ، « والمصنع » ما يصنع لجميع الماء نحو البركة .

(ت)

(١) (لا يخفى) أن في الشرع ما يمنع استعمال الماءيات غير الماء المطلق في الارالة ، وهو متصاحب الحاسة ، وإن شئت قلت إن المظهرت منصوبة تعدية تحتاج الى دليل شرعي قطعي ، وإنما مظهر شرعي آية وروية واحداً ، وغيره مما يشك في جود استعماله في انوصوء والمحل وإزالة الحاسة ، وكل ما كان مشكوكاً في التطهير لا يكون كافياً فيه .

وأم ما ورد في كراهية الماءيات ، ن لم يحدث في هذه كان حمله على لتعبيه أولى ، =

(١) (المصنع) ما يصنع جميع الماء نحو بركة وعهريج وتجمع مصنع

(م)

٦ - باب الوضوء بنبذ التمر

قد بينا في كتاب (تهذيب الأحكام) أَنَّ السبذ المسكر حكمه حكم
الخمير في نحاسته ، وحظر استعماله في كل شيء ، ومشاركته لها في
جميع أحكامها ، فلذلك لم تكرر ههنا الأخبار في هذا المعنى .

٢٨ ١ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله

(ك)

٦ - (باب الوضوء بنبذ التمر)

قوله (محمد بن علي) (الحديث ٢٨ - صحيح ، وقوله (فإني سمعت حريزاً)
يجوز أن يكون من كلام عبد الله بن اسمعيل ، ويكون المراد من بعض الصادقين
الأئمة (عليهم السلام) بقية قوله « عليه السلام » ،^(١) ويجوز أن يكون من كلام بعض =

(ث)

كما أفاده الشرح (رحمته الله) لأن مذهبهم كذلك كما عرفت ، بن علي مذهبهم يكفي مطلق
الارادة ولو كان بدون الماء ، (راجع مسند أحمد بن حنبل ١٢٥/٦ ومسند أبي داود
١٠١/١ - ح ٣٧١ وستن ابن ماجة ١٧٩/١ باب مراك المي ح ٥٣٧) .

(١) ليست كلمة « عليه السلام » موجودة في نسخة (لاستصار) المطبوعة في
الجبيل الأشرف ، ولكن يظهر من هذه العبارة أنها كتبت في نسخة أخرى كانت
عند السيد الجزائري (رحمته الله) .

(م)

بن المغيرة عن بعض الصادقين قال : إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ به إنما هو الماء أو التيمم ، فإن لم يقدر على الماء وكان نبيذاً فأنى سمعت حريراً يذكر في حديث أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد توضأ بنبيذ ولم يقدر على الماء .

(فأول) ما فيه أن عبد الله بن المغيرة قال عن بعض الصادقين ، ويجوز أن يكون من أسنده إليه غير امام ، وإن اعتقد فيه أنه صادق على الظاهر فلا يجب العمل به (والثاني) أنه اجتمعت العصابة على أنه لا يجوز الوضوء بالنبيذ ، فيسقط أيضاً الاحتجاج به من هذا الوجه ، ولو

(ك)

= الصادقين ويكون المراد بهم غير الأئمة بقية أن لمطة (عليه السلام) لم يكن موجوداً في نسخ (التهذيب) .

ومثل هذا التعبير مما يؤس بالحمل على التنية ، فإنه مذهب مشهور عن أبي حنيفة ، ودعى أن عبد الله بن مسعود روى أنه كان مع النبي (صلى الله عليه وآله) ليلة الجن فأراد أن يصلي المجر ، فقال (صلى الله عليه وآله) معك وضوء ؟ فقال ، معي أدوة^(١) فيها نبيذ ، فقال (صلى الله عليه وآله) : تمر طيبة وماء طهور .

(ت)

(١) أدوة : بكسر الهمزة ، إناء صغير من الجلد .

(١) قال صاحب المصباح : إن قول المصنف (فأنى سمعت حريراً) الخ (كالتصريح في أنه غير الامام) من المعلوم أن الامام لا يروى عن حرير .

(م)

سلم من ذلك كله لجاز أن نحمله على الماء الذي قد طرح فيه تمر قليل ليطيب طعمه وتتكسر ملوحته ومرارته ، وإن لم يبلغ حداً يسلبه اسم الماء بالاطلاق ، لأن التبيذ في اللغة هو ما يبيذ فيه الشيء ، والماء إذا طرح فيه قليل تمر يسمى نبيذاً ، والذي يدل على هذا التأويل ما :

٢٩ - أخبرنا به الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن

(ك)

= وقد ضمن في هذا الحديث وذكر أن رويه أبو زيد وهو مجهول

(أقول) وظاهر مرة طبة النج ، مما يشعر بأن المراد بالنبيذ ما سيأتي من

إرادة السيد الحلال

قوله (أخبرنا به الشيخ «ره» (الحديث - ٢٩) فيه سندان وهما ضعيفان^(١) و

(العكر) متحسين قال المحقق الشيخ علي^(٢) ، مراده ، في حواشي (المختلف)

«ولأدري ما هذا (العكر) لدي بصر الماء بطرحه فيه حمراً ، إلا أن مراد عكر الرجل

وبحواه ، ومع ذلك فالوجه غير ظاهر» (أقول) قد صرح من دريس بمعناه ، وأن^(٣) =

(ت)

(١) أما الطريق الأول ، فبمعلى بن محمد لعدم انحصار عسى وثقته ، وإن استظهرها

سيدنا الحوثي (المعجم ٢٥٧/١٨) وأما الطريق الثاني فسهل من رواد ، وقد مضى للكلام

فيه في ص ١٤٢ .

(٢) هو «ستاد السند الحرثي «ره» وقد مضى ذكره في ص ١٠

(٣) سرائر ص ٣٧٢ من ٣٩ .

(م)

محمد، وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن محمد بن علي
 الهمداني عن علي بن عبد الله الخياط عن سماعة بن مهران عن
 الكلبي السابة أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن النبيذ؟ فقال: حلال،
 فقال: أنا نبيذه فنطرح فيه العكر^٣ وما سوى ذلك؟ فقال: شئ شئ الخمرة
 المنتنة، قال قلت: جعلت فداك فأبي نبيذ تعني؟ قال: إن أهل
 المدينة شكوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) تغير الماء وفساد طبائهم،
 فأمرهم أن يبيذوا، فكان الرجل يأمر خادمه أن يتبذ له فيعمد إلى كف من
 تمر فيقذف به في الشئ^٤ فمسه شر به ومنه طهوره، فقلت: فكم كان عدد

(ك)

= المراد به حمرة اليد تبقى من حمرة آخر فتطرح على هذا ليصير حمراً
 ٣١ (ويؤيده) كلام صاحب (المعرب) (١) (العكر) ثالثة لحم، وقوله (مبهم) (شئ)
 ٣٢ بالنص، معناه أبعد، و«أش» القرية الصغيرة الحلق (٢) وقوله (واحدة وانس) صفة
 للكف، وللسؤال عن تعددها ووجدتها، والافعل بضم ياء ما حمته الكف، وأيضاً
 ما يحمله الكف يريد على هذا المقدار، وقوله (ما بين الأيمن) المراد به الأبطال.

(ت)

(١) انموذج في كتاب (المعرب) ما نصه: «العكر: يفتح، دردي الريت، ودردي
 اليد في فوه: وإن صحت العكر فليس بييد حتى تتغير» (المعرب ص ٣٢٤).
 (٢) «أش»: يفتح الشين، واحقيق بفتح اللام حممه لأحلاق، السالي القديم، المذكور

والمرئ في سورة

(٣) العكر: يفتح، ما حرو يسب من ترب: نحوه

(٥) «أش»: الحمد الثاني، والشئ: القرية حلق بصغيرة بجمع شأن

(م)

التمر الذي في الكف ؟ فقال : ما حمل الكف ، قلت : واحدة أو اثنتين ؟
 فقال : ربما كانت واحدة وربما كانت اثنتين ، فقلت : وكم كان يسع الشُّن ؟
 فقال ما بين الأربعين الى الثمانين الى فوق ذلك ، فقلت : بأي
 أرتال ؟ قال : أرتال مكيال العراق .

(ك)

(ت)

(م)

٧- باب استعمال فضل وضوء الحائض والجنب وسؤرها

٣٠ ١- أخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن يوح عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن (عليه السلام) في الرجل يتوضأ بفضل الحائض ؟ قال : إذا كانت مأمونة فلا بأس .

٣١ ٢- وبهذا الاستناد عن علي بن الحسن عن عبد الرحمن بن أبي

(ك)

٧- (باب استعمال فضل وضوء الحائض)

قوله (أحمد بن عبدون) (الحديث - ٣٠) مجهول باب الزبير^(١) والمراد بالمأمونة المنحقة من الدم كما أن صدره المنهية

قوله (وبهذا الاستناد) (الحديث - ٣١) مجهول بعلي أيضاً^(٢) والسؤره مهمور ، =

(ت)

(١) هو علي بن محمد بن الزبير القرشي الكوفي ، من مشايخ الإجازة ، وقال النجاشي وكان علواً في الوقت ، وعن السيد الداماد : معنى هذه الجملة أنه كان في غاية الفضل والعمم وثقة واجلاله في وقته وأوانه ، وقد روى الشيخ عنه أكثر الأصول وقد أجاب سيدنا الحوثي عن هذه الأدلة كلها بأحسن وجه وفان : والمتحصل أن علي بن محمد بن الزبير لم تثبت وثاقته ، (المعجم ١٢ / ١٤٠) .

(٢) أي علي بن محمد بن الزبير المذكور في الحديث السابق الرقم (٣٠) .

» ٣٠ التهذيب ج ١ ص ٢٢١ ح ٦٣٢

» ٣١ التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ح ٦٣٣ وفيه « فان يتوضأ به الكاهي ج ٣ ص ١٠ ح ٢ ، وفيه (لا تتوضأ

ووضأ من سؤر الجنب)

(م)

نجران عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر الحائض ؟ قال : توضأ به وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونة* وتغسل يدها قبل أن تدخلها الاتاء* ، وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل هو وعائشة في اياه واحد ويغتسلان جميعاً^(١)

(ك)

= بقية لمشروب^(١) ، كما في (المعتبر)^(٢) ، وتفسير (الذكرى)^(٣) بأنه الذي يشره جسم حيوان ، هو الظاهر من الأخبار

• وقوله (من سؤر الجنب) المراد به المرأة الجنب ، لأن هذا لفظ يستوي فيه المدكر والمؤنث .

• وقوله (وتغسل يدها) يحور كونه تفسيراً للمأمونة ، ويحور جعله كلاماً برأسه مبيداً لأمر الحائض بعمل يدها قبل ادخالهما الاتاء

• وقوله (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله) دليل عدم كراهة سؤر الحائض ، لأن لأعتسان من اياه واحد يسلم مباشرة السؤر ، وفيه دلالة على أن السؤر هو =

(ت)

(١) بل هو أهم من المشروب والمطعم .

(٢) «المعتبر» ص ٢٣ من ١٥ .

(٣) «الذكرى» ص ١٢ من ٢٩ .

(١) لا توهم من هذا الخبر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعائشة كانا يغتسلان في اياه واحد محتملين . لأنه لا يمكن ذلك أولاً لعدم صدق لفظ «اتاء» على ظرف كبير بحيث يحور انسان فيه فصلاً عن انسانين وان كان فهو «السب» لا «الاتاء» وثانياً لأن القرية في نزوة تدل على أنهم كانا يغتسلان في اياه واحد وهو يغتسلان حرة وهي «وتغسل يدها قبل أن تدخلها الاتاء» ، هذا مصافاً إلى أن في السؤر رويلاً مجهولاً وهو «أس الزير» كما نص عليه حقه الشارح (رحمه الله) فلا يخافه

(م)

٣٢ - فأما ما رواه علي بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سؤر الحائض يشرب منه ولا يتوضأ .

٣٣ - ٤ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن عبد الله بن المغيرة عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الحائض يشرب من سؤرها ولا يتوضأ منه .

٣٤ - ٥ - عنه عن علي بن أسباط عن عمه يعقوب بن سالم الأحمر عن

(ن)

= تفسير ما في (الذكرى) .

قوله (علي بن الحسن) (الحديث - ٣٢) ضعيف بمـ

قوله (وعنه عن معاوية) (الحديث - ٣٣) موثق^(١)

قوله (وعنه عن علي) (الحديث - ٣٤) موثق أيضاً^(٢)، والكلام هنا في أمور

(ت)

(١) (علي بن الحسن بن عيسى بن فضال، قال سعد بن عيسى بن الحسن بن علي بن فضال ... كان فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وسمعهم وعرفهم بالحدث والمسموع قوله فيه ، سمع منه شيئاً كثيراً ولم يعثر له على رلة فيه - وكذا فطحياً (رياح الحاشي ص ٢٥٧) .

(٢) علة توثيقه مثل السابق .

« ٣٢ » التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ح ٦٣٤ ، « ٤ » في ج ٣ ص ١ ح ١ - خلاف في سطر

« ٣٣ » التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ح ٦٣٥ ، « ٥ » في ج ٣ ص ١ ح ٣ وفيه (ب) شرب من سؤرها من معونة يتوضأ منه) .

« ٣٤ » التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ح ٦٣٦ وفيه (من فعل وهو حديث)

(م)

أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته هل يتوضأ من فضل وضوء الحائض ؟ قال : لا

فألوجه في هذه الأخبار ما فصل في الأخبار الأولية ، وهو أنه إذا لم تكن المرأة مأمونة فانه لا يجوز التوضؤ بسورها ، ويجوز أن يكون المراد بها ضرباً من الاستحباب ، والذي يدل على ذلك ما :^(١)

(ك)

(أحدها) أن النبي كما ترى إنما توجه إلى كراهة الوضوء خاصة بسور الحائض الغير المأمونة ، وأكثر الأصحاب (سرد هـ) إنما كرهوا سورها مطلقاً (وفيهِ) ^(١) أن الشارع قد حث على الاهتمام بنظافة ماء الوضوء ، وعلى تبعيده من الجاسات المتوهمة ، وما يهر الطباع كالآخر ونحوه ، بخلاف ما في الاستعمالات ، ورواية أبي هلال الآتية صريحة في هذا ^(٢).

(ت)

(وثانيها) أن بعض أصحابنا كالشهيد (سرد هـ) قد أُلْحِقَ بها كل متهم بالجاسة كالقصاب ونحوه ، وهو كالأول أيضاً ^(٣) إذ يحور التعديط في نجاسة دون أخرى ، كيف =

(ث)

(١) أي يفر في مذهب أكثر الأصحاب (سرد هـ) ، وهو إطلاق كراهة استعمال سور الحائض ، مأمونة كانت أو غيرها ، ولا استعمال كان في الوضوء ، أو العسل عن الحدث ، أو الفصل في الخبث ، أو الشرب .

(وحاصل النظر) أن الشارع (سرد هـ) قد حث على نظافة ماء الوضوء خاصة ، ورواية أيضاً واردة في النهي عن استعماله في الوضوء ، فما السبب في تعميم هذه الكراهة ؟
(٢) انظر إلى رواية الرقم (٣٥) .

(٣) انظر «البيان» ص ٤٦ .

(٤) يعني أن فيه الكلام كاللزام في الأول من أن ما سبب هذا التعميم ؟

(١) أي ما أحبرني به أحمد بن عبدون في الخبر الآتي .

(م)

(ك)

= لا ؟ وقد علق في الشرع نحاسة دم الحيض ، وعدم العموم عما يعصى عنه من غيره

من الدم ، فلا أولوية ، بل ولا مساواة ، فهو حينئذ قياس ردي .

(وثالثها) أن الشيخ «^(١)» في (المبسوط) ومسانعه قد كرهوا سورها مطلقاً وان لم

تكن متّهمة ، تعويلاً على إطلاق مثل هذا الخبر ، وقضية الجمع تمتضي حمل المطلق على المقيد .

(ورابعها) أن العلامة وبعض علمائنا «^(٢)» «^(٣)» قد علموا لكراهة على كونه

متّهمة ، والذي دلّت عليه هذه الأحبار بمفهوم الشرط «^(٤)» إما هو تعيين الكراهة على

كونها غير مأمونة كما فعله المحقق «^(٥)» في (الشرائع) «^(٦)» وهو الأولى «^(٧)» لأن مجهولة =

(ت)

(١) «المبسوط» ج ١/١٠ .

(٢) كابين البراج في «المهذب» ٢٥/١ .

(٣) أنظر «القواعد» الفصل الثاني في المصنف والأستار .

(٤) كابين ادريس في «السرثر» ٦١/١ .

(٥) المستعاد من الخبر الرقم (٣٠) و (٣١) بقوله رحمه الله . «إذا كانت مأمونة فلا

بأس» فيكون مفهومه : «إذا كانت غير مأمونة ففيه بأس» .

(٦) «الشرائع» ص ٥ من ١٢ .

(٧) وبيان مراد الشارح «^(٨)» يتوقف على بيان أمور :

(الأول) المتّهمة : وهي التي علم من حالها بأنها لا تجنب العجاسة ولا تبالي بها .

(الثاني) المأمونة : وهي ضد الأولى ، أي التي تجنب عن العجاسة وتواظب على

الطهارة .

(الثالث) غير المأمونة : وهي التي لا يعلم حالها وهي نقيض الأولى ، وقد تسمى

مجهولة ، ولها فردان في الحقيقة : ١ - متّهمة ٢ - مأمونة ، لأنها لا تخلو عن هاتين . =

(م)

٣٥

٦ - أخبرني به أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الربيع عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن حجاج الخشاب عن أبي هلال قال : قال أبو عبد الله (عليه السلام) : المرأة الطامث أشرب من فضل شرابها ولا أحب أن أتوصاً منه .

(ك)

= الحال داحلة في من كره سؤرها بمقتضى لأحذر ، وخارحة عنه على طاهر عباراتهم ، فتدبر .

• وقوله (ره) (لا يجوز التوضوء بسؤرها) مما لم يقل به أحد سواء

قوله (أحمد بن عبدون) (الحديث - ٣٥) مجهول (١)

(ت)

= (الرابع) ن بين الأولى (أي المتهمة) والثالثة (أي غير المأمونة) عموماً وخصوصاً

مطلقاً ، لأن كل متهمة غير مأمونة ولا عكس

(إذا عرفت هذا كله) يقدح لك أن ما ذهب إليه العلامة «س» من حمل موضوع

الكرهة «المتهمة» لا وجه له ، وذلك لوحين .

(الأول) أن قضية مفهوم الشرط في الخبر (٣٠) و (٣١) غير المأمونة لا المتهمة .

(الثاني) سلمنا ، لكن ما يكون حينئذ حكم المجهولة (أي غير المأمونة) ؟ فيها تكون

خارحة عن الكراهة بمقتضى عبارة العلامة والبعض الآخرين ، مع أن إطلاق مفهوم

الحديث (إذا كانت مأمونة فلا بأس) يشملها أيضاً كما تشمل المتهمة ، إلا أن يستشكل

في الإطلاق المفهومي ، ولعله إليه أشار بقوله «فتدبر»

(١) بعلي بن محمد بن الزبير مثل ح (٣٠) .

(م)

٨- باب استعمال أسنار الكفار

٣٦ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) قال : أخبرني جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الله (ك)

٨- (باب استعمال أسنار الكفار)

قوله (أخبرني الشيخ «...» (الحديث - ٣٦) حس (١). وما يصح من النهي عن سؤر اليهودي والمصري محمول على التحريم عند الأكثر، بل كان علم الهدى (٢) =

(ت)

(١) إبراهيم بن هاشم، لأنه حكى عن العلامة «...» في (الحلاصة) : «لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعدد بالتبصير، ولروايات عنه كثيرة ولا رجح قول روايته»، لكن التحقيق أنه كان ثقة أي ثقة، تدل عليه أمور : (الأول) أنه روى عنه به علي في تفسيره موثق ولعله ورين لعناء الأعلام.

(الثاني) أن السيد بن طاووس ادعى الاتفاق على وثاقته.

(الثالث) أنه أول من بشر حديث الكوفيين بقم، ولحقه قتل قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم من هو مستصعب في أمر الحديث، فلو كان فيه شبهة الممر لم يكن يتسلم على أخذ الرواية عنه وقبول قوله.

(الرابع) أنه وقع في سند كامل بردرات، وقد مرتب شهادة ابن قولويه بوثاقة جميع من وقع في أسناد كتابه، (المعجم ١/ ٣١٧).

(٢) «لانتصار» ص ٩٢ س ١٦ (الحومع انقضية).

« ٣٦ » التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ح ٦٣٨، نكح ج ٣ ص ١١ ح ٥

(م)

بن المغيرة عن سعيد الأعرج قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن
سؤر اليهودي والنصراني ؟ فقال : لا .

٣٧ ٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عن
محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن الوشاء عن ذكره عن

(ك)

= (طب نو)، «انه اجتماعي، وعلى الكراهة عند أبي الحبيد، وبس أبي عقيل
(رحمهم الله تعالى).

قوله (بهذا الاسناد) (الحديث - ٣٧) مرسل^(١) وقد «سدل به الصدوق (ره) على
نجاسة سؤر ولد الرنا^(٢)

ووجه العلامة (رحمهم الله) في (المستهم) بأنه لا يريد يلط «كره» المعنى الظاهر له ،
وهو النهي عن الشيء بهي تربيته ، لقوله (واليهودي)^(٣) فإن الكراهة فيه تدل على
التحريم ، فلم يبق المراد^(٤) الأكرهية التحريم ، ولا يحور أن يراد «مع»^(٥) ، ولا لزم
استعمال المشترك في كلامه ، أو استعمال اللفظ في معنى الحقيقة والمحار ،
وذلك باطل

وأجاب عنه^(٦) بالجمع عن الحديث فإنه مرسل ، سلمنا ، ولكن قول الراوي «كره»

(ث)

(١) لوجود لفظ «عن ذكره» في السند .

(٢) انظر لفتحه ص ٤ والهداية ص ٤٨ س ١٦ (المجمع الفقهية) .

(٣) دليل بقوله (لا يريد) لأن سؤر اليهودي ليس مهياً عنه بهي تربيته ، بل هو حرام .

(٤) هي سؤر ولد الرنا .

(٥) بأن يكون استعمال الكراهة في سؤر ولد الرنا تربيته وفي اليهودي تحريمه .

(٦) أي العلامة (رحمهم الله) يعني أنه رد توجيهه الذي ذكره لاسدلال الصدوق (ره) .

(م)

أبي عبد الله (عليه السلام) أنه كره سور ولد الزنا واليهودي والنصراني والمشرک وكل من حالف الاسلام وكان أشد ذلك عنده سور الناصب

(ك)

= ليس إشارة إلى الهی ، بل الكرهة الی فی مقابلها الإرادة^(١) وقد يطلق علی ما هو أعم من المحرم والمكروه ، سلب ، ولكن قد يطلق علی الهی المطلق^(٢) فيحمل علیه ، ولا يلزم ما ذكرتم ، انتهى^(٣)

وأما المرتضى (عليه السلام) فقد سى القول بحسنه علی قوله بكفره ، تعويلاً علی ما روي من قوله (عليه السلام) (ولد الربا لا يجب ويموت كافراً)^(٤)

والانصاف يقتضي الاشكال في القول بكفره وبجاسته ، وهذا الحديث ان صحّ يكون محمولاً علی المسألة في سوء أخلاقه وأن توفيقه للإسلام عبر ، لأن اللبن إذا كان يهدي ويكسب الأخلاق الحسنة أو ضدها ، فتكون الولادة من الربا مكسبة له بالطريق الأولى ، مع حمل حملته علی ولد الربا من المخالفين ، فلهم كفار من غير

(ت)

(١) يعني أنّ لفظ (كره) لا يراد به الهی ، بل يراد به عدم الإرادة ، فقوله (كره) يعني به أنه لم يرده ، وعدم ردة الشيء قد يكون لكونه محترماً ، وقد يكون بكونه مكروهاً ، فهو أهم من المحرم والمكروه .

(٢) يعني قد يطلق لفظ (كره) علی الهی المطلق ، فيحمل علیه ، ولا يلزم منه ما ذكرتم من استعمال لفظ لمشترك في المعنيين ، ولا في الحقيقة والمجاز ، وذلك لأنّ الهی المطلق عبارة عن مطلق الحرية والمرحوية ، أعني به جسماً ، وهو يحقق في نوعين مرحوجية حرمة ، ومرحوجية كرهه ، فم يرم منه ما ذكرتم .

(٣) «المنتهى» ٢٧/١ ص ١٧ .

(٤) نظر «المحصف» ص ١٢ ، وذكر كفره في «الانصار» ص ١٦٨ «في القصاص والمحدود» (الجوامع الفقهية) .

(م)

(ك)

ربما، فكيف دأصف إليه الربا

(وحيتشد) ولا فوى أن ولد الربا كعبيره ان عمل ما يوجب دحوب الحجه دحبها، والا فلا.

(نعم) يكره سؤره (١)

فاسعمل «كره» في الحديث لذي بحر بصدده من باب عموم المشترك (٢)،
وعد الاطلاق في الأحبار شائع

وأما المشترك فلا خلاف في محاسبه، والمراد به من جعل لله شريكاً في العبادة،
أو ما قاربها من الأمور المحصورة به سبحانه، ولعل عظمه على اليهودي والنصراني
من باب عطف العام على الخاص، فبهم مشركون بدس قوله تعالى «قَالَتِ الْيَهُودُ
عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ» - اى قوله - «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا
يُشْرِكُونَ» (٣).

وأما سؤر انصب، فلا خلاف في محاسبه، (نعم) يسمى لكلام في تحميمه، وقد =

(ت)

١) نظر إلى لرواية المرسله المذكورة، ونظر لطبعه.

(٢) وهو سعمل اللعد في معناه المحاري شامل للمعنى الحقيقي، كقولك :
« لا أصع قدمي في دار فلان »، وت وضع تقدم اسمع في معناه المحاري، وهو
الدخول في الدار، وبه أفراد، اندحوب حافياً، وهو المعنى الحقيقي لوضع القدم،
والدخول باعلاً وراكباً وراكباً وغير ذلك وهي افرده للمحاربة، ففي انقم ستمعمل
« كره » في لارمه وهو لا احتساب، ولا احتساب قد يكون على وجه لاربه، كما في سؤر ولد
ارب، وقد يكون على وجه انجرمه كما في سؤر ليهودي وم عطف عليه

(٣) البوه . ٣١

(م)

٣٨ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد المديني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن الرجل هل

(ك)

= فسرّه أكثر علمائنا (١) بأنّه من نصب العداوة لأهل البيت (عليهم السلام) كأكثر أهل بلخ وبخارى في عصرنا هذا ، وأما البورد في الأحبار فغير هذا .

وروي الصدوق (ع) في كتاب (علل الشرائع) عن محمد بن الحسن ، قال حدثنا محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن عبد الله بن حماد ، عن عبد الله بن سعد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : « ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت ، لأنك لا تجد رجلاً يقول أنا أبغض محمداً وآل محمد (عليهم السلام) ، ولكنّ الناصب من نصب لكم ، وهو يعلم أنكم تتولوا وأنكم من شيعة » (٢) وفي معنى هذا أخبار كثيرة ، وقد مال إلى العمل بمضمونه بعض المتأخريين (٣) وهو الأوس (وحسين) فأكثر المخالفين على ما سرى داخلون في النواصب ، وقد روي أخباراً كثيرة في حوزة قتلهم واستباحة أموالهم بعد إحراج الحمس منها ، ولكنّ الزمان زمان النقيض لا يمكن إيراد شيء منها ، وسبق به الله سبحانه بظهور صاحب السيف (عليه السلام) .

قوله (سعد بن عبد الله) (الحديث - ٣٨) موثق (٤) ، ولا يحتمل ما في متنه من -

(ت)

(١) كالشيخ (ع) في «النهاية» ص ٢٦٣ (لحوامع الفقيه) والشهيد الثاني (ع) في «المسالك» ٤/١ في الأسفار .

(٢) «علل الشرائع» ص ٦٠١ ط الحف باب نورد العمل ح ٦٠ .

(٣) انظر «الحدث» ٥/١٧٥ - ١٨٩ «في حكم المخالفين» .

(٤) إذ غير سعد من رجال الصدوق وثقات ، أما سعد بن عبد الله فهو من رجال لسد =

(م)

يتوضأ من كوز أو اناء غيره إذا شرب فيه على أنه يهودي ، فقال :
 نعم فقلت : من ذلك الماء الذي يشرب منه قال . نعم
 فالوجه في هذا الخسر أن يحمله على من يظن أنه كافر ولا يُعرف
 على التحقيق ، فانه لا يحكم له بالنجاسة إلا مع العلم بحاله ، ولا يعمل
 فيه على غلبة الظن ، أو يحمل على من كان يهودياً فأسلم فانه لا بأس
 باستعمال سؤره ويكون حكم النجاسة زائلاً عنه .

(ك)

= الاجمال المانع من العمل به ، ولكنه حديث عمار ، وقيل ما يحويه حديث من
 الإضطراب ، وحمله الشهيد (رحمته) في (الذكرى) ^(١) على السنية ، وهو حسن فإنه
 المذهب المشهور بينهم .

(ت)

= الصحيح كما مضى في الحديث (١٠) مراجع
 (١) «الذكرى» ص ١٣ خمسة أسطر بآخر الصفحة

(م)

٩- باب حكم الماء اذا ولغ فيه الكلب

٣٩ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الكلب يشرب من الاناء؟ قال: يغسل الاناء، وعن السنور؟ قال: لا بأس ان يتوضأ من فصلها إنما هي من السباع.

٤٠ ٢- وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن الفضل أبي العباس قال:

(ك)

٩- (باب حكم الماء اذا ولغ فيه الكلب)

قوله (أخبرني الشيخ رحمه الله) (الحديث - ٣٩) صحيح ، وفي قوله وإنما هي من السباع ، أي الماء الى طهارة السباع ، ولكن المراد غير الكلب والحريز ، أو يقال إن السباع حقيقة شرعية في غيرهما كما يأتي الإشارة اليه الله

قوله (بهذا الاسناد) (الحديث - ٤٠) صحيح ، وقوله ، فلم أترك شيئاً يعني مما حضر سالي ذلك الوقت ، لعدم ذكر الحريز والكلب ، وحينئذ فلا يمكن الاستدلال فيه على طهارة ما احتلكت في طهارته من الممسوحات ، لعدم العلم بتذكره لهاذلك =

٣٩ ج ١ ص ٢٢٥ ح ٦٤٤

٤٠ ج ١ ص ٢٢٥ ح ٦٤٦

(م)

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والأبل والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا وسألته عنه ؟ فقال : لا بأس به ، حتى انتهيت إلى الكلب ؟ فقال : رجس نجس لا تتوصاً بفضله واصبب ذلك الماء * واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء .

(ك)

= الوقت .

و « نجس » يكسر النون وسكان الحميم على وزن « رجس » وهكذا كتب ذكر النجس عقيب الرحس ، حكاه في الصحاح ^(١) عن لفرأ ، وصمير « غسله » يعود إلى الإثناء المدلول عليه سياق الكلام .

* وقوله « عليه السلام » : « غسله بالتراب أول مرة ثم بالماء » هكذا تن في كتب الأصول ^(٢) وبعض كتب الاستدلال (كالحلاف) و (المختلف) ^(٣)

وفي (المعتبر) نقله هكذا ثم بانء مرتين ، وتبعه المأخرون على هذا النقل وحكم بعضهم بأنه سهو ^(٥) من قلم السج ، وهو كما يرى ، فإن المحقق « سرر » ذكر في أول ذلك الكتاب أنه ^(٦) أحده من عر هذه الأصول الأربعة ، فلعل هذا من ذلك

(ت)

(١) انظر «صحيح النبعة» ٩٨١/٣ مادة «نجس» .

(٢) أي أصول الأخبار .

(٣) انظر «الحلاف» ٢٦/١ مسأنة (١٣٠) ولموجود في المطبوع منه : «ثم بانء

مرتين» و نظر «المختلف» ٦٣/١ س ٣٢ في أحكام الحساب .

(٤) «صمير» ص ١٢٧ س ٢٢ «أحكام الأوسي» .

(٥) يعني «مرتين» في (المعتبر) سهو من قلم السج .

(٦) أي المحقق «ر» في (المعتبر)

(م)

(ك) = (ويؤيده)^(١) الاجماع المفعول في (المنهى) و (الذكرى)^(٢) على تعدد حسله بالماء بعد التراب ، ومن ثم قيل لو لا الاجماع لأمكن القول بالاجترء بالمرّة الواحدة لحصول الامتثال بها .

ولصحيحة اس مسلم^(٣) المتقدمة

والمفيد ،، على وجوب غسل ثلاثاً أو سطهين بالتراب ثم يجفف^(٤) والمرئى في (الانتصار)^(٥) ، والشيع في (الحلاف)^(٦) ، على وجوب ثلاث ، احداهن بالتراب

وابن الجبيل على وجوب سبع احداهن بالتراب ، ولم ينف لهذه الأقوال على^(٨) =

(ت)

(١) يعني نقل (المعتبر) ص ٥٦ (مزيين) .

(٢) انظر «المنتهى» ١٨٧/١ سطرين حر انصفحة ، و «الذكرى» ص ١٥ س ٦ .

(٣) معطوف على قوله : «لحصول الامتثال بها»

(٤) أنظر «المقنعة» ص ٩ س ٩ .

(٥) «الانتصار» ص ١٣٥ س ٥ «لجوامع الفقهية» ، و «حمل العلم والعمل» ص ٢٣

المطبوع في «رسائل الشريف المرئى» ح ٣ .

(٦) «الحلاف» ٢٦/١ مسأنة (١٣٠) .

(٧) رجع «المختلف» ٦٣/١ س ٣٠ وحكاها في «الذكرى» ص ١٥ س ٦ .

(٨) (علم) ن في المسأنة أقوالاً ثلاثة

(لأول) وهو المشهور ، لعلة الأولى بالتراب ومرتين بالماء .

(الثاني) قول انمفيد ،، وهو كون التراب وسطهين (كما مضى) .

(الثالث) اطلاق ايعول بأنه يغسل ثلاث مرات احداهن بالتراب ، كد قال الصدوق ،، =

(م)

(■)

= دليل سوى رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال يغسل من الحمر سبعاً وكذلك الكلب^(١) وهو دال على مذهب ابن الجبجد، إلا أنها رواية عمار^(٢) . ٦٦
وفي إطلاق العسل بالتراب^(٣) دلالة ظاهرة على اشتراط مرجه بالماء كما احتاره العلامة^(٤)، في (المستهل)، وردّه شيخنا المحقق الشيخ علي الأطروش^(٥) بأن العسل حقيقة اجزاء الماء فالمحار لازم^(٦) .
=

(ت)

= في «الفقيه» (ص ٤ ط الحجري).

والذي يدل على القول الأول صحة الفصل المذكورة (الروية الرقم ٤٠) وقد أمر الامام عليه السلام فيها بقوله : «اغسله بالتراب أول مرة ، ثم بالماء» فهي كالصّ فيه ، وكذا صحة التوافق حيث قال الصادق عليه السلام فيها : «رجس يحس لا تتوضأ بمفضله ، واصيب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ، ثم بالماء مرتين» (المستدرک باب ٤٤ من أبواب الحجاسات ملحق الحديث ٤) وهذه أيضاً نصّ فيه .

(١) التهذيب ٩ / ١١٦ ح ٥٠٢ .

(٢) لعمد اشارة منه الى ما قاله في عمار سابقاً من أنّ رواياته مجملة ومضطربة المتن ،

راجع الحديث (٣٨) .

(٣) يعني اطلاق لفظ «الفسل» على استعمال التراب .

(٤) «المستهل» ١٨٨ / ١ خمس سطور بآخر الصفحة .

(٥) وهو الشيخ علي بن محمد بن أبي منصور جمال الدين الحسن (صاحب المعالم)

بن الشهيد الثاني (عليه السلام) . حكى ذلك في «حل المتبر» ص ٩٨ عن شرحه على

«القواعد»

(٦) لأنه حيث اجزاء الماء الممزوج بالتراب ، فلا يصدق عليه الفسل بمعناه الحقيقي =

(م)

(ك)

..... مع أن الممزوج ليس تراباً^(١) =

(وما فيه) بعضهم بأن العسل وإن كان اجزاء الماء ، إلا أن الحمل على أقرب المحارث أولى ، فلا بد من المرح ، (وردّه) شيخنا البهائي^(٢) بأنه يستلزم تجورين : أحدهما في العسل والآخر في التراب^(٣) بخلاف عدم المرح فيه في العسل فقط ، فهو أولى كما احتاره لعلامة^(٤) في (لمختلف)^(٥) ✓

(أقول) هذا الكلام محتمل إذا حصل بالمرح خروج التراب عن كونه تراباً بأن يصير طيباً محضاً ، وليس كذلك ، بل يسمى أن لا يخرج بالمرح عن حميسته ، (وحيثئذ) فالمزج هو الأولي كما عرفت .

(إذا تحققت هذا فاعلم) أنه قد بقي أمران :

(أحدهما) أن طهره شامل لعدد العسل بالماء ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، مع

وجوب التعفير ، خلافاً لما يفهم من كلام الفاضل^(٦) =

(ت)

= الذي هو اجزاء الماء المخالصة .

(١) اعترض آخر على مرج التراب بالماء ، وهو أن الوارد في الخبر «غسله بالتراب» والممزوج غير التراب لأنه ماء ، فيكون خلافاً للمأمور به .

(٢) راجع «حبل لمين» ص ٩٨ من ١١ .

(٣) «حبل امتين» ص ٩٨ من ١١ .

(٤) أم المجاز في العسل ، فلاطلاقه على التعفير بالتراب ، ومعناه الحقيقي اجزاء الماء ، وإنما هي التراب فلأنه الخالص غير الممزوج بشيء آخر ، والمعروض هنا اعتبار مرجه بالماء .

(٥) راجع «المختلف» ٦٣/١ أربع مطوّر بآخر الصفحة في «أحكام الجاسات» .

(٦) وهو أيضاً لقب للعلامة (رحمه الله) .

(م)

٤١ ٣- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أيوب بن نوح عن صفوان عن معاوية بن شريح قال : سأل عذافر أبا عبد الله

(ك)

..... في (المختلف) (١)

(ثانيهما) أنَّ الحكم كما نرى إما هو معلق على فصل مائه (٢) وأكثر الأصحاب علّقوه على ولوعه ، (وهو ادخال لسانه في الإناء وحريكه فيه من غير ماء) ودعوى الأولوية (٣) ممسوعة لعدم الإصلاخ على علّة الحكم ، ولحوار أن يكون للماء الذي في الإناء دخل في ذلك بسبب دخول الماء في مسام الإناء ، وحديث فاتباع النص هو الأقوى ، وما ذكره الأصحاب هو الأحوط (٤)

قوله (أخبرني الشيخ .. الخ) (الحديث - ٤١) مجهول باب شريح ، إلا أن له كتاباً فهو معبر في الجملة (٥)

(ت)

(١) فإنّ ظاهره وجوب التعمّد في الماء لقليل فقط راجع «المختلف» ٦٤/١ أربع مطور بالأخير (أحكام المحاسن)

(٢) كما في الحديث (٤٠) عن الفضل أبي العباس قال : «سألت أبا عبد الله (ع) السلام عن فضل الهرة - إلى قوله - حتى انتهيت إلى الكلب ؟» فقال : «رجس رجس لا تتوصأ بفصله» وكذا في الخبر (٣٩) أيضاً حيث قال فيه لإمام (ع) السلام : «لا بأس أن يتوصأ من فضلها» وكذا في صحيحة انبباق التي ذكرناها في تعليقتنا ص ١٨٢

(٣) يعني إذا حكم بالتعمير على فصل الماء فقط ، فالحكم به مع الولوع كما علّقه الأصحاب عليه ، أولى .

(٤) لاحتمال وجود مناط الحكم في غير مورد النص ، فالاحتياط استحبابي .

(٥) يعني أن كونه صاحب كتاب وإن كان كافياً في اعتبار حديثه ، فلا مجال برمييه =

(م)

(مبه التلام) وأنا عنده عن سؤر السَّور، والشاة، والبقر، والبعير، والحصار،
والفرس، والبغال، والسباع يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم،
إشرب منه وتوضأ، قال: قلت له الكلب؟ قال: لا، قلت: أليس هو
بسبغ؟ قال: لا والله انه نجس، لا والله إنه نجس

٤٢ - سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن

عبد الله بن بكير عن معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله (مبه التلام) مثله.

٤٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن مثنان عن ابن

(ن)

وقوله (مبه التلام) لا والله يعني لسبعيته مطعماً، أو لكونه من السباع الطاهرة، وبحور
أن يكون مبهاً لطهارته المعهومة من محوى الكلام وسبقه

قوله (سعد... الخ) (الحديث - ٤٢) محمول، ومعاوية بن ميسرة هو معاوية بن
شريح السابق (١)، كما نص عليه في كتب الرجال (٢)

قوله (الحسين بن سعيد... الخ) (الحديث - ٤٣) ضعف، لأن الذي يروي عن =

(ت)

= بالجهالة، إلا أن مصطلح لقوم هو عدم ذكر مدح ولا قدح له في كتب الرجال.

(١) هو مشأ ضعف الرواية، أم دعوى تحاده مع معاوية بن شريح المتقدم،
فضعيفة بأن مقتضى عنوان الشيخ لكل منهما مستقلاً بفصل قبيل هو لمعديرة، وكذا عد
الصدوق (ره) لكل منهما طريقاً.

(٢) أنظر «نهضة الآمال في شرح روضة المفال» ٣٦/٧.

«٤٢» التهذيب ج ١ ص ٢٢٥ ح ٦٤٨.

«٤٣» التهذيب ج ١ ص ٢٢٦ ح ٦٤٩.

(م)

مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألت عن الوضوء مما ولع الكلب فيه والسنور أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك أيتوضأ منه أو يفتسل؟ قال: نعم، إلا أن تجد غيره فتزعه عنه» فليس هذا الخبر منافياً للأخبار الأولى لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا كان الماء كراً أو أكثر منه، والذي يدل على ذلك ما:

٤٤ - أخبرني به الشيخ (رحمته الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ليس بفضل السنور بأس أن يتوضأ منه، ويشرب منه ولا يشرب من سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه

٤٥ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي

(ك)

= ابن مسكان هو محمد، لا عبد الله، وهو من حملة القرائن عليه (١)

قوله (أخبرني الشيخ به) (الحديث - ٤٤) موثق (٢)

قوله (وبهذا الاسناد... إلخ) (الحديث - ٤٥) صحيح، لأن علي بن الحكم وإن =

(ت)

(١) أي على كون ابن مسكان محمداً لا عبد الله، وقد تقدم في الحوارة السابعة

كيفية التمييز بينهما فراجع.

(٢) لوجود عثمان بن عيسى وسماعة بن مهران الواقفيين كما تقدم في ح ٨.

«٤٤» التهذيب ج ١ ص ٢٢٦ ح ٦٥٠

«٤٥» التهذيب ج ١ ص ٢٢٦ ح ٦٥١ وفيه (ناكث الماء فذكر إلخ) الكافي ج ٣ ص ٢ ح ٢

(م)

أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الماء قبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويفتسل فيه الجنب ؟ قال اذا كان قدر كبر لم ينجسه شيء .

(ك)

= تعدد في الرجال ، ولكن الظاهر أنه واحد^(١) وهو الثقة ، عتبر عنه تارة بالكوفي ، وأخرى بالأنباري ، وثالثة بالحمي ، والأنبار محللة هي الكوفة ، والحمي نسبة إلى القبيلة المملوكة ، والكوفة بلدة ، وقد تقدم شرحه^(٢) في أول الكتاب

(ت)

- (١) استدل في المعجم على الاتحاد ج ١١ / ٣٩٤ فرجع .
(٢) أي شرح هذا الحديث ، راجع أول كتاب الطهارة ج ١ .

(م)

١٠ - باب الماء القليل يحصل فيه شيء من النجاسة

٤٩ ١ - أخبرني أبو الحسين بن أبي جيب القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الصفار عن أحمد بن محمد والحسين بن الحسن بن أبيان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي

(ك)

١٠ - (باب الماء القليل يحصل فيه شيء من النجاسة)

(١)

قوله (أخبرني أبو الحسين - إلخ) (الحديث ٤٦) ضعيف بإسناد مسند فربه محمد ومعمور «يحمل» لثاني أما محدوف، أي يحملها فربه مه، وإما أن يحمل مصغر^(٢) معنى يفرّج، أو يحصل أو يحوهما، وه الزكوة، والفتح، دلو صغير، الجمع الرّكّاء، قاله في (المعرب) وه الشّوّه، إياه يشرب فيه، وله في (الموس)، =

(ت)

(١) (لا يخفى) أنه قد تقدم مه «د» في ص ١٣٢ توثيقه بصحاح بن سنان والاعتماد عليه، وكذلك سيأتي مه في ص ١٩٧ قوله «وحي لا يره يفصر عن مرتبة الصحيح» فكلامه «د» ههنا بقوله «ضعيف بإسناد فانه محمد» مسي على منى المشهور.

(٢) والتصميم عبارة عن أن يشرب في لعظ معنى لعظ آخر، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدي كلمتين، ومن مثل ذلك قوله نعاي «الرّقْتُ إلى نسايتكم» لقرة: ١٨٧ صم «الرّقْتُ» معنى «الإفصاء» فعدي بـ «إلى» مثل قوله بدلي، «وقد أفضى بفضكم إلى بفضي» النساء: ٢١ (المسي آخره ص ٨٩٦ ط دمشق).

(م)

عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن الجنب يجعل الركوة^(١) أو التور^(٢) فيدخل
أصبعه فيه ؟ قال : إن كانت يده قدرة فأهرقه ، وإن كان لم يصبها قدر
فليغتسل منه : هذا مما قال الله تعالى (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ
مِنْ حَرَجٍ) .

٤٧ ٢- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن أحبه الحسن عن زرعة

(ك)

= ولماسب للاستشهاد بالآية أنه ورد من الشارع الأمر بغسل اليد قبل ادخالها الإماء ،
فكانه عليه السلام ، فإن إن ذلك الأمر محمول على الاستحباب ، ولا لزم الخرج المضي
بالآية ، لأنه قد لا يمكن لأمر كثيره ، وهذا لحديث كثيره ، ظاهره في نجاسة الغلب
بالملأه (وحواب) من طرف من أبي عقیل (١) بحمته هو وما روي في معناه على
الاستحباب .

قوله (وبهذا الاسناد ... الخ) (الحديث - ٤٧) موثق ، وان دخل فيه أبو الحسين بن
أبي جريد وهو علي بن أحمد بن محمد بن أبي حنيد ولم يذكرو له في كتب الرجال ،
سوى أنه من مشايخ الشيخ ولحاشي^(١) ، وسماه من روى عن أعظم
المتشايخ كمحمد بن الحسن بن الوليد^(٢) وأثر عنه إرواه شيخ الطائفة « العلوي » =

(ت)

(١) مكفي هـ في وثيقته ، لأن استحاشي وثق مشايخه .

(٢) شيخ انقيس ، ومن مشايخ صدوق « قال في التمهيد : قال الصدوق « في دين

خير صلاة العدير » ان شيخنا محمد بن الحسن « مرشده » كان لا يصححه ويقول به من =

(١) و (٢) الركوة مثل ركوة « صغير من خيل شرب فيه ماء »

والتور « صاع ماء صغير »

« ٤٧ » التمهيد ج ١ ص ٣٧ ج ٩٩

(م)

عن سماعة (ابن مهران) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا أصابت الرجل جنابة فأدخل يده فسي الأثاء فلا بأس إن لم يكن أصاب يده شيء من المني.

٤٨

٢- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جرة وجد فيها

(ك)

= روايته، فروايتيه معدودة في الصحيح كما تقدم الكلام فيه لولا زرعه وسماعة (١) قوله (وأخبرني الشيخ) (الحديث - ٤٨) موثق (٢) وما نصحه من ازالة الماء من العقر، محمول على الاستحباب، وربما قال قائل بالوجوب، وقال الفصل (٣) =

(ث)

= طريق محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة، وكلما لم يصححه ذلك الشيخ «السر» ، ولم يحكم بصحته من الأحبار فهو عندما متروك غير صحيح (انتهى) وهذا عاية المدح، وقال الجاشي: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبو جعفر شيخ لقميين وفتيهم ومتقدمهم ووجههم ثقة عين مسكون اليه (تفريح المقلد).

(١) زرعة وسماعة - أما الأول: فهو زرعة (يضم الزاء) بن محمد الحصرمي واقفي المذهب، لكن قد وثقه الجاشي وغيره، أما الثاني: فهو سماعة (بفتح السين وتخفيف الميم) بن مهران الحصرمي، فقد حكى عن الصدوق كونه أيضاً واقعياً، لكن سنده بل

نفاه سيدنا الحوثي في المعجم فراجع ١/٨٢٩٩.

(٢) لوجود عثمان وسماعة كالحديث (٨).

(٣) أي العلامة (رحمته الله) في «المختلف» ١/٥٨ من ٢١.

(م)

حنفساء قد مات ؟ قال . ألقه وتوضأ منه ، وإن كان عقرباً فأهرق الماء وتوضأ من ماء غيره ، وعن رجل معه اناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قذر لا يدري أيهما هو ؟ وليس يقدر على ماء غيره ، قال : يهريقهما ويتيمم .

(ك)

== (كتاب ر) : أن الكراهة من حيث القطب لا للحاسة الماء ، وهو حسن وقوله : وعن رجل معه اناءان . إلخ ، هو المسند في هذا الحكم ، ورواه عماد أبصاً والشهري تحريماً ما في سنده^(١) لأن صاحب (المختلف)^(٢) دعى عليه الإجماع . وأب الازفة والشيجان^(٣) والصدوق^(٤) «سبهم» على وحويل ، عملاً بظاهر الأمر ، ولصدوق وحديث الماء عند عدم الازافة^(٥) ٩٢

(ويتوجه عليه) أن الأمر كناية عن الاحتياط ومثله في المحاورات كثير شائع ، =

(ت)

(١) إشارة إلى أن في سنده عثمان بن عيسى الرزاسي ، وسماعة بن مهران الحضرمي ، وكلاهما ضعيفان ، لكن الأصحاب يروا على قبول خبرهما ، مصداقاً لى وجود الشهرة في خصوص مفاد هذا الخبر .

(٢) راجع «المختلف» ١٦/١ ص ١ .

(٣) الشيخ المفيد والشيخ الطوسي «سبهم» ، لأول في «المنقحة» ص ٩ في سطرين بآخر الصفحة ، ولثاني في «لها» ص ٢٦٤ ص ٧ (الخواص للمعوية)

(٤) راجع «لمعوية» ص ٣ من الرقم ٤ ط الحجري .

(٥) لأن المعروف أن مشروعيه يتم موطئة بعدم وجدان انماء ، كما يستعاد من الذكر الحكم - «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» (النساء ٤٣) ، فلا بد من اراقتهم لتحقيق موضوع وحوط الطهارة بترتبة .

(م)

(ك)

= والمانع الشرعي كالمانع العقلي (١).

(نعم) يمكن أن يقال إن هذه المسألة مما حرج بالنص عن القواعد لأن كل إساءة من هذين غير مقطوع بحداثته ، والاحتساب لا يجب إلا مع العلم بالمجاسة ، فلو بوضاً من أحدهما كان قد بوضاً من معلوم انظهاره ومشكوك المجاسة وهو جائز ، كما ذكرنا في أن وحدان المني على الثوب لمشرك لا يوجب العمل على أحد منهما (٢)

(ت)

(١) يعني أن الأمر بالاراقة كإيه عن وجوب الاحتساب عنه وإرشاد إلى عدم الانتفاع به بوجه بوجوده لقدر ، وانقدر مع شرعي عن استعماله ، ولمنع شرعي كعقلي ، فلا فرق بين الاراقة التي تجعل المكف واقعاً للظهور حقيقة ، وبين وجوده مع منع الشارع عن استعماله ، فيصح انتميم ولا حاجة إلى اقامة الماء

(٢) لتظهر أن الرواية الواردة مضافه لقاعدة ، لأن خطاب « احتسب عن المجس » متوجه تفصيلاً إلى هذا ، لمكلف لمسئلاتين المذكورين ، فلا ترديد له في الحكم ، وإنما استريد به في موضوعه ، فإدب هذه الشبهة موضوعية لا حكمية ، ولا يجوز له التوصل بأحد لاثنتين إلا بعد احراز أصله الطهارة فيه ، وهذا معارض بأحزنها في الإساءة الآخر ، فبما قطب ، فليس به إلا أن يهرقهما ، لا ليصدق فقد الماء لموضوع لحواز التتميم ، بل من أجل احتسابة لمرودة بينهما ، ثم يتيمم ، وهذا هو عين معدد لرواية الشريفة .

وتتمثله بثوب المشرك في غير محله ، لأن التكليف فيه مردد بين شخصين (كما أفاده شيخنا الأنصاري ر) ، هي الرمدان) وهو لا يوجب على أحدهما شيئاً ، إذ العبرة في الإطاعة والمعصية بتعلق الخطاب بالمكلف الخاص ، فالجواب للمردد بين شخصين غير

(م)

(ك)

= ومن ثم نظر بعضهم لى هذا، وإلى عدم نقاوة السد، فذهب إلى وجوب التطهارة بالانائين لكل واحدة من الصلوات^(١) وقد عرفت فساد^(٢).

(ت)

= مكثف بالغسل وإن ورد من الشارع أنه «يحب الغسل على كل جب» لأن كلا منهما شاك في توجه هذا الحطاب إليه، فيقع عقاب واحد من اشخصين بمجرد هذا الحطاب غير المتوجه إليه.

وهذا بخلاف الانائين المشبهين، فإن أمر الاحساب عن الجس لمرّد بينهما معلوم تفصيلاً بالسنة إلى شخص واحد، وإن كانت الشبهة طارئة فيه من جهة لموضوع، فيحرم استعمالهما معاً.

فانعرق بين لمثاليين هو عدم لعلم بالتكليف في الأول، والعلم به في الثاني، فافهم (١) لا يحتمل في هذا المصريح بقوله «من ثم» لأن مقتضى المشي على القاعدة وعدم الاعتناء بموثق سماعة المذكور، هو كفاية الوضوء بأحد الانائين، لا وجوب تطهارة بالانائين، كما ذهب إليه هذا لبعض، فمن انشاء على قاعدة أخرى (لا قاعدة التطهارة) كقاعدة الاحتياط أو الاشتغال مثلاً، لأنه إذا بدأ بأحد الانائين فلا يحلو من أنه طاهر أو نجس، فعلى الأول يصح وضوءه، وبثبوتاً بالآخر أيضاً يحسن بالبحث، وعلى الثاني، يتطهر بالاناء الثاني (أي يغسل أعضاء الوضوء به أولاً) ثم يوضو فيكون وضوءه الثاني صحيحاً، فالأمر دائر بين أن يصبي بالوضوء لصحبه مع احتمال التلوث بالبحث بعده، وبين أن يتعمم بالتعميم لمشكوك لصحة، لأن موضوعه معدن الماء، ولم يتحقق، فالظاهر أن الأول أقوى بل أحوط.

(٢) أي فساد توهم عدم نقاوة السد ومع فرض ضعفه به منجر بالشبهة، ومعه كان محرراً عن القاعدة المذكورة فلا معنى لاصرار لفاء عليها.

(م)

٤٩ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : سألته عن الدجاجة والحمامة وأشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا ، إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كرم من ماء .

٥٠ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الماء الساكن

(ك) قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٤٩) صحيح ، وكذا الطريق إليه صحيح أيضاً قوله (الحسين .. الخ) (الحديث - ٥٠) صحيح بالقاسم بن محمد الجوهري وكذا يعلي فإنه البطائني (٢) .

والوصوء من الحائض الأحرأمة محمول على الاستحباب ، لم يعرف من أن ماء

(ت)

(١) أي طريق الشيخ الطوسي (ع) ، لمحمد بن أحمد بن يحيى الأشعري صحيح ، لأنه لم يرو عنه إلا بالطريق الصحيح ، وهو عبارة (عن ما ذكره في آخر الاستبصار) عن أبي الحسين بن أبي جيت القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس جميعاً عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وهؤلاء كتبهم من لأحلاء كما يظهر لمن راجع تراجمهم .

(٢) أما قاسم بن محمد الجوهري فمن المسالك . ثم قاسم بن محمد لم يوثق مع أنه واقفي ، وكذلك ضعفه في لوحيه ، وعن نقد الرجال (سمرقاني) : أن الرجل إم و فني =

» ٤٩ التهذيب ج ١ ص ١٩ ح ١٣٢٦

» ٥٠ التهذيب ج ١ ص ١٠٨ ح ١٢٨٤ ، الكافي ج ٣ ص ٤ ح ٥ ، اختلاف في سقط فيه التهذيب ج ١ ص ١٩

ج ٢١ .

(م)

يكون فيه الجيفة يصلح الاستنجاء منه ؟ فقال : توضأ من الجانب الآخر ولا تتوضأ من جانب الجيفة .

٥١ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال . سألته عن الرجل يمر بالميتة في الماء ؟ فقال : يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة .

(ك)

الوضوء ينبغي أن يكون نظيفاً حالصاً من الأحيثة وما سمر منه لطبع ، وإما أن يكون محمولاً على الوجوب باعتبار أن ما لا هي الجيفة من الماء الكثير قد تغير بها ، والجانب الآخر لم يغير

قوله (وعه ... الخ) (الحديث - ٥١) موثق ^(١) وهو في المصنف كالسابق .

(ت)

= غير موثق أو مجهول الحال ، وقد رد جمع من الفقهاء روايته عنهم المحقق (ره) ، إلا أن سيدنا الحوثي قد وثقه في معجمه اعتماداً على توثيق ابن قولويه لكن من روى عنه في (كامل الزيارات) والرجل منهم .

وأما علي بن أبي حمزة البطائني فضعيف جداً ، واقفي بل من عمد الواقفية ، ذكره العلامة (ره) ، في القسم الثاني من الخلاصة مصيفاً إلى ذلك قوله : « قال الشيخ العنوسي (ره) ، في عدة مواضع أنه واقفي » وقال أبو الحسن علي بن الحسن بن فضال : « علي بن أبي حمزة كذاب متهم ملعون » وقال ابن الغضائري : « علي بن أبي حمزة لعنه الله أصل الوقف ، وأشد الحلق عداوة للمولى يعني لرضا . ع . سلام ، بعد أبي إبراهيم » (تنقيح المقال) .

(١) لوجود عثمان بن عيسى وسماعة بن مهران الماصي ذكرهما في ح ٨ .

(م)

٥٢ ٧- وعنه عن القاسم بن محمد عن أبان عن زكّار بن فرقد عن عثمان بن زياد قال: قلت لأبي جعفر (ع) السلام، أكون في السفر فأتي الماء النقيع ويدي قدرة فأغمسها في الماء؟ فقال: لا بأس.

٥٣ ٨- محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله (ع) السلام عن الحياض يبالي فيها؟ فقال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول

(ك)

قوله (عنه عن القاسم) (الحدث: ٥٢) صحيح^(١) وهو محمل بمسئس على مذهب ابن أبي عقيل، وعلى المشهور أيضاً، كل واحد باعتراف لا بحسن^(٢) قوله (محمد بن علي... الخ) (الحدث: ٥٣) ضعف بمحمد بن سنان، وعلى ما =

(ت)

(١) بالقاسم بن محمد الجوهري لم يصح ذكره في ح ٥٠
(٢) أما تمثيه على مذهب ابن أبي عقيل، فلأن كلمة «النقيع» أخذ معنيها لعماء العذب البارد، وظاهره الماء لعين، و«العدر» طهر في نجاسة، فبدل على عدم بفعال الماء، القليل بالملافاة المستعد من قول الإمام (ع) السلام: «لا بأس».
وأما تمثيه على مذهب المشهور فلأن «النقيع» له معنى آخر أيضاً، وهو: «الشر الكثير لعماء» وهذا ظاهر في الماء الكثير، مع احتمال أن يكون المراد من انقذر مجرد الوساخة، لا النجاسة، فلا يدرى من هذا البحر بالأحذر لمنظورة ادالة منطوق ومفهوماً على انعمائه.

«٥٢» التهذيب ج ١ ص ٤١٦ ح ١٣١٤

«٥٣» التهذيب ج ١ ص ٤١٥ ح ١٣١١.

(م)

٥٤ ٩- أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن صفوان بن مهران الجمال قال : سألت أبا عبد الله (عنه السلام) عن الحياض التي ما بين مكة إلى المدينة تردّها السباع ، وتلغ فيها الكلاب ، وتشرب منها الحمير ، ويفتسل منها الجنب أيتوضأ منها ؟ فقال : وكم قدر الماء ؟ قلت : إلى نصف الساق وإلى الركبة ، فقال : توضأ منه .

(ك)

= تحققت من توثيقه (١) يكون صحيحاً ، ونحن لا نراه ينصر عن مرثبه الصحيح .

قوله (أحمد بن محمد) (لحدث - ٥٤) صحيح ، وهذا صريح في أن عرض السائل من السؤال الواقع في مثل هذه الأحبار ، هو أن مثل هذا الماء ماء مبدول (٢) للطاهر والنجس فكيف نقول فيه ؟ وحديثه فلا يمكن أن يسدل به على بحاسة عساة الجنب إذ كان يذبه خالياً من الحاسة ، ولا على عدم رفع الحدث به ثانياً ، ولا على بحاسة بول الدواب ، كما في الحديث الآخر

وأما عدم سؤاله (عنه السلام) عن مساحه بنت الحناص ، فلأنها معلومة له ، لأنها كانت

بين الحرمين الشريفين ، وهي تريد على قدر الكبر بكثير ، فلذلك لم يسأل (عنه السلام) إلا عن =

عمق ماثها .

(ت)

(١) راجع ص ١٣٢

(٢) يعني أن هذه الحياض يرد فيها طاهر النجس كالسباع والدواب ، ونجس العين

كالكلاب .

« ٥٤ » التهذيب ج ١ ص ٤١٧ ح ١٣١٧ وأخرج الكلبى في تكفي ج ٣ ص ٤١ ح ٧ وليس فيه

(وتشرب منه الحمير)

(م)

٥٥ ١٠ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن الحسين بن عثمان عن سماعة بن مهران عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) إنا نسافر فربما بلينا بالغدير من المطر يكون الى جانب القرية فتكون فيه العذرة ويبول فيه الصبي وتبول فيه الدابة وتروث ؟ فقال . ان عرض في قلبك من شيء فقل هكذا ' يعني افرح الماء بيدك ثم توضأ فان الدين ليس بمضيق فان الله عز وجل يقول (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) .

فالوجه في هذه الأخبار كلها أن نحملها على أنه إذا كان الماء أكثر من كره فانه إذا كان كذلك لا يتجسس بما يقع فيه ، إلا أن يتغير أحد أوصافه حسب ما قدمناه وما تضمنت من الأمر بالوضوء من الجانب الذي ليس فيه الجيفة ، أو بتفريق الماء . يكون محمولاً على الاستحباب والتنزه . لأن النفس تعاف مماسة الماء الذي تجاوره الجيفة ، وإن كان حكمه حكم

(ك)

قوله (الحسين بن سعيد ... الخ) (الحديث - ٥٥) موثق (١) واستحباب الافراح إنما هو لدفع ما تنمر عنه النفس ، فان البول غالباً إنما يقع على وجه الماء ، فيحصل منه للنفس كراهة ، وبلا فراح وظهور الماء الحديدي نزول تلك لكراهية .

(ت)

(١) سماعة بن مهران لماضي ذكره في ح ٨ .

« ٥٥ » التهذيب ج ١ ص ٤١٧ ح ١٣١٦

(١) فعل هكذا - أي فافعل هكذا ، فان « الفعول » قد يجيء بمعنى الفعل (نوعي ح ٧/٤ باب أحكام المياه) عليه لاحاجة الى تدوين « ففعل » بـ « فافعل » كما فهمه في الاستعارة مد مهران

(م)

الطاهر، والذي يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار من أن حد الماء الذي لا ينجسه شيء ما يكون مقداره مقدار كبر، وإذا نقص عنه نجس بما يحصل فيه ويزيد على ذلك بياناً:

٥٦ - ١١ - ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الجرّة تسع مائة رطل يقع فيها أوقية من دم أشرب منه وأتوصاً؟ قال: لا.

٥٧ - ١٢ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد

(ك)

قوله (الحسين... الخ) (الحديث - ٥٦) موقوف (١) معبر «الأوقية» بصم الهمزة وتشديد الياء (٢) اسم لأربعين درهماً، ووربه (أقفولة) والألف زائدة، وفي بعض الروايات «وَبَّه» قاله أبو الأنبار في النهاية (٣)

قوله (محمد بن علي) (الحديث - ٥٧) صحيح، وهذا الحديث من مشكلات الأخبار، وقد قيل في حله وجوه:

(ت)

(١) عثمان بن عيسى الرؤسي الواقفي كما مضى في ج ٨ فراجع.

(٢) - الأوقية - بصم الهمزة وسكون الواو وكسر القاف وفتح الياء مشددة، أصلها «أَوْقِيَّة» على وزن «فَعُولَةٌ» كعَصْفُورَةٍ، احتضمت الواو والياء، وسبقت الواو باسكون، فقلبت ياء، وأدغمت الياءان، وانكسرت القاف لأجل الياء، وقوله «والألف زائدة» والأولى أن يقال «والهمزة زائدة» ووجه زيادتها أنها مأخوذة من «لوقي».

(٣) «النهاية» ٨٠/١ في مادة «أوق».

«٥٦» التهذيب ج ١ ص ٤١٨ ح ١٣٢٠

«٥٧» التهذيب ج ١ ص ٤١٢ ح ١٢٩٩، انظر في ج ٣ ص ٧٤ ح ١

(م)

العلوي عن العمري عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال :
سأله عن رجل رُعِفَ فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صفاراً فأصاب
إناؤه هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : إن لم يكس شيء يستبين في الماء
فلا بأس وإن كان شيئاً بيّناً فلا يتوصاً منه .

(ك)

= (أولها) مذهب إليه الشيخ ^(١) من العمل بظاهره ، ونبهه حمّ عمير من
الأصحاب

(وثانيها) تأويله بالانصاف على مذهب الحسن بن أبي عقيل ^(٢) من أنه لما كانت
إبانة الدم في الماء مستلزمة لمعير القليل ، وعدمها لعدمه غير ما ترى

(وثالثها) أن طاهر الخبر وصول الدم إلى الإناء ، لا إلى مائه ، فكاد الطاهر
يقنضي وصوله إلى الماء أيضاً ، والأصل عدمه ^(٣) فأجاب (عليه السلام) بترجيح الأصل =

(ت)

(١) «المسوط» ٧/١ .

(٢) من اعتبار التغير في القليل أيضاً .

(٣) (اعلم) أن للحديث ظهورين : الظهور المعنى و لظهور الحالي ، أما الظهور
اللفظي ، فهو إصابة الدم الإناء ، ومقتضاه نجاسة الإناء ، وأما لظهور الحالي فهو إصابة
الدم الماء ، ومقتضاه نجاسة الماء ، والسائل إنما سأل عن حكم الماء بظراً إلى ظهور
الحال ، ولكن هذا الظاهر معرض بأصالة عدم وصول الدم إلى الماء ، فيقدم عليه الأصل
بناء على ما هو الغالب من تقديم الأصل على الظاهر إلا ما خرج بالنص .

(مثال تقديم الأصل على الظاهر) كما أن كلياً ورد على إباء فيه حليب ، فإن حكم
الظاهر أنه ولع فيه ، ولكن يقدم عليه أصالة عدم .

(مثال تقديم الظاهر على الأصل بعيداً) عيبة المسلم المنتجس العالم بالحاسة فإن
الأصل بقاؤها ، لكن يقدم الظاهر وهو تنجيسه .

(م)

فالجوه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا كان ذلك الدم مثل رأس الأبرة التي لا تحسن ولا تدرك فإن مثل ذلك معفو عنه .

(ك)

= على الظاهر، وأنه إن لم يسس بالأصل يستصى عدم وصوله له (وأيدوه) ^(١) لما روه علي بن جعفر أيضاً ^(٢) قال سألته عن رجل رعب وهو يتوصاً، فمطر فطره في أنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال لا ^(٣) وبأنه (به السلام) عدل في الجواب عن الأصم ^(٤) وم من يستبين فيه مع تقدم الأناء، فعليه دلالة ما على التعاير بينهما، هذا

(والانصاف) أن مفهوم هذه العبارة عرفاً هو ما فهمه الشيخ (به السلام) من وصول الدم إلى الماء خصوصاً، وقد وقع الجواب عاماً، فإن قوله (به السلام) وإن لم يكن شيء يستبين في الماء شامل لما لم يقع، وما وقع ولم يسس، ولما لم يتصل بينهما كان مرددين والآن نرم تأخير انبساط عن وقت الحاجة =

(ت)

(١) المؤيد (بصفة المعمور) هو عدم وصول الدم إلى الماء، والمؤيد به هو قول الإمام (به السلام) «لا» أي عدم حوار الوضوء في صورة ليس بوضوء لدم إلى الماء، ففهم منه أن إحارة لإمام (به السلام) الوضوء بقوة «فلا بأس» في الخبر لسابق الرقم (٥٧) من أجل عدم وصول الدم إلى الماء، كما هو مقتضى حريان الأصل

(٢) «نظر» (المختلف) ٣/١ ص ٢٧ وحكاية عنه في «الحبل المتين» ص ١١٥ .

(٣) «الوسائل» ١/ ١١٢، ص ٨ ج ١، فروع الكافي ٣/ ٧٤ كتاب الطهارة ج ١٦

(٤) أي في الخبر (٥٧) حيث قال (به السلام) «إن لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس» وم يقل «إن لم يكن شيء يستبين فيه» حتى يرجع لصمير إلى الأناء، فعدل عن الأصم إلى ذكر لفظ «الماء» فعليه دلالة على أن هذا ما يبرأ بين وقوع الدم في الأناء ثلاثاً يقيناً، وبين وقوعه في الماء المصفي بالأصل

(م)

(ك)

== وأما رواية الثاند ، ففيها أن السراخ إنما هو فيما لا يدركه انصرف من الدم ، وأما القطرة وبحوها فالظاهر أنه مدرك بالانصراف قطعاً

(إذا عرفت هذا كله فاعلم) أن صاحب (المستقى) رحمه الله قال بعد فعل هذا الحديث : قال الشيخ رحمه الله بحممه على أنه إذا كان ذلك الدم مثل رؤوس الأبر التي لا تحس ولا تدرك فهو معفو عنه ، وعمل عنه متأخرو الأصحاب^(١) من هذا الكلام أنه يرى للماء مع قليل الدم خصوصية وندي صحيح ينافي أن كلامه باصرار في القول الذي يعرئ إلى أن ادريس حكايته عن بعض الأصحاب ، من أنه لا بأس بما يترشش على الثوب أو البدن مثل رؤوس الأبر من الحامضات^(٢) وأقله الانتداب إليه في الدم^(٣) عملاً بظاهر هذا الخبر ، ولا ريب أن إثبات الخصوصية في ذلك للدم أقرب إلى الاعتبار من إثباته للماء وقد انفتحت كلمة المتأخرين على حكاية خلاف الشيخ هنا في مسائل الماء حيث اتفق ذكره فيها ، وبعد ملاحظته فله يسر أن حكايته في أحكام الحامضات أسب : (انتهى) وهو حسن^(٤)

(ت)

(١) هكذا في النسخ ، ولكن في المستقى ١ / ٤٩ ط قم هكذا وعمل عنه متأخرو الأصحاب ، وفهم من هذا الكلام .. الخ .

(٢) راجع السرائر ص ٣٥ من ١٨ ط المحجري باب تطهير الحامضات

(٣) يعني أن قول بعض الأصحاب وإن كان عاماً بالمسح على جميع الحامضات ، دماً كانت أم غيرها ، لكن «أنه الانتعاب إليه في الدم» يعني بأحد من هذا القول بالمعذور المتيقن ، وهو المعفو عما يترشش من الدم فقط ، وذلك عملاً بظاهر خبر الرقم (٥٧)

(٤) المستقى ج ١ / ٤٩ .

(م)

١١ - باب حكم الفأرة والورغة والحية والعقرب

إذا وقع في الماء وخرج منه حياً

٥٨ ١ - أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى

عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن العظاية^(١) والحية والوزغ

(ك)

١١ - (باب حكم الفأرة الخ)

قوله (أخبرني الحسين) (الحديث - ٥٨) صحيح، لأن أحمد بن محمد بن يحيى المطهر وإن لم يذكر في كتب الرجال، ولكنه مذكور في (المهرست)^(١) وهو من مشايخ الصدوق (رحمه الله) ولطاهر نزيله حبيش، على أن الشيخ (رحمه الله) له ضربان أحدهما إلى محمد بن أحمد الأشعري^(٢).

مع أن جهالة مثله غير ضائرة، إذ الطاهر أن الشيخ (رحمه الله) يأخذ الحديث من الكتب =

(ت)

(١) أنظر «المهرست» ص ٢٦ ديل الرقم ٦٨ في ترجمة (أحمد بن إسحاق).

(٢) راجع الوسائل ٢٠ / ١٩ (لعمدة السالكين من الحائمة).

» ٥٨ «التهذيب» ج ١ ص ١١٩ ح ١٢٢٦ وهو جزء من حديث

(١) نعلنة - والعظاءة بالفتح والكسر دوسه مبدأ أصغر من العردوس تمشي مشاً سريعاً ثم تنفخ وهي أنواع كثيرة تشبه (سام أبرص) وتعرف عند العامة بالمقاية.

(م)

يقع في الماء فلا يموت أيتوضأ منه للصلاة ؟ فقال . لا بأس به .

٥٩

٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين بن أبي

الخطاب والحسن بن موسى الخشاب جميعاً عن يزيد بن اسحاق عن

هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سألته عن الفأرة

والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء

ويتوضأ منه ؟ قال : يسكب منه ثلاث مرات وقليله وكثيره بمنزلة واحدة

ثم يشرب منه ويتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه .

قال الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن (رحمته الله) : ما تضمن هذا

الخير من حكم الوزغة والأمر باراقة ما يقع فيه * محمول على ضرب من

(ك)

المشهورة المتواترة ، وذكر الطبري فيها للسحروح عن الإرسال كما قاله في

(المهرست) (١)

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٥٩) صحيح ، لأن الطريق إليه صحيح ، ويرد

بن اسحاق قد وثقه شيخنا الشهيد الثاني (رحمته الله) في (شرح الدراية) (٢) وعن مأخذه حكم

العلامة (سرسر) في (الخلاصة) بصحة طريقه بنحوه إلى هارون بن حمزة ، و

«يريد» فيه ، ولا فلم يصر أحد من أهل الرجال على بولته

(ت)

(١) «المهرست» ص ٢ .

(٢) «شرح الدراية» ص ١٦٥ .

(٣) «الخلاصة» ص ١٣٩ س ١ .

« ٥٩ » التهذيب ج ٢ ص ٢٣٨ ح ٦٩٠ .

(م)

الكراهية بدلالة الخبر المتقدم ولا يجوز التناهي بين الأخبار.

(ك)

• قوله (محمول على ضرب من الكراهية .. الخ) عبّر عنه باللام^(١) فإن الذي يلزم عدم الانتفاع الأرقه ونحوها، وهذا قال «والأمر برفقة ما يقع فيه»
 • وقوله (على ضرب من تكريهه) أشاره إلى طاهر الهبي^(٢) الذي اعتبر لأمره أولاً، فلا يرد عليه ما أورده الفاضل المحشي^(٣) من «أن الأمر بالاراقة غير المذكور في الحر، وعلى تقديره^(٤) فالمستحب أن يقف على ضرب من الاستحباب^(٥)» وقد أول هذا الحر بأنه «المرد المتع من الانتفاع بما يقع فيه لورع لمير النوضوء كالشرب ونحوه لأن شهى عن الانتفاع عام، ولو صوء حصص وهو كما يرى^(٦)»

(ت)

(١) وهو «الاراقه» وراد منه لمروم وهو «عدم الانتفاع»

(٢) وهو قوله «اللام» «لا ينتفع بما يقع فيه»

(٣) وهو السيد محمد بن عبي لموسوي لدمبي صاحب معترك.

(٤) يعني أنه على تقدير ذكر الأمر بالاراقة

(٥) لأن لاراقه لا تكون مكروهة بل تكون مستحبة

(٦) إشارة إلى ضعف ما أورده المحشي .. على الشيخ . وحاصله أن ههنا شكائين

على الشيخ «وتأويله في الغير».

(أما الاشكال الأول) فهو أن لتعبير بالأمر بالاراقة غير مبدل لأن سائر الحر

«عدم الانتفاع»

(وأما الاشكال الثاني) فهو أنه بعد حمل «عدم الانتفاع» على لاراقه وهو الاراقة،

كان لمعنى تعبّر بالاسحب . لا لكراهه . لأن شهى لتسريحه عن الانتفاع أمر

ستحبابي بصدده . وهو عدم الانتفاع . أي لاراقه . =

(م)

٩٠ - ٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى

اليقطيني عن النضر بن سويد عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي

(ك)

قوله (محمد بن أحمد ... الخ) (الحديث - ٩٠) ضعيف باب شمر ، فقد قال النجاشي : إنه ضعيف جداً ، وقد أحاديث في كتب جابر الحمصي بسبب بعضها إليه .^(١)

(أقول) وهذا أيضاً مما قدمنا الكلام فيه ، وذلك أن جابر الحمصي (م) من أهل الأسرار ، ومن روى من موطن الأحبار ما لم يروه غيره ، وقد روى عنه عمرو بن شمر ، فلم يرص العلماء (م) منها بسببه الريبة إلى جابر ، لشهرة حاله بينهم فسبوا إلى ابن شمر ، ولعل هذا مما يورث فيه مدحاً لا قدحاً كما تقدم في محمد =

(ت)

= (وأما التأويل) فهو : أن ههنا خبرين ، الأول : لرقم (٥٨) الذي حاصله عدم أبأس في الوضوء من الماء الذي وقع فيه لورع ، ولثاني الرقم (٥٩) لعائل : لا ينفع بما يقع فيه الوزع وصوء أكان الانتعاع أو شرباً ، ويختص هذا العام بالبحر الحاضر السابق المحيز للوصوء فتكون النتيجة عدم المص في الوضوء بالكرهية وعدم الحوار في الشرب . (وقد أجاب) سيدنا الجيد (هـ) عن ذلك بأن التعبير باللزم عن الملووم شائع في المحاورات ، وليس من الشواهد التي لا يصدر إليها بلا قرينة ، وانتمى بالكرهية بحدوث الملووم (وهو عدم الانتعاع) .

(وأما التأويل المذكور) (وهو تخصيص العام بالخاص) غير صحيح ، لأن صدر الخبر الثاني (الرقم ٥٩) وقع فيه التزل عن الوضوء والشرب ، فدينه (وهو لا يسمع به) يقع فيه الوزع) يرجع إليهما ، فقع التعارض بين الخبرين ، ومقتضى الجمع بينهما هي الكرهية

« ٩٠ » التهذيب ج ١ ص ٤٢٠ ح ١٣٢٧

(١) رجال النجاشي (٧٦٥) ص ٢٨٧

(م)

جعفر (عليه السلام) قال : « أتاه رجل فقال له : وقعت فأرة في خابية فيها سمن أو زيت فما ترى في أكله ؟ فقال : له أبو جعفر (عليه السلام) لا تأكله ، فقال له الرجل : الفأرة أهون علي من أن أترك طعامي من أجلها ، قال : فقال له أبو جعفر (عليه السلام) انك لم تستخف بالفأرة إنما استخففت

(ك)

بن سنان ، مع أن الحاشي قال أن النص من سويد صحيح الحديث ، وهذا صحيح الطريق إليه كهذا ، علم صحة حديثه .

وقول بعضهم أن المراد بعبارة الحاشي صحة حديثه ، لا روايته ، فعمل هذا من روايته لا من أحديثه خلاف اصطلاحهم ، فإن قولهم « فلان صحيح الحديث » يريدون به مفولاه ومروياته ، سواء أحدها عن الظاهرين « به » بواسطة أو بغيرها .

(وبالجملة) فصحة مثل هذا الحديث بالنسبة إلى كل هذا التحقيق لا يحلو من

وجه

وأما حمل الشئ « لا ربه » له على العبارة المبيحة ، فليس هو بتأويل ، لأن قوله « لا ربه » أن الله تعالى حرم المبيحة « لا ربه » صريح في ردة لفأرة المبيحة (نعم) يرد على صاحبه أنه لا يعطي التحيس ، بل تحريم الأكل ، إلا أن يكون المراد أنه حرم ملموس المبيحة ، ومجاورها على طريق الملاصقة^(١) .

(ت)

(١) رجال الحاشي (١١٤٧) ص ٤٢٧ ط قم وفيه (نصر) بالصد المهمة والصحيح كما

في « التبيين » و « المعجم » (النصر)

(٢) فيكون من قيل ملاهي التحس ، والحرمة من حيث الحاسة

(م)

بديك ، ان الله حرم الميتة من كل شيء » فلا يسافي الخبر الأول لأن الوجه في هذا الخبر أنه إذا ماتت القارة فيه لا يجوز الانتفاع به ، فأما إذا خرجت حية كان الحكم ما تضمنه الخبر الأول يدل على ذلك .

٦١ ٤- ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عنه السلام) قال :

(ك)

- وأما لقاره إذا خرجت حية فم يذهب إلى نجسها سوى الشيع «سرس» في موضع من (لهيه) ^(١) يعولاً على ما روي من عمل ثوب إذا مشى عليه رطبة ^(٢) وفصيه المجمع ^(٣) فنصبي يحمل على الاستحباب كما هو المشهور قوله (علي بن جعفر الخ) (الحدث - ٦١) صحيح ، لأن الطريق هكذا الحسن بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن العمري ، عن علي بن جعفر .

(ت)

(لهيه ص ٢٣٧ من ١٨) (تو مع العميه)

(٢) إرواؤه هكذا .. عن عبي بن جعفر عن أخيه موسى (عنه السلام) ، قال : سألته عن لقارة رطبة قد وقعت في ماء تمشي على ثياب أبيض فيها ؟ قال : اعسل ما رأيت من ثمره ، وما لم تره فاصحبه بالماء ، تهذيب ١ / ٢٦١ ب تطهير الثياب ، ج ٤٨ وح ٢ / ٣٦٦ ب فم بخور صلاة ج ٥٤ .

(٣) من الأمر لعن يذهب في توحوب (كما في الرواية المذكورة) وبين «نمى لدس عن كنه» نصح في نخور (كما في صحيح لأعرج لدى سباني في الشرح) .

(أقول) وفيه ثلاث شيوخ . ذكر في تهذيب ١ ، ٢٦١ بعد نقل الرواية المذكورة في لتعريف (٧) «وهي رواية أبي هده عن عبي بن جعفر «وكتب من ذلك» فعليه بشكل الحمل على استحباب غسل . فمق المعرض من إرواينين

(م)

سألته عن فأرة وقعت في حب دهن فأخرجت قبل أن تموت أنبيعه من مسلم ؟ قال : نعم وقد من منه .

٦٢ ٥- ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن

(ك)

قال الفاضل المحشي رحمه الله : وهذا الخبر يمكن حمله على حور البيع والادهان بالبحس كما ذكره بعض محققي المعاصرين ، ولا يحسن ما فيه لعدم وجود الداعي اليه ^(١) سوى ذلك الحديث الذي تقدم أنه محمول على الاستحباب جمعا وروى في (التهذيب) حديثا صحيحا في باب الأصغره مسندا إلى سعيد الأعرح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة مع في الشمس ولرب ثم حرج منه حيا ؟ فقال : لا بأس بأكفه ^(٢) وهذا صريح في المطلوب

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٦٢) ضعيف الوفا ^(٣) ، وأما الطريق ^(١) فهو =

(ت)

(١) أي أي هذا الحمل ، لأن الله لا يحسن إذا خرجت لعافه منه حيا ، ولا دليل على نجاسة سوى روايه المذكورة في نسخة (٢) من لصفحة الماصية وقصبة الجمع تقتضي الاستحباب كما عرفت ، وقد علمت نظرا فيه أيضا

(٢) التهذيب ٩ / ٨٦ باب الأطفة ح ٣٦٢ .

(٣) وهو الحسن بن يزيد الوفاي من أصحاب نوح عليه السلام ، قال المحشي : وقال قوم من القمطين به علة في آخر عمره وانه أعلم وم رأيا له رواية تدل على هذا ، فلعل تضعيف لسيدنا له دهر لي هـ ، مع عدم ورود مدح له ، هـ . مع انقص عن شمول توثيق ابن قولويه به وللسكوبي عموم توقعهما في اسد كامل الزيارات .

(٤) أي طريق الشيخ رحمه الله إلى محمد بن أحمد .

(م)

هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أنَّ علياً (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت وإذا في القدر فأرة ؟ قال . بهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل ، لأنَّ المعنى فسي هذا الحبر إذا ماتت فيه يجب اهراق القدر .

٦٣ ٦- فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال . سألت عن حية دخلت حباً فيه ماء

(ك)

= هكذا . جماعه عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، ومحمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن علي بن محبوب ^(١)

وأما السكوني ^(٢) فهو وإن اشتهر حقه بالصعب ، إلا أنَّ لمحقق ^(٣) قال في الرسالة =

(ت)

(١) عن محمد بن أحمد (راجع المهرست ص ١٤٤ ط الحف لأشرف في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى) .

(٢) وهو اسماعيل بن أبي رباح لسكوني الشيعري الكوفي من أصحاب الصادق (عليه السلام) ووجه ضعفه . ١- لم يذكره الكشي ٢- لم يوثقه الحاشي مع ذكره ٣- قال اسرفي يروي عن انعمام (المعجم ١٢٨٣) وعلى الحلبي لحلاف في ذلك (لسرثر تصل مرتب المجوسي) ٤- لم يوثقه الشبح أيضاً مع ذكره في المهرست (همره ٣٨) والرحال (٩٢)

(م)

وخرجت منه ، فقال : إن وجد ماء غيره فليهرقه .

فالوجه فيه أن نحمله على ضرب من الكراهية مع وجود الماء المتيقن طهارته ، ولأجل هذا أمره بأراقته إن وجد ماء غيره ، ولو كان نجساً لوجب أراقته على كل حال .

(ك)

= «المرئية»^(١) «انه ثقة وان الأصحاب أجمعوا على العمل بروايته» والحق أن أكثر الرواية عنه ، واعتماد الأجلاء على روايته مما يورث ظناً بما ذكره المحقق «» قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٦٣) موثق^(٢)

(ت)

= ٥- ذكر العلامة في القسم الثاني من العلامة ص ١٩٩ ط الحف الأشراف
وجه ثقته عمل الأصحاب بروايته الكثيرة كما ادعى السيد لشارح «» عليه الإجماع ،
وصرح به الشيخ أيضاً في العدة (عند البحث عن حجية الخبر عند التعارض) وكذا
المحدث النوري في المستدرک (ج ٣ ص ٥٧٥) وسيدنا الحوئي في المعجم (١٢٨٣)
وذلك لأن المدار على الوثاقة في الفعل لا العدالة في العمل

(١) « المرئية » بالعين المهملة والراء المعجمة ، نسبة إلى عز الدين الذي كتب

المحقق «» المسائل في جوابه «» نفس مراد .

(٢) بوجود وهيب بن حفص الحريري الواقفي في السد وكان ثقة (الجاشي) وهو

وهيب بن حفص السحاس وح (المعجم ١٣٢٠٦)

(م)

١٢ - باب سؤر ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه من سائر الحيوان

٦٤ ١ - أخبرني الحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد (ك)

١٢ - (باب سؤر ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل)

قوله (الحسين بن عبيد الله) حديث (٦٤) مؤلفه (١) وقوله (عنه السلام) وكل ما أكله لحمه لحم، مع استدراكه لنسخه، عن ما ذهب له في كتابي حديث (٢) من بحاسة سؤر ما لا يؤكل لحمه، عدمه لا يمكن سحر منه، كسحره وتأمره وحبه قل هي (التهديد) في سؤره

(ت)

(١) لوفوق مصدق بن صدقة المدني وعمر بن موسى لسابطي في السند.
(أما الأول) فعدة الشيخ من أصحاب تصديق وكنافهم ولحدود عليهم السلام (رحم لظوسي ٦٥٠ و ٢٠) وقد كسي به فصحي ومن أحبه بسماء وتلقاهم بعدون (التمعجم ١٨ / ١٦٩).

(أما الثاني) ففان الشيخ .. في الاستصرح ٢ في دين الحديث (٣٢٥) أنه كان قطعية وثقة في السند لا يطمع عنه، وكذا في التهذيب ج ٧ حديث (٤٣٥)
(٢) أي التهديد والاستصرح في دينه سحر

٦٤ ٥ التهذيب ج ١ ص ٢٢٤ ح ٦٤٢ ج ١ ص ٢٢٨ ح ٦٦، كافي ج ٣ ص ٩ ح ٥ وذكر صدر منه الفقيه ١٢/١ ح ١٨ بصير في اللفظ.

(م)

بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سئل عن ماء يشرب منه الحمام ؟ فقال * كل ما أكل لحمة يتوصاً من سوره ويشرب ، وعن ماء يشرب منه يازي أو صفر أو عقاب ؟ فقال كل شيء من الطيور يتوصاً مما يشرب منه إلا أن ترى في مفاره دمًا فإن رأيت في مفاره دمًا فلا

(ك)

* قوله (عليه السلام) : كل ما يؤكل لحمة يتوصاً سوره ويشرب ، يدل على أن ما لا يؤكل لحمة لا يحور الوصوه واشرب منه ، لأنه إذا شرط في استباحة سوره أن يؤكل لحمة ، دل على أن ما عداه بخلافه ، ويحري هذا محري قول النبي (صلى الله عليه وآله) في سائمة الغنم ركبه ، في أنه يدل على أن المعروفة ليس فيها الزكاة انتهى (١).

وبرد عليه لأعراض من وجهين (أحدهما) ما أورده عنه العلامة في (المحتف) (٢) وصاحب المندرة في (الجو شي) وحاصله أنه بعد تسليم دلالة * قوله (كل ما يؤكل لحمة يتوصاً من سوره ويشرب) على أن ما عداه بخلافه ، فإما يدل على أن غير ما كور لا يشرب به بحكم كثر كما ثبت للمأكول ، ونحن نقول بموجبه ، فإن سوره بعض غير ما كور بحسن قطع (٣).

(وثانيهما) أن صدره هو كور نفسه لكنه يأنس له أفراد الطيور ، لوقوع السؤال عن حمام ، ولما سسر - من من مفهومه بحاسة الساري ويحوى سأل عنه =

(ت)

(١) التهذيب ١ / ٢٢٤ في ديل الحديث (١٤٢).

(٢) المختلف ص ١٢ من ١١ (الطبع القديم).

(٣) فلا يدل على أنه سوره سوره لا يؤكل لحمة كما ادعه الأشع (٤).

(م)

تتوضأ منه ولا تشرب منه ، وسئل عن ماء شربت منه الدجاجة ؟ فقال : إن كان في منقارها قدر لم تشرب ولم تتوضأ منه ، وإن لم تعلم أن في منقارها قدراً توضأ منه واشرب .

وهذا خبر عام في جواز سؤر كل ما يؤكل لحمه من سائر الحيوان ، وأن ما لا يؤكل لحمه لا يجوز استعمال سؤره ، وقد بينا أيضاً في كتابنا (تهذيب الأحكام) ما يتعلق بذلك واستوفينا فيه الأخبار ، وما

(ك)

= ثانياً ، فأجابته بـ (عدمه) بكلية أخرى أهم من الأولى ، وحشد فلا دلالة له على ثبوت الحكم في غيرها ، ولا فيه ، مع أن دلالة مثل هذا المصنوع الضعيف ، لا تقوم بمعارضة الأخبار الصريحة مطوّفاً الدالة على طهارة ما عدا الثلاثة ، وعليه عامة المتأخرين

• وقوله (عدمه) : ما رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ، ربما استدل به على ما ذهب إليه جماعة من الأصحاب^(١) من طهارة الطيور كالسباع بمحرد روال العين ، وإن كان بحصرت كمش منقاره في الأرض وسحوه ، وذكروا له من الاستنباطات ما هو غير تام لعدم الدليل عليه

(والحق) أن الطيور والسباع وسحوها كغيرها من الأدميين لا يظهر إلا بما ورد التمهيد به شرعاً كالماء وسحوه ، وذلك أن نجاسته معلومة شرعاً ، وما جعلوه مبرأً لها^(٢) لم يذكر شرعاً .

(ت)

(١) كما استظهره من أمثال هذا الخبر في (روضة المتقير) ١ / ٦٦ .

(٢) كمش المنقار على الأرض .

(م)

يتضمن هذا الخبر من جواز سؤر طيور لا يؤكل لحمها مثل البازي والصقر إذا عري متقارهما من الدم ، مخصوص من بين ما لا يؤكل لحمه في جواز استعمال سؤره .

٦٥ ٢- وكذلك ما رواه اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) أن

(ك)

(نعم) لو عات عن العن واحتمل ولوعه في ماء كثير أو جار ، لم يبعد الحكم بطهارته ، لعدم تحقق الحاسة^(١) ولأن لو عملنا بالاستصحاب في أمثال هذا لم أن لانحكم بطهارة أحد من الناس ، لعدم استحسانهم ، وأقله صدور البول منهم والعائط ، وعدم علمنا بوقوع الطهارة والارائه عنها^(٢)

وأما هذا الحديث فدلاله على العكس أظهر ، وذلك أن قوله (ع) سلام ، فإن رأيت في منقاره ، شامل لما كانت موجودة بالفعل ، ولما أزالها بعير المرين الشرعي ، لأنه يصدق عليه رؤية الدم ، كخطابات بعضها لبعض

وقد طوّرت الكلام في هذا المقام في شرحنا على (التهذيب) وقد اتفق بعد كلامنا هناك ، اطلاعنا على (شرح الارشاد)^(٣) بفاصل الراهد مولانا أحمد الأردبيلي فرأى أنه قد جرح في هذا المقال ، فالحمد لله على التوفيق لمثله

قوله (اسحاق بن عمار) (الحديث - ٦٥) موثق ، والطريق اليه صحيح ، وهو في =

(ت)

(١) يعني في الحال ، بعد الغيبة والاحتمال المذكور .

(٢) في هذه الملاحظة نظر ، من وجود الفرق بين الانسان المتميز عادة التطهير ، وبين الحيوان ، نعم ، اذا كان شخص غير مال في المباد وغيره ، فلا محيص فيه عن استحباب الحاسة .

(٣) « شرح الارشاد » للعلامة الأردبيلي (في سؤر الحلال وآكل الحيف) .

(م)

أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول . لا بأس بسؤر الفأرة إذا شربت من الاناء أن
يُشرب منه ويتوضأ منه . الوجه فيه أن نَحْصه من بين ما لا يؤكل لحمه من
حيث لا يمكن التحرز من الفأرة ويشق ذلك على الانسان فعفي لأجل
ذلك عن سؤره .

(ك)

(المهرست) هكذا . اسحاق بن عمارة الساطي له أصل ، وكان فصيحاً ، لا أنه ثقة ،
وأخيه معتمد عنه ، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله ولحسن بن عبيد الله عن أبي
جعفر محمد بن علي بن الحسين بن مويه ، عن محمد بن الحسن بن الوليد عن
محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن أبي
عمير ، عن اسحاق بن عمارة (١)

(ت)

(١) «المهرست» ص ٤٢ .

(م)

١٣ - باب ما ليس له نفس سائلة يقع في الماء ويموت فيه

٩٦ ١ - أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الخنفساء والذباب والحراد والسملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والربت والسم وشبهه؟ قال كل ما ليس له دم فلا بأس به.

٩٧ ٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن

(ك)

١٣ . (باب ما ليس له نفس سائلة)

قوله (الحسين بن عبيد الله) (الحديث - ٩٦) مؤثر (١)

قوله (وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد) (الحديث - ٩٧) مجهول بأس
حيث (٢).

(ت)

(١) مصدق بن صدقة وعمارة بن موسى الساباطي مطهر الماصي

ذكرهم في ج ٦٤ .

(٢) أي حفص بن عياث القاسمي الكوفي، قال الشيخ « (نه كان عامي المذهب) » =

« ٦٦ » المذهب ج ١ ص ٢٣ ح ٦٦٥ وأخرج الكوفي في كافي ج ٣ ص ١ ح ١

« ٦٧ » المذهب ج ١ ص ٢٣١ ح ٦٦٩ الكوفي ج ٣ ص ٦ ح ٦ وهو جزء من حديثهم

(م)

أبيه عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال : لا يُفسد الماء إلا ما كان له نفس سائلة.

٦٨

٣ - أخبرني الشيخ أبو عبد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن

(■)

قوله (أخبرني الشيخ) (الحديث - ٦٨) ضعيف ، لأنَّ ابن سنان الذي يروي عن ابن مسكان الظاهر أنه الضعيف على الاصطلاح ، وقد وقع هذا رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) بغير واسطة ، فهو مدف لما قبل من أنه لم يسمع من أبي عبد الله (عليه السلام) إلا حديث « من أدرك المشعره ولكن في صحته ذلك انقول كلام يشهد به التتبع

وهذه الأخبار طاهرة في طهارة ما لا نفس له ، وهي وإن لم تكن صحيحة إلا أنها مؤيدة بالأصل ولا جماع المسمول في (المعبر) ^(١) و (المسهي) ^(٢).

ويظهر من كلام الشيخ «» في (المبسوط) ^(٣) و (الجمل) ^(٤) وصريح -

(ت)

= وهذه في رجاله من أصحاب الباقين والصادق والكاظم (عليهم السلام) ، وذكر في (العدة) في بحث حجية خبر الواحد « انه كان ثقة » ، أقول : من كان حاله هذا فلا وجه لكونه مجهولاً.

(١) ص ٢٥ ط ٢٢ ط القديم -

(٢) ١ / ١٦٣ .

(٣) ١ / ٣٥ .

(٤) الجمل والعمود للشعير الطوسي «» ص ١٨ .

« ٦٨ » التهذيب ج ١ ص ٢٣٠ ح ٦٦٦ .

(م)

مسكان قال . قال أبو عبد الله «عيب السلام» : كل شيء يسقط في البئر ليس له دم مثل العقارب والحافس وأشباه ذلك فلا بأس .

(ك)

= (النهاية) ^(١) نجاسة دم ما لا ينس له ، إلا أن طاهره في الكتابين ^(٢) عدم وجوب إزالته ، وفي (النهاية) وجوبها ، فإنه قال فيها «وإن كان دم سمك ، أو بئر ، أو فروح دامية ، أو جراح لارم ، أو دم براغيث ، فإنه يجب إزالته ^(٣) قتيلاً كان أو كثيراً ، وفي (المعتبر) ^(٤) : «ما يتولد في المجاسات كدود الحش وصراصه في نجاسته تردد ، ووجه النجاسة أنها كانت من النجاسة فيبقى عليها ، ووجه الطهارة الأخبار الدالة على طهارة ما مات فيه حيوان لا ينس له من غير تفصيل» وهذا الكلام من المحقق (ع) يعطي أن الاستحالة عنده ليست من المظهرات في الكل .

(ويؤيده) ما ذهب إليه من عدم طهارة الحرير وشبهه ^(٥) إذا وقع في المملحة وصار ملحاً ، وكذلك العذرة إذا وقعت في البئر واستحالت كماته ، محتجاً عليه بأن النجاسة قائمة بالأجزاء لا بالأوصاف ، فلا نزول بتغير الأوصاف

(وأجيب) بأن قيام النجاسة في الأجزاء مسلم ، لكن لا مطلقاً ، بل بشرط الوصف =

(ت)

(١) ص ٢٣٧ س ١١ (الجوامع الفقهية ط جهان طهران)

(٢) أي المبسوط والجمل .

(٣) لا يخفى أن الموجود في (النهاية) «لا يجب إزالته» وهو عكس ما نقله جديداً الشارح (ع) قلاحظ .

(٤) ص ٢٦ س ١ ط القديم .

(٥) من نجس العين كالكلب .

(م)

٦٩ ٤- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) السلام، قال سألته عن الحمساء تقع في الماء أيتوصاً منه؟ قال نعم لا بأس به. قلت فالعقرب؟ قال أرقه فالوجه في هذا الخبر فيما يتعلق بالأمر باراقة ما يقع فيه العقرب أن نحمله على الاستحباب دون الحظر والایجاب.

٧٠ ٥- وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن

(ك)

= لأنه المتبادر من تعليق الحكم بالاسم، والمعهود في الأحكام الشرعية^(١)

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ٦٩) مؤن^(٢)

قوله (محمد بن أحمد بن يحيى) (الحديث - ٧٠) مجهول باشتراك سهل بين من

لا يزيد حالهم على الإهمال

* وقوله (ع) السلام، رحمه قد أحيف، معناه مينة قد أسب، وهذا الخبر من حملة أخبار البشر المحملة^(٣) بكن بأويله ظاهر ولحمد لله

(ت)

(١) من دور الأحكام مدر موضوعات اعرافية، لا الشرعية

(٢) عثمان بن عيسى، وسماعة بن مهران رجع ح ٨

(٣) وجه الاحتمال: قوله (ع) السلام، في الحديث (٧٠) - «استق عشر دلاء للعقرب»،

مع أنها ليست دت نفس، وكذا عموم قوله (ع) السلام، في هذا الحديث «لحيث كنها سوء» مع أنه هناك فرق بين دى النفس فحسب في بعضه روح النثر كنها (كما سألني في

(م)

عبد الحميد عن يوس بن يعقوب عن مهال « قال . قلت : لأبي عبد الله
(عليه السلام) العقرب تخرج من البشر ميتة ؟ قال : استق عشر دلاء ، قال :
قلت : فغيرها من الجيف ؟ قال : الجيف كلها سواء الا جيفة قد أجيفت فان
كانت جيفة قد أجيفت فاستق منها مائة دلو فان غلب عليه الريح بعد مائة
دلو فانزحها كلها » فالوجه في هذا الخبر أيضاً ضرب من الاستحياب
دون الايحاب .

(ك)

(ت)

الحديث (٩٣) وس غير . فلا بحث فيه فضلاً كما مضى في الحديث (٦٦) هذا كله ، مع
مخالفة ظاهره للحديث (٦٨) أيضاً .

أما وجه تأويله بما أفاده الشيخ . من حمه على الاستحباب

(م)

١٤ - باب الماء المستعمل

٧١ - أخبرني الشيخ أبو عبد الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن الحسن بن علي عن أحمد بن (ك)

١٤ - (باب الماء المستعمل)

قوله (أخبرني الشيخ) (الحديث - ٧١) ضعيف بأحمد بن هلال (١) وهذا (ت)

(١) أحمد بن هلال العبراني الكرخي من أصحاب الهادي والمسكري (ص ١١١)، ورد في مدمته التوقيعات من الإمام المسكري (ص ١١١)، نحو (أحدروا، الصوفي المتصنع - لا عمر الله ديه - نحن نرى من ابن هلال لا رحمه الله وممن لا يبره منه - لكشي) ومن إمام العصر (ص ١١١) (ص ١١١) (ص ١١١) (وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ أَمْرِ الصَّوْفِيِّ الْمُتَصَنِّعِ - يَعْنِي الْهَلَالِي - فَيَتَرَأَّى عَمْرَهُ بِدَعْوَتِنَا، كَمَا أَنَّ الدِّينَ ص ٤٨٩ ط قم) وكان من شأن ابن هلال أنه قد حجَّ أربعاً وخمسين حجة، عشرون منها على قدميه (الحديث) وقام الصدوق: «أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ هَلَالٍ مَجْرُوحٌ عِنْدَ مَشَايِخِنَا... سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْنَا بِمُتَشَبِّعٍ رَجَعَ عَنِ التَّشْبِيعِ إِلَى النَّصَبِ إِلَّا أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ» (كَمَا أَنَّ الدِّينَ ص ٧٦ ط قم) وقال الشيخ في (التهذيب) في باب الوصية لأهل لصلال ح ٩ ص ٨١٢: «أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ هَلَالٍ مَشْهُورٌ بِالطُّلُوِّ وَاللُّغَةِ، وَمَا يَحْتَمِلُ بِرَوَايَتِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعَمَلْ عَلَيْهِ»، وقال في (الاستبصار) في باب -

(م)

هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) السلام) قال : لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل ، وقال : الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجبابة لا يجوز أن يتوضأ منه

(ك)

— الحديث هو مسند القول بحامضة العسالة من الخبث كما هو المشهور^(١).

(وفيه) مع الاعراض عن سنده ، أن عدم جوار الوضوء أعم من المجاسة ، إذ يحوز أن يكون من باب الماء الأجن ، فيكون النهي فيه للسريه ، لما تحققت من طلب الاحتياط في ماء الوضوء

(بل ربما قيل) إن في ذكره^(٢) مع غسل الحصة دلالة على طهارته ، إذ المراد به ماء الغسل من غير المني^(٣) =

(ت)

= ١٠ يحوز شهادة الساء فيه ح ٣ ح ٩٠ : أحمد بن هلال ضعيف ، فاسد المذهب لا يلتفت إلى حديثه ، وقال الجاشي . أحمد بن هلال أبو حمزة المرتاني صالح الرواية ، يعرف منها ويسكر وقد روي فيه دهم من سيدنا أبي محمد العسكري (ع) السلام) ولا أعرف له لا كتاب يوم وليله وكذب بوادر .

ومع هذا كله - قد استظهر سيدنا الحوئي وثيقة الرجل نظراً إلى قول الجاشي المذكور (راجع معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٣٥٨)

(١) وهذا الحديث يدل أيضاً على حوز الوضوء بالماء لمستعمل في رفع الحدث الأصغر دون الأكبر .

(٢) نصير راجع إلى الماء الذي يغسل به الثوب .

(٣) لأن البدن إذا لم يكن طاهراً من المني وغيره ، لم يكن الغسل صحيحاً لتجاسة

الماء لمستعمل فيه حينئذ ، وكذا بينهم . من رداه لآمام (ع) السلام) عدالة انوضوء له وهي طاهرة يفيد^(١) الكلام في الماء المستعمل الطاهر

(٢)

وأشباهه ، وأما الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء
نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به

= (ك) وهو صاهر ، واختلاف في صوره (١) وحسب المشهور هو الأخطوط وغيره هو الأقوى
وأما أعرابه وشبهه (٢) فالرفع إما عطف على الماء (٤) يعني ما يشبهه (٥) عمل
الحذبة من الأعين المبروصات ، أو على المصدر المأخوذ من فوهه ، أن يتوضأ
يعني : لا يجوز الوضوء وأشباهه منه .

(ت)

(١) أي في مطهرته .

(٢) المشهور هو النجاسة وغيره هو الطهارة .

(٣) هكذا في « لأصلية » و « لحرثية » وكسر على هـ مشبه (أشابهه) وكذا هي

المتن .

(٤) (ولا يحض) أن فيه احتمال فراء تيس الرفع ولحر ، أم الرفع فيه أيضاً

احتمالان

(الأول) أن يكون عطف على « الماء » فيكون لعدرة هكذا : وشبه الماء الذي .

يعتس به لرحل من لحدته لا يجوز أن يتوضأ به ، ولصغير حينئذ راحع أنى « الماء »
والمراد من « لأشبهه » ما يستعمل في لأعمال نواحيه الأخرى كعمل الحصى والعدس .

(الثاني) أن يكون عطف على مصدر (كما أوضحه لمصنفه) ، أم احتمال آخر

(وهو أن يبيح مصنف في حاشية « لحرثية » ويده) فهو على أن يكون العطف على

صغير « منه » يعني لا يجوز أن يتوضأ من أشبه الماء الذي يعتس به لرحل من لحدته

كعمل الحصى والعدس ، وهذا لاحتمال قرب إلى الصواب ، بقرب مرجع صغير

والمعطوف إليه .

(٥) كدبت في السج ، لكنه لا يتم لعدرة طهر ألا مع تقدير لفظ « مراعى » فل =

(م)

٧٢ ٢- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن مسكان عن ابن مسكان قال :

حدثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق فيريد أن يغتسل وليس معه ائاء والماء في هذه^(١) فإن هو اغتسل به رجع غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال : ينصح

(ك)

قوله (الحسين) (ح ٧٢) ضعيف بأس سبب لأنه محمّد كما عرفت ، وهذا الخبر من الأحاديث المشككة ، لعدم بيان محل النص ، ولا بيان فائدته ، وقد قيل فيه وجوه

(أحدها) أن المصوح^(١) هو الأرض يجمع احذار ماء الغسل إلى الماء الذي يغتسل فيه بسرعة ، وذلك أنه إذا كان الموضع حاداً جرى منه خط^(٢) على وجه الأرض ولتراب ، ويكون جريته إلى ماء الغسل سريعاً ، بخلاف ما إذا كان المحل مرشوشاً .

(وثانيها) أنه للأرض ، ولكن لفائدة الماء بحيث الموهوم على وجه الماء ، والله ذهب الفاضل المحشي (ص ١٠٠) واستدل عليه بقوله (عليه السلام) في رواية لكهلي : إذا أتيت ماءً وفيه قلة فاصبح عن يمينك وعن يسارك وعن يديك ووصاً^(٣) وفي =

(ت)

= «عس الحباية» وقيل «لأعمار المعروضة» فتكون العدة هكذا بمعنى ما يشابه ماء

غسل الحباية من ماء الأعمال المعروضة .

(١) لظهور أن لصحيح «المصوح عليه»

(٢) أي خط من الماء المستعمل في الغسل .

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٥٨ - ب ١٠ ح ٣ .

« ٧٢ » النهج ب ج ١ ص ٤١٧ ح ١٣٠٨

(١) التوبة بالفتح قاله الكون : المصوح من الأرض .

(م)

بكف بين يديه وكف من خلفه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله ثم يغتسل .
فلا يتنافي الخبر الأول لأنه يحوز أن يكون المراد بالغسل ههنا غير
غسل الجنابة من الأعسال المسنونات ، لأن الذي لا يحوز استعمال ماء
اغتسل به إذا كان الغسل للجنابة ، فأما إذا كان مسنوناً فذلك يجري

(ك)

= رواية أبي بصير ^(١) عن عاصم بن عيسى ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اغتسل بالماء ثم
توضأ ^(٢) ولا يحمي ما في دلالتهما من التأمل ^(٣)

(وثالثها) أن المصوح هو البدن ليسرع حريداً لماء عسبه عند الغسل حتى
لا ينزل إلى الماء قبله ^(٤)

(ورابعها) وهو الأصوب والأولى أن محل الصبح إما هو البدن ، وذلك الصبح
لأجل الغسل ، ومعه أن ماء الوضوء لما كان قليلاً ، يخاف أن يرجع من بدنه إلى
مبصير مستعملاً ثانياً ، فلا بأس أن يصبغ هذه لأكف ويغتسل بها حتى لا يسبغ ماء
الغسالة إلى الوضوء ، وهي صحيحة على بن جعفر لأنه ^(٥) دلاله عليه

وأصرح منه عبارة الفقه الرضوي عن الرضا عليه السلام قال : إن اغتسلت من ماء =

(ت)

(١) وتقدم الحديث في باب الماء لقيح (٥٥) .

(٢) «د افراج الماء باليد ، أو الصبح عن المين وايدر لا يدلان على أن محل

التوضيح هو الأرض .

(٣) أي قبل الغسل .

(٤) يعني ح (٧٣) الآتي ، ووجه الدلالة مصاف أي أن لمش بما سأل عن كمية

الغسل والوضوء ، أن الإمام عليه السلام قال : «وإن كان الوضوء عن وجهه . لح . يفهم منه
أن الإمام عليه السلام أيضاً في مقام بيان كمية الوضوء والغسل ، لا في بيان مقدماتهما ، وهي
التوضيح مطلقاً ليسرع الماء على البدن .

(م)

مجري الوضوء ، ويجوز أن يكون هذا مختصاً بحال الاضطراب ، ولا بد أيضاً أن يكون مختصاً بمن ليس على بدنه شيء من النجاسة ، لأنه لو كان هناك نجاسة لنجس الماء ولم يجز استعماله على حال ، والذي يدل على أنه مخصوص بحال الاضطراب .

٧٣ - ما رواه أحمد بن محمد عن موسى بن القاسم البجلي وأبي قتادة عن علي بن جعفر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال : سألته عن الرجل يُصيب الماء في ساقية أو مستنقع أيفتسل به من الجنابة ، أو

(ك)

... في وهدة ، وخشيت أن يرجع ما بصب عليك ، أحدثت كفاً فصيت على رأسك وعلى جابيك كفاً ، ثم امسح بيدك ، وتذلك بدنت^(١) وقد أتبعنا هذا المقام في شرحنا على (التهذيب)

• قوله (غير غسل الجنابة)^(٢) قيل عليه إن مقتضى الخبر الأول^(٣) أن الماء الذي يعتسل به من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ به ، وأما عدم الاعمال فلا يدل عليه إلا من حيث قوله : لا بأس أن يتوضأ بالماء المستعمل ، فإنه يدل على عدم جواز غير الوضوء بمفهوم لا يصلح حجة

قوله (أحمد بن محمد) (الحديث - ٧٣) صحيح .

(ت)

(١) «فقه الرضا (عليه السلام)» ص ٨٥ باب الغسل ط مشهد المقدسة و «مستدرك الوسائل» ج ١ ص ٣٠ ب ٨ ح ٢ .

(٢) يعني قول الشيخ (عليه السلام) في توجيه الرواية

(٣) أي ح (٧١) .

(م)

يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره؟ والماء لا يبلغ صاعاً للجسابة ولا
 مدّاً للوضوء، وهو متفرق فكيف يصنع؟ وهو يتحوف أن يكون السباع
 قد شربت منه؟ فقال. إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة
 وليضحه خلفه وكفاً أمامه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله، فإن حشي أن
 لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فإن ذلك يجزيه،
 وإن كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه،
 وإن كان الماء متفرقاً وقدر أن يجمعه، وإلا اعتسل من هذا ومن هذا فإن
 كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لعسله فلا عليه أن يعتسل ويرجع
 الماء فيه فإن ذلك يجزيه.

(ك)

(ت)

(م)

١٥ - باب الماء يقع فيه شيء يتنجسه ويستعمل في المعجى وغيره

٧٤ - أحبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن

أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن عمر عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن الربيع « عن جده » قال سألت أبا عبد الله (ع) السلام عن الشر يقع فيها القارة أو غيرها من الدواب فيموت فيموت من مائها ، أيؤكل ذلك الحر ؟ قال إذا أصابته النار فلا بأس بأكله .

٧٥ - عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن رواه

(ك)

١٥ - (باب الماء يقع فيه شيء يتنجسه)

قوله (الحسين) (المحدث - ٧٤) مجهول بن الربيع

قوله (وعنه) (المحدث - ٧٥) صحيح ، وانضمير راجع إلى محمد بن علي بن

محبوب كما هو ظاهر من الخبر لأنني ، وصاهر شيوخ ، في هذا الكتاب وصريح (النهاية) ، العمل بهد بن الحر بن من أن مثل هذه الاستحالة كقوله في تطهير المعجى =

(ت)

(١) « (لهية) » ص ٢٦٧ س ٢٤ (مجموع العقيدة) .

٧٤ ب التهذيب ج ١ ص ١٢٣ - ١٣٠٣

٧٥ ب التهذيب ج ١ ص ١١٤ - ١٣٠٤ غيبه ١٤١ ج ١٩ وذكر في لسان المصنف

(م)

عن أبي عبد الله (عليه السلام) في عججين عجن وخبز ثم علم أن الماء فيه ميتة ؟ قال : لا بأس أكلت النار ما فيه .

٧٦ ٣ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين

عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا وما أحسبه الأحفص بن البحتري

(ك)

= السجس وأما باقي الأصحاب يروون مذهبهم ، فلما لم يقولوا بالاكتماء بمثل هذه الاستحالة في التطهير ، أجابوا عنهما بعد الكلام عليهما سداً ، بأن مبس الأول على نجاسة البشر بالملاقاة ، والأصح خلافه .

وأما الثاني ^(١) فباحتمال أن يراد من الميتة فيه ، الميتة الطاهرة ، ويكون أكل النار ما فيه ، كناية عن رفع الاستقدار وكراهة النفس ورفع السمية ، إذ كان كالعقرب والحنفاء وأصرا بهما .

والظاهر عدم الاحتياج إلى هذا التأويل ، لعدم ما يعارضهما سوى الحديثين الآتين ^(٢) وهما ليسا بمعارضين حقيقة ، لورودهما في المحجن السجس لا المخبوز منه ^(٣) .

(وما قيل) من أنه لو قبل التطهير بالخبز ، لما جاز دقه .

(مدفوع) بأنه نجس في الحال فجاز دقه كما أمر الشارع بأهراق الحمر مع إمكان تحليله .

قوله (محمد بن علي بن محبوب) (حديث - ٧٦) صحيح ، وما بعده مثله في —

(ت)

(١) وهو ح (٧٥) الذي فيه ذكر مطلق «الماء» لا ماء البئر .

(٢) يعني الحديث (٧٦) و (٧٧) .

(٣) فلا يكون موضوعهما واحداً .

(م)

قال : قيل : لأبي عبد الله (ع) السلام في المعجن يعجن من الماء النجس كيف يصنع به ؟ قال : يباع ممن يستحل أكل الميتة .

٧٧ - عنه عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا (أو أصحابه) عن أبي عبد الله (ع) السلام قال : يذفن ولا يباع .

(ك)

= الصحة (١) والجمع سهماً (٢) بما بالتحجير بين الدفن والبيع ، وإما بحمل الدفن على الاستحباب ، وبيع على الحوار ، وإما بحمل البيع على كون المعجن مضرّاً بحال صاحبه إن دفن ، بكونه فقيراً فحذر بيعه ، بخلاف ما إذا كان عبياً عنه ، وإما بحمل الدفن على عدم وجود مسحل للميتة ، ولسع على وجوده (وَأَمَّا مَا قِيلَ) بَأَنَّ فِي بَيْعِهِ مِنَ الْمُسْتَحَلِّ مَعَاوَنَةً عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانَ (مُعْدُومٍ) بِمُقَابِلَتِهِ لِلنَّصِّ (٣) =

(ت)

(١) بناء على اعتبار مراسيل ابن أبي عمير كمساعدته اعتماداً على بناء الشيخ (ع) في (العدة) .

(٢) أي ح (٧٦ و ٧٧) .

(٣) وفي هامش «الأصلية» هكذا : كما رواه الشيخ (ع) في الصحيح عن الحلبي . قال : «سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : إذا احتلظ لدكي يامينة ، باعه ممن يستحل الميتة وأكل ثمنه» ، انتهى (منه عفى عنه) .

والعلامة (ع) في (المتن) لم يحوّر بيعه الآ على غير أهل لدمة من باب الاستيفاء ، لأنّ ما لهم في يدهم له ، واعتزله المحقق شيعاً لشيخ علي (ع) بأنّه بالعمامة لم يحرّج عن كونه مالاً ، إذ يحوّر علمه للحيوانات ولا مانع من بيعه على أهل الدمة والمسلمين ، لأنه -

(م)

فالوجه في هذين الخبرين أن نعملهما على ضرب من الاستحباب
ويحتمل أن يكون المراد بالخبرين الماء الذي قد تغير أحد أوصافه
والخبران الأولان متاولان لماء البشر الذي ليس ذلك حكمه* ويمكن
تظهره بالشرح لأن ذلك أخف نحاسة من الماء المتغير بالنجاسة.

(ك)

= مع أنه بعد البيان حال مما ذكر كما صرح به في بعض الروايات^(١)

* وأما قوله «بدرسه» ويحتمل أن يكون المراد الخ، فلا يحتمل ما فيه^(٢) مع أن
قوله «ويمكن تظهيره بالشرح» ظهر في نحاسة البشر، وسيأتي في حكم بشر أنه قابل
بأن البشر لا يجس وإنما يجب الشرح^(٣) وإن حمل كلامه على النجاسة أيضاً إلا أن
يقال إن مراده بالتظهير اللعوي^(٤) كما لا يحتمل

(ت)

= مال يقابل بمان. قال وتفيد ليع في الحديث يستحسن الميتة، ويظهر أنه من السلام أراد
به مع عدم لاعلام بالنجاسة، أقامه فيحور مطعماً. (منه عفى عنه).

(١) كرواية معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في حرد مت في
زيت، ما تقول في بيع دنت؟ فقال: بعه، وبينه لمس اشراه ليستصبح بيه.
الوسائل ح ١٢ ص ٦٦ ب ٦ ح ٤

(٢) لأن النجاسة لحاصلة من الماء الحس غير المتغير، وأما السجس المتغير
حكمهما واحد، مصداق أن البعير وعدمه مؤثران في بشر والكثير فقط، لا الماء القليل
لأنه يتجس بمحرد الملافة بدون التغير، ومورد الرواية أعم.

(٣) أي تعبداً، لا لأجل تحصيل طهارة مائه.

(٤) أي زوال النفرة الطعية.

(م)

١٩ - باب استعمال الماء الذي تسخنه الشمس

٧٨ ١ - أخبرني الشيخ (رحم الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه
عن سعد بن عبد الله عن حمزة بن يعلى (أو علي) عن محمد بن سنان
قال حدثني بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : لا بأس بأن
يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس .

(ك)

١٩ - (باب الماء الذي تسخنه الشمس)

قوله (أخبرني الشيخ) (حديث - ٧٨) ضعيف على مصطلح المسأجرين
بمحمد بن سنان ، وقد بحثت عنه سابقاً ، وما ورد فيه من مدح وثوثيق^(١) ،
وقوله « بعض أصحابنا » مما يدل على اعتباره^(٢) كما لا يخفى ، مع أن الخبر مشهور
مجمع على ما تضمنته من الحكم .

(ت)

(١) راجع ص ١٣٣ من هذا الكتاب .

(٢) أي على أصار هـ « بحر لأن توصف المروى عنه بمقدد » بعض أصحابنا « مما يعطي
غاية الاعتماد عليه .

(م)

٧٩ ٢ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى

العبيدي عن درست عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن
(عليه السلام) قال . دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عائشة وقد وضعت

(ك)

قوله . (محمد بن علي) (الحديث - ٧٩) ضعيف أيضاً ،^(١) ورواه^(٢) في (التهذيب)
بطريق ضعيف أيضاً عن إسماعيل بن أبي رباب عن تصدق (عليه السلام) قال قال
رسول الله (صلى الله عليه وآله) الماء الذي يسحّ بالشمس لا يوضأوا به ولا يغتسلوا به ولا =

(ن)

(١) لوقوع « درست » في العصر ، وهو درست بن أبي منصور الواسطي الواهبي من
أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) ضعيف لعدم بونق لكشي والحاشي له ، بل صفه
العلامة أيضاً حيث جعله في القسم الثاني من « لخصه »^(١) وكذا ابن دؤود في « رجاله »
والمجلسي الأول من « الوجيزة »^(٢) والروضة ولكن مع ذلك كله قد استظهر سبب الخوئي
(٢) وثاقته استناداً إلى رواية علي بن الحسن الصدائقي عنه ولوقوعه في إسماعيل بن عيسى^(٣)

(٢) الضمير راجع إلى مضمون الخبر ٧٩ ، والألفاظ مختلف .

١ ٧٩ « التهذيب ج ١ ص ٣٦٦ ح ١١١٣ »

(١) خلاصة الأقوال ص ٢٢١ ط النجف الأشرف .

(٢) الوجيزة للمجلسي الأول ص ٤٥

(٣) المعجم ج ٧ ص ١٤١ (١٤٥٥)

(م)

فمقمتها في الشمس فقال : يا حميرا ما هذا ؟ فقالت : أغسل رأسي وجسدي ، فقال : لا تعودى فإنه يورث البرص .
فمحمول على ضرب من الكراهية دون الحظر .

(ك)

= تعجنوا به ، فإنه يورث البرص (١) .

والكلام عليهما يتم ببيان أمور :

(الأول) أن النهي فيهما قد عرفت أنه محمول على الكراهة بالاجماع الذي نقله الشيخ «ع» (٢) ولكن ظاهر الصدوق «ع» في (الغنية) التحريم (٣)

(وقد أتده) شيخنا البهائي «ع» بأن النهي حقيقة في التحريم ، ولو قلنا باشتراكه بينه وبين الكراهة كان تعليله بأنه يورث البرص قريبة على التحريم ،
لوحوب احتساب الضرر المظنون ، (ألا ترى) أن الطبيب الحاذق لو نهى شخصاً عن =

(ت)

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٧٩ ح ١١٧٧ .

(٢) الخلاف ص ٢ مسألة ٤ من كتاب الطهارة .

(٣) الغنية ص ٣ باب المياه ح ٣ .

(١) القمقمة : وهاء من صغره عروثان يستصعبه المسافرين .

(م)

(ك) = أكل شيء وقال : انه يورث ضرراً عظيماً ، يوجب عليه حسبه ، فكيف بأسه
الصادر منه من الله عليه !

(والجواب) أن الهوى يحمل على الكراهة المخبر الأول المشهور بعلل وقوى بين
الأصحاب ، وأما حكاية الضرر ، وقوله : انه يورث المرض ، فمن باب الهوى عن
الأكل في الحلاء ، لأنه يورث اسحر في النعم . وانتدك بحرف لا يرثه المرض ،
ومسح الوحة بالار لدهابه ماء الوحة ، الى غير ذلك مما ورد فيه اسهبي مع
الاجماع على التحليل ، بل معنى رب الضرر عليها ^(١) أنه أسب بها مه في غيرها
من غير حصول النفس او النعم سريه عليه ، حتى لو فرض حصول أحدهما ^(٢) لأحد
من الناس بقرينة ، كان التحريم واقعاً ، مع أن الصدوق ر. عاده نقل لأخبار
بالمصنوع ^(٣)

(الأمر الثاني) : لظاهر أنه لا فرق بين ما كان في الآله وعمره ولا بين كونهما ^(١)
منطبعة أم لا ، ولا بين طهره وعمره من الاستعمال ، ولا بين ما قصد سحبه أو لا
ولا بين البلاد النجسة والمعدنة ، وفي كل واحد خلاف بين لأصحاب ، فمن حصها
بالأولى المستطعة نظر الى نقص النعم ، وقد بحثت عموم رويه (تهذيب) مع = ^(٥)

(ت)

(١) التمييز راجع الى أمور المذكورة ، أي لأكل في الحلاء ، وانتدك
بالخرف ... الخ .

(٢) أي الظن والعلم .

(٣) فلا يستلزم أن يكون في إروايه أيضاً ما يدل على التحريم

(٤) كذا في «الأصلية» لكن الصحيح (كونها)

(٥) أي الكراهة .

(م)

(c)

= أَدَّ تَقِيْمُهُ عَلَى مَا قَالَهُ أَهْلُ اسْمِهِ مَا يَسْتَحَرُّ فِيهِ اسْمُهُ مِنْ حَاسٍ وَغَيْرِهِ ، وَمِنْ حَصَّةٍ
 بِإِظْهَارِ نَظَرٍ لِي طَاهِرٍ حَدِيثٍ (لِتَهْدِيَةٍ) وَمِنْهَا ^(٢) وَالْأَصَحُّ عَمَدُ الصَّغِيرِ فِي
 الْحَدِيثَيْنِ فِي قَوْلِهِ (مِنْ حَصَّةٍ) ، فِيهِ يُوْرَثُ ابْنُ رِصٍّ ، أَيْ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ ، لَا لِي غَسَلَ
 لِرَأْسِهِ وَلِحَدِّهِ ، وَلَا لِي كَلٍّ وَحَدٌّ مِنَ الْأُمُورِ فِي حَدِيثِ ^(٣) سَمَاعٍ ^(٤)
 وَأَمَّا فَصْدُ السَّحِينِ ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ ^(٥) نَظَرًا لِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ مِنْ أَنَّهَا
 فَصَدَتْ دَسْتًا مِنْ وَصْعٍ لُتِمَّتُمْ ، وَاسْمَعِينَ وَصَدَّ رِوَايَةُ سَمَاعٍ يَدْفَعُ هَذَا
 الْحَصِيصَ

وأما التمسيد بالسلاد لحذره، فقد ذهب إليه العلامة، وقال: «إن الشمس لحارة إذا أثرت في تلك الأواني استخرجت منها رهومة»^(٦) «عن الماء ويولد منها المحذورة» وعموم النص أيضاً يدفعه^(٧).

(الأمثلة الثالثة) دراسة تجريبية على حد المنعكس، وهي تسمى كراهة استعماله =

(ت)

(١) - جمع ص ٢٢٥ من هذا المجلد

(٢) حيث ذكر فيه العسل والوضوء .

٣ ، ج ٢ ص ٢٣٤ من هذا المجلد

(۱) ویکوں میں آثارِ تمدن، ولا بحصص بشیء مہم ذکر، ہی مکرہ ہے۔

(۵) راجع بحلاف ص ۳ مقدمه ۱، کتب نظاره

٦٦ ابرهومة و برهومة بضم راء روحهم سبعين سن، و رهم كذا انويج لمنته.

وشرحهم في حش (في موسى) { ١٢٦ }

(٧) هذا جواب للعلامة (رحمته) .

(م)

(ك)

= أم لا؟ ذهب العلامة «سرخس»^(١) إلى الأول، لصدق اسم المسحّ عليه، وإظهاره هو الثاني، لأنّ لفظ «المسحّ» ليس في الحديث، وإنما فيه «الذي تسحّه الشمس» بصيغة المضارع وهو هنا للحال.

(ت)

(١) انتهى المطلب ج ١ ص ٥ سطر ٣١.

(م)

أبواب حكم الأبار

١٧ - باب البثر يقع فيها ما يغير أحد أوصاف الماء إما اللون أو الطعم أو الرائحة

٨٠ ١ - أخبرني الشيخ أبو عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبيه عن

محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد عن الحسين بن سعيد

(ك)

١٧ - (باب البثر يقع فيها ما يغير أحد أوصاف الماء)

قوله : (أخبرني الشيخ) (الحديث - ٨٠) صحيح ، قال المصنف المحشي : كان الأصوب عقد الباب بحكم البثر إذا وقع فيه الحاسة التي لا تغير أحد أوصافه ^(١) ، إذا لا خلاف في نحاسته مع التعبير بالسجاسة ، ولا اختلاف في الأخبار الواردة بذلك ، وأيضاً فإنه ذكر في هذا الباب لأخبار المنصمة لعدم أعمال البثر بالملافة وأولها ، من غير أن يورد ما يعارضها ، وهو خلاف ما شرط في أول كتابه ^(٢) ، وكان ينبغي أن يورد أولاً الأخبار المطابقة لغيره ، ثم يعقبها بما يخالفها ، ويستبين وجه الجمع بينهما ، انتهى .

(ت)

(١) اعتراض عيسى الشح : « حيث عول هذا الباب في (الاستنصار) بقوله :

«باب البثر يقع فيها ما يغير أحد أوصاف الماء» .

(٢) أي الاستنصار (راجع ص ١٥٣ من هذا الكتاب) .

(م)

عن حماد عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال . سمعته يقول : لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن ينتن ، فإن أنتن غسل الثوب وأعيدت الصلاة ونزحت البئر .

(ك)

= وهذا لحديث الصحيح صريح في صهاره الشر عند لملاقاه كما هو المشهور بين المتأخرين ، وأقول بالحسنة هو مشهور مستخدمين ، حتى أنه المبرضى (١) قال في (الانصار) : إن الثوب بالحسنة هو من متعديت لإمامية . (١)

وفي (المسهر) ذهب (٢) إلى إظهاره ووجوب الريح تعبد (٣) ، وهو ظاهر (التهديب) (٤) .

وذهب إلى اعتبار الكربة فيه ، لشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد البصري من متقدمي أصحابنا (٥) .

وهو لازم للعلامة (٦) لأنه يعتبر الكربة في مطلق الحاري (٦) ، والبئر من أنواعه ، وانقروا بإظهاره هو لأقوى ، ورعده الكربة لا يخلو من وجه (٧) وأما هذه الصحيحة فقد طعن فيه المحقق (٨) بسداً ومناً ، أما الأول ، فباشراك

(ت)

(١) الانصار ص ٩٣ س ٢٤ (الجوامع الفقهية) .

(٢) العلامة (١٠) .

(٣) المنتهى ١ / ١٢ س ٩ .

(٤) التهديب ١ ، ٢٣٢ من حديث (٦٧٠) .

(٥) حكه عنه في تذكرى ص ٩ من لأخير (نضع القديم) .

(٦) التذكرة ص ٢ من ٢٨ (الطبع القديم) .

(٧) لعل وجهه الماء خصوصية بئر وتساوي أفراد الماء هي التحكم

(٨) راجع لمعصر ص ١٣ س ١٤ (ط القديم) وأجاب عنه في إمداد ص ٩ س ٢١ =

(م)

٨١ ٢- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد (بن قولويه) عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد

(ك)

== حماد، وأما الثاني، فيحمل الشر على العدير، لأنه أحد معانيه (والجواب) أن حماداً هو من عيسى^(١) وقد وقع التصريح به في موضع متعددة وعدم من كتب الرجال وأما إطلاق الشر على العدير، فإن وقع، كما على سبيل المحار، وعند الإطلاق لا يحمل إلا على الحقيقة.

• أما قوله عليه السلام «ورحلت الشر»^(٢) فظاهره روح جميعها، كما هو محذور الشح^(٣) في (النهاية) من وجوب روح الجميع عند لتغير مستنداً لهذا الحديث وأجاب العلامة^(٤) بأنه لا بد في الحديث من صمار، وليس اصمار جميع الماء أولى منه من اصمار بعضه محمول على ما يروى به اعتبر قوله (وأخبرني الشيخ^(٥)) (لحديث - ٨١) صحيح

(ت)

= بما أجاب به الشارح.

(١) كما قرره الشارح^(٦) في المقدمة، راجع (لجوهر السبعة ص ٥٦).
(٢) - نرجح - بصيغة المجهول، في ذلك الحديث السابق (٨٠) فلا بد من تقدير مضاف إلى لفظ «الشر» فيحتمل أن يكون المقدر وانصهر بقط جميع ماء البشر (كما ذكره الشيخ^(٧)) أو بقط بعض ماء بشر (كما ذهب إليه العلامة^(٨)) ولا أول ليس أولى من الثاني، فلا يتم ما ذكره الشيخ^(٩).

(٣) «النهاية» ص ٢٦٤ س ١٨ (لجوهر العقيدة).

(٤) في المختلف ص ٥ س ١٩ (لطبع تقديم)

(م)

عن أبي طالب عبد الله بن الصلت عن عبد الله بن المغيرة عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في القارة تقع في البشر فيتوضأ الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم أيعيد الصلاة ويفسل ثوبه ؟ فقال : لا يعيد الصلاة ولا يفسل ثوبه .

٨٢

٣ - وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن محمد بن الحسن

الحسن عن أبيه عن الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سئل القارة تقع في البشر لا يعلم بها إلا بعد ما يتوضأ منها أتعاد الصلوة ؟ فقال : لا .

٨٣

٤ - وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن

(ك)

قوله (عن أحمد بن محمد) (الحديث ٨٢) موثق وصوابه (كما قال المناصير المحشي ص ١٠٠) عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الصفار ، كما في الحديث الأول (١) .

وأجاب عنهما المحقق (رحمه الله) بحمل القارة فهما على ما إذا خرجت حية ، وسبق الكلام بإبائه كما لا يخفى .

قوله (أخبرني الشيخ (رحمه الله)) (الحديث ٨٣) مجهول بأسني عيبه ، وقوله ١٠١

(ت)

(١) الرقم (٨٠) حيث أن السند المذكور فيه كذلك

« ٨٢ » التهذيب ج ١ ص ٢٢٣ ح ٦٧٢ والنسب (بعد الوضوء)

« ٨٣ » التهذيب ج ١ ص ٢٢٣ ح ٦٧٣

(م)

أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن أبي عيينة قال : سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الفأرة تقع في البئر ؟ فقال : إذا خرجت فلا بأس وإن تفسخت فسيح دلاء . قال : وسئل عن الفأرة تقع في البئر ، فلا يعلم بها أحداً إلا بعد ما يتوضأ منها أيعيد وضوءه وصلاته ويفسل ما أصابه ؟ فقال : لا قد استعمل أهل الدار (بها) ورشوا .

٨٤ ٥ - وبهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن

علي بن الحكم عن أبان عن أبي أسامة وأبي يوسف يعقوب بن عثيم عن

(ك)

= خرجت ، شامل لحروحها حية وميته بدون التمسح ، بل هو في الثاني أظهر بقراءة المقابلة .

ويسفي حمل «السبع» على نمرة البعس وكراهته (١)

وفروله (ب) سلام ، (قد استعمل أهل الدار ورشوا) له معنيان

(أحدهما) أنه لو كانت نجس بانملأه للرم الحرح على أهل الدار بكثرة

استعمالهم .

(وثانيهما) أن الرّح بما هو لرفع كراهة الحيث ، وهو قد حصل باستعمال أهل

الدار ، فلا يحتاج إلى نزح آخر .

قوله (وبهذا الاسناد) (الحديث - ٨٤) مؤتى بأحد ، بل صحيح لاجتماع العصابة -

(ت)

(١) لأنّ في حروح الفأرة إذا لم تتمسح ثلاث دلاء ، وإنما يجب السع إذا تمسحت كما

يأتي .

(م)

أبي عبد الله (ع) قال . إذا وقع في الشر الطير والدجاجة والفأرة فانزع منها سبع دلاء قلنا فما تقول في صلاتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا ؟ فقال : لا بأس به .

٨٥ ٦- أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله (ع) بئر يستقى منها ويتوضأ به وغسل منه الثياب وعجن به ، ثم علم أنه كان فيها ميت ، قال لا بأس ، ولا يغسل الثوب ولا تعاد منه الصلاة

قال : الشيخ محمد بن الحسن (رحم الله) ما يتضمن هذه الأحبار من

(ك)

على تصحيح ما صح عنه ، وبدا وصنفها أصحابه ، وصححه ، وعُني به (١) باسم المعين المهمة وفتح الثاء المثناة واسكان الياء .

قوله (أحمد بن محمد) (تحديث - ٨٥) مولف ، وعبد الكريم هو بن عمرو بقرينه رواية أحمد عنه ، وكُنْه وفيه لغة ، وبصريح بن أحمد هذا صحيح

• وأما قول الشيخ (٢) (طاب ثراه) : قال محمد بن الحسن .. انج : فظاهر صدر كلامه يقتضي أنه دلتل بما قبله عن لعلامة .. في (المنتهى) (٣) من وجوب السجدة بعد (١)

(ت)

(١) اسم أحد رجال السند المذكور في برويه السندية

(٢) في مقام جمع بين هذه الأحاديث في عدم حدث قل : وقد لسخ محمد بن

الحسن (رحم الله) ما يتضمن هذه الأحبار ... الخ .

(٣) «المنتهى» ١/ ١٢٢ ص ٩ .

(٤) وعدم السجدة .

(م)

اسقاط الاعادة في الوضوء والصلاة عمن استعمل هذه المياه لا يدل على أن النزع غير واجب مع عدم التغير لأنه لا يمتنع أن يكون مقدار النزع في كل شيء يقع فيه واجباً، وإن كان متى استعمله لم يلزمه اعادة الوضوء والصلاة لأن الاعادة فرض ثان فليس لأحد أن يجعل ذلك دليلاً على أن المراد بمقادير النزع ضرب من الاستحباب، على أن الذي ينفي أن يعمل عليه هو أنه إذا استعمل هذه المياه قبل العلم بحصول النجاسة فيها، فإنه لا يلزم إعادة الوضوء والصلاة، ومتى استعملها مع العلم بذلك لزمه اعادة الوضوء والصلاة والذي يدل على ذلك.

(ك)

• وأما قوله «على أن الذي ينبغي» إلخ، فالظاهر أنه عدول عن ذلك اندهاب إلى القول بالنجاسة، وحسنه فردد عليه ما أورده لفصل المحشي^(١) حيث قال «لا يحتمل أن ما سبق من إردف باب، قد تضمن عدم اعاده غسل الثياب، وذلك لا يخاف من الحكم بنجاسته لماء، ويرتكب من نجاته مع عدم وجوب غسل الثياب التي غسلت به قبل علم بنجاسته بعيد جداً، خصوصاً مع استثناء الدبيل على ذلك» انتهى.

وقال شيخ الشرح حسن من الشاهد أن الذي استقر عليه «وإن الذي فهمه من كلامه في التكتبيين أنه يقول بعدم الاعتداد بمجرد الملاوة، لكنه يوجب السرح فاستعمل لمائها بعد ملاوة النجاسة» وقيل تعلم، لا يجب عليه الاعادة فضلاً، سواء في ذلك الوضوء، والصلاة، وغسل سجدات وغيرها، والمعمول له بعد تعلم بالملاوة، =

(ت)

(١) السيد محمد (صاحب المذارك) (ط ١٤٠٠).

(م)

٨٦ ٧- ما رواه اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل الذي يجد في إنائه فأرة وقد توضأ من ذلك الاناء مراراً وغسل منه ثيابه واغتسل منه وقد كانت الفأرة متفسخة ؟ فقال . إن كان رآها في الاناء قبل

(ك)

= يلزمه إعادة الوضوء والصلاة ، لأنه مهي عن استعماله فللروح ، واليهي بمسند العبادة فيقع الوضوء فاسداً ، ويتبعه فساد الصلاة وكذا غيرها من العبادات ، انتهى ، فعلى هذا يدفع اعتراض المحشي (١) - هذا

(ولا يخفى) أنه يمكن حمل كلامه - صدرأ وعجراً - على القول بالنجاسة ، أما صدره ، فمعناه أن الوضوء والصلاة لمّا وقعا قبل العلم بحصول النجاسة أجزاءً ، وكانت الإعادة تحتاج الى دليل ، وأما غسل الثياب وإعادته فكذلك لا يحتاج اليه لتلك الصلاة السابقة ، بل إما تغسل الثياب لصلاة أخرى لحضور وقت الغسل ، ولذا لم يتعرض (٢) إلا للوضوء والصلاة ، وقوله - على أن الذي يسمى له ، بيد لعدم الإعادة قبل العلم بحصول النجاسة ، وهو جوار أن يكون وقوع النجاسة متأخراً عن استعمال الماء ، كما يدل عليه حديث اسحاق الآتي ، ويدفع أيضاً ذلك الاعتراض .

(اسحاق بن عمار) (الحديث - ٨٦) موثق ، والطريق اليه صحيح ، والشاهد بهذا الحديث هو أن عدم العلم مؤثر في عدم إعادة الصلوات والعبادات ، وإلا فهذا الحديث في الاناء ، وما نحن فيه حكاية البئر ، وأين هذا من هذا وعلى ما فهم شيخنا الشيخ حسن (سرخه) ، لا يبقى لاتباعه بالحديث وجه (١).

(ت)

(١) لأن - على ما فهمه (٢) - الإعادة من آثار الهي ، لا العلم بالنجاسة وعدمه .

(م)

أن يفتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الاناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلوة، وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمسه من الماء شيئاً وليس عليه شيء لأنه لا يعلم متى سقط فيه ثم قال: لعله يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها.

٨٧ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن الرضا (ع) قال: ماء البئر واسع لا يتحصه^(١) شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فيتزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة.

(ك)

قوله (أحمد بن محمد) (الحديث - ٨٧) صحيح، وفيه دلالة كثيرة من الوصف بالسعة ووجود المادة، والتعليل، والتحصير.

وقوله (ع) «ماء البئر واسع» يحور أن يكون على حذف المضاف، أي حكمه واسع، ويحور أن يكون «واسع» بمعنى كثير، لأن له مادة، وقوله (ع) «شيء» ذكره في سياق السقي بمعنى المحاسة، بل هو صاهر فيها لأنها أقوى أنواع الفساد^(٢) المصمماً إلى اقتضاء المقدم والوصف^(٣) والسعة والاستثناء.

(ت)

(١) لا يخفى أن في ح ٨٧ صحيحين «لا يتحصه شيء» و«لا يصد شيء» ولطاهر أن قول السيد (ع) «لأنها أقوى أنواع الفساد» شرح لوجه الثاني.

(٢) هكذا في «الأصلية» ولطاهر «الوصف بالسعة»

(١) في بعض النسخ: «لا يصد».

«٨٧» التهذيب ج ١ ص ٢٣٤ ح ٦٧٦ وفيه لا يصد شيء.

(م)

فالمعنى في هذا الخبر أنه لا يفسده شيء افساداً لا يجوز الانتفاع بشيء منه الا بعد نزع جميعه الا ما يغيره ، فأما ما لم يتغير فانه ينزح منه مقدار وينتفع بالباقي على ما بيناه في كتاب « تهذيب الأحكام » .

(ك)

— وأما ما ذكره الشيخ (١) فمع أنه من باب الألفاظ والتمعية ، يتوجه عليه ما أورده لفصل لمحيشي (٢) من : « أن عدم حوار الانتفاع شيء من ماء الشر ينحقق مع عدم التعرض في كثير من المحاسن عند القائلين بالنجس كما أنه قد يحوز الانتفاع بالباقي إذا زال المغير بريح العصر ، وطلاق القول بعدم حوار الانتفاع شيء منه مع المغير وجواره مطلقاً بدونه غير مستقيم » (٣)

(واعلم) أنه قد ضمن فيه من قال بنجاسة بعدم شتمها على الوصف الثالث (٤) وهو كما ترى بحضور شلارم بينهما عرو ، مع أن صاحب (المدرسة) (طاب ربه) ادعى عدم وجوده في لأحد (٥) وأما نحن فقد قدمنا ما يدل عليه وأما استدلال بعضهم (٦) بهذا الحديث على بطلان ما ذهب اليه العلامة (طاب ربه) من شرط الكثرة في التحريم لأنه (مع عدمه) جعل نعمته في عدم لمس يدون التعريف ، =

(ت)

(١) في معنى هذا الخبر ، وهو قوله : « والمعنى في هذا الخبر أنه لا يفسده شيء افساداً ... الخ »

(٢) راجع المدارك ص ٩ س ٣ .

(٣) المراد بالوصف الثالث هو لقون ، يعني لم يذكر في الرواية انحصار لقون .

(٤) راجع « المدارك » ص ٩ س ١١ .

(٥) فمن هؤلاء « العصر » صاحب « المدرسة » حيث سند ذلك فيه ص ٥ س ٢٣ ، وكذا

صاحب « الرصاص » فيه ح ١ ص ٣ س ١٢ ، وحكي شح الهادي نقس به استدلال

« العصر » وأجاب عنه بما في كلام جدينا الشارح (رحم الله) راجع « الحبل المنس » ص ١١٧

(م)

٨٨

٩- فأما ما رواه أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن

صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كان الماء في الزكي كراً لم ينتخسه شيء قلت: وكم الكثر؟ قال: «ثلاثة أشبار ونصف طولها في ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها» فيحتمل هذا الخبر وجهين: أحدهما أن يكون المراد بالزكي المصنع

(ك)

أو في الطهارة برؤيه، وحوود المدة، والعمد المصنوعة حجه (فيرد عليه) حوار أن يكون اتعليل عنه تترك دهب الريح وطيب لطعم على التزح.

وقال الفاضل المحمدي (ص ٨٨) «هذه الرواية كما تدل على عدم انعزال لشر بالملافة كد تدل على عدم وحوث الريح بدون لتعتر، لأنه (عليه السلام) كتمى في تطهيره مع التبر بريح ما يذهب الريح ويطيب لطعم، ولو وجب بريح لم تدبر المعية لم يكن ذلك كافياً إذا لم يحصل به ستيقاء لمتدر، ويشهد لذلك الاختلاف الكثير الواقع في نرح لشرافه قرينة الاستصحاب، (انتهى) وهو حسن

قوله (أحمد بن محمد) (الحديث ٨٨) صعب^(١) والزكي كصبي، البئر، قله في (حوار اللغة)، وذكر بعض الأصحاب^(٢) أن هذه الرواية حجة لبصري^(٣) محمد =

(ت)

(١) كما بينه الشيخ (ص ٨٨) في دبل هذا الحديث بقوله (ذلك أن راوي هذا الحديث الحسن بن صالح الثوري ريدي بيري، ولشبهة فرقة من الريدة.

(٢) انظر «ملاد الأحبار في شرح التهذيب» للعلامة المحمدي ج ٣ ص ١٦٨ في

شرح الحديث

(٣) كذا في «الأصلية» لكن الصحيح «لصروي» كما نقله مستدرك الحوثي عن الشيخ =

(م)

الذي لا يكون له مادةً بالنبيغ دون الأبار التي لها مادة به فإن ذلك هو الذي يراعى فيه الاعتبار بالكثرة على ما بيناه، والثاني أن يكون ذلك قد ورد مورد التقية لأن من الفقهاء من يسوي بين الأبار والقُدران في قلتها وكثرتها، فيجوز أن يكون الخبر ورد موافقاً لهم، والذي يبين ذلك أن الحسن بن صالح راوي هذا الحديث زيدي بترى متروك الحديث فيما يختص به.

(ك)

== بن محمد من أصحابنا على اختصاص الأعمال بمقتضى الكثرة، وفي اشتراط بلوغ الماء مقدار الكثرة في عدم الانفعال (١) دلالة عليه أيضاً

(ت)

== الحرّ في «تذكرة المتبحرين» راجع (المعجم) ج ١٤ ص ٣١٠
(١) أي في مثل قوله «وبالتل» الماء إذا لم يدر كثر لم يحسه شيء.

(م)

١٨ - باب بول الصبي يقع في البئر

٨٩ ٢ - أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد « بن أحمد » بن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن « حازم » قال : حدثني عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : ينزح منه سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو

(ك)

١٨ - (باب) بول الصبي يقع في البئر

قوله : (الحسين بن عبيد الله) (الحديث - ٨٩) مرسل ^(١) والمراد بالصبي المتفدي
بأنصاع قبل البلوغ ، وبوجوب السبع قال الشيخان ^(٢) وأتباعهما ^(٣)

(ت)

(١) بحذف الوساطة في آخره بعد « منصور بن حازم » لأنه قال : حدثني عدة من أصحابنا
(٢) أي الشيخ المعيد (عليه السلام) قال به في « المقنعة » ص ٦ من ٢٢ ط القديم ، والشيخ الطوسي (عليه السلام) قال به في « النهاية » ص ٢٢٤ من ١٤ (الجوامع الفقهية) وأيضاً في « المسوط » ج ١ ص ١٢ .

(٣) وهم : أبو الصلاح الحلبي (قال به في كتابه « الكافي » ص ١٣٠ وابن زهرة قال به في « المعية » ص ٤٩٠ من ١٤ ، الجوامع الفقهية) وابن البراج (قال به في « المهدب » ج ١ ص ٢٢)

(٢) وقعت فيها فارة أو نحوها

٩٠ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن

علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :

سألت عن بول الصبي المظيم^(١) يقع في البئر فقال : دلو واحدا ، قلت :

بول الرجل ؟ قال : يزرع منها أربعون دلواً

(ك) وحيث أن نصيبه قد وقع مطلقاً ذهب سائر «هـ» من وجوب اسبع من غير تفصيل له^(١).

وأما النار فيسمى حمها على صورة لتتبع جمعاً

وفيه «ب» (أو نحوها) مراد به ما يربط في تحته

وأما إذا تصفح أحد البئر وحكيه اسرح نرى أكثر لأسباب هي حرم فتهاؤن

«مراد به» يحويها من الأرض ، داخله تحت كفي من الأخبار مثل هذا ونحوه

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٩٠) ضعيف بسطوني ، وتأويله «لا» ، يُبعد

لفظه لمظيم^(٢) ويمكن الجمع به وبين لأول بأحد لوجهين

(أحدهما) حمل هذا على الوجوب ، ودان على الاستحباب (وثانيهما) حمل =

(ث)

(١) راجع «المراسم» ص ٥٦٦ س ١١ (لجوامع الفقهية)

(٢) حيث حملة الشيخ «هـ» على معنى لم يأكل الطعام ، وانحال أن كلمة «المظيم» انوار

في الحديث معناه هو لصبي لدى سهت مدة رصاعه فيأكل لطعام صغراً

٩٠ «التهذيب ج ١ ص ٢٤٣ ح ٧٠٠.

(١) المظيم ككريم هو الذي يسهت مدة رصاعه

(م)

فلا يتنافي الخبر الأول لأنه يجوز أن يحمل على بول صبي لم يأكل الطعام.

(ك)

= «لِعَظِيمٍ» عَنِ مَنْ قَرَّبَ الْمَصَامَ، وَابْخَرَ لِأَوَّلِ عَنِ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سَأَمَهُ وَقَالَ صَاحِبُ (الْمَدْرَكِ، الْمَدْرَسَةِ) فِي تَوْحِيهِ الْأَسْتِدْلَالِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَسْتَدَلَّ بِمَعْنَاهُمْ إِنْ رَوَاهُ لَا يَصْطَوِفُهَا، فَإِنَّ مَصْطَوِفَهَا بُولُ الْعَظِيمِ، لَكِنْ إِذَا اكْتَفَى فِي بُولِ الْعَظِيمِ بِدَلْوٍ وَحِدَةٍ فَارْصَعَ أَوَّلَى. إِلَّا أَنَّ مَصْطَوِفَهَا غَيْرُ مَعْمُولٍ عَلَيْهِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ، (الْمَهْمُ) (١)

وهو تَوْحِيهِ بَعْدَ كَحَوَاتٍ (الْمَعْتَبِرِ) لَمْ يَرُدَّهَا بِمَعْصَمٍ عَلَى بَنِ أَبِي حَمْزَةَ بِدَلْوٍ وَحِدَةٍ، أَحَبُّ أَنَّ يَحْتَرَهُ الْمَذْكَابُ فِي رَمَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَا يَنْدَحُ فِيهِ قَدْلَهُ (٢) وَتَوْحِيهِ لِعَدِّهِ مَخَافَ لَمْ فَزَّرَهُ هُوَ وَعَبْدُهُ فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ مِنْ أَنَّ الْأَعْتَابَ بِحَالِ إِرَاوِي وَقَدْ لَدَّ، لَا وَقَدْ لَتَحَمَّلَ، وَمَنْ لِمَعْمُومِ اسْتِثْنَاءِ تَحَقُّقِ ذَلِكَ، وَبَدَا قَالِ بِمَعْصَمِهِ (٣) :

«لَا ظَهَرَ بِرَجْ دَلَاءٍ مِنْ وَفَرٍ» انْصَرَفَتْ مَصْصًا لِصَحْبِهِ ابْنِ بَرِيْعٍ (٤) وَبَرَجَ الْجَمِيعَ لِانْصِبَابِهِ فِيهَا كَذَلِكَ صَحْبِهِ ابْنِ عَمَّارٍ (٥)

(ت)

(١) لَمْ يَجِدْهُ فِي «مَدْرَكٍ» لَعَلَّهُ قَاتَهُ فِي الشَّرْحِ

(٢) رَاجِعُ «الْمَعْتَبِرِ» ص ١٦ مِنْ ١٩ ط الحَجَرِي.

(٣) بَطْرُ «مَدْرَكٍ» لِأَحْكَامٍ ص ١٣ مِنْ ٢ (لَطْعُ الْحَجَرِي).

(٤) الَّتِي تَأْتِي فِي هَذَا الْكِتَابِ (ب ٢٤ ح ١٢٤).

(٥) أَيْضًا تَأْتِي فِي هَذَا الْكِتَابِ (ب ١٩ ح ٩٤)

(م)

(ك)

== (أقول) أنَّ هذه الرواية ، وإن كانت - كما قيل - من جهة البطائني ، إلا أنَّ شهرتها
 نقلاً وتوثيقاً ربما ألحقها بما هو نقي السند كما لا يخفى
 وأما بول المرأة ، فهو ملحق بما لا نص فيه عند أكثر الأصحاب .
 وأوجب ابن ادريس (١) أربعين في بولها ، وأدعى تواتر الأخبار بوجود الروح
 لبول الإنسان الشامل للذكر والأنثى (٢) .
 وقال العلامة (طاب ثابه) لم يبلغ خبر كتب ولا مذكرة تدل على دعواه فهي دون
 ساقطة ، (٣) .

(ت)

(١) راجع «السرائر» ص ١٢ من ٧ ط المحرري

(٢) راجع «المختلف» ص ٨ من ١٤ .

(م)

١٩- باب البثر يقع فيها البعير أو الحمار وما أشبههما أو يصب فيها الخمر

٩١ ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عمرو بن يزيد قال 'حدثني عمرو بن سعيد بن هلال قال :

(ك)

١٩- (باب) البثر يقع فيها البعير

قوله (الحسين بن عبيد الله) (الحديث ٩١) مجهول باب هلال ، وقول المصنف رحمه الله في (المختلف) بأنه 'لمدني لمطحي الثقة' (١) بعد ، لأن المدائني من رجال الرضا ع السلام ، وهذا من رجال الباقر ع السلام ، والظاهر دخول الفارة ، والسنور ، والشفة في هذا الحكم والخلاف فيه مشهور ، وقصبه الجمع يقتضي حمل الرائد على الاستحياب .

وأما تحمار فقد ادعى بعضهم (٢) الإجماع على وجوب نزح الكثر فيه تعويلاً على هذا الخبر .

(ت)

(١) راجع «المختلف» ص ٥ من الأخير .

(٢) راجع «المعتمد» ص ١٤ من ١٩ «الحجري» حيث قال فيه 'فأني لم أعرف من

الأصحاب راداً لها في هذا الحكم

(م)

سألت أبا جعفر (ع) السلام، عما يقع في البئر ما بين الفارة والسنور الى الشاة ؟ فقال : كل ذلك يقول : سبع دلاء قال : حتى بلغت الحمار والجمل ، فقال : كثر من ماء .

٩٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الحبار عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله

(ك)

قال في (المنتهى) : وهي (١) صبعة من حيث السد ومن حيث لتسوية بين الحمار والجمل ، لا أن أصحاب عمدوا في بالحمار ، والتسوية سقطت باعتبار حصول المعارض ، فلا يرمي بالحكم عما فقد عنه لمعارض ، (٢) (واعلم) أنه قد نقل صاحب (المعبر) هذه الرواية ، وفيها : حتى بلغت الحمار والجمل واسمل ، (٣) وهو غير بعيد لا مكان فقه لها من غير هذه الأصول كما سبق ، (وحينئذ) فبعض المذكور صريحاً وان جعل لحافة البئر وهماً وزيادة انحصار ذكره في الحديث (٤) ادال على وجوب طرح الدلاء بوقوع الدابة وعشرب من الدلاء تارة بثلاث وأخرى بالأحد عشر

قوله (محمد بن يعقوب) (الحديث - ٩٢) صحيح ، وقد حلف هنا بما يهده في أول كتاب من أنه يورد في كل باب ما ينتهي به ويعمل عليه ، ثم يعقبه بما يحاذره

(ت)

(١) أي الرواية .

(٢) راجع «المنتهى» ج ١ ص ١٣ من ٤ .

(٣) راجع «المعبر» ص ١٣ من ٢٣ .

(٤) يأتي ذلك في الكتاب - الباب ٢٠ بالرقم ٩٩ - ١٠٠ .

«٩٢» انتهى ج ١ ص ٢٤٠ ح ٦٩١ الكافي ج ٣ ص ٦ ح ٧

(م)

(عليه السلام) قال : إذا سقط في البئر شيء صغير فمات فيها فانزح منها دلاء ، وإن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء ، وإن مات فيها بغير أو صب فيها خمر فلينزح الماء كله

(ك)

= من الأخبار ، وهنا قد عكس الحال .

وقوله (عليه السلام) : شيء صغير ، لا يحتمل ما فيه من الاحتمال اندال على أن الريح اما هو على طريق الاستحباب لرفع خبث النفس ، وله احتمالان (أحدهما) أن المراد به الصغير من كل الأنواع لأن كل نوع فيه صغير وكبير (وثانيهما) أن المراد به الصغير مصفاً ، وإن كان أكبر أفراد نوعه ، لكنه صغير بالنظر الى موقفه من الأنوع ، وهذا وإن كان هو المتبادر من النقط ، إلا أن لأول مؤيد بما ذهب اليه معظم الأصحاب من عدم الفرق في مرجح المقدار بين كبير لحبوان وصغيره وعلى التدبيرين ، يكون تصغير رجاء الى العرف ، ويدخل فيه كثير من الحيوانات التي اعترف لأصحاب (عليه السلام) بعدم وجود الضر فيه ، فأوجبوا لها مرجح لجميع ، أو الثلاثين ، أو الأربعين ، على الخلاف المشهور بينهم

أما الدلاء ففُتحت تارة بالثلاث ، وأخرى بالسبع ، بقية ما سيأتي (١)

وقوله (عليه السلام) : وإن وقع فيها جب الخ ، هو أحد لألفاظ المعتر بها عن حكم الحب ، وفي صحيحة ابن مسلم : « دخل الحب » (٢) وفي صحيحة ابن مسعود : « ادبرون فيها جنب » (٣) وفي رواية أبي بصير : « قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن =

(ت)

(١) بقية ما سيأتي من حرر عبد الله بن سائر الرقم (٩٣)

(٢) « وسائل الشريعة » (١/١٤٢) ب ٢٢ ح ٣-٢ و « لهدية » (١/٢٤٤) ح ٧٠٣ و ٧٠٤

(٣) الحديث الآتي بالرقم (٩٣) و « الوسائل » (١/١٣٢) ب ١٥ ح ١ ، « التهذيب »

(م)

(ك)

= الحنب يدخل في البئر فيغتسل فيها؟ قال: يرح منها سبع دلاء،^(١)

(وحينئذ) فتعبير أكثر الفقهاء باعتسال الحب لا يخلو من شيء، لأن حمس المطلق على المقيّد لا يجري هنا، لأن القيد الواقع في رواية أبي بصير إنما هو من كلام السائل، فلا يتخصّص به أصلاً لأخبار الصحيحة التي كلّها منها من كلام الإمام عليه السلام.

وأبعد من هذا ما نقل عن ابن إدريس (ره) أنه حصّ الحكم بالارتعاش، مدعياً عليه الإجماع^(٢)، مع عدم وجود الموافق (وحينئذ) فالأولى في التعبير ذكر هذه العبارات كلها

وإنما فائدة هذا الترح فقل لب الطهورية، وقل لحاسة لب، وقل تعبد شرعي، والمعاسد الواردة على كل واحد معروفة في كتب المأخرين، خصوصاً القول الثاني، فإنه يلزم عليه تحييس البئر بلا مسح، لأن المبروص عندهم حلّو بدنه من نجاسة، وكون بدن الحب^(٣) نجاسة، فيجب أن يعدّ من النجاسات، وكون ماء البئر أسوأ حلاً من الماء لمصاف، فإن الحب لو وقع أو اعتسل فيه لما نجسه إجماعاً

قال صاحب (المذاركة) (ص ٥٨ ر) «والحق أن إخراج هذه الأخبار على ضهرها

(ت)

(١) «الوسائل» (١/١٤٢ ح ٤) و«تهذيب» (١/٢٤٤ ح ٧٠٢) وهذا الكتاب ح ١١٦

(أورد فيه ذيل الحديث فقط).

(٢) نقله العلامة (ره) في «المختلف» ص ١٠ من ٨، ورجع «لمبرور» ص ١٢ من ٢٥ ط

الصجري.

(٣) إن جملة «كون بدن الحب» عطف على تحييس البئر، أي ويلزم كون بدن

الحب نجاسة البئر والحال ليس كذلك، وكذا ما بعده

(م)

(ك)

= مشكل ، فيجب إما حملها على نجاسة بدن المجنب ، أو على النجاسة لموافقته لمدح بعض العامة ، أو على أنَّ العرض من ذلك مجرد التطيب من ثوران الحمأة ^(١) التي نشأت من نزول الحب إلى البشر ، وزوال المرة الحاصلة من ذلك وهذا أقرب ، انتهى ^(٢) وهو كلام في غاية الخوض وعليه المعول في هذا الباب .

(واعلم) أنَّ الذي حذرهم على انقوا بمرض حل بدنه من نجاسة المنى ، هو ماورد من وجوب نزح البثر كله لوقوع المنى ، أما لو حمل السبع على الوجوب وانكل على الاستحياء لم يبق اشكال ، ومن قال بصحارة البثر - وهو المختار - يكون في راحة من هذا التعب العظيم والجهد الحسيم

وقوله «بهم» وان مات فيها ، بغير الخ ، فما تضمنه من وجوب نزح الجميع لموت البعير مثلاً لا خلاف فيه ، وهو يشمل الذكر والأنثى ، الصغير والكبير كالإنسان ، ولو لم يعقد الاجتماع على هذا ، لأمكن حملته على الاستحياء جمعاً بينه وبين انكز الوارد في الرواية أسابقه ^(٣) .

وما تضمنه من وجوب برح الماء لصب الحمر ، هو المشهور بينهم ، من غير فرق بين قليله وكثيره

وقال الصدوق (٤) في (المقنع) « ينزح للفطرة من الحمر عشرون دلواً ^(٥) لرواية زرارة ، ^(٥) وهذا الحديث لا ينافي ما فيه لفظ «الصت» لارادة الكثرة منه عرفاً ، وقول =

(ت)

(١) الحمأة : الطين الأسود المتغير .

(٢) راجع «المذكور» ص ١٤ من ٩ ط القديم .

(٣) أي الحديث (٩١)

(٤) «المقنع» ص ٤ من ١٢ (الجوامع الفقهية)

(٥) أي الحديث (٩٦) .

(م)

٩٣ - وما رواه الحسين بن سعيد عن الضمر عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: "إن سقط في البئر دابة صغيرة أو نزل فيها جنب نرح منها سبع دلاء، فإن مات فيها ثور أو صَبَّ فيها حمير نرح الماء كله."

فما تصمّن هذان الخسرا من وجوب نرح الماء كله عند وقوع البعير هو الذي أعمل عليه، وبه أفني ولا ينافي ذلك الخبر الأول من

(ك)

= لعلامة «درم» ، وأن مفهوم الصَّت وقوع ذي الأخرى على الاتصال سواء قلَّ أو كثر، والحمير اسرود في الحديث مكررة لا بدّل على فئة ولا كثره، ^(١) لا يحصى ما فيه ^(٢) كما عرفت

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ٩٣) صحيح، وبذاته تعلق على ما يندت على وجه الأرض، وعلى ذات الحافر، وعلى ما يركب ^(٣)، ويراد أصغر أفراد ذلك النوع، يخرج منه ما خرج بدليل خاص كالحمير ^(٤) وبحره فيبقى الباقي. وقد شئت انهاءي «درم» ، يمكن أن يرد بها الضّر، ولذا حاجة، ولعلّ مرة مخرّصة ما ورد في خبر يعقوب بن عثم ^(٥) وربما حمت على ما دون الثور وبحره في الجثة -

(ت)

(١) راجع «المختلف» ص ٦ من ١٦ ط القديم.

(٢) قد عرفت أنّ «الصَّت» يراد منه الكثرة عرقاً وإن لم يكن ظاهراً فيها لغة.

(٣) كما في اللغة

(٤) تقدم في الحديث (٩١)

(٥) تقدم في باب حكم ما يقع في الشر ويعبّر أحد أوصافه، راجع الحديث (٨٤)

(م)

قوله كَرَّ من ماء عند سؤال السائل عن الحمار والجمل ، لأنه لا يمتنع أن يكون (عليه السلام) أجاب بما يحتصن حكم الحمار ، وعول في حكم الجمل على ما سمع منه من وجوب نزح الماء كله ، فأما الخمر فإنه ينزح ماء البثر كله إذا وقع فيها شيء منه على ما تصمّن الحبران ، ويؤيد ذلك أيضاً

(ن)

= يفرسه وقوعه في مقاسها ، ولأور أقرب لي لاحاط ، (السي) (١)
وقوله (عليه السلام) « فان مات فيها ثور ارجح » فما تصمّن من حكم الثور هو مذهب جماعة من الأصحاب (٢)
وقول الشيخ (٣) « فما تصمّن هذا الحبران لح » مشعر برود « البعير » في هذه الرواية ، وهو ليس بموجود

(نعم) رواها في (التهذيب) وفيها « فان مات فيها ثور أو نحوه » (١) فيكون دالة على حكم البعير بدخوله في قوله (عليه السلام) « أو نحوه » ويجوز أن يكون مذكوراً بالمفهوم (٥) فان الماء اذا برح كله للثور الذي هو أصغر من لبعير كان برحه له بالطريق الأولى .

(ت)

- (١) راجع « لحل المبر » ص ١١٩
(٢) منهم الصدوق في « لهداية » ص ٨٨ س ١٩ (انجم مع الفقيه) والمحقق في « المحتصر لاف » ص ٢ ، وسب لي المشهور في « مفتاح الكرامة » ج ١ ص ١٠٦ س ١٢ (الحبري)

(٣) في مقام الجمع بين الأحبار في دليل هذا الحديث .

(٤) راجع « التهذيب » ج ١ ص ٢٤١ ح ٦٦٥ .

(٥) أي بفحوى الخطاب .

(م)

٩٤ - ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في البول يبول فيها الصبي أو يصب فيها بول أو خمر ؟ فقال ينزح الماء كله .
فما تضمن هذا الخبر من ذكر البول مع الخمر محمول على أنه إذا تغير أحد أوصاف الماء ، لأنه إذا لم يتغير فإن له قدرأ بعينه ينزح على ما بينه فيما بعد .

(ك)

وأما قوله (١) «لأنه لا يمنع الح» فهو مكان من البعد ، وفيه إمرار وتعمية (١) .
قوله (٢) (محمد بن علي) (الحديث - ٩٤) صحيح ، وما ذكره (٣) في التأويل (٢) كالسابق في البعد ، والذي حذاه عليه أن المعروف عندهم يرح أريمس لبول الرجل ، وسبع أو ثلاث لبول الصبي .
(نعم) يمكن أن يقال أنه ليس في الأخبار ما يصلح لمعارضة هذا الحديث ليكون باعثاً للحروح عن ظاهره ، فيحور العمل به كما نقلناه عن بعض الأصحاب (٣) والحمل على الاستحياب أجود .

(ت)

(١) هذا اعتراض السيد (٣) على الشيخ (٣) في تأويله الخبر (٩١) حيث قصر نزح كثر من الماء على الحمار دون الحمل ، والحال أنهما مذكوران معاً في سؤال السائل حيث قال «حتى بلغت الحمار والحمل» فغير عن هذا التأويل «لعر وتعمية» لعمية بعده (٢) بقوله «فما نصت هذا الخبر من ذكر البول مع الخمر محمول على»

(٣) راجع من (٢٥٣) تعليقة الرقم (٣)

(م)

٩٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن زياد عن كردويه
قال . سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن البثر يقع فيها قطرة دم أو نسيب
مسكر أو بول أو خمر ؟ قال : ينزح منها ثلاثون دلوأ .

٩٦ - وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي اسحاق عن نوح
بن شعيب الخراساني عن بشير عن حريز عن زرارة قال : قلت : لأبي
عبد الله (عليه السلام) بثر قطر فيها قطرة دم أو خمر ؟ قال : الدم والحمر

(ن)

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ٩٥) مجهول بكردويه ، وما يحكى عن
الشهيد من أن كردويه هو - مجمع كردبي (١) - لم يثبت ، مع اشتراك محمد بن زياد بين
مهمل وموثق

وقوله (عليه السلام) «أوسد» مع ما عصف عليه ، بحوز فراءته مرفوعاً (٢) عطف على
المصاف ، ومحروراً عطف على المصاف إليه ، بمعنى لثاني يكون دليلاً لمن فرق بين
قليل الخمر وكثيره

قوله : (محمد بن أحمد) (الحديث - ٩٦) مجهول بسوح ، وهو دليل لضدوق (٣) =

(ت)

(١) في «التنقيح» ج ٢ من أبواب الماء ص ٣٨ في ترجمة «كردويه الهمداني» «أنه
حكى عن «فوائد اخلاصة» أنه وجد بخط «لشهاد» (٤) نقلاً عن ابن سعيد الخ «مراجع .
(٢) هذا على قراءة السحاة التي فيها «قطرة دم» ولكن في بعض النسخ «قطرة من دم»
فحينئذ يعمى كود كل واحد من المعطوفات محروراً ودليلاً أقوى من لأول على الفرق في
الحكم بين قليل الحمر وكثيره

«٩٥» التهذيب ج ١ ص ٢٤١ ح ٦٦٨ .

«٩٦» التهذيب ج ١ ص ٢٤١ ح ٦٩٧ .

(م)

والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً فإن غلبت الريح نزحت حتى تطيب .

فإن هذين الخبرين غير معمول عليهما لأنهما من أخبار أحاد لا يعارض بهما الأخبار التي قدمناها ، ولأن النجاسة معلومة بحصول الخمر فيها وليس نعلم يقيناً طهارتها إلا بنزح جميع ماء البئر فينبغي أن يكون العمل عليه ، ويحتمل أن يكون الخبر مختصاً بحكم البول لأن بول الرجل يوجب نزح أربعين دلواً على ما بيناه في (تهذيب

(ك)

== ص ١ ما نقلناه عنه (١) لكننا صعبه السد ، مع تضمنها لما لا قائل به (٢) ولذا لم يعول عليها .

(واعلم) أن هذه الأخبار اندأله على وجوب السرح بوقوع الخمر من أقوى الدلائل على نجاسته .

وقول بعضهم « أن السرح إنما هو للاحتراز عن شرب لأجزاء الخمرية » غير معقول ، لاستهلاكها وعدم تميزها .

(نعم) يمكن حمل هذه الأخبار المحتمة على مراتب الاستحياب ، أو على تفاوت الآبار صديقاً وسعة ، وعليه يحمل أكثر الأخبار المختلفة في السرح .

(ت)

(١) في ذيل الحديث (٩٢) .

(٢) وهو وجوب المشرب في الخمر وما ذكر منه مطلقاً

(م)

الأحكام) وكذلك حكم الدّم والميتة ولحم الخنزير فيكون إضافة
الخمر الى ذلك وهما من الراوي .

(ك)

وقوله (١) « غير معمول عليهم » قد عرفت نقضه بعمل الشّدوق (٢) .
وقوله (١) « وليس يعلم يقيناً طهرتها الح » غير مسلم بعد مرجع ما ورد في الأخبار
المعتبرة (١) .
وقوله (١) « ويحتمل أن يكون الجراح » الاعتراض عليه ظاهراً كما لا يخفى (٢) .

(ت)

(١) لأنّ الأخبار صحيحة في باب الطهارة وإن لم يحصر بها صفة انيقين
(٢) لأنّ هذا الاحتمال غريب للغاية ، بل هو خارج عن حدود التكلم انعمي ، وأيضاً
لم يذكر في الحديث المذكور كلمه أربعين ، بل المذكور فيه « عشرون »

(م)

٢٠ - باب البشر يقع فيها الكلب والخيرير وما أشبههما

٩٧ ١ - أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن القسم عن علي
قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفارة تقع في البشر ؟ قال : سبع
دلاء قال : وسألته عن الطير والدجاجة تقع في البشر ؟ قال : سبع دلاء

(ك)

٢٠ - (باب) البشر يقع فيه الكلب الخ

قوله : (أخبرني الشيخ (رحمه الله) (الحديث - ٩٧) ضعيف بالحواري والبطاني (١)
وبهذا الحديث وما بعده استدلّ مشايخنا الثلاثة (٢) ومتنوعهم (٣) على ما ذهبوا
إليه من وجوب أربعين لموت الكلب والسنور ، وهما مع قصورهما سداً ، انما =
(ت)

(١) وقد مضى ذكرهما في ح (٥٠) فراجع .

(٢) المشايخ الثلاثة وهم الشيخ المفيد في «المقنعة» ص ٩ من ١٨ الحجري
والشيخ الطوسي في «النهاية» ص ٢٦٤ من ١١ (الجوامع الفقهية) واليد المرتضى ، وكذا
لم يجد عبارته نعم بس ذلك إلى الثلاثة وأتباعهم في «المعسر» ص ١٦ من ٦ (الطبع
الحجري) .

(٣) متابعوهم - منهم سائر في «المراسم» ص ٥٦٦ من ٩ (الجوامع الفقهية) وبه =

(م)

وَالسَّنُورُ عَشْرُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ دَلُوءًا وَالْكَلْبُ وَشِبْهَهُ .

٩٨ ٢- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن

سماعة قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفارة تقع في البئر أو

الطير ؟ قال : إن أدركت قبل أن يتن نرحت منها سبع دلاء ، وإن كانت

(ك)

= يدلان على التخيير لذي ذهب إليه الصدوق (ص ١٠٢) حيث قال : «سرح الكلب من ثلاثين إلى أربعين» (١) .

وقال الشيخ (ره) في (التهديب) : «قوله (ص ١٠٢) (والكلب وشبهه) يريد به في قدر جسمه وهذا يدخل فيه الناقة ، والغزال ، والثعلب ، والحرير ، وكلما ذكره» (٢) .

(أقول) ويجوز أن يراد بقوله (وشبهه) المشابهة في الجاسة وحدها كالحنيرير .

قوله . (وبهذا الاسناد) (الحديث - ٩٨) موثق (٣)

وقوله (ص ١٠٢) (حتى يذهب النثر) في هذا الخبر وفي غيره ، صريح في خلاف ما عليه الشرح (ص ١٠٢) من وجوب نرح البئر كلها عند انتعير (٤)

(ت)

= قال ابن حمزة في (الوسيلة) ص ٧٠٥ س ٣ (الجوامع الفقهية) «إن ادريس في «البرائث» ص ١١ س ٢٧ (الحجري) .

(١) انظر «الهداية» ص ٤٨ س ٢٠ و«المقنع» ص ٤ س ٥ (الجوامع الفقهية) .

و«العقبة» ج ١ ص ١٧ .

(٢) انظر «التهديب» ج ١ ص ٢٣٥ ديل الحديث ٦٨٠ .

(٣) بعثمان بن عيسى وسماعة بن مهران الواقفي وقد مضى ذكرهما في ج (٨) .

(٤) انظر «النهاية» ص ٢٦٤ س ١٨ (الجوامع الفقهية) .

(٢)

سُوراً أو أكبر منه نرحت منها ثلاثين دلواً أو أربعين دلواً ، وإن أنتن
حتى يوجد ريح النتن في الماء نرحت البئر حتى يذهب النتن
من الماء .

٩٩ ٣- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة
عن زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي عن أبي عبد الله
و أبي جعفر (عليهما السلام) في البئر يقع فيها الدابة والفارة والكلب

(ك)

قوله (الحسين) (أحدث - ٩٩) صحيح لأفصل^(١) ولعمري عليه هو الأولى ،
وعليه أكثر المتأخرين .

(ويستفي) حمل الدلاء على لثلاثه لأنه المنقي ، والأصبر براءة الدمة من الرائد ،
وجمع الملة يقوم مقام جمع الكثرة ، و«مكس»^(٢) واسم صطلح صار ، مع أن هو
راعي اصطلاح لكـ سمي الحمل على لأحد عشر^(٣)
وأما الدابة فقد مرّ تسميها ، والمرس دخله فيها بكن تسميها ، فقوى صاحب
(المعتبر) (له روى) «أن المرس ملحق بما لا يصح فيه»^(٤) لا يحلو من شكل .

(ت)

(١) إشارة إلى تعظيم من ذكر في السند ، واصطلاح خاص من العلماء في الرواية
الأفصل ، وهم في هذه الرواية زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية
(٢) يمسى استعميت كلمة «لدلاء» جمع الكثرة وأريد بها نقلة
(٣) لما قالوا أن جمع الكثرة من أحد عشر إلى ما فوقه
(٤) انظر «المعتبر» ص ١٤ سطر ٣٠ (الحجوري)

(م)

والطير فيموت ؟ قال : يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم اشرب منه وتوضأ .

١٠٠

٤ - وعنه عن القسم عن أبان عن أبي العباس الفضل البقباق قال : قال . أبو عبد الله (ع) السلام في البئر تقع فيها الفارة أو الذابة أو الكلب أو الطير فيموت ؟ قال . يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم يشرب منه ويتوضأ .

١٠١

٥ - وروى سعد بن عبد الله عن أبوب بن نوح النخعي عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال : سألت عن البئر يقع فيها الحمامة والدجاجة أو الفارة أو الكلب أو الهرة ؟ فقال : يحريك أو تنزح منها دلاء فإن ذلك يطهرها (إنشاء الله تعالى) .

(ك)

قوله (عنه عن القسم) (الحديث - ١٠٠) ضعفه الجوهرى (١)
قوله (سعد) (الحديث - ١٠١) صحيح ، ولعلوه عن هذه لأخبار الصحيحة
بذلك الخبرين (٢) انفاصين عجيب ، مع امكان حملهما على الاستحباب .
أما الوجهان اللذان ذكرهما فلا يحسن ما فيهما من لتكلف وحمل الكلام على =

(ت)

(١) أى قاسم بن محمد لجوهرى لم يصح ذكره في ج (٥٠) .

(٢) أي لحرس (٩٧) و (٩٨)

١٠١٥ تهذيب ج ١ ص ٢٢٧ ح ٦٨٥

١٠١٦ التهذيب ج ١ ص ٢٢٧ ح ٦٨٦ .

(م)

فألوجه في هذه الأخبار أحد شيئين : إما أن يكون (عليه السلام) أجاب عن حكم بعض ما تضمنته السؤال من العارة والطير ، وعول في حكم الباقي على المعروف من مذهبه ، أو غيره من الأخبار التي شاعت عنهم (عليهم السلام) ، والثاني أن لا يكون في ذلك تنافٍ لأن قوله (تنزع منها دلاء) فإنه جمع الكثرة وهو مازاد على العشرة ، ولا يمتنع أن يكون المراد به أربعين دلواً حسب ما تضمنته الأخبار الأولى . ولو

(ك)

= الألفاظ والتعبيه وأحير أرباب عن وقت الحاجة

وقوله (م) : وسرح أربعين دلواً برول حكم الحاسة ، ظاهر إلا أنه كما برول به بقياً برول بأقل منه كعشرين والثلاثين المذكورين مع الأربعين فهي ذينك الخبرين .

وقد استشعر مثل هذا فقل في (التهديب) بعد نقل الخبرين : وليس لأحد أن يقول كيف عملتم على أربعين دلواً في السور ، والكتب وشبههما ، وفي الذجاج ، والطير على سبع دلاء ، وفي هذين الخبرين ليس لقطع على أربعين دلواً ، بل إنما يتضمن على جهة التحجير ، وهما عملتم بغير هذين الخبرين مما يتضمن نقصان ما دهنتم إليه ، لأننا إذا عملنا على ما ذكرناه من نرح أربعين دلواً مما وقع فيه الكلب وشبهه ، ونرح سبع دلاء مما وقع فيه الذجاج وشبهه ، فلا خلاف بين أصحاب في جوار استعمال ما بقي من الماء ، ويكون أيضاً الأخبار التي يتضمن قتل من ذلك داخلة في حملته ، وإذا عملنا على غير ذلك نكون دفعين لهذين الخبرين جملة ، وصائرنا إلى المختلف فيه ، ولأجل هذا عملنا على بهيمة ما وردت به الأخبار التي تتضمن نقصان ما ذكرناه من النرح (انتهى) (١)

(ت)

(م)

كان المراد بها دون العشرة لكان جمعه يأتي على أفعل دون فَعَالٍ على أنه قد حصل العلم بحصول النجاسة وبنزح أربعين دلواً يزول حكم النجاسة أيضاً وذلك معلوم و ما دون ذلك طريقه أخبار الأحاد فينبغي أن يكون العمل على ما قلنا .

(ك)

== وقد تكلم على هذا الكلام في شرحنا على (التهذيب) ^(١) بما لا يريد عليه ، من إرادته وقف عليه من هناك ^(٢) .

وأما قوله : « وما دون ذلك طريقه أخبار الأحاد » ، والكلام عليه ظاهر ، فإن « صحيح لأصول » ، وما شككنا إذا كان معناه ما قال ، فالخبران القاصران بالعرض الأوسى

(إذا تحققت هذا كونه فاعلم) أن قوله « وما دون ذلك » ، فإن ذلك يطهرها ، صريح في نجاسة البشر ، وبه سدل عليه ^(٣)

(وقد حمت) على إظهاره للعروة (أعني النجاسة)

(وأورد عليه) بثبوت حدائق شرعه (والجواب) أن استعمال الطهارة في اصطلاح الأخبار في المعنى اللغوي شائع دائع كالطهارة الشرعية ^(٤) مع أن لفظة على رده قائمة وهي قصة الجمع بين الأخبار

(ت)

(١) راجع « شرح التهذيب » لسيد الحرثي ، مخطوط ص ٣٤٧ س ٢٤ .

(٢) هكذا في « الأصلية » والظاهر زيادة لمط « من »

(٣) انظر « المعتمد » ص ١٣ س ٤ (الحجري) و « المختلف » ص ٤ س ٣٢ و

« الذكرى » ص ٩ س ٣٤ .

(٤) يعني كاستعمالها في الطهارة الأصلية .

(م)

١٠٢ ٦- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج عن أبي اسامة زيد الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الفارة والسنور والدجاجة والكلب والطيور، قال: فإذا لم يتفسخ أو لم يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، وإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح.

فهذا الحر أيضاً يحتمل وجهين: أحدهما هو الذي ذكرناه في الأخبار الأولى وهو أن يكون أجاب عن حكم الدجاجة والطيور، والثاني أن نحمله على أنه إذا وقع فيها الكلب وخرج منها حيّاً فإنه ينزح منها هذا المقدار إلى سبع دلاء، وليس في الخبر أنه مات فيها، والذي يدل على ذلك ما.

(ك)

قوله (الحسين) (حديث ١٠٢) صحيح. فإن الفاصل المحقق (المرتب) «الأحود» لاكتفاء شرح بحسن نظير مصنفكم نصّه هذه الرواية لصحيحة، (١) وسيأتي تحقيق الكلام عليه.

وأما الوجهان المذكوران في كلامنا على ظاهرهما، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلا، لأن جمعه مسمّى لتنجس من أعدل المرتب على أن المراد به موته، لا خروجه حيّاً.

(ت)

(١) نظر «المصادر» ص ١٣ س ٢٥ ولعمارة المفقولة هذا عنه قاله في الحاشية.

(م)

١٠٣ ٧ - أخبرنا به الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن

يحيى عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف
عن عبد الله بن المغيرة عن أبي مريم قال : حدثنا جعفر (عليه السلام) قال :
كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول : إذا مات الكلب في البئر نزحت ، وقال
جعفر (عليه السلام) : إذا وقع فيها ثم أخرج منها حيّاً نزع منها سبع دلاء .

قوله : (عليه السلام) «إذا مات الكلب في البئر نزحت» محمول على

(ك)

قوله : (الحسين) (الحديث - ١٠٣) صحيح ، وفي (التهذيب) عن عبد الله
بن المغيرة عن أبي مريم (١) وهو أصوب ، وقد وجد أيضاً في بعض نسخ هذا
الكتاب (٢) واسمه عبد غفار بن القاسم وما نصّته من وحوت سبع لخروجه
حيّاً ، هو المشهور ، وأوجب ابن ادريس (٣) وأصل القول في (الغنية)
بوحوت ثلاثين إلى أربعين ولم يقصّر (٤) ولولا الشهرة أمكن الاكتفاء بخمس دلاء
لصحيحة أبي سامة (٥) وحمل السبع على الاستصحاب بل ثلاث أيضاً لصحيحة
بن يقطين المتصنفة للدلاء (٦) وحمل ما راد على الاستصحاب

(ت)

(١) «التهذيب» ج ١ ص ٢٣٧ ح ٦٨٧

(٢) كما هو موجود فيما حملناه من لهذا الكتاب

(٣) راجع «لسرثر» ص ١١ من ٢٩ طبع القديم

(٤) «الغنية» ج ١ ص ١٧ .

(٥) وهي الخبر (١٠٢) من هذا الكتاب .

(٦) وهي الخبر (١٠١) من هذا الكتاب .

«١٠٣» التهذيب ج ١ ص ٢٣٧ ح ٦٨٧

(٢)

أنه يتغير معه أحد أوصاف الماء فإن ذلك يوجب نزح جميعه وإذا لم يتغير كان الحكم فيه ماقدمناه.

١٠٤ ٨ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سئل عن بشر يقع فيها كلب أو فارة أو خنزير ؟ قال : يزح كلها.

فألوجه في هذا الخبر وفي حديث أبي مريم من قوله : «إذا مات

(ك)

وقال في (المعتمد) في بحواب عن هذه الرواية : «ورواية أبي مريم محمولة ادقوله (ترحت) يمكن أن يراد به الأرموع ، (السهى) ^(١) وهو بعيد قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ١٠٤) موثق ^(٢) ، وم ذكره من أسأويل لايحري في العارة إلا أن يكون اشتر صيغ فليس الماء ^(٣)

(ت)

(١) راجع «المعتمد» ص ١٦ س ١٣ وفيه «محملة» بدل «مجملة»

(٢) لوجود مصدق بن صدقة وعمار بن موسى الساباطي المصطحس في لسان كما

مضين في ح (٦٤)

(٣) فلا وجه لتوجيه الشيخ (ص د) كما ذكره السيد (ص ر) ، وكذا توجه السيد (ص) أيضاً لا وجه له لورود لفظ «لشتر» مطلقاً في الرواية ولا يمكن تقييدها بالصيغة ، لعدم شاهده أولاً ، وثانياً - أن السؤال في هذه الرواية عن الكلب والعاره معاً ، فلو كان التعصّل بالوسيلة والصيغة دحلاً فله لفصل به الامام (عليه السلام) لأن المقام مقام الاستفصال

(م)

الكلب في البثر نزحت» أن نعملها على أنه إذا تغير أحد أوصاف الماء من اللون والطعم والرائحة، فأما مع عدم ذلك فالحكم ما ذكرناه.

١٠٥ ٩ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن

موسى الحنّاب عن غياث بن كُلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر

عن أبيه أنّ علياً (ع) قال: كان يقول: الدّجاجة ومثلها تموت في البثر

ينزح منها دلوّان أو ثلاثة، وإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة.

فلا يتأني ما قدمناه لأنّ هذا الخبر شاذ وما قدمناه مطابق للأخبار

كلها، ولأنّا إذا عملنا على تلك الأخبار نكون قد عملنا على هذه

الأخبار لأنها داخلة فيها، وإن عملنا على هذا الخبر احتجنا أن نسقط

تلك جملة. ولأنّ العلم يحصل بزوال الجاسة مع العمل بتلك

الأخبار. ولا يحصل مع العمل بهذا الخبر

(ك)

قوله (محمد بن أحمد) (لحديث ١٠٥) مجهول^(١)، والكلام على تأويله ظاهر.

(ت)

(١) يميّث بن كُلوب على ما ذهب إليه النجاشي^(٢) ولكن على ما ذهب إليه الشيخ^(٣).

في «العدة»^(٤) من أنه من العامة الذين عملت الطائفة بروايته تكون الرواية مقبولة.

«١٠٥» التهذيب ج ١ ص ٢٣٧ ح ٦٨٢.

(١) رجال النجاشي (٨٣٤) ص ٥-٣ ط قم

٢، العدة ج ١ ص ٣٨٠ ط قم

(م)

٢١ - باب الشر يقع فيها الغارة والورغة والنم أبرص

١٠٦ ١ - أحبرني الشيخ أبو عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبيه

عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد

وفضالة عن معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الغارة

والورغة تقع في البئر؟ قال يرح منها ثلاث دلاء

١٠٧ ٢ - وعنه عن فضالة عن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)

مثله.

(ك)

٢١ - (باب البئر يقع فيها الغارة الخ)

قوله (أحبرني الشيخ) (حدث ١٠٦) صحيح، ومعه مثله، وقد عمل به

الشيخان، وسماه في حوت ثلاث لموت غارة، والورغة (١).

وسلار وأبو الصلاح، أو حوت الورغة دلوً واحد (٢)

(ت)

(١) انظر «المقنع» للشيخ المفيد ص ٩ من ٢٦.

و «النهاية» للشيخ الطوسي ص ٢٦٤ من ١٥ (الحوم مع الفقة)

(٢) انظر «المراسم» للسلار ص ٥٦٦ من ١٢ (الحوم مع الفقهية) و «لكافي» في الفقه

ص ١٣٠ (لأبي الصلاح الحلبي).

«١٠٦» التهذيب ج ١ ص ٢٤٥ ح ٧٠٦ و ص ٢٢٨ ح ٦٨٨.

«١٠٧» التهذيب ج ١ ص ٢٢٨ ح ٦٨٩.

(م)

١٠٨ ٣- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي قال :

سألت أبا عبد الله (عنه السلام) عن الفارة تقع في الشر؟ قال : سبع دلاء .

١٠٩ ٤- وعنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سأله عن

الفارة تقع في البئر أو الطير؟ قال : إن أدركته قبل أن يستن نزحت منها

سبع دلاء .

(ك)

وابن ادريس م يوجب بها شئ^(١) ، وكأنه صرح إلى أنه ليس لها نفس سائلة ، وهو مشكل لما سيأتي .

ويمكن حمل هذين للحريين على خروجيهما حتى ، ويكون فائدته رفع الاستحاث .

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث ١٠٨) ضعيف ، لحوهري ، والبطاني

قوله ، (وعنه عن عثمان) (الحديث ١٠٩) موثق^(٢) ، وما ذكره في التأويل هو

المشهور للجمع بين الأخبار ،

وفي (المصباح) للمرتضى وجوب السبع مطلقاً^(٣) ، وابن ديوه م يوجب =

(ت)

(١) راجع « السرائر » ص ١٣ من ١٢ (ط.ق) .

(٢) بعثمان بن عيسى وسماعة بن مهران الواقعيين كما مضى في ح (٨) مراجع

(٣) ليس كتاب (المصباح) عند نعم حكاه عنه في «المعبر» ص ١٧ من ١٧

وفي «مفتاح الكرامة» ح ١ ص ١١٥ من ٨

«١٠٨» التهذيب ج ١ ص ٢٢٥ ح ٦٨

«١٠٩» التهذيب ج ١ ص ٢٣٦ ح ٦٨١ .

(م)

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أن الفارة إذا كانت قد تفسّحت فانه ينزح منها سبع دلاء ، والخبران الأولان نحملهما على أنها أخرجت قبل أن تفسّخ ، والذي يدل على هذا التفصيل :

١١٠ هـ - ما أخبرني به الشيخ (رحمته) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عثمان بن عبد الملك عن أبي سعيد المكاربي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :

(ك)
== دلوأ واحداً (١).

والاكتفاء بالثلاث مصدقاً لأخبار الدلاء ، وحمل مراد علي الاستحباب ، حسن .
وأما حكاية الانتماح المذكورة في كتب المروغ (٢) ، والحاق حكمها بالتفسّخ ، فلم نطلع عليه في الأخبار .

(نعم) قال ابن ادريس (هـ) : « وحّد تفسّحها اسماحها » (٣) قال المحقق (هـ) : « وهو غلط (٤) » .

قوله : (أخبرني به الشيخ (هـ)) (الحديث ١١٠) مجهول عثمان ، والمكاربي واسمه هاشم ، وقيل هشام بن حنّان

(ت)

(١) انظر «المقنع» ص ١ س ٧ و «الهداية» ص ٤٨ س ٢١ (الجوامع الفقهية) والفتاوى ج ١ ص ١٧ .

(٢) كما في «المقنعة» ص ٩ س ١٩ وفي «المراسم» ص ٥٦٦ س ١١ و «العيّة» ص ٤٩٥ س ١٤ (الجوامع الفقهية) .

(٣) انظر «السرائر» ص ١١ في سطرين يأخر الصفحة (الحجري)

(٤) انظر «المعتبر» ص ١٧ س ١٩ (الحجري) .

١١٠ هـ التهذيب ج ١ ص ٢٢٩ ح ٦٦١ .

(م)

إذا وقعت الفارة في البئر فتسلخت (فتفسخت ن) فانزع منها سبع دلاء ، فجاء هذا الخبر مفسراً للاخبار كلها .

١١١ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن

الحسن^(١) عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال ' سئل عن الفارة تقع في البئر ؟ قال : إذا ماتت

(ك)

قوله (محمد بن أحمد) (الحدث ١١١) ضعيف بأسى خديجة الذي هو سالم بن

مُكْرَم^(١)

(ت)

(١) هو أبو خديجة (أو أبو سمعة) سالم بن مُكْرَم (بهم الميم وسكون الكاف وفتح الراء - النقيح) صاحب العم ، موسى بن أحمد ، الجمل ، من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) .

قال الخاشي . « سالم بن مُكْرَم بن عبد الله أبو خديجة ويقال أبو سلمة الكناسي يقول كنيته كانت «أبا خديجة» وأن أبا عبد الله (عليه السلام) كناه «أبا سلمة» ثقة ثقة ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) »^(٢) .

ومى الكشي قسي صواب «أبي خديجة» (٦٦١) . «سألت أبا الحسن علي بن الحسن (بن فضال) عن اسم أبي خديجة ؟ قال سالم بن مُكْرَم ، فقلت له ثقة ؟ فقال ' صالح ، وكان من أهل الكوفة ، وكان جَمَلًا ، وذكر أنه حمل أبا عبد الله (عليه السلام) من مكة إلى المدينة ، عن أبي خديجة قال قال أبو عبد الله (عليه السلام) لا تكس بأبي خديجة ، قلت فم أكسي ؟ فقال ' =

«١١١» التهذيب ج ١ ص ٢٣٩ ح ٦٩٢

(١) وفي بعض النسخ (الحسين)

(٢) رجال الجاشي (٥٠١) ص ١٨٨ ط خم

(م)

ولم تتن فأربعين دلواً وإذا استفخت فيه وأنتنت نزع الماء كله ،
 فالوجه فيما تصمّن هذا الخبر من الأمر بنزع أربعين دلواً إذا لم تتن
 فمحمول على ضرب من الاستحباب دون الفرص والایجاب لأن
 الوجوب في هذا المقدار لم يعتبره أحد من أصحابنا .

(ك)

(ت)

== نأبي سلمة

وكان سالم من أصحاب أبي الحطّاب وكان في المسجد يوم بعث عيسى بن موسى ..
 وكان عامل المنصور على الكوفة لى أبي الحطّاب ، لما سغه أنهم قد أظهروا الاناحات ،
 ودعوا الناس الى سوة أبي الحطّاب ، وأنهم يحتمون في المسجد ولزموا الأساطين يورون
 الناس أنهم قد لزموا للمادة ، وبعث اليهم رجلاً فقتلهم جميعاً لم يفلت منهم الا رجل
 واحد أصابته جرحات فسقط بين لفتى بعد فيهم ، فلما حنه الليل خرج من بينهم
 فتخلص .. وهو أبو سلمة سالم بن مكرم لحمال الملقب بأبي خديجة ، فذكر بعد ذلك أنه
 تاب وكان ممن يروي الحديث» (انتهى)^(١)

وكذا جرم بصحة روايته الصلاة (هـ) في «المختلف»^(٢) وابن قولويه في
 «كامل الزيادة»^(٣) والسيد داماد^(٤) وميرزا في «المنهاج»^(٥) والفصل الجرائري (الشيخ
 عبد السي)^(٦) والعلامة المامقاني^(٧) وسندنا لحوثي^(٨)

(١) رجال الكليني (٦٦١) ج ٢ ص ٦٤١ ط قم

(٢) المختلف ، الفصل ٣ لمبة الأتفاق ج ٢ ص ٣٦ ط القديم

(٣) كامل الزيادة ، الباب ١٦ ج ٢

(٤) ٥٠٠ - ٦٠ - ٧٠ تنقيح المقال (٤٥٥٧) ج ٢ ص ٦

(٨) معجم الرجال (١٩٥٦) ج ٨ ص ٢٥

(م)

(ك)

(ت)

== أمّا الشيخ (ره) فإنه أيضاً وثقه ، وإن صغفه في لقول لأحر كما حكاه لعلامة (ره) في «الخلاصة»^(١) وثقه جذب الشرح ها ، وأنت ترى أنه لا يصرّ بوثاقه لرجل بوجهين (الأوّل) أنّ تضعيف الشيخ (ره) من أعمص النظر عن معارضة بوثقه نفسه ، لا يقاوم توثيقاً وتلك لعدم الأعلام الرحابيين ، وبولاهم يكفى فيه قوفاً استحاشي (ره) وحسب ، ولا يقاومه تضعيف أحد حتى الشيخ (ره).

قال لعلامة لمامقني «وبعض دالّا خطأ أنّ لشيخ (ره) له اشتباهات والباحثي (ره) لم يرمه إلى الآن اشتهاً واحداً ، وقد كثر توثيقه وذلك مما لم يثبوت له إلا في أفراد قليلة حرم بصلاح لرجل ووثقته ولروم برث لأصول والقواعد في مورد وجذب روايته»^(٢)

ومن الفاصل الحرائري «أنه لا يبعد تقدّم قوفاً استحاشي في إخراج وتعديل على قول الشيخ (ره) لتأخّره ، وعدم حصه مثل هذا تضعيف عليه ، فقد ذكر الشهيد الثاني (ره) أنه أصط من الشيخ (ره) وأعرف بأحوال لرجال»^(٣)

(الثاني) أنّ الظاهر أنّ مثلاً تضعيف لشيخ إما كون لرجل من أصحاب أبي بصير لصلّ ، وقد عرفت توثقه ورجوعه إلى الأمايين وروايته عن صادق (ع) السلام ، فلما اتعت الشيخ (ره) إلى هذا رجع عن تضعيفه أنّ توثيقه ، وما اشتبه الأمر صيه باشتراك كنية «أبو حديجة» بيه وبين أبي حديجة سالم بن سلمة الرواحي لمجهول ، فلما اتعت إلى كونه غيره وأنّ هذا أيضاً يسمى أن حديجة ، وثقه وهد وصح ==

(١) خلاصة الأقوال ص ١٥٨ القسم ١٠ في حرف النون ه تقديم

(٢) تنقيح المقال (١٥٥٧) ج ٢ ص ٦

(٣) المصدر

(م)

(ك)

== وان وثقه النجاشي ، لأَنَّ الشَّيخ (١) ، صَفَّه في موضع ، ووثَّقه في آخر (١) .
 وأمَّا عبد الرحمن بن أبي هاشم ، فلم يوجد في (الرجال) ، عبد الرحمن بن
 محمد بن أبي هاشم ، وهو ثقة (٢) .
 قال الفضل المحمَّسي (٣) : « ولعلَّ عبد الرحمن هذا ، هو ذلك ويكون قد سبَّ إلى
 جده » (٣)

(ت)

== وأمَّا احتمال سيِّدنا الحوثي (٤) ، باتِّحاده (على رَحم الشَّيخ (٥) مع سالم بن أبي
 سلمة الكندي السجستاني المذكور في رجال النجاشي (٦) والموصوف بكون حديثه ليس
 بالنقي ، فلذا صَفَّه ، مذموم بكون تكفِّي الرجل نفسه بأبي سلمة من الإمام الصادق
 (عليه السلام) كما عرفت سابقاً ، فكيف يمكن دَهول الشَّيخ (٥) عن ذلك ؟
 (١) صَفَّه في «المهرست» (٢) ووثَّقه في موضع غير معلوم على ما نقله العلامة (٥)
 في «الخلاصة» (٣)

(٢) عبد الرحمن بن أبي هاشم قال النجاشي «عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم
 التَّجَلِّي أبو محمد جليل من أصحابنا ثقة ثقة» (٤) .
 قال سيِّدنا الحوثي (٥) : «أقول : اظَّاهر اتِّحاده (أي عبد الرحمن بن أبي هاشم) مع
 عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم التَّجَلِّي ..» (٥) .
 (٣) لم تجده في «المذاركة» فلملَّه قال بذلك في الحاشية .

(١) رجال النجاشي (٥٠٩) ص ١٩٠ ط قم

(٢) المهرست (٣٢٧) ص ٨٠ ط قم

(٣) الخلاصة في ٢ ، من الباب ٥٠ ، من فصل السب من انقسم الناس

(٤) رجال النجاشي (٦٢٣) ص ٢٣٦ .

(٥) معجم الرجال (٦٣٣٦) ج ٩ ص ٣٠٥

(م)

.....

(ك)

وهذا الحديث تصمّن حكم الانتفاح بما ترى ^(١) ! وكأنّ الشيخ «» جعل الانتفاح ،
والتمسّح بمعنى واحد ^(٢) ، وليس كذلك

(ت)

(١) تعجّت على ظاهر هذا الحديث (١١١) حيث تصمّن حكم الغارة عند انتفاحها
بشرح الماء كله ، وقد تصمّن الحديث السابق (١١٠) لأمر سرح السبع عند التمسّح
(أو التمسّح) ، والحال أنّ التمسّح أشدّ حالة من الانتفاح وطريق بعده
(أقول) أنّ هذا التعجب بشأ من حسان كون انتفح بعد الانتفاح ومستلزماً له ، لكنّ
الواقع أنه أهم من الانتفاح إذ يمكن تمسّح الغارة بدون أن يكون مستنداً إلى موته ، كما إذا
فسّحه إنسان ، فيس التمسّح والانتفاح عموم خصوص من وجه ، ومسوّجه مبدءاً في
التعليق الآتية

(٢) حيث جعل لشيخ «» الحكم بوجوب ثلاث دلاء في الحديث السابق (١١٠)
لموضوع عدم التمسّح ، وجعل الحكم بوجوب ثلاث دلاء (واستصحاب الأربعين) في هذا
الحديث (١١١) لموضوع عدم الانتفاح ، فكانه جعل التمسّح والانتفاح مترادفين فلهدا رتب
حكماً واحداً (وهو وجوب ثلاث دلاء) على عدم كل واحد منهما ، والحال أنّ الأمر ليس
كذلك بل أنّ كل واحد منهما أهم من الآخر (كما بيّناه في التعليقة السابقة) .

(وتوضيح الكلام في هذا المقام) أنّ موضوع ذيل هذا الحديث (١١١) هو الغارة عند
الانتفاح والانتفاح وهو غير مستمر لتمسّح ، وموضوع مطلق الحديث السابق (١١٠) هو
الغارة عند التمسّح ، وهو أيضاً غير مستمر للانتفاح والانتفاح (كما بيّناه في التعليقة السابقة) ،
فلا اتحاد موضوعاً بين مطلق النحر الأوّل ومنطوق ذيل الخبر الثاني فلا تعارض أيضاً
لوضوح توقف تعرض الحديثين على وحدة موضوعهما

فيكون معاد الحديثين هكذا - يقول ذيل مطلق هذا الحديث (١١١) سرح الكل في =

(م)

١١٢ ٧- فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد

(ك)

قوله (أحمد بن محمد) (الحدث ١١٢) صعب^(١)، ولكنه مقول في الأصول، =

(ت)

= موضوع الانتفاع والائتان (ولو لم تكن لغرض متعنه) ونقول مصروق الحديث الأول (١١٠) سرح السع في موضوع التمتع (ولو لم يكن لغرض متعنه ومشنة) فهما موضوعان مختلفان وحكماء مختلفان، موضوع الأول التمتع وحكمه سرح مع دلاء، وموضوع الثاني الانتفاع ولائسا وحكمه سرح انكر، فبكل موضوع حكمه، فلا تعارض في اثنين (نعم) هناك تعارض بين مفهوم الحديث الأول (١١٠) مع منطوق صدر الحديث الثاني (١١١) لأن مفهوم البحر الأول (١١٠) هو عدم سرح لسع (بل سرح الثلاث) عند عدم التمتع (اتمتعت أم لا وأنتت أم لا) ومنطوق صدر الحديث الثاني (١١١) هو سرح الأربعين عند عدم الانتفاع والائتان (تصنعت أم لا).

ففي موضوع عدم التمتع وعدم الانتفاع وعدم الائتان يعون مفهوم الحديث الأول (١١٠) بعدم سرح السع (بل يكون لسرح بأقل كالثلاث مثلاً) ونقول صدر منطوق الحديث الثاني في هذا الموضوع بعينه سرح الأربعين، فوقع لعارض بين الحديثين من هذه الجهة فاحتج لي الجمع فذهب لشيخ (ر)، إلى وجوب ثلاث ومسحبات لأربعين، وليس هذا من أجل أن اشبع (ر)، جعل التمتع والانتفاع مترادفين - كما ظنه السيد الشارح - بل من أجل تعارض الحديثين في الموضوع المركب من عدم تمتع وعدم الانتفاع وعدم الائتان كما سبق فافهم!

(١) بعلي بن حديد الملائني كما مضى في ح ٧.

(م)

عن بعض أصحابنا قال . كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في طريق مكة فصرنا الى بئر فاستقى غلام أبي عبد الله (عليه السلام) دلواً فخرج فيه فارتان فقال . أبو عبد الله (عليه السلام) ارقه فاستق آخر فخرج فيه فارة فقال . أبو عبد الله (عليه السلام) ارقه فاستق الثالث فلم يخرج فيه شيء فقال : صبّه في الاناء فصبّه في الاناء .

فأول ما في هذا الخبر أنه مرسل وراويّه ضعيف وهو علي بن حديد ، وهذا يضعف الاحتجاج بحره ، ويحتمل مع تسليمه أن يكون المراد بالبئر المصنع الذي فيه من الماء ما يريد مقداره على الكثر فلا يجب نزح شيء منه ، وذلك هو المعتاد في طريق مكة مع أنه ليس في الخبر أنه توصاً بذلك الماء بل قال . لعلّاه صبّه في الاناء ، وليس في ذلك دليل على جوار استعمال ما هذا حكمه في الوضوء ، ويحور أن يكون إنما أمره بالصّب في الاناء لاحتياجهم اليه لسقي الدّواب والابل ، أو للشرب عند الضرورة الدّاعية اليه ، وذلك سابق ، ويحتمل أيضاً أن تكون المارتان خرجتا حيثين وإذا كان كذلك جاز استعمال ما بقي من الماء لأن ذلك لا يجس الماء على ما تقدم فيما

(ك)

— وهو صريح في طهارة لبئر، وما ذكره الشيخ «ع» له من تأويلات، غير محتاج اليها.

(ت)

(م)

مُضَى وَيُرِيدُهُ بَيَانًا.

١١٣ ٨- ما أخبرني به الشيخ أبو عبد الله (رحمه الله) عن أبي جعفر

محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن أبيه عن محمد بن يحيى عن
 محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب
 والحسن بن موسى الخشاب جميعاً عن يزيد بن اسحاق عن هارون بن
 حمزة الغنوي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن الفارة
 والعقرب وأشياء ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك
 الماء ويتوضأ منه ؟ قال : يسكب ثلاث مرات وقليله وكثيره بمنزلة
 واحدة ثم يشرب منه ويتوضأ منه ، غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه
 وهذا الخبر قد تكلمنا عليه فيما مضى^١

١١٤ ٩- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه

(ك)

قوله (أخبرني به الشيخ ...) (الحديث ١١٣) صحيح ، وكأنَّ عدم الاستماع بماء
 الوزغ مستند إلى كثرة سمِّه .

وظاهر قوله « يسكب منه » يعطى أنَّ هذا الماء غير ماء البئر ، (وحيث أنَّه) فلا وجه
 لذكره في هذا الباب ، إلاَّ للمناسبة .

قوله ١٠ (أخبرني الحسين) (الحديث ١١٤) مجهول بآبٍ عليم .

(ت)

(١) في باب حكم الدرة والورقة والحلَّة والعقرب إذا وقع في الماء وخرج منه حياً فارجع إليه

« ١١٣ » التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ ح ٦٩٠ .

« ١١٤ » التهذيب ج ١ ص ٢٤٥ ح ٧٠٧ .

(م)

عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن يعقوب بن عثيم قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) سام أبرص وجدناه قد تفسخ في البئر قال : إنما عليك أن تنزع منها سبع دلاء .

١١٥ - ١٠ - فأما ما رواه جابر بن يزيد الجعفي قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن السام أبرص يقع في البئر ؟ فقال : « ليس بشيء حرّك »

(ك)

قوله (جابر بن يزيد) (الحديث ١١٥) صحيح لكنّ الصريح إليه غير مذكور في مشيخة ، وفي (المهرست) محلف (١) ، ولا يقع هذا إلا على وجه بعيد (٢) وبحديث الماء يندلوا كما فيه عن روح دلو واحد ، وإما تفرّق الماء الزاكد على وجه البئر .

وقول الشيخ (المهرست) : « سام أبرص من دلت » مشعر بأنّ السام أبرص غير الورع ، وهو خلاف قول الشيخين

قال في (الصحيح) : « سام أبرص من كثر الورع » وهو معرفة إلا أنّه تعريف =

(ت)

(١) راجع «المهرست» (١٤٧) ص ٤٥ ط قم .

(٢) لأنّ ساد الشيخ (١٠) في حديث بن يزيد الجعفي (رواه في تاريخه) على ثلاثة طرق محمّلة بعضها صحيح وبعضها غير صحيح ، ولا يمكن القول بصحة السد ههنا إلا أن نقول إنه (ره) روه هذا بطريق لصحيح دون غيره ، وهو بعد جداً

(م)

الماء بالدلو في البئر» فلا يتأفي الخبر الأول لأن الخبر الأول محمول على الاستحباب ، وهذا الخبر مطابق لما قدّمناه من الأخبار من أنّ ما ليس له نفس سائلة لا يفسد بموته الماء ، والسّم أبرص من ذلك .

(ك)

== حسن (١) وهما اسمان جعلوا جذاً ، فثبتت أعربت لأوّل وأصله الى انسي ، و ثبتت بيت لأوّل على جمع وأعرّب الثاني بعرب مالا يصرف (٢) وقال في (تدموس) : الورع محرّكه سام أبرص ، سمّيت بذلك لحققتها وسرعة حركتها ، انجمع ورع (٣)

وفي (مُعرب) قال نكسني ، وهو يخاف لمُعرب لأنّ له دماً سائلاً وهدر العلامة ... في (لمحصف) ذلك (٤)

(وحيث) فلا يحسن هذا الكلام ، كما لا يحسن جعل الورع في باب ، وسم أبرص في آخر ، كما فسّعه بعض المتأخّرين (٥) (إذا تحققت هذا كلّها ، فاعلم) أنّ لأخبار هذا المحصف في حكاية الفأر والترح لها وقال المحقق ... ونعم ما قال ، من وقف على الاحلاف لما حش في التّصوُّص -

(ت)

(١) أي علم حسن كما ذكره في « مصباح الممير » ص ٢٥ مادة (برص)

(٢) « مصباح لغة » لبحروري ح ٣ ص ١٠٢٩ مادة (برص)

(٣) « تدموس لمحيط » ح ٣ ص ١١٥ مادة (ورع)

(٤) انظر « لمحصف » ص ٨ س ٣٠ (حيث قال بعد نقل كلام من دريس هو جذا

(٥) في هامش الأصل هو شبح حسن صاحب « المعالم » نظر كتاب لظهارة

من « المعالم » ص ٧١ حيث ذكر سام أبرص وص ٧٦ وفيها ذكر الورع (لطبع الحجري

سرير)

(٢)

(ك) = التوقع في أحكام الشر أو رتبته، الحيرة وأوقعته في التردد، وأعجزه التأليف بينها، والتوفيق بين مشاهياتها، والذي أراه أنَّ هذا الاختلاف الماحش، من دلائل عدم حساسة البشر، وأنها خرجت مخرج الاستصحاب.

و لاختلاف في الجواب لاختلاف محاربي الآبر في العبرة وعدمها تحصيلاً لطيب الماء وروايل اسفرة (انتهى) ^(١) وهو من القول بمكاب، ومرحاً بالوفاق

(ت)

(١) قد ذكره الشارح (ر) في شرحه على التهذيب (مخطوط ص ٣٤٨) ولم يسه

الى المحقق بل قال : (ومن هذا قال) ...

(م)

أبو بصير قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العذرة تقع في البحر ؟
فقال : ينزح منها عشر دلاء ، فان ذابت فأربعون أو خمسون دلواً .

(ك)

= يروي عن «سعد»

(وثالثها) أن «عبد الله بن يحيى» هو «الكاهلي» على الأقرب ، وفي (التهديب)
«عبد الله بن بحر» ولعله لأقرب ، وهو مجهول ، والصواب «في» (للتهديب) وهو
هكذا :

«أخبرني الشيخ (أيده الله) عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله
ومحمد بن الحسن عن أحمد بن محمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن عبد الله

(ن)

= عبد الله بن يحيى له - هذا .

مضافاً إلى أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد الذي هو في مسد هذا الحديث أيضاً
ذو جهتين ، جهة الصحة وجهة عدمها .

(أما الأولى) فقال سيّدنا الحوئي (ره) «نه من منابع اشع السعيد (ره) وقد صحح
العلامة (ره) كثيراً من رواياته ، وكدلت الشيخ حسن صاحب (المعالم) ، بل وثقه والده
الشهيد الثاني (ره) أيضاً في (الدرية) والفتح الهدى في حاشية (لحل المتبر)
وقال الميرزا محمد لاسترآبادي في (الوسيط) ولم أر إلى الآن ، ولم أسمع من أحد
يتأمن في توثيقه»^(١)

أما جهة عدم توثيقه (وأولاً) عدم ذكر اسخاشي ولا انكشي ولا الشيخ (عليهم السلام) ، له في
مصابيعهم ، كما سطره سيّدنا الحوئي أيضاً^(٢)

(١) مجمع الرجال (٨١٤) ج ٢ ص ٢٥٦

(٢) المصدر

(م)

(ك)

== بن بحر (١)

وأما أبو بصير فهو المراد في نسخة رواية ابن مسكان وقد صرح به الشيخ
 وغيره في موارد كثرة

وقوله بن السلام (عشر دلاء لعبير الدائنة) مما خلاف فيه ، وقوله بن السلام (فأربعون أو
 خمسون) قد استدلل به الثلاثة وأندعهم على وجوب الخمسين (٢) ، وحيث أن
 طاهره السحيير لدي ذهب أنه الصدوق ، وصاحب (معسر) (٣) تصدق لأصحاب
 لتطبيقه على وجوب الخمسين ، فذكر له وجوهاً

(ت)

— (وثانياً) أن توثيق مثل هؤلاء الرجال المذكورين مبني على الاجتهاد والحدس لتأخر
 زمانهم عن الرجل بكثير

ومن هنا قال القاضى القمى « قال شهيد اثني في درسه انه من لفتات ولا
 أصرف مأخذه » (١) وقد مضت نصفنا على هذا التزوي في دين الحديث (١٤) ص ١٣٥
 (١) راجع « التهذيب » ج ١ ص ٢٤٤ - ٧٠٢

(٢) نظر « لمصنعة » لنسخ المصنف ص ٩ س ٢٤ (لحجوى)

و « النهاية » لنسخ الطوسي ص ٢٦٤ س ١٥ (مجموع لعقبة) وحكمه في « المعتمد »
 ص ١٥ من السيد في مصباحه .

ونظر « المراسم » للسلار ص ٥٦٦ س ٩ « والوسيلة » لاس حمزة ص ٧٠٥ س ٣
 (الجوامع العقبية) .

(٣) انظر « لمقنع » ص ٤ س ٤ و « لهدية » ص ٤٨ س ٢٢ (الجوامع العقبية) و
 « الفقيه » ج ١ ص ١٨ « المعسر » ص ١٥ س ٢٦ (لحجوى)

(١) المصدر .

(م)

(ك)

== (أحدها) ما قلناه لعلامة (هـ) في (المختلف) وهو هكذا - ويمكن أن يقال إن
يجب أحدهم، نستمر، يجب الأكثر لأنه مع الأقل غير متبقي للبراءة وإنما يعلم
الخروج عن العهدة بفعل الأكثر (١).

(وثانيها) أن لفظة «أو» حكي، كثيراً في الكلام، الطبع بمعنى «و»، لا صراية
ولما كانت لفظة «أو» في قوله «و» (أو حمسين) يحمل أن يكون للاصواب
عن الأربعين إلى الخمسين، ثم نحصل برءة الدمه بقياً لا بالحمسين، فلذا أوحبها
الشيخ (هـ).

(وثالثها) أن مقدار البرج مختلف بالثقل، ولكنة بحسب اختلاف المحاسة قلّة
وكثرة، كم في الدّم، فيمكن أن يكون الأربعون لدوابها إذا كانت قليلة، والخمسون
إذا كانت كثيرة، ولما لم يكن للثقل حدّ معروف، لم نعلم برءة الدمه إلا سرح
الحمسين.

وهذان الوجهان لشحنا الهائي (سـ) (٢) وجعلهما تفسيراً لوجه الأول الذي
قانه العلامة (طـ) (٣).

(ورابعها) ما قلناه بعض المناحرين، وهو أن الراوي شك في أن الإمام «و» (تلا) قل
(أربعون) أو (خمسون) لأنه خيّر بين الأمرين وحمل هذا هو تفسير كلام العلامة (هـ)
أيضاً، ومناط معقول الشيخ (هـ) (٤).

(ت)

(١) «المختلف» ص ٨ من ٢٢ (الحجري)

(٢) لم نجد فيما بأيدي من الكتب

(٣) في هامش «الأصليه» هو شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ حسن (وليس كتابه

هنا).

(م)

(ك)

== (والجواب عن الأول) أنَّ هذه الرواية إن صحَّت - كما هو ظاهرها - لزِم براءة الذمَّة بكل واحد من الفردين ، وإلا فالجميع ، لأنَّه الموجب للبراءة يقيماً .

(وأما عن الثاني) فلا بُدَّ من مجبتها للاضرب قليل ، وقد أنكره بعضهم ، وأوَّل ما أوهمه ، وقد ذكرناه في شرحنا على (تهذيب النحو) الذي هو من مؤلفات شيخ البهائي (مدرسه) .

مع أنَّ هذا الكلام منه (مدرسه) ملقى إلى خواص الناس وعوامهم ، جار في المحاورات العامة ، ويوهم جواز التردد عليه في الأحكام ، وحاشاهم من هذا .

(وأما عن الثالث) فبلروم الالعار ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة .

(وأما عن الرابع) فيأثَر خلاف المتبادر المفهوم ، مع أنَّ جعلهم مرد العلامة «ما ذكره بعيد ، لأنَّ مراده ظاهر ، وكون الأصل براءة الذمَّة يقتضي جوارز الاكتفاء بالأربعين ، ويكون الرائد مستحباً إن احتار الأربعين ابتداءً ، وإن احتار الخمسين ابتداءً اتصفت بالوجوب أيضاً لأنها أحد الفردين الراجيين تحبيراً

(فحينئذ) فقول المحقق صاحب (المدارك) «وب (م)» . «يجب أن يحصل يقين البراءة بالأقل ، ويكون الرائد مستحباً» (١) غير مراد على إطلاقه .

(ت)

(١) انظر «المدارك» ص ١٢ من ٢٢ . نعم يصح كلامه فيما إذا احتار الأقل ابتداءً فيكون الأكثر مستحباً بخلاف ما احتار الأكثر ابتداءً من الأقل لا تحصل البرائة به .

(م)

١١٧ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة قال : سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن البثر يقع فيها زنبيل عذرة يابسة أو رطبة ؟ فقال : لا بأس إذا كان فيها ماء كثير .

١١٨ - وما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن

(ك) قوله : (سعد بن عبد الله) (الحديث - ١١٧) موثق (١) ، و «الزنبيل» بكسر الزاء ، ويحوز لفتح بشرط حذف النون وتشديد الباء .

وقوله (عليه السلام) : «إذا كان فيها ماء كثير» ان أراد به الكثير شرعاً - وهو الكثر وما موفقه - كان دليلاً لما ذهب إليه العلامة (ره) من اشتراط الكثرة في البثر (٢)

وان أراد به الكثير عرفاً ، فيكون حاصله أن القليل يتغير بمثل هذه العجاسة ، أو يحصل منه للبشر مرة عن مباشرته ، فيحتج الى المزج على هذين التفسيرين .

قوله : (محمد بن علي) (الحديث - ١١٨) صحيح ، و «السرفين» بكسر السين ، =

(ت)

(١) لوقوع مصدق بن صدقة وعمارة الساطي فطحي المذهب في المسد كما مضى

في ج (١٤) مراجع .

(٢) الظاهر أن هذا سهو من قلم السيد (ره) لأن العلامة لم يعتبر الكثرة في الشر بل قيل أنه قد ارم بذلك من حيث انه قال «اعتبار الكثرة في الجارى» نعم القائل باعتبار الكثرة في البثر هو البصري (ره) كما تقدم

(م)

جعفر (منهما السلام) قال : سألته عن بثر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة يابسة أو رطبة أو زنبيل من سرقين أيصلح الوضوء منها ؟ فقال . لا بأس .

فألوجه في هذين الخبرين أحد شيئين : أحدهما أن يكون المراد به أنه لا بأس به بعد نزح خمسين دلواً حسب ما تضمنه الخبر الأول ، والثاني : أن يكون المراد بالثر المصنع الذي يكون فيه من الماء أكثر من كَرٍّ ولأجل هذا قال : لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير لأن ذلك هو الذي يعتبر فيه القلة والكثرة دون الأبار المعينة .

١١٩ ٤ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن عن أبي

(ك)

معز بن سركين ، بمنحه

وأما التأويلان ، فلا يحتمل بعدهما واشتمالهما على الألبان والمجار وأبعد منهما تأويل الصدوق (ع) حيث قال : « هذا ذاكاث في ريبيل ، ولم يرل شيء منه في لبثر ^(١) » لأنه لو كان كذلك لما سأل عنه الثقة علي بن جعفر الذي هو من أعظم الفقهاء .

قوله : (سعد) (الحديث ١١٩) ضعيف بعبد الرحمن بن أبي حماد ^(٢) ، وظاهره =

(ت)

(١) انظر «الفتاوى» ج ١ ص ١٧-١٨ .

(٢) قال الجاشي . «عبد الرحمن بن أبي حماد أبو القاسم كوفي صير في انتقال إلى =

(م)

القاسم عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي عن بشير عن أبي مريم
الأنصاري قال : كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في حائط له فحصرته
الصلاة فنزح دلوّاً للوضوء من ركيّ له ، فخرج عليه قطعة من عذرة
يابسة فأكفأ رأسه وتوضأ بالباقي .

(ك)

= أنه (عليه السلام) توضأ من بقية ماء الدلو الذي عليه لعذرة بعد اكفائه رأسه ، فلا وجه للوجه
الأول (١) إلا إذا كان الدلو كزّاً فما راد ، وهو بعيد جداً
وأما الثاني فيرد عليه أن العذرة لعنة وعرفه عائط الإنسان كما قاله جماعة من أهل
اللغة ، وفي (نهاية ابن الأثير) هي العائط الذي يلقيه لانس ، سميت بذلك لأنهم =

(ت)

= قم وسكها . رمي بالصنف وانصبه (١)

وقال ابن العسائري : « صنف جداً لا ينصب إليه في مذهبه غيره » (٢)
وقد أجاب عن رميه بالصنف ، سيّد الخوئي (رحمته الله) ، فلم يقله ، « كذا ألغى الشئ في
حجية كتب ابن العسائري وقال : « ادن لا تعتمد على لرمي المبرور بجهالة الرجل
المتروك لم يشك صمعه ، ثم أثبت انعاده مع (عبد الرحمن بن حمّاد) الذي لم يرد فيه
تصنيف بل أنه من رودة كامل الرياسة (٣) فيكون ثقة فأظهر السيحة أن الرجل ثقة (٤) .
(١) أي الوجه الأول من توجيهي الشيخ ، لأنه على فرض أن يكون المراد المصنع
الذي فيه الماء الكثير فقد انعصت الدلو عن المصنع وأحال أن لعذره موجودة فيها
فتنحس ماء الدلو بها لأنه قليل إلا أن تكون الدلو كزّاً الخ .

(٣) ضمن ريوده ب ١٣ ح ١٤

(١) رجال النجاشي (٦٤٤) ص ٢٢٨ ط م

(٤) معجم الرجال ج ٩ ص ٢٩٣

(٢) معجم الرجال ج ٩ ص ٢٩٤

(م)

فيحتمل هذا الخبر شيئين أيضاً (أحدهما) ما ذكرناه في الخبرين من أن يكون المراد بالركي المصنع الذي يكون فيه الماء الكثير (والثاني) أن تحمل العذرة على أنها كانت عذرة ما يؤكل لحمه وذلك لا ينجس الماء على كل حال .

١٢٠ ٥- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي حمير عن كردويه قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن بشر يدخلها ماء

(ك)

= كانوا يلقونها في أمية الدور ، وذكر الجوهري أن ماء الدار تسمى بالعدرة لأن العذرة كانت تلقى في الأفنية (١) .

قوله : (الحسين بن سعيد) (الحديث - ١٢٠) صحيح على ما وجد بخط الشهيد (ره) نقله عن يحيى بن سعيد أن كردويه ، وكردب ، اسمان يسمع بن مالك ، وقيل عبد الملك (٢) ، وحيث أن هذا النقل لم يثبت جزم الأصحاب بالمعذرة ، وجهالة الحديث ، لكنّه معمول عليه .

(ت)

(١) « النهاية » لابن الأثير ج ٣ ص ١٩٩ مادة (عدر) .

و « صحاح اللغة » للجوهري ج ٢ ص ٧٣٨ مادة (عدر) .

(٢) حكى عن فوائد « الخلاصة » راجع « تنقيح المقال » ج ٢ ص ٣٨ ترجمة كردويه

الهمداني .

١٢٠٥ « التهذيب » ج ١ ص ١١٣ ح ١٣٠٠ ، « الفقيه » ج ١ ص ٢٢ ح ٣٥ .

(م)

المطرفيه البول ، والعذرة ، وأبوال الدواب ، وأرواثها ، وخرق الكلاب ؟ قال . ينزح منها ثلاثون دلواً ولو كانت مبخرة^(١)

فلا ينافي هذا الخبر ما حدّدنا به من نزح خمسين دلواً ، لأنّ هذا الخبر مختصّ بماء المطر الذي يختلط به أحد هذه الأشياء من النجاسات ثم تدخل البئر ، فحينئذ يجوز استعماله بعد نزح الأربعين ،

(ك)

== وقد أورد عليه الاشكال من وجهين .

(الأوّل) أنّ ترك الاستفصال عن النجاسات المذكورة يقتضي المساواة في الحكم بين جميع احتمالاتها فيستوي حال العذرة رطبة ويّسة ، وحال البول إذا كان بول لرجل أو امرأة أو حنّى أو غيرهم ، مع أنّ ظاهر عبارة بعضهم أنّ حره للكلاب مما لانضمّ فيه^(١) .

وقد أطلق العلامة (عبد) في (المختلف) القول : « بأن بول وروث مالا يוכל لحمه مما لانضمّ فيه »^(٢) .

(الثاني) أنّ العذرة وحدها مع الدويّن يبرح لها خمسون ، فإذا انضمّ اليه البول =

(ت)

(١) انظر رسائل الشهيد الثاني ص ١٨ « رسالة البئر »

(٢) « المختلف » ص ٥ من ٢٤ .

(١) مبرهنة البئر المحررة التي يشتمل منها الرأى الكريهة كالتجربة وسوءه .

(م)

والخبير الذي قدّمناه يتناول إذا كانت العذرة نفسها تقع في البئر فلا تنافي بينهما على حال.

(ك)

= الذي قد روي صحيحاً أنه يبرح به الجميع ^(١) ، وأبول الدّوات وأروائها ، وحرء الكلاب تتصاعد الحاسة ، فكيف يكمن بالثلاثين ؟
(والجواب عن الأول) أن من جعل حرء الكلاب ، وأبول وأرواث مالا يؤكل لحمه مما لا ينصّ فيه ، ولما أراد به انقضّ عليه بخصوصه إذا وقع في البئر غير محالط لغيره ^(٢) .

(ولذا اعترض بعضهم) على ظاهر قول الشيخ (ر) : « لأنّ هذا الخبر مختصّ بماء المطر الذي يحتلط به أحد هذه الأشياء » بأنّ ظاهر النّصّ محالطة الجميع .
(وعن الثاني) بحور استناد المحقق إلى مصاحبه ماء المطر منصفاً إلى أنّ أحكام البئر قد فرّقت المماثلات كالكلب والكافر ، وجمعت لمتبنيات كالهرة والحرير ^(٣) .

وقال شيخ المحقق الشيخ علي (ر) : « ويمكن تنزيل إروايه على ماء لمطر المحالط لهذه الحاسات مع استهلاك أعيانها ، إذ لا يعد في أن يكون ماء الحاسة أخفّ منها ، ^(٤) وفيه من البعد مالا يحتمى

وقوله (طه السلام) : « مَبْجُورَةٌ » من التّحرّ بالبحر حيث أسس في المم وغيره ^(٥) ونقل =

(ت)

(١) قد تقدّم في الكتاب ب ١٩ ح ٩٤ .

(٢) فلا شمله هذا الحديث لعدم ذكره بخصوصه

(٣) انظر « روض الجنان » ص ١٥٢ من ٤ و « الروضة البهية » ج ١ ص ١٤ ط قديم

(٤) حكاه عنه في « روض الجنان » للشهيد الثاني ص ١٥٢ من ١٨ .

(٥) « القاموس المحيط » ج ١ ص ٣٦٩ (مادة بحر) راجع مجمع البحرين ج

(م)

(ك)

= بعض أنه وحد بعض الشح به في سعة الاستبصار (مُتَحَرِّقَةً) ومعناه المتهمة، ويروى
بفتح الميم وإسكانه، ومعناه موضع ليس (١)

(واعلم) أنَّ لأصحاب (المراد منهم) قد اختلفوا في مقدار السرح لما لم يرد به نص

(فقليل) بوجوب الجميع (٢)

(وقليل) بوجوب أربعين (٣)

(وقليل) بوجوب ثلاثين (٤)

(وحكى) شيعا الشهيد به في بعض ما يسب له قولاً بعدم وجوب شيء (٥).

(وأحتمل علامة به) في (المحتنب) القول بالثلاثين، واحتج عليه برواية «كردين»

هذه (٦) وهو عريب (٧)، لأنه نص في أمور مخصوصة، وليس المراد من النص =

(ت)

(١) حكاها في «ملاذ الأخيار» ج ٣ ص ١٨٤.

راجع «عناية المراد» في «شرح الإرشاد» بشهيد الأول

(٢) نظر «نعمية» لاس رهرة ص ٤٩٠ س ١٠ (الحوامع لعقبة) و«الذكرى» ص ١٠

س ٢٧ و«المسائل» ص ١٣ س ١

(٣) انظر «المسوط» ج ١ ص ١٢ و«انوسية» ص ٧٠٥ س ٣ (الحوامع لعقبة)

(٤) انظر «لمختلف» ص ٩ س ٣٠

(٥) حكاها في «الذكرى» ص ١٠ س ٢٧.

انظر «المعتبر» ص ١٩ س ٨ (الحجري).

(٦) راجع «المختلف» ص ٩ س ٣٠

(٧) لأنه على فرض دلالة الحديث المذكور بصر من المصوص.

(م)

(ك)

= الكتاب ، أو السنة

وقوله (د) « بعد ربح الأربعين » وفي بعض النسخ « بعد ربح الثلاثين » - وهو الضواب - إذ ليس في الحديث لفظ « الأربعين » ويمكن أن يكون لفظ الحديث بالأربعين ووقع التصحيف هنا إما من الشيخ (د) أو من الناسخين ، ويدل عليه أنه (طاب له) نقله في المسوط ^(١) بلفظ « الأربعين » مستنداً فيه على أن ما لا نص فيه يجب له أربعين ، وهو عجيب ^(٢) كما وقع للعلامة (قربان).

(ت)

(١) انظر المسوط ج ١ ص ١٢

(٢) لما ذكر في الهامش ٧ (ص ٣٠١) من أنه يصير موصوماً حينئذ

(م)

٢٣- باب الذجاجة وما أشبهها تموت في البشر

١٢١ ١- أخبرني الشيخ (رحمته) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي
قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأرة تقع في البشر ؟ قال : سبع

(ك)

٢٣- (باب) الذجاجة وما أشبهها الخ

قوله (أخبرني الشيخ) (الحديث - ١٢١) ضعيف ^(١) وما تضمنه من وجوب
السيح للطير قد به أكثر الأصحاب ^(٢)

وهي صحيح أبي أسامة حمس ^(٣) وعليه بعضهم ^(٤) .
وفي بعضها دلاء ^(٥) وقد حملوه على السبع من باب حمل المطلق على =

(ت)

(١) بالقاسم بن محمد الحوهرى الماضي ذكره في الحديث (٩٧) مراجع .

(٢) انظر الذكرى ص ١١ من ٧ (سبه الى المشهور) و العنية ص ٤٩٠ من ١٣

(ادعى الاجماع عليه) .

(٣) انظر الحديث (١٠٢)

(٤) راجع : المعثير ص ١٧ من ٢ و المدارك ص ١٥ من ١٤ (ط.ق) .

(٥) كالحديث (٩٩) و (١٠٠) و (١٠١) .

(م)

دلاء، قال. وسألت عن الطير والدجاجة تقع في البئر؟ قال. سبع دلاء.

١٢٢ ٢- فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن

بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن أبي

عبد الله (عنه سلام) عن أبيه أن علياً (عنه السلام) كان يقول في الدجاجة

ومثلها تموت في البئر ينزح منها دلوان أو ثلاثة، فإذا كانت شاة وما

(ك)

= المفيد، وقد عرفت ما فيه ^(١) وهذا كله واضح

(ونما الاشكال) في تفسيرهم الطير، بالجمجمة، والحمامة، وما بينهما، والمقصود

بمادور لحمامة ^(٢)

وهذا تفسيران محالان سبعة والعرف، والشرع كما لا يخفى

ولدي حذاهم على هذا ورود الأحاديث بسبع للطير، ودلو للعصمور

(وقد تحققت) أن اختلاف مقادير السرج إما محمولة على اختلاف الطيور كثيراً

وصغراً، أو على الآبار ضيقاً وسعة.

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ١٢٢) مجهول ^(٣) وما تضمنته من التسع أو =

(ت)

(١) قد عرفت أن اختلاف مقادير السرج يشعر بالاستحباب فيجمع بحمل الأكثر على

الاستحباب

(٢) كما فسره بذلك الشهيد الثاني في «روص لجانب» ص ١٥٣ و ص ١٥٥ وراجع

«الذكرى» ص ١١ ص ٧

(٣) غياث بن كلوب المعاصي ذكره في ج (١٠٥) مرجع

(م)

أشبهها فتسعة أو عشرة .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على الجواز ، والأول على الفضل والاستحباب ويكون العمل على الأول أولى لأننا متى عملنا على الخبر الأول دخل هذا الخبر فيه ويكون عملنا بالاحتياط وتيقناً الطهارة ، وإذا عملنا بهذا لم نكن واثقين بالطهارة ، ويمكن أيضاً أن يكون (الأول) المعنى فيه إذا تفسخ ، و(الثاني) إذا مات وأُخرج في الحال .

(ك)

== العشر لئلا ، خلاف المشهور من وجوب أربعين ، وهو مرسل على مراتب الاستحباب كما سبق

(م)

٢٤- باب البر يقع فيها الدم القليل أو الكثير

١٢٣ ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشمري عن العمركي عن علي بن جعفر « عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام » قال : سألت عن رجل ذبح شاة فاضطربت ووقعت في بر ماء وأوداجها

(ك)

٢٤- (باب) البر يقع فيه الدم القليل أو الكثير

قوله ١ (أخبرني الحسين) (الحديث - ١٢٣) صحيح ، والأوداج عروق العنق ، ونسخت بالشين والحاء المعجمتين ، أي يسيل ، وأصله شحبت اللبن بالفتح . وما تضمنه من نرح ما بين الثلاثين إلى الأربعين في دم الشاة ، هو مذهب الصدوق (١) .
(وقال بعضهم) : ولك أن تجمع الانهام فيها كتابة عن نرح مقدار ما يحصل به زوال تغير ماء البر ، فإن دم الشاة مظنة تغيره (٢) .

(ت)

(١) « الفقيه » ج ١ ص ٢٥ بالرقم ٢٩

(٢) انظر « الحبل المتين » ص ١٢٣ .

(م)

تشخب دماً هل يتوضأ من ذلك البثر ؟ قال : ينزح منها ما بين الثلاثين الى الأربعين دلوأً ويتوضأ ولا بأس به ، قال . وسألته عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة ف وقعت في بثر هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها ، وسألته عن رجل يستقي من بثر فرعف فيها هل يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة .

(له)

== (والمنقول عن الشيخ «٥») وأتبعه وجوب حمسين دلوأً للدم الكثير ^(١) ولم نعثر على دليله ، وظاهره في هذا الكتاب العمل بهذه الرواية كما لا يخفى . وقوله «ب» (دلاء يسيرة) مما قل به الصدوق «٥» في الدّم القليل من غير تفسير له بعدد ، ومن غير وصفه باليسير ^(٢)

والشيخ «٥» ومتبعوه ذهبوا الى وجوب عشرة في الدّم القليل لهذا ^(٣) .
وفسر الشيخ «٥» الدّلاء بالعشرة ^(٤)

(ت)

(١) نقله الشرح الهائي في «الحل المنير» ص ١٢٣ وصاحب «المدارك» (فيه)

ص ١٢ س ٧

انظر «النهاية» ص ٢٦٤ س ١٦ (الجوامع الفقيهية) و«المسوط» ج ١ ص ١٢ و«المراسم» ص ٥٦٦ س ٩ (الجوامع الفقهية) و«المهذب» لابن الرّاجح ج ١ ص ٢٢ و«الكافي» لأبي الصّلاح ص ١٣٠ .

(٢) انظر «الفقيه» ج ١ ص ١٧

(٣) انظر مصادر الهامش (١)

(٤) «التهذيب» ج ١ ص ٢٤٥ ديل الحديث ٧٠٥ .

(م)

١٢٤

٢- فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الشر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول، أو دم، أو يسقط فيها شيء من غيره كالبعرة، أو نحوها، ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلوة؟ فوقع (عليه السلام): في كتابي

(ك)

قوله (أحمد بن محمد) (الحديث - ١٢٤) صحيح

وقوله (فطرت من بول أو دم) ظاهر في لفظة بين فبين البول وكثيره كالدم، لأن لفظة «القطرات» من جموع لتصحيح لمعدودة من جموع أمثلة، مع أن سبق الكلام دال عليه أيضاً.

وأما الأصحاب (رواه عنه) فلم يفرقوا بين قلل البول وكثيره ^(١) ولو فرقوا كان دم لم يكن بعيداً ^(٢).

وقوله (أو يسقط من غيره) هي تكفي ^(٣) بدله، أو (يسقط عذرة كالبعرة) وحشد فبدل على إطلاق العذرة على غير عاتق الناس.

وقوله (ما الذي يطهرها؟) وذلك في كلام الناس، إلا أن الحجة هو تقريره (عليه السلام) وحمله على المعنى الدعوي جيداً، وكذا لفظة «الحل» فيه محمول —

(ت)

(١) كما ذكره في «المجمل المتين» ص ١٢٣.

(٢) لأن هذه الرواية ظاهرة في الفرق.

(٣) «الكافي» ج ٣ ص ٥ ح ١.

(م)

بخطه : ينزح منها دلاء .

فألوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا كان الدم قليلاً لأنه كذا سأل ، ألا ترى أنه قال : يقطر فيها قطرات من دم ، وذلك يستفاد به الثقل ، وما تضمن الخبر من الثلاثين إلى الأربعين دلواً محمول على أنه إذا كثرت الدم ، ولأجل ذلك قرنه بذبح شاة وقعت في البئر وهي

(ك)

= عسى منسوي طرفين ، وهذا الاختلاف شائع

وقال في (التهذيب) بعد هذا الخبر : وجه الاستدلال من هذا الخبر هو أنه قال (ينزح منها دلاء) وأكثر عدد يصاب لى هذا الجمع عشرة ، فيجب أن يأخذ به ويصير إليه ، إذ لا دليل على ما دونه ^(١) .

(وقد اعترض) على هذا الكلام بوجوه كثيرة ، ونحن قد وجهنا كلامه في شرحنا على (التهذيب) بحيث تدفع تلك الاعتراضات عنه بأسرها ^(٢) .

(نعم) ملاحظة كون الأصل براءة لدقة من الرائد ، ووصفه باليسيرة في الخبر السابق يقتضي الاكتفاء بالثلاث ، إلا أن ما ذكره هو الأحوط

وأما تحديد الدم كثرةً وقلةً فقال صاحب (المدرك) (ط ١٠٨) : أن المعتبر في كثرة الدم وقلةً بالنسبة إليه نفسه ^(٣) .

(وقال) انقلب الروندي : أن الاعتبار في ذلك بماء البئر في العرارة والمزارة =

(ت)

(١) راجع المصدرين السابقين

(٢) رجع « شرح التهذيب » ص ٣٥٦ (مخطوط)

(٣) « انمدارك » ص ١٢ من ٣٠

(م)

تشخب دماً والمعتاد من ذلك الكثرة، ولما قل ذلك في ذبح الذجاجة،
أو الحمامة، أو الرعاف، أجاز أن ينزح منها دلاء يسيرة، وذلك
مفصل في الخبر الأول مشروح.

١٢٥ ٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن زياد عن
كردويه قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الشر يقع فيها قطرة دم أو

(ك)

= فربما كان الدّم كثيراً في بئر، يسيراً في أخرى،^(١)

وهو الذي نقله الزاري (٢) عن العلامة (ضرمه)، والدائر على السنة أكثر
الأصحاب تقدير الكثير بمثل ذبح الشاة، والقليل بمثل دم لطبر والرعاف (٣) هذا،
(واعلم) أن إطلاق هذه الأحبار، وعبارات أكثر الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين
دم نجس العين وغيره مما تصاعمت بحاسه كالحيض.

(وقال) المحقق الشيخ علي (٤) «ويحتمل قوياً الفرق لعلظة نجاسته إذ هو في
قوة نجاستين، ومن ثم لم يعف عن قلبه في الصلاة، مكون مما لا ينقض فيه» (٥)
وتعديله هذا لدم نجس العين، لا للحيض، فيبقى الحاقه ساقى الدماء بغير اشكال.

قوله: (الحسين بن سعيد) (الحديث - ١٢٥) صحيح على الاحتمال السابق، =

(ت)

(١) حكاه عنه في «الحل المتين» ص ١٢٣ وحكاه في «روص الجناح» ص ١٥٠

ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر «الرائر» ص ١٢ من ١٤. وراجع «الشرائع» و«القواعد» (في المسألة)

(٤) ليس كتابه عندما نعم قاله صاحب «المذكّر» انظر «المذكّر» ص ١٢ من ٢٨

«١٢٥» التهذيب ج ١ ص ١٤١ ح ٦٦٨.

(م)

نبيذ مسكر أو بول أو خمر ؟ قال : ينزح منها ثلاثون دلوأ .

فهذا الخبر شاذ نادر وقد تكلمنا عليه فيما تقدم لأنه تضمن ذكر الخمر ، والنبيذ المسكر الذي يوجب نزح جميع الماء ، مضافاً إلى ذكر الدم ، وقد بينا الوجه فيه ، ويمكن أن يحمل فيما يتعلق بقطرة دم أن نحمله على ضرب من الاستحباب ، وما قدمناه من الأخبار على الوجوب لثلاث تناقض الأخبار .

(ك)

== ومحمد بن زياد هو ابن أبي عمير ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث ^(١) .

(ت)

(١) قد تقدم في الباب ١٩ ديل الحديث ٩٥ ما يحالف ما ذكرها

(م)

٢٥ - باب مقدار ما يكون بين البشر والبالوعة

١٢٦ ١ - أخبرني الشيخ أبو عبد الله (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن الحسن بن رباط عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن البالوعة

(ك)

٢٥ - (باب) مقدار ما يكون بين البشر والبالوعة الخ

قوله : (أخبرني الشيخ ...) (الحديث - ١٢٦) ضعيف ^(١) ، وما دل عليه من التفصيل هو المشهور .

(نعم) يرد أن حكم تساوي الفرار بين غير مذكور ، وقد تعرض فيه مفهوم الشرط ، وقضية لأصل يقتضي عدم لزيادة على الخمس ، والمراد بالذراع ، الذراع الهاشمي المذكور في بيان حد المسافة ^(٢) .

(ت)

(١) بالحسن بن رباط ، الذي هو مجهول لأنه لم يرد فيه فدهج ولا مدح .

(٢) وحدّ الذراع الشرعي خمسة وعشرون اصبعاً عرضاً كما ذكره في « معتنع الكرامة » ج ١ ص ١٣٤ س ١٠ . أو أربعة وعشرون كما في « الذكرى » ص ٢٥٧ س ٢١ « والسرائر » ص ٧٣ س ١٥ .

(م)

تكون فوق الشرا؟ قال : إذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع ، وإذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع من كل ناحية وذلك كثير .

١٢٧

٢ - أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل عن

(ك)

= ويحوز أن يرد به الذراع لمتوسط في كل الأعصار

وقوله «بالتام» (من كل ناحية) فإن شجرة لشبح حسن ، معناه أنه لا يكفي البعد بهذا المقدار من حطب واحد من جريد البئر إذا كان بعد النظر إليها متدوّنًا ، وذلك مع سندارة لشرب ربما تسبب المسافة لسبع دنانير إلى حطب ، ولا يعلمه بالقياس إلى آخره فالمعتبر حيث البعد بذلك المقدار فمارد بالقياس إلى الجمع ، (١) وفيه نوع من البعد .

ويجعل شيخنا المعاصر (سأله عن) التعميم بالنظر إلى الجهات كاحية الشمال والجنوب وغيرهما (٢) .

وأما قوله «بالتام» (ودسك كثير) فظاهر أن معناه كون السبع بناوب المقدار كثيره في الفصل بين الشرا والبالوعة (وقيل) هو إشارة إلى فوقه لبئر يعني الأكثر الفوقية (٣) .

قوله . (أحمد بن محمد) (الحديث - ١٢٧) مرسل (١) وفي كتب الرجال . أبو =

(ت)

(١) حكه في «ملاد الأخبار» ج ٣ ص ١٧٣ ونظر طهارة والمعامل ص ١٠٨ وقان .

ذكره بعض الأصحاب وهو حسن .

(٢-٣) انظر «ملاد الأخبار» للعلامة لمحمدي ج ٣ ص ١٧٣

(١) لوجود حمة «عن بعض أصحابنا» في السند

(١٢٧) التهذيب ج ١ ص ٤١١ ح ١٢٩١ ، الكافي ج ٢ ص ٨ ح ٣

(م)

أبي اسماعيل السَّراح عن عبد الله بن عثمان عن قدامة بن أبي زيد الجمال عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته كم أدنى ما يكون بين البئر والبالوعة ؟ فقال : إن كان سهلاً فسبعة أذرع

(ك)

== اسماعيل السَّراح هو عبد الله بن عثمان (١)

وكذلك في (الكافي) في صلاة الخوانح (٢) وفي باب البئر (٣) يكون بحسب البالوعة ، فتوسط « عن » بينهما كما في بعض النسخ ، ليس على ما ينبغي .
وأما مضمونه فمعمول عليه جمعاً بين وبين البحر الساق (نعم) « السهل » و« الحبل » أحصى من تعبيرهم «سرى» عليهم بالزحوة والصلبة ، وكأنهم حملوا « الحبل » على كونه كناية عن الصلب ، أو أنهم استنبطوا علته التي هي الصلابة فعبّروا بالأعم .

وقوله «سب ثلاث» (بحري الماء الخ) المراد يمين القبلة فيه ما يشمل مهبط الذبور والشمال ، وحاصله أن الماء يجري من كل جهة إلى كل جهة إلا من نقطة القبلة إلى نقطة الجدي فإنه لا يوصل بينهما خط ماء جار غالباً

وشيخنا المعاصر (سنة الله) (٤) لما فهم أن المراد بيمين القبلة مهبط الذبور ، ==

(ت)

(١) لحذف الواسطة في آخر السند ، ولم يجد شرح حال عبد الله بن عثمان .

(٢) «الكافي» ج ٣ ص ٤٧٨ في سند الحديث ٦

(٣) «الكافي» ج ٣ ص ٨ في سند الحديث ٣

(٤) هو العلامة المجلسي في «ملاد الأخيار» ج ٣ ص ١٧٤ .

(م)

وإن كان جبلاً فحمسة أذرع ، ثم قال : يجري الماء إلى القبلة إلى يمين ويجري عن يمين القبلة إلى يسار القبلة ويجري عن يسار القبلة إلى يمين القبلة ، ولا يجري من القبلة إلى دبر القبلة .

١٢٨ ٣ - وأخبرني الحسين بن عبيد الله عن أبي محمد

(ك)

اعترضه بأنه لم يظهر من الرواية الجريان من الشمال إلى الجنوب ، مع أنه هو الذي قيل ودل عليه خبر الديلمي .

(وأجاب) بأن المراد بيمين القبة يمينها إذا فرض كون الشخص مستقبلًا إليها ، فيكون المراد بالأول جريه من الشمال إلى الجنوب .

وبعد ما تحققت المراد ، طهرت ما في هذا السؤال والحوار .

وبعض الأفاضل من المعاصرين قال المراد من ليلة في هذا الحديث قبلة أهل المدينة ، لأنَّ الإمام (عليه السلام) كان من أهلها ومن ساكنيها ، وفلة المدينة مساوية لقبلة أهل الشام (وحينئذ) يتم المراد من غير تأويل (١)

قوله . (الحسين بن عبيد الله) (الحديث - ١٢٨) حسن لأفاضل (٢) .

(ت)

(١) لم نجد هذا المعنى بنصه ، نعم قال في «كشف الكم» : إنَّ المراد من القبلة قبلة بلد الإمام وبحوه من البلاد الشمالية الخ . انظر «كشف الثمام» ج ١ ص ٤٦ س ١٢ .

(٢) لوجود ثلاثة من أفاضل الرواة في السند ، وهم : زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير ، وقال «حسن الأفاضل» ولم يقل - صحيح «الأفاضل» لوحود إبراهيم بن هاشم في السند لأنه لم يرد فيه مدح ولا قدح - هذا عند المشهور

لكنه قد مضى التحقيق فيه من أنه ثقة في دبل الحديث (٣٦) ص ١٧٣ فراجع .

(م)

الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير قالوا قلنا له بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها أيجسها؟ قالوا فقال . إن كانت الشرقي أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها وكان بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم يجس ذلك البئر شيء ، وإن كانت البئر في أسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين الشر وبينه سبعة

(ك)

وفيه (م) (أعلى الوادي) المراد به العلو المحيي ، وحتمال الجهتين ممكن أيضاً

وقوله (م) (المراد به البول)

(قيل) والتعبير عن البول بالماء للاشعار بأنه قد بلغ الوادي إلى الماء وظاهر الرواية نجس البئر بالملامعة من وجوه شتى ، خصوصاً من عبارة الكافي ، وهي هكذا :

«لم يجس ذلك شيء وإن كان أقل من ذلك نجسها» (١)

وقدح فيها بعضهم بالأصهار لعدم العلم بالمشول عنه ذي احتمال كونه غير ملام ، وهذا بعيد عن مثل هؤلاء الأخلاء بأن يرووا إلا عن الإمام (م) (السلام) . (٢)

(وقال) شبيحة الشيخ حسن (م) (م) «والأوسى عدي أن يفتح لمدخول فيها غير هذا الباب ، فنقول : أن يظهر من سوقها كونها معروضة في محل يكثر ورود =

(ت)

(١) الكافي ج ٢ ص ٧ ح ٢ .

(٢) حكاة في المتن في ح ١ ص ٦٥ عن العلامة في «المتن» وانظر «المدر»

(م)

أذرع لم ينحسها ، وما كان أقل من ذلك لم يتوضأ منه ، قال زرارة :
 فقلت له : فإن كان يجري بلزقها وكان لا يلبث على الأرض ؟ فقال :
 ما لم يكن له قرار فليس به بأس فان استقر منه قليل فانه لا يشق
 الأرض ولا يغوله (١) حتى يبلغ اليه وليس على البثر منه بأس فتوضأ
 منه إنما ذلك إذا استقع الماء كله

(ك)

== الحاسات عليه بقل فيه السوء ، وما هذا شأنه لا يبعد اعتناؤه مع اقرب الى تغير
 الماء (١) .

(وهذا) أيضاً بعيد ، من لأوى حمل قوله (ينحسها) على المعنى اللغوي ،
 ويحمل الهى عن الوضوء على الشربة ، ويحمل (الأس) على ما يتناول الكراهة
 وقوله (٢) (بلزقها) معناه يجنبها .

وفي (الكافي) : فان كان محرى البول يرفقه (٣) .

وقوله (لا يعلو) : يعلو المعجمة ، من علو الشيء عسس ، وانقول ما
 يهبط من لأرض ، وكأن مراده أنه لا يهبط لأرض حتى يبلغ لبثر
 وفي (الكافي) : فانه لا ينقب لأرض ولا يعلو حتى يبلغ البثر (٤)
 ولعله الصواب .

(ت)

(١) نظره لمتقى ج ١ ص ٦٦ ، وطهارة للمعلم ج ١ ص ١٠٨

(٢) أي قول زرارة في ج (١٢٨)

(٣-٤) راجع «الكافي» ج ٣ ص ٧ ج ٢ .

(١) في نسخة (لا يعلو) .

(٢)

١٢٩ ٤ - وأخبرني الشيخ أبو عبد الله عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم عن أبي الحسن (عليه السلام) في البثر يكون بينها وبين الكتيف خمسة أذرع وأقل وأكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ منها

(ك)

قوله (وأخبرني الشيخ ...) (الحديث - ١٢٩) مجهول بـ (عباد) ، و(محمد بن القاسم) وإن كان مشتركاً إلا أنَّ إصاهاً أنه (ابن العصيل بن يسار) وقوله (عليه السلام) (ليس يكره الخ) معناه أنه ليس بمدرك كراهة استعمال ماء البثر على قربها من الكتيف ، أو بعده عنه ، أما المدار على تعبيرها (وَيَتَوَضَّأُ) و(يَعْتَمِلُ) على الساء للمفعول ، وهو المفعول ، والصمير المحرور يعود إلى الشر

وقوله (عليه السلام) (ما لم يتغير الماء) صريح في عدم نجاسة البثر بالملاقاة . (ويحتمل) أن يكون معناه أنَّ التغير هنا علامة وصول لنجاسة إلى البثر لعدم طريق علم للوصول بدونه فلا يلزم عدم النجاسة إلا بالتغير . وقول الشيخ (..) يدلُّ على أنَّ الأحبار المستقدمة يريد بها أحبار هذا الباب المتصِّمة لمقادير العدد بين الشر والسالوة ، وليس المراد أحبار الترح الواردة في =

(ت)

(م) ويغتسل مالم يتغير الماء .

قال محمد بن الحسن هذا الخبر يدل على أنَّ الأحبار المتقدمة
كلها محمولة على الاستحباب دون الحظر والایجاب .

(ك)

== الأبواب السابقة كما قد يشوهم .

(نعم) هو منافي لمذهبه حيث أنَّ معناه أنَّ البشر لا يحس الا بالغير ، الا ان يكون
قد فهم معناه على الاحتمال السابق ، أو أنَّ مذهبه أنَّ السرج تعبد ، وأنَّ الماء لا
يحس بالملافة ، وقد عرفت أنَّ مذهبه في الكسبي في غاية الاضطراب .

(ت)

.....

(م)

٢٦ - باب استقبال القبلة واستديارها عند البول والغائط

١٣٠ - ١ - أخبرني الشيخ (رحمته) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين

عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه

(ك)

٢٦ - (باب) استقبال القبلة الخ

قوله (أخبرني الشيخ ر. (الحديث - ١٣٠) مجهول بعيسى وأبيه، وهذا الحديث هو وما بعده مستند لثلاثة (١) وأنواعهم على تحريم الاستقبال والاستديار على المتحلي مطلقاً (٢).

(واين الجديد ر.) على الكراهة مطلقاً (٣)

(ت)

(١) أي الشيخ المعبد والشيخ الطوسي والسيد المرتضى (رحمهم الله) قال عليهم السلام

(٢) انظر «التهذيب» شيخ الطوسي ص ٢٦٤ من ٣٣ (الحواشي لعقبة) و«المقنعة»

ص ٤ من ٣ (واحتج لقوله) ومنسب ذلك لقول الـثلاثة وأنواعهم في «المعتبر» ص

٣١ من ٢٢

(٣) حكاه عنه في «المختلف» ص ١٩ من ٩ - وفي «المعتبر» ص ٣١ من ٢٢

(م)

عن جدّه عن علي (عليه السلام) قال : قال النبي (صلى الله عليه وآله) إذا دخلت
المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرّقوا أو غربوا .

(ك)

(وطاهر المفيد (١)) في (المقنعة) ^(١) التحريم في الصحاري والحواز في البنيان .
(والحق) أنّ أخبار هذا الباب المتضمنة لنهي كلّها غير نفية السند ، سوى ما رواه
الشيخ (٢) في صحيحه عن محمد بن سماعة عن أبي بصير عن أبي الحسن الرضا
عليه السلام أنه سمعه يقول « من بال حذاء القبلة ثم ذكر فأنحرف عنها اجلالاً للقبلة
وتعظيماً لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يعمر له » ^(٢)

واستعادة التحريم منه مشكل ، « لا دلالة في حصول الثواب بالانحراف عنها
على وجوبه .

ومع هذا فالعمل بالمشهور من التحريم مطلقاً أحوط وأبسط بالتعظيم ، منصفاً
أي أنّ لشبهة في هذه الأخبار جارية لصحتها ، وعدم وجود المعارض الدال على
الحواز .

وطاهر قوله (عليه السلام) (إذا دخلت المخرج) الاختصاص بالسياح ، ويمكن جملة إما
على لعالم ، أو على أنّ دخول المخرج كناية عن إرضاء التحلي ، إذ بقلة المناسبة
للاستنباط هي تعظيم المنة - أي الجهة للمعبد - ولا يعقل الفرق بين لصحاري
والبنيان .

وقوله (عليه السلام) (ولكن شرّقوا وغربوا) محمول على الاستحباب حتى عند من قال =

(ت)

(١) أنظر «المقنعة» ص ٤ س ١٢ .

(٢) «التهذيب» ج ١ ص ٣٥٢ ح ١٠٤٣

(م)

١٣١

٢- وبهذا الاسناد عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد

بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن عبد الحميد بن

أبي العلاء أو غيره رفعه قال : سئل الحسن بن علي (عليهما السلام) ما حدّ

الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا

تستدبرها .

(ك)

= بالوجوب ^(١)

(وبعض المحققين) على الوجوب للأمر به مضمناً إلى قوله «وب السلام» (ما بين

المشرق والمغرب قبله) ^(٢)(وقول بعضهم) أنه وارد في باب التّاسي ^(٣) ، لا بابه ، لا إطلاق لفظة عليه

قوله . (بهذا الاسناد) (الحديث - ١٣١) مرفوع مرسل ، وهو وإن كان مضمناً لحكم

الغائط وحده إلا أنك قد عرفت أنه كناية عن التحلي

(وأما استقبال الريح) ، فهو مكروه قطعاً ، والاستدبار كذلك ، لا أن الأكثر لم

يتمرّصوا له .

(وفي نهاية) العلامة (هـ) «أن المراد بالتهي عن الاستدبار حالة خوف لئلا

اليه» ^(٤)

(ت)

(١) أي حد من قال بأنّ صيغة الأمر موضوعة للوجوب

(٢) من أبواب نقله الحديث ٩

(٣) انظر «المدارك» ص ٢٤ من ٢٠

(٤) «نهاية» العلامة ح ١ ص ٨٢

(م)

١٣٢ ٣- فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الهيثم بن أبي مسروق عن محمد بن اسماعيل قال : دخلت على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) وفي منزله كيف مستقبل القبلة .

فلا ينافي هذا الخبرين الأولين لأنه ليس فيه أكثر من شاهد كنيماً قد بُني على هذا الوجه ولم يذكر أنه شاهده عليه قاعداً أو سَوْغاً

(ك)

== (والشاهد «ر») في (الذكرى) جرم بعدم المرق (١) وهو الأولى ، وفيه تأييد لمن قال بالكراهة في استقبال العائط واستنباره لورود بهي الكراهة في سيفه ، إلا أنَّ اشتغال نواهي الأخبار على مكروه ومحرم ، ممَّا لا شكَّ فيه خصوصاً الأخبار الواردة في باب الأغسال

قوله . (محمد بن علي) (الحديث - ١٣٢) صحيح ، وهو دليل المبيد «ر» على ما ذهب إليه في (المقنعة) (٢)

(وسأذكر) على الحوار في البيان (٣) ، وهو كما ترى

(وأما تأويله «باب ر») بمعنى (الأول) أنه «باب منتهى» ما كان يحل على تلك

الكسب مطلقاً ، ومعنى (الثاني) أنه كان يجلس ولكن كان يسحرف حال جلوسه ، لا

كما يهيم من ظهره من جور الجلوس على القلة ، لأنَّ كون المنزل قد تنقل إليه ليس =

(ت)

(١) «الذكرى» ص ٢٠ من ١٩ .

(٢) انظر «المقنعة» ص ٤ من ١٣ (الطبع الحصري)

(٣) انظر «المراسم» ص ٥٦٥ من ٢٠ (لجوامع الفقهية)

(م)

ذلك أو أمر بينائه على هذا الوجه ، ويجوز أن يكون قد انتقل الدار
إليه وقد بُني كذلك فانه إذا كان الأمر على ذلك لجار الجلوس عليه .

(ك)

= سبياً في استراحة لاستغلال المحرم الذي هو مذهب الشيخ (١) .

والعلامة (٢) قد فهم كلامه في (المختلف) على هذا السؤال حيث أجاب عن هذه
الرواية بحاصل ما ذكره الشيخ (٣) ، ها ، وهذه عبارته

« (والجواب) أنَّ ذلك لا يدلُّ على أنه كان يجلس عليه ، ولو سُلم ذلك فجاء أن
يكون قد انتقل إليه الميث على هذه الحاجة وكان بحرف عند جنوسه ، (١)

وظهر عبارة (التهديب) في هذا الوجه هو الجلوس من غير انحراف (٢) ،
وعبارته هناك قبله للتأويل المذكور

وأما كسب الدرر قد انتقلت إليه فهو الذي رواه أهل السير والتواريخ من أنَّ المأمور
إليه (١) لم أشخصه إلى حراسك ، بل (٢) من بعض المحققين

(إذا تحققت هذا كله فاعلم) أنَّ ما مُوراً حر

(أحدها) أنَّ المراد بالاستئصال والاستدراج إنما هو سدن في حال قضاء الحاجة .

(وتوهم بعضهم) أنَّ ذلك مبوط بالمعورة حتى لو حرفه رال لسمع (٣) ، ولا يحسن =

(ت)

(١) انظر «المختلف» ص ١٩ س ١٥ .

(٢) رجع «استدراج» ح ١ ص ٢٦ دليل الحديث ٦٦ حيث قال (ولأنَّه بانقعود

عليه)

(٣) في هامش الأصل الذي ذهب إلى هذا القول هو صاحب «لتنقيح» والشيخ

على (قدس سره) في حاشيته «لشترغ» وقد ذكرنا دليلهم وأجماعه في شرح (مه عني عنه)

انظر «شرح التهديب» ٩٨ (المحظوظ) و«لتنقيح» ح ١ ص ١٦٩ وحاشية =

(م)

(ك)

== مافيه من المخالفة لصريح الأخبار.

(وثانيها) أنَّ القبله المشار اليها اما هي الكعبة لا غير.

(وقد) في (المتن) : يكره استعمال بيت المقدس ، لأنه قد كان قبله ولا يحرم للنسخ (١).

(وثالثها) حمل هذا الخبر على انتفه ، و أنَّ جماعه من الجمهور ذهبوا الى جوار الاستقبال والاستدبار حال الفائط .

(نعم) في توجيه التنقيح نوع حياء ، والأمر ظاهر

(ت)

== «الشرائع» ليست هندس . ولا يحصى أنه حكى ذلك من افاضل ائمتري أيضاً في «ملاد

الأخبار» ج ١ ص ١٢٤

(١) النظر «المتن» ج ١ ص ٤٠ من ١٨ .

(م)

٢٧- باب من أراد الاستنجاء وفي يده اليسرى خاتم عليه اسم من أسماء الله تعالى

١٣٣ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن

بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة

الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: لا يمس الجنب درهما ولا

(ك)

٢٧- (باب) من أراد الاستنجاء وفي يده اليسرى خاتم الخ

قوله ١ (أخبرني الشيخ (ره)) (الحديث - ١٣٣) موثق (١)، وقد استدل به على

تحريم مس الجنب اسم الله سبحانه المكتوب على الدرهم والدينار.

وظاهر هذا الخبر وإطلاق عبارات بعض الأصحاب التهي عن مس ما عليه اسم

الله تعالى.

قال العلامة (ره) في (القواعد): «ويحرم مس ما عليه اسمه تعالى» (٢).

قال المحقق شيخنا الشيخ علي (ره) في شرحه: «على ظاهر هذه العبارة =

(ت)

(١) بمصدوق بن صدقة وعمارة الساباطي كما مضى في ج (٦٤)

(٢) «القواعد» للعلامة ص ١٣ س ١٦ (فيما يحرم على الجنب)

(م)

ديناراً عليه اسم الله ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله ولا يجامع
وهو عليه ولا يدخل المخرج وهو عليه .

١٣٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن البرقي عن وهب بن وهب

(ك)

= مؤاحدة ، لأن الحرام من اسمه تعالى ، لا من ما عليه الاسم ، وإن كان ظاهر
أرواية كدلت ، أدلوا حرم ، لحرم من ما عليه القرآن بطريق أولى ، وأصحابنا لا
يقولون به ، (١)

وكذا عبارة المحقق (٢) في (الشرائع) (٣)

وتأويل صاحب (المذكور) لها (٤) واحتمال أن يكون مراد الأصحاب طاهر
عباراتهم تبعاً لظاهر النص ، ممكن .

وظاهر قوله (عنه السلام) (عليه اسم الله تعالى) شامل لما كان جرة من اسم ، أو يكون
كتابة مقصودة بالدات كآية من القرآن فيها اسمه تعالى .

وقوله (عنه السلام) (ولا يستنجي بالح) الهى فيه محمول على الكراهة

وفي (الفتاوى) « ولا يجوز للرجل أن يدخل ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى ، أو
مصحف فيه القرآن ، (١) وظاهره التحريم .

قوله (أحمد) (الحديث - ١٣٤) ضعيف (٥) ، والتأويل (الأول) حسن =

(ت)

(١) ليس كتابه حدثاً .

(٢) نظر « الشرائع » ص ٧ من ١٤ (في أحكام الجب) .

(٣) « المذكور » ص ١٤ من ٣١ .

(٤) « من لا يحضره الفقيه » ج ١ ص ٢٩

(٥) بوهب بن وهب ، وهو القاضي وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله ، أبو البحتري =

(م)

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : كان نقش خاتم أبي (العزة لله جميعاً) وكان في يساره يستنجي بها ، وكان نقش خاتم أمير المؤمنين (عليه السلام) (المملك لله) وكان في يده اليسرى ويستنجي بها .

فهذا الخبر محمول على الثقة لأن راويه وهب بن وهب وهو عامي ضعيف متروك الحديث فيما يختص به ، على أن ما قدمناه من آداب الطهارة وليس من واجباتها والذي يدل على ذلك

(ك)

= وأما (الثاني) فيرد عليه أن (كان) للدوام ، فيكون (عليه السلام) قد داوم على فعل المكروه ، وهم (عليهم السلام) مڑھون عنه ، وإن فعلوه أحياناً لحكم ومصالح .

(ت)

= القرشي (١٠٠ - ٢٠٠) متمق على الكذب والافتراء بين الفريقين (للسنة والشيعة)

قال النجاشي : « وهب بن وهب بن عبد الله ... أبو بصير روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وكان كذاباً وله أحاديث مع الرشيد في الكذب »^(١)

قال الرزكلي : « وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله ... من فريق أبو بصير قاص من العلماء بالأحبار والأنساب متهم بوضع الحديث ، ولد وشأ في المدينة وانتقل إلى بغداد في خلافة هارون الرشيد ، فولاه القضاء بمصر المهدي (في شرق بغداد) ثم قضاء المدينة ... قال الإمام أحمد : هو أكذب الناس .

وقال ابن الجارود : كان عامة الدليل يصح الحديث وفيه يقول المعافي التميمي :

ويلّ وعول لأنني البحتري إذا توافى الناس في المحشر

وهو الذي أثنى الرشيد بتعريق كتاب أمانه لحسين بن عبد الله الطالبي^(٢)

(١) رجال النجاشي (١٥٥) من ٤٢٠ ط قم .

(٢) الأعلام ج ٨ ص ١٢٦

(م)

(ك)

(ت)

أبو البختری وحديث الحمام

قال محمد صدیق حسر (المؤرخ والمحدث السنّي الهندي المتوفى ١٣٠٧ هـ) نقلاً عن تریخ ابن صساكر بروية زکریا السجی قال «یلمی أن أب البختری دخل علی الرشید وهو یطیر الحمام فقال هل نحفظ فی هذا شئ؟ قال حدثنی هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن السبي (مترادف عن رتبه) كان یطیر الحمام» (يعود بالله من ذلك) (١)

وله قصته أخرى أيضاً مع الرشید نقله الدمیری «وذكر أن هارون الرشید كان یعجه الحمام واللعب به فأهدي له حمام وهذه أبو البختری وهب القاضی، فروی به بسنده عن أبي هريرة أن السبي (مترادف عن رتبه) قال لا سئ لا فسی حب أو جاح (أو جاح) فراد (أو جاح) وهي لعة وضعها للرشید فأعطاه جائزة سبیه، فلب حرج قال الرشید لله لقد علمت أنه كذب علی رسول الله (مترادف عن رتبه)، وأمر بالحمام فدمج، فقبل به وما دنب الحمام؟ قال: من أجبه كذب علی رسول الله (مترادف عن رتبه)، فترك لعلماء حديث أبي البختری لذلك» (٢).

(أقول) من كان مذهبه الكذب وسجيته الاثره على الله ورسوله (مترادف عن رتبه) كيف ينصب علی منصب القضاء والفتی حتى یلعب بدماء المسلمین ویهتک ناموس الدین، وان تعجب فاعجب علی هذا الخلیفة اندی دبح الحمام «ظهاراً لتقواه، ولم یدبح هذ الکذبات الأشر علی عظیم رثته وبنواه، نعم أنه لأنه كان محباً إلی هذ المدلس وقترناه، المشتري دناءه الذی به بأحرته وعقده، ولقد طال بنا الکلام فی هذا المقام، لأنه كان =

(١) فلت المعناه ج ١ ص ٧٨ عن منبج النور من ٩٦ تألیف السيد محمد صدیق حسر عباد

(٢) حیاة الحیران ج ١ ص ٣٧٠

(م)

١٣٥ ٣- مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن

علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن أبي القاسم عن أبي عبد الله
(عليه السلام) قال : قلت له : الرجل يريد الخلاء وعليه خاتم فيه اسم الله
تعالى قال : ما أحب ذلك ، قال : فيكون اسم محمد (صلى الله عليه وآله)
قال : لا بأس .

(ك)

قوله . (محمد بن أحمد) (الحديث - ١٣٥) ضعيف (١) ، وه أبو القاسم هو هريز
بن معاوية ، لتكرر رواية «أبان» عنه .
قال بعض الأفاضل (٢) : وهذا الحديث الذي ذكره ، أن أرد به التأييد من حيث
قوله (عليه السلام) (لا أحب) فله وجه ، إلا أنه وارد في الدخول للخلاء والمخاطم عليه ، لا في
الاستنجاء والعنوان له ، إلا أن يقال أن مراد الشيخ (٣) مدلول الحديث «الأول لا العنوان»

(ت)

= مشتملاً على العجائب المودعة في تاريخ الحنفية المذاهب الاسلام ، والمبر الموجودة
لأولى الأبصار والأفهام .

(وكيف كان) فإن هذا الرجل الكذاب أسد هذه الرواية القائلة بجواز الاستنجاء بيد
فيها اسم الله تعالى ، إلى الامام الصادق (عليه السلام) وليت شعري انه أراد بذلك هتك الامام
(عليه السلام) ؟ أو استحاف ساحة العردي الجلال والاكرام ؟ !

(١) سهل بن زياد ، الآدمي وقد مضى ذكره في ح (٣٧)

(٢) في هامش الأصل هو شيخنا الشيخ محمد بن الحسن (عليه السلام) (مه عني عنه)

وليس كتابه عدنا .

(م)

.....

(ك)

== وما تضمنه الخبر المؤيد من أنه لا بأس باسم محمد ، لا يتافي ما ذكره جماعة من الحاق اسم الأنبياء لاحتمال الحديث لغير اسم النبي (مكره له) خصوصاً ، بل اسم الشخص محمد ، ولش استبعاد ذلك أمكن تخصيصه بجوار الدخول به الحلاء لا الاستحاء (انتهى) .

وهو حسن ، إلا أن في بعض مقدماته كلاماً لا يحفى على المتأمل

(م)

٢٨ - باب وجوب الاستبراء قبل الاستحشاء من البول

١٣٦ ١ - أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد الرقي عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يبول ؟ قال : ينتره ^١ ثلاثاً ثم إن سال حتى يبلغ المساق فلا يبالي .

(ك)

٢٨ - (باب) وجوب الاستبراء

قوله (أخبرني الشيخ) (الحديث - ١٣٦) صحيح ، وبه استدلل الشيخ (رحمه الله) في هذا الكتاب على الوجوب ، والمشهور هو الاستحشاء ، وهو يتوقف على كون المصارع المطلوب به الفعل كالأمر في الوجوب ، والحال وإن كان كذلك إلا أن عرصه (عليه السلام) عدم انتفاء الوضوء بما عساه يحرج من البيلل بعد الاستبراء ، لا يبين كون الاستبراء واجباً .

وما تضمنه من كيفة النتر ثلاثاً قال به المرتضى (عليه السلام) وهذه عبارته «يستحب عند البول نتر القصب من أصله إلى طرفه ثلاث مرّات» ^(١) وقوله (عليه السلام) : (ثم إن سال إلى آخره) أراد به البيلل المشبه ، وكونه طاهراً لا ينقض الوضوء مما لا خلاف فيه .

(ت)

(١) حكاة عنه في «الذكرى» ص ٢٥ من ٣٣ .

١٣٦٦ التهذيب ج ١ ص ٢٧ ح ٧٠

(١) النتر - الحذب ، والاستبراء من البول - إسحراج بعينه من الذكر بلا احتداب

(م)

١٣٧ ٢- وأخبرني الحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حرير عن ابن مسلم قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل يال ولم يكن معه ماء؟ قال: يعصر أصل ذكره إلى رأس ذكره ثلاث عصرات ويستر طرفه فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحبايل

(ك)

قوله (وأخبرني الحسين) (الحديث - ١٣٧) حس (١)، لأنَّ «العدة» هنا وإن جهل حالها إلا أنَّ المقام يدلُّ على حس حالهم (كما لا يحتمل) مع أنه في (التهذيب) رواه مسنداً بهذا الطريق (٢) وهذا الحديث هو دليل أصحابنا (عليهم السلام) على ما ذهبوا إليه من التسع، وفي استيفادته من غيره (التهذيب) وهذا الكتاب حفاء لأنَّه هكذا «ويعصر أصل ذكره إلى ذكره ثلاث عصرات، ويستر طرفه، معناه أنه يعصر من =

(ت)

(١) بابراهيم بن هاشم المعاصي ذكره في حديث (٣٦) وقول السيد الشارح «...» لأنَّ «العدة» وإن جهل حالها إلح «على الظاهر اشتاء» لأنَّ هؤلاء «العدة» قد بيَّهم الشيخ في آخر الكتاب في بيان مستنده (١).

(٢) انظر «التهذيب» ج ١ ص ٢٨ ح ٧١ و ص ٣٥٦ ح ١٠٦٣.

«١٣٧» التهذيب ج ١ ص ٢٨ ح ٧١ و ص ٣٥٦ ح ١٠٦٣، النكافي ج ٣ ص ١٩ ح ١

(١) راجع الاستبصار ج ٤ ص ٣٠٥ ط طهران

(م)

(ك)

= المقعدة ثلاثاً إلى الخصيتين الذي هو أول الذكر ، وينتشر طرفه مرة واحدة ، وتقدير الثلاث لذكرها سابقاً كما فهمه الأصحاب ممكن ، بقي الثلاثة الأخرى ، إلا أن نقول بدخول ما بعد الغاية فيما قبلها (١) .

وقد تكلف له بعض الأفاضل فقرأها (إلى ذكره) بضم الدال واسكان الكاف وكسر الراء ، ومثله بطرف الذكر (٢) وفي الكافي (٣) وبعض نسخ هذا الكتاب (يعصر أصل ذكره إلى طرفه) وهو أوضح في المقصود ، ويحتاج إلى تقدير الثلاث في قوله (ثم ينتشر طرفه) (١) .

(ت)

(١) أي إلا أن نقول بدخول ما بعد كلمة « إلى » في حكم ما قبلها هذا - ولا يخفى أن ما ذكره في توجيه كلام الأصحاب إنما يدل على عصر الذكر أيضاً فيكون هذا العصر ادامة للعصر لأصل الذكر ولا يكون ثلاثة أخرى .

(٢) حكاها العلامة المجلسي في « بحار الأنوار » ج ٧٧ ص ٢٥٦ عن بعض مشايخه ، وكذا في « ملاذ الأحيار » ج ١ ص ١٣٣ عن بعض الأفاضل .

(٣) « الكافي » ج ٣ ص ١٩ ح ١ (ومثله عبارة « التهذيب » ج ١ ص ٢٨ ح ٧١) .

(٤) في « لاستنصار » المطبوع الذي صدنا (إلى رأس ذكره)

(م)

١٣٨ ٣- فأما ما رواه الصَّفَّار عن محمد بن عيسى قال . كتب اليه رجل هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء ، فكتب : نعم .

(ك)

== قال العلامة (ره) في (المسهي) : لا تنافي بين الحديثين لأنَّ المستحب الاستظهار بحيث لا يتخلَّف شيء من أجزاء البول في انقصب ، وذلك قابل للشدة والضعف ومتفاوت بقوة المثانة وضعفها ، (متنهن) ^(١) وهو جيد

(ولو قيل) يتحصص هذه المبالغة بمورد انص ، وهو من بال ولم يكن معه ماء ، كان حساً ، لحصول الشك له كثيراً في هذه الحالة ، وذا بالغ المبالغة المذكورة ، لم يحتاج الى تجديد التيمم .

(وقيل) يحتمل أن يكون وجه التحصيل ، أن يكون الراوي عالماً بأنه مع وحدان الماء ، اذا استبرأ وعسل المحل ، فلا بأس بما يجرح بعد ذلك ، ولكنه لم يعلم الحال في حال عدم الماء ، وهو ممكن أيضاً .

وأما الحديث ، فقال في القاموس : إنها عروق الظهر ، أو عروق الذكر ، وكلاهما مناسب للمقام ^(٢) .

قوله : (الصَّفَّار) (الحديث - ١٣٨) صحيح ، وكذا الطريق اليه ، والمكتوب اليه هو =

(ت)

(١) انظر لمتنهن ج ١ ص ٤٢ ص ٢٤

(٢) انظر في موسوعة اللغة ج ٣ ص ٣٥٣ مادة (حل) مع اختلاف لما نقله

(م)

فألوجه فيه أن نحمله على ضرب من الاستحباب دون الوجوب
أو نحمله على ضرب من التقية لأنه موافق لمذهب أكثر العامة

(ك)

= أبو جعفر الثاني (ع) السلام، فصر العلامة (ع) عليها بالأصمار ليس بحيد (١)، والأول من
تأويلي الشرح (ع) بعيد، لأنه أحاط - (عم) عقب (هل يجب الوضوء؟) (٢).
(ويحوز أن يقال) المراد بقوله (بعد الاستبراء) ما إذا حرج بسببه، وهو
المتحلف الذي يحرج معه، أو يكون محمولاً على ما تعين عنه كونه بولاً هداً.
وظاهر أحبار هذا الباب اختصاص الاستبراء بالرجل، وربما قيل باستحبابه
للمرأة (٣)، فتستبرئ عرساً، ويلحفها باقي الأحكام، ولا يحلو من أشكال.

(ت)

- (١) والمتن: ج ١ ص ٤٢ من ٢٧.
(٢) «د من المعلوم أنه إذا وقع كلمة (عم) بعد من الاستبراء يكون تصديقاً له فيها
يكون تصديقاً للوجوب فلا يحمل على الاستحباب
(٣) قال العلامة في النهاية ج ١ ص ٨١، وكذا في المتن ج ١ ص ٤٢ من ٣٢

(م)

٢٩ - باب مقدار ما يجزي من الماء في الاستنجاء من البول

١٣٩ ١ - أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي عن مروق بن عبيد عن نشيط بن صالح عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته كم يجزي من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : مثلاً ما على الحشفة من البلل .

(ك)

٢٩ - (باب) مقدار ما يجزي من الماء في الاستنجاء من البول

قوله - (أخبرني الشيخ) (الحديث - ١٣٩) مجهول - « نشيط » ^(١) ، وهذا هو دليل المشهور من أن أهل المجري ، هو مثلاً ما على الحشفة .

(ت)

(١) وهو نشيط بن صالح بن إيفاعة من حذم الإمام أبي الحسن الكاظم (عليه السلام) ، وقول جدد الشرح رحمه الله « انه مجهول » لا يخلو من غرابة ، لأنه قد ذكره الجعاشي والكشي والشيخ جميعاً ، بل وثقه الجعاشي بقوله - « نشيط بن صالح بن إيفاعة مولى سي جعل روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) ، ثقة له كتاب » ^(١) .

« ١٣٩ » التهذيب ج ١ ص ٣٥ ح ٩٣

(١) رجاء النجاشي ص ٤٢٩ الرقم ١١٥٣ ط م

(م)

١٤٠

٢- فأما مارواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى
ويعقوب بن يزيد عن مروك بن عبيد عن نسيط عن بعض أصحابنا عن
أبي عبد الله (عليه السلام) قال: يجزي من البول أن تغسله بمثله.

(ك)

= وقد اختلف في المعنى المراد هنا:

(فقال المحقق) شيخنا الشح علي (قدس سره) المراد وجوب غسل مخرج البول
مرتين ، والتعبير بالمثلين لبيان أقل ما يحري ، وقد ورد عدة أحبار بوجوب غسل
البول مرتين ، فهي مؤيدة لهذه الرواية ؛ (١) =

(ت)

= وقال سيدنا الخوئي (رحمته) (١) وطريق الشح إليه ضعيف بأبي المفضل وابن بطلة (٢)

(أقول) إن هذا الحديث (الرقم ١٣٩) يس في مسنده الرجال المذكوران فلا يروى
بالصف بل هو على وصف الصحة لكون رجال مسنده كذلك
(١) ليس كتابه عندنا ، وانظر لأحبار في الواسط ج ١ ص ٢٤٢ الباب ٢٦ من
أبواب أحكام الخلوة.

« ١٤٠ » التهذيب ج ١ ص ٢٥ ح ٩٦ ، ذكر في ج ٣ ص ٢٠ دليل الحديث ٧

(١) كما يكتب رحمه (حفظه الله) وسيف ما بعد اسمه الشريف سابقاً ، ويدل لأن يكتب به (رحمته الله) وليس
بعد دائماً ، وذلك لأنه لم يسمي بالحق هذا الحكم عن القدم ، وقع عيب وعين جميع المسلمين جيل من العرب
ولأنهم ، يعني أبداً يعني هذا بطور معظم من السجف ، وقرأ هذا المدح المعنى « بالأسف والأسف
أنه قدس سره » بعد ما دس أنواع السجف من يد أعداء الذين ، انتقل إلى رحمه رب العالمين ، واستقر في
جوار أئمة الطاهرين ، فداعه ودا إليه راجع ، به في رحمه الله (٨) من صوره ١٣ ١٤ وروى في حور أمير
المؤمنين (عليه السلام) فتعبد له به حصه ، فكيف في محبوبه حبه

(٢) معجم الرجال ج ١٩ ص ١٣٣ ، الرقم ١٣٠٠٤

(م)

فلا ينافي الخبر الأول لأن قوله (يجزي أن تغسله بمثله) يحتمل أن يكون راجعاً إلى السؤل، لا إلى ما بقي، وذلك أكثر من الذي اعتبرناه من مثلي ما عليه

(ك)

— واحترصه صاحب (المذارك) (ص ١٥٠) بأن المثلين إذا اعتبر غسلتين، كان المثل الواحد غسلةً، وقد ثبت أن الغسلة لا بدّ فيها من أحذية مائها على الحجاسة، واستيلائه عليها، وذلك متف مع كل واحد من المثلين، فإن المماثل للبل الذي على الحشفة، لا يكون عذلاً عليه، (انتهى) (١).

(ولا يحفل) أن هذا الشرط - أعني استيلاء الماء على الحجاسة - لم يثبت بنص، ولا إجماع، ومن ثم ذهب أبو الصلاح، وابن إدريس، وابن البراج، إلى أنه لا يقدر بقدر، بل الواجب هو الإزالة مطلقاً بما يسمى عذلاً، سواء زالت بأقل أو أكثر (٢).

(ت)

(١) «المذارك» ص ٢٤ ثلاثة سطور بأخر الورقة.

(٢) نظر «الكافي» في العقه لأبي الصلاح الحلبي ص ١٢٧، و«المسائل» لابن إدريس ص ١٧ من ٦ وحكاية العلامة في «المختلف» عن ظاهر كلام ابن البراج ولكن كلامه في «المهذب» ج ١ ص ٤١ لا يساعده ولم يذكر المسألة في كتابه «جواهر العقه» ولمعه قاله ابن البراج في كتابه المسمى بانكامل.

(م)

(ك)

== وهو مذهب العلامة (ر) في (المختلف) تمويلًا على ما روي عنه (ص) السلام، وقد سئل هل للاستنجاء حد؟ قال: لا حتى يبقى مائة^(١) وأجاب عن هذه الرواية بعد سلامة السند، أنه مبني على الغالب^(٢).

(وقيل) أنَّ المثنى كتابة عن العسرة الواحدة، لا اشتراط العسرة في المطهر، وهو لا يحصل بمثله.

(والحق) أنَّ هذا الاحتمال هو الظاهر من لفظ الحديث، ولكن لا لهد الاشتراط المذكور، إذ قد عرفت عدم دليبه، بل لأنه الأملع في الطهارة

(وقال المحقق) النسخ على (ر)، «هنا سؤال، وهو أنَّ العسل إما ينحَقِّق، وإدوارد الماء على محل الحادة، شاملًا له مع العسرة والحريان، وذلك متف مع كل واحد من المثنى، فإنَّ المماثل لبلل الذي على الحسد، كيف يكون عالياً عليه؟»

(والذي سنح لي) في الاعتذار عن هذا هو أنَّ الحشمة بحلف عليها بعد خروج البول قطرة، فلعلَّ لمماندة بين هذه وسي الماء المعمول به، ولا ريب أنَّ القطرة يمكن اجراءها على المحرح، وعلبتها على البلل الذي يكون على حواشي المخرج ظاهر^(٣).

(ت)

(١) «الكافي» ج ٣ ص ١٧ ح ٩

(٢) انظر «المختلف» ص ٢٠ من ٢٠-٢٤.

(٣) حكى عنه في شرحه على «لفواحد» وليس عددًا

(م)

.....

(ك)

== وهو تدقيق حسن ، ألا أن فيه نوع تكلف ، وفيه أيضاً ما عرفت ، من حكاية
الاشتراط

(وعلى التقادير كلها) فهل بشرط انفصل بين المثلين ، أم لا ؟ اشترطه في
(الذكرى) ^(١) .

والأحوط في هذا الباب ، تعدد العسل مع انفصل التحفيضي .

وأما الفصل التقديري ، فالظاهر ، أنه كذلك .

قوله (سعد بن عبد الله) (الحديث - ١٤٠) ، مرسل ، ومجهول ^(٢) ، ويمكن أن
يقال في تأويله أن المراد أن البول يحز في الماء لا غير ، كالأحجار ونحوها .

وأما تأويل الشيخ (ع) فرده صاحب (المعتبر) «هـ» . بأن البول ليس بمفسول ،
وانما يفصل منه ما على الحشفة ^(٣) .

(ت)

(١) انظر «الذكرى» للشهيد الأول ص ٢١ م ٤ .

(٢) مرسل لجملة (عن بعض أصحابه) ومجهول من أجل «نسيط» في السند
كالحديث السابق وعلى القول السابق للسيد فيه .

(٣) «المعتبر» ص ٣٣ م ٤ .

(م)

٣٠- باب غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء عند واحد من الأحداث

١٤١ ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبيه عن أبيه عن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سأله عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الاناء؟ قال: واحدة من حدث البول، واثنان من الغائط وثلاث من الجنابة

(ك)

٣٠- (باب) غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء

(أخبرني الحسين) (الحديث - ١٤١) صحيح ، وقوله (مدخله) (كم يفرغ الرجل) في هذا الحديث وما بعده ، مما يشمر بالاختصاص به .
(نعم) يمكن تأويله بالشخص ، أو الحمل على التغليب ، فإن أمثال هؤلاء السؤالات إنما يقع عن الرجل عالماً ، والتعليل الواقع في حديث عبد الكريم ^(١) ، يرشد الى الشمول (كما لا يخفى) =

(ت)

(١) راجع الحديث ١٤٥ من الكتاب فإن قوله - « لا بدري أين نأت يده » يشمل

الرجل والمرأة

(م)

.....

(ك)

== وقوله «به التيم» (على يده التيم) ، مما استدل به بعض المتأخرين على استحباب الغسل ليد واحد^(١) ، وبه بعده مصنف ، فيحمل عليه ، خلافاً لما فهمه الأصحاب ، من استحباب غسلهما معاً .

(وظنتي) أنَّ ما فهموه هو المراد ، لأنَّ لأفراغ المتعارف ، ما هو باليسرى على اليمنى ويغسلهما خارج الأثناء .

ويستمد من قوله «به التيم» (فل أب يدحلهما الأثناء) فريضة على إرادة أنَّ اليد المعسولة من الكُوع^(٢) كما هو المشهور

(نعم) سبأتي في صحيح يعقوب^(٣) استحباب غسل اليد من الحصىة من المرفق ، وهو يَمُحْمَمٌ على الأكمل ولأحسن ، أو على خصوص الجنبية ، فلا يقاس عليها غيرها .

كما لا يقاس غير لأحد ثلث ثلاثة عليها كالتطهارة من الريح وبحوه

ويظهر منه أيضاً اختصاص هذا الحكم بالأثناء لمكتوف الرأس

ومن لتعليق الآتي في رواية عبد الكريم الاختصاص بالماء القليل ، فإنه القابل للنجاسة المتوقفة .

(ت)

(١) انظر «المهذب» ج ١ ص ٤٣ قال فيه «ويغسل يده» بلفظ المفرد .

(٢) الكُوع طرف الريد الذي يلي الأنهم «الصحاح» للحوهري ج ٣ ص ١٢٧٨ .

(٣) راجع «التهذيب» ج ١ ص ١٤٢ ح ٤٠٢ - «الموسائل» ج ١ ص ١٥٠ الباب ٣٤ من

(م)

١٤٢

٢- وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن
السندي عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي جعفر (عليه السلام) قال :
يغسل الرجل يده من النوم مرة ومن الغائط والبول مرّتين ومن الجنابة
ثلاثاً.

(ك)

== (والفاضل رحمه الله) استصح هذا الحكم في جميع الأحوال للتعبد (١) ، وهو
حسن ، ولعل في إطلاق رواية حريز القرية (٢) ، دلالة عليه .
قوله : (وبهذا الاسناد) (الحديث - ١٤٢) صحيح على ما في (الخلاصة) من أن
علي بن اسماعيل يلقب بالسندي (٣) .

(ت)

- (١) انظر « نهاية الأحكام » ج ١ ص ٥٤ حيث قال الأقرب أنه تعبد محض ، وقال
السيد رحمه الله في « حاية المرام » في شرح « التهذيب » ص ١١٣ « وصرّح العلامة في بعض
النسخ بالاستحباب مطلقاً وإن كان المغتسل مرتعساً أو تحت المطر الخ » .
(واعلم) أن الفاضل الهندي قد صرح بالتعميم في « كشف اللثام » ج ١ ص ٧٢ ص ٢٤
وحكاية عنه في « مفتاح الكرامة » ج ١ ص ٢٦٩ ، وقد احتجف النقل عن العلامة رحمه الله ، فليراجع
(٢) هكذا في السج ، لكن المردمه الحديث لأنني بعد هذا الحديث الرقم (١٤٢) .
(٣) لا يحصى أن السيد الشارح رحمه الله نسب إلى « الخلاصة » اتحاد الرجل (علي بن

(م)

(ك)

(ت)

== اسماعيل بن عيسى) مع علي بن اسماعيل السدي ، وليس فيها بل في «رجال الكشي» .
قال فيه :

« نصر بن الصباح قال عني بن اسماعيل ثقة ، وهو عني بن السدي ، لقب اسماعيل بالسدي »^(١)

واستظهر سيدنا الخوئي (ره) وثاقة «علي بن اسماعيل» المطلق ، لكونه من رجال «كامل الزيادة» ثم استشكل اتحاده مع «علي بن اسماعيل لسدي» بعدم اعتماد «عني» «نصر بن الصباح» انقضى بالاتحاد^(٢) وحيث أنه (قد) رجع أخيراً عن توحيين كل من كان في اسناد «كامل الزيادة» يبقى الحديث المذكور على صعبه - هذا

ولكن الحق الذي يتبع أنه لا اشكال في حوار الركود لى رونه «نصر بن الصباح» و ان كان مريباً بالعلو ، بل كان مستحسناً معتمداً ونتيجة ذلك عدّ هذا الحديث من الحسن ، ودلت بوجوه :

(الأول) أنه من مشايخ الكشي (ره) ذلك الرجالي الكبير اشتهر ، فانه ينقل عنه كثيراً ويعتمد عليه

(الثاني) أنه من مشايخ العياشي أيضاً في تفسيره المعروف المعتمد عند الكل ==

(١) اختيار معرفة الرجال (الكشي) ج ٢ من ٨٦ (١١١٩) ط قم

(٢) معجم الرجال ج ١١ من ٢٧٧ (٧٩٣٨)

(م)

.....

(ك)

.....

(ت)

== (الثالث) أنَّ الشيخ (ر)، عدّه في رجاله من لم يرو عنهم (عليه السلام) بقوله : « مصر من الصالح يكنى أما القاسم من أهل بلخ لقي جلة من كان في عصره من المشايخ والعمماء وروى عنهم إلا أنه قيل كان من الطيّارة عالياً ^(١) فإن جملة « لقي جلة من كان في عصره الح » فيها نوع مدح له كما لا يخفى على المتأمل .

(الرابع) أنه صاحب توفيعين وردا من الساحة المقدسة فيه مع الدعاء له كما استظهره مهملها ، والراوى وان كان هو نفسه ولكن الصدوق (ر) ذكرهما ^(٢) وعدّهما من حملة معجزات الحجة المهدى (عجله الله سره الشريف) فهما عنده محكومون بالنصحة البتة ولا يذكر مثل الصدوق الا من يعتمد عليه .

(الخامس) أنَّ نسبه الى العلو عبر معلومة كما أشار اليه الشيخ (ر) في قوله لسابق بلفظه : « قيل كان من الطيّارة عالياً » بل قطع بفساد هذه النسبة المحقق الوحيد (ر) على ما حكى فيه العلامة المامقاني (ر) ^(٣) .

(١) رجال الشيخ ص ٥١٥ باب فنون

(٢) كمال الدين ج ٢ ص ٤٨٨ باب ٤٥ .

(٣) تنقيح المعال ج ٢ ص ٢٦٨ (١٢٤٤٤) .

(م)

(ك)

(ت)

== (المادس) أنه على فرض ثبوته له نقول أنّ الرمي بالغلو من القدمات لا يصحّ الراوي لأنه ربما يكون من شخص هو في معرفة الأئمة عليهم السلام على درجة أدنى من درجة معرفة الراوي فيستنكر حديثه ويرميه بالغلو.

والشاهد على ذلك ما ورد من أنّ المعصوم عليه السلام ربما حاطب شخصاً من فضائلهم بما لا يتحمّله غيره فلذا منعه عن اظهاره لغيره كما ورد في سلمان (عليه السلام) عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «والله لو علم أبودر ما في قلب سلمان لقتله ولقد آخا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بينهما فما ظنكم بسائر الخلق»^(١)

فإنّ الحكم بالغلو أيسر من القتل، وقال (عليه السلام) في حديث آخر:

«إنّ حديث آل محمّد (عليهم السلام) يجب مستصحب لا يؤمن به إلا ملك مقرّب أو نبي مرسل أو عد امتحن الله قلبه للإيمان فما ورد عليكم من حديث آل محمّد (عليهم السلام) فلا تله قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأكرتموه فردّوه إلى الله وإلى الرسول، الحديث»^(٢)

وساء على هذا (أي عدم جواز تصحيح كل من رمي بالغلو) ذهب سيدنا الحد (ره) إلى تصحيح رواية محمّد بن سنان وأجمع على هذا المطلب سابقاً^(٣)

(١) أصول الكافي ج ١ ص ١٠١ باب فيما جاء أن حديثهم يجب مستصحب، ط طهران

(٢) المصدر

(٣) راجع ج ١٣ ص ١٢٢ من هذا الكتاب

(م)

.....

(ك)

== وأما رواية حرير^(١)، عن أبي جعفر (عليه السلام) فلا نخلو من غرابية، لأن في روايته عن الصادق (عليه السلام) سوع كلام، فلعنه قد سقطت الوسطة، وكثيراً ما يكون محمداً بن مسلم (وقد استدلل) به الشهيدان (عليهما السلام) على ما صار إليه من استحباب غسل اليد ==

(ت)

== وأيده العلامة المامقاني أيضاً حيث قال

«أن في رمي القدماء رأياً بالغلو تأملاً فيها عليه غير مرة، فإن من شئع كلمات القدماء وجد ابتناء زميهم للرحل بالغلو على اعتقاد أقل درجة مما عليه الأئمة فيهم، وأن الاعتقاد بما هو من ضروري مذهب الشيعة ليوم في الإمام كان عندهم علواً، (الأنرى) لى هذا الصدوق (ره) القول بعدم سهو النبي (صلى الله عليه وآله) علواً مع أنه من ضروريات المذهب اليوم» (انتهى كلامه رفع مقامه)^(١)

(١) هو أبو محمد حرير بن عبد الله السجستاني الأردني لكوفي الزيات الثقة^(٢) والشهيد^(٣) مع أصحابه دعاء من أهل البيت الطاهرين (عليهم السلام) يوم أجلس كان من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام).

وأما ما قال سيدنا الشارح (ره) «في روايته عن الصادق (عليه السلام) سوع كلام» مشأه عبارة السجاني هذه =

(١) تنقيح المعانيح ٣ من ٢٦٨ (١٢٤٤٤)

(٢) وثقه الشيخ (ره) في الفهرست من ٦٢ (٢٣٩) ط الحنف، وكذلك الصدوق (ره) حيث جعل كتاب حرير

من الكتب المعتمدة المعول عليها في أوله الفقيه

(٣) اختصاص المفيد من ٢٠٣ ط الحنف

(م)

(ك)

(ت)

— « قيل روى عن أبي عبد الله (عنه السلام) وقال يونس لم يجمع من أبي عبد الله (عنه السلام) الأحاديثين »^(١)

فاستبعد الحاشي روايته عن الصادق (عنه السلام) معترفاً به بلفظ « قيل » وبسببها إلى يونس في حديثين فقط ، ولحال أن حريراً روى عن الصادق (عنه السلام) روايات كثيرة هذه سيدنا الحوثي (ر) (٢١٥)^(٢) فكان سيدنا الجند (ر) اكتمى بعبارة الحاشي اعتماداً عليه ولم يلتفت إلى أخباره الكثيرة المروية عن الصادق (عنه السلام) أما روايته عن الباقر (عنه السلام) بدون واسطة فمشكوك فيها (كما أودده السيد الشارح) وذلك بوجهين .

(الأول) أنه لم يمدّه الشيخ (ر) من أصحاب الباقر (عنه السلام) بل هذه من أصحاب الصادق (عليه السلام) .

(الثاني) أن روايته عن الباقر (عنه السلام) على ما يقال تنحصر في حديثين فقط وفيهما احتمال سقوط الواسطة :

أحدهما : « روى عنه حريراً أنه قال كان أبي ربما قصى عشرين وقرأ في ليلة »^(٣) ومثلاً

(١) رجال النجاشي ص ١٤٤ (٣٧٥) ط قم

(٢) معجم نرجال (٢٦٣٧) ج ٤ ص ٢٥١

(٣) الفقيه ج ١ ص ٥٠٠ باب قضاء صلاة الليل ج ١٤٣٤ ط قم

(م)

.....

(ك)

= من البول مرتين ^(١).(والمشهور) ما تضمنته الحديث الأول ^(٢)

(والأولى) حمل هذا الحديث إما على الأفضلية ، والأكملية ، أو على صورة الاجتماع ، وهو الأولى ، لدخول حكم الأقل تحت الأكثر في مواضع متعددة

(ت)

= انك مرجع ضمير (عه) فيحمل أن يكون راجعاً إلى محمد بن مسلم المذكور قبله في الحديث (١٤٣١) ويؤيده رواية الشيخ هذا الحديث نفسه بإساده عن حرير عن عيسى بن عبد الله القمي عن أبي عبد الله عليه السلام ^(١).

ثانيهما روى الشيخ بإساده عن حماد عن حرير عن أبي جعفر عليه السلام قال ، سأله عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة أو بالمدينة أو بالبصرة أو بلدة من البلدان أنه صلى ركعتين ؟ قال ، يصلي ركعتين ^(٢).

وفي هذا الحديث أيضاً احتمال سقوط الواسطة ويؤيده الحديث نفسه رواه الشيخ بإسناده عن حرير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ^(٣).

(١) انظر «اللمعة الدمشقية» وه الروضة البهية» في شرحها ج ١ ص ٧٨.

(٢) من استحباب المرة من البول والمرة من المعاط.

(١) التهذيب ج ٢ ص ٢٧٤ باب المواقب ج ١٠٨٩ ط الحف

(٢) التهذيب ج ٢ ص ٣٤٧ باب أحكام السجود (١٤٤٠) ط الحف

(٣) راجع الاستبصار ج ١ ص ٣٦٨ باب انك في مريضه العدة ط الحف

(م)

١٤٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى
وفصالة بن أيوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما
(عليهما السلام) قال . سألته عن الرجل يبول ولا يمسّ يده اليمسى شيء
أيلمسها في الماء ؟ قال : نعم وإن كان جنباً .

فالوجه في هذا الخبر رفع الحظر عن ذلك لأن ذلك من الآداب
دون الواجبات ، وإنما الواجب إذا كان على يده نجاسة تفسد الماء
والذي يدل على ذلك .

(ك)

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث ١٤٣) صحيح .
(وقوله « من الآداب ») هو المشهور وبهم من (المنتهى) ^(١)
وجود انفصال بين وجوب مسدأ إلى ظاهر الأمر ، وكأنه أراد بالآداب ، آداب الطهارة .
ولكنّ صهر السؤال في هذا الحديث عن أنّ مباشرة المحدث للماء ، هل تؤثر
شيئاً أم لا ؟ ولا دخل له بالوضوء .
وما يستدل به من رواية سماعة ، فظهرها الاحتصاص بالمحجب ، فيخصّ بغير
الوضوء ، فإنّ إياه يؤثر فيه فعل خلاف الأولى

(ت)

(١) انظر « المنتهى » ج ١ ص ٤٩ س ٣ .

(م)

١٤٤

٤- مارواه الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا أصابت الرجل جنابة فأدخل يده في الاناء فلا بأس إن لم يكن أصاب يده شيء من المنى.

١٤٥

٥- وأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن سنان وعثمان بن عيسى جميعاً عن ابن مسكان عن ليث المرادي أبي بصير عن عبد الكريم بن عتبة الكوفي الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول ولم يمس يده اليمنى شيء أيدخلها في وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال: لا حتى يغسلها، قلت: فانه استيقظ من نومه ولم يبيل أيدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال: لا لأنه لا يدري أين باتت يده فليغسلها.

(ك)

قوله (الحسين بن سعيد) (لحديث - ١٤٤) موقوف (١)

قوله (لحسين بن سعيد) (لحديث - ١٤٥) موقوف (٢)، وقد مر سبقاً هو: محمد، والتصريح بليث المرادي، قريبة على رواية ابن مسكان عن أبي بصير المرادي. =

(ت)

(١) سماعة بن مهران الواقفي الماضي ذكره في ج (٨).

(٢) عثمان بن عيسى الرؤاسي الواقفي الماضي ذكره في ج (٨) أيضاً

(م)

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من الاستحباب
دون الوجوب لدلالة ماقدّمناه من الأخبار.

(ك)

— (لكن الحق) أنه أغلبي ، لا كلي ، فإن شيخ الشيخ حسن (ر) حكى أنه رأى رواية
ابن مسكان عن يحيى بن القاسم (١) .

و «لوضوء» بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به .

ويفهم منه أن استحباب العسل ، إنما هو لدفع لجلاسة المتوهمة .

ولو كان عليه سراويله ، أو كانت يده مشدودة ، فليظهر أنه كذلك ، لعدم حصر
الجلاسة في العورتين .

(ت)

(١) حكاه في «نهج الآمال» ج ٦ ص ١٨٤ عن الشيخ محمد بن الشيخ حسن في
حواشيه ، وكذا نقله في رسالة في تحقيق أبي بصير ص ٧٨ (الجوامع الفقهية) .

(م) ٣١- باب وجوب الاستنجاء من العايط والبول

١٤٦ ١- أخبرني الشيخ (رحمته) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عداقة عن أحمد بن محمد عن إبراهيم بن أبي محمود عن الرضا (عليه السلام) قال: سمعته يقول: في الاستنجاء يغسل مظهر على الشرح^(١) ولا يدخل فيه الأنملة.

(ك)

٣١- (باب) وجوب الاستنجاء من الغائط

قوله (أخبرني الشيخ (رحمته) (الحدث - ١٤٦) صحيح، «والشرح» بالنسبة للمعجمة المفتوحة، ولراء الساكنة، وآخره ضم المعجمة، والمراد به ما حلقه لدير، والجمع «شرح» مفتوحين و«الأنملة» مفتوح الميم وفيه رد على محمد، من علماء الجمهور، حيث قال بوجوب إدخال الأنملة^(١)

(ت)

(١) روي عن محمد تلميذ أبي حبيبة أنه قال: «ما لم يدخل أصبعه لا يكون نظفاً» راجع «منتهى المطلب» للعلامة ج ١ ص ٣٧ س ١٦، ومن العامة «العمدة العظام» للشيخ الشبلي على هامش «تيسر الحقائق» في شرح كبر لدقائق ج ١ ص ٧٧ «انه نقل هذا القول عن «المستقى» تأليف محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ) هو و يعقوب بن إبراهيم المشهور بالقاضي أبي يوسف (١٨٢ هـ) كلاهما تلميذان لأبي حبيبة ومروجا فقهه (تلميذ أبي حبيبة ومروجا فقهه).

«١٤٦» التهذيب ج ١ ص ٤٥ ج ١٢٨، النكاح ج ٣ ص ١٧ ج ٣، الفقيه ج ١ ص ٢١ ج ٦١

(١) الشرح معركته فوج امرأة، وهي المعربة شرح لدير حلقته

(م)

١٤٧

٢- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه
عن محمد بن علي بن محبوب، وعن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن
محمد بن علي بن محبوب عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد
عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) أنَّ النبي

(ك)

قوله (أخبرني الحسين) (الحديث - ١٤٧) صحيح

قال الشهيد (رحمه الله) في بعض فوائده: «استدل الشيخ (رحمه الله) بهذه الرواية على وجوب
الاستنجاء، ويمكن تقرير الدلالة من وجهين:

(الأول) أنَّ الأمر بالأمر، أمر عند بعض الأصوليين، والأمر للوجوب، وفيه كلام
في الأصول.

(الثاني) قوله (مترجمه عليه السلام) (مظهرة) فقد قلنا، المراد بها المربة للحاسة، وإزالة
المجاسة واجبة، فيكون الاستنجاء واجباً، ثم إذا وجب الاستنجاء على النساء،
وجب على الرجال، لقوله (مترجمه عليه السلام) حكمي على الواحد، حكمي على الجماعة،
لعدم الفصل بين شيئين (انتهاى) (١).

وأما وجوب الاستنجاء، فهو مذهب أهل العلم، سوى أبي حنيفة، فإنه لم يوجبه =

(ت)

(١) انظر «الأربعين» للشهيد الأول ص ٢٣ (لطم الحديث بمقام) وحكاية عنه
المجسبي في «البحار» ج ٧٧ ص ١٩٩ و«ملاذ الأخيار» ج ١ ص ١٩٧ والحديث في
«عوالي اللئالي» ج ١ ص ٤٥٦ و«بحار الأنوار» ج ٢ ص ٢٧٢

«١٤٧» التهذيب ج ١ ص ٤٤ ح ١٢٥، الكافي ج ٣ ص ١٨ ح ١٢، الفقيه ج ١ ص ٣٢ ح ٦٢

(م)

عن أبيه (ع) قال لبعض مسائله : مري نساء المؤمنين أن يستنجين بالماء ويبالغن فانه مطهرة للحواشي ومذهبة لللبواسير .

١٤٨ ٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن عيسى بن عبد الله عن

(ك)

= اذا لم يتعد ، تمويلاً على ما رواه أبو هريرة عن النبي (ص) من استحجر فيوتر ، فمن فعل فقد أحس ، ومن لا فلا حرج عليه ، ^(١) وأقل الوتر واحد ، وقد أزال الحرج بتركه .

(والجواب) بعد تسليم صحة الحديث ، أنه يقتضي رفع الحرج عن من لم يوتر ، ولا يلزم منه رفع الحرج عن من لم يستنج ، وكونه مصهرة ومذهبة مترتبة على الاستنجاء المبالغ فيه .

(وقيل) أنه ^(٢) من باب الكف والتشتر المترتبة ، فيكون الاستنجاء بالماء ، مطهرة للحواشي ، والمبالغة مذهبة لللبواسير ، وهو بعيد

« واما مطهرة » بكسر الهمزة وفتحها ، المراد بها هنا لمزيله للنجاسة ، مثل السواك مطهرة للدم ، أي تزيل لدمه -

قوله : (وبهذا الاسناد) (الحديث - ١٤٨) مجهول ^(٣) ، والتصحيح في « بها » راجع إلى الأحاديث ، لشهرتها ، أو إلى آلة الاستنجاء المدبول عليها بالنعش . =

(ت)

(١) انظر « مسند أبي حمزة » ج ١ ص ١٦٩ - ١٧٠ و « مسند أبي داود » ج ١ ص ٦

(٢) قاله المجتبي الأول في « روضة المتقين » في شرح « العنقه » ج ١ ص ١٢٠

(٣) بعيسى بن عبد الله كما مضى في ج ١٣٠ .

(م)
أبيه عن جدّه عن علي (عليه السلام) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا
استنجى أحدكم فليوتر بها وتراً إذا لم يكن الماء .

١٤٩ ٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد
بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد
عن مصدّق بن صدقة عن عمّار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في

(ن)
— (والظاهر) أنّ مرجع لصير في حديث متقدّم ، أعرض عن نقله لعدم الحاجة
إليه ، وهذا كثير يظهر من تنوع الأصول العديدة التي نقلت هذه الأصول منها .
وقد استدل به بعضهم على وجوب الأحرار الثلاثة قائلين : « انه لم يرد به الوتر
الذي هو لواحد ، لأنه زيادة صفة على الاسم ، ولا يحصل بأقل من واحد ، فعلم أنه
(صلى الله عليه وآله) قصد به مراد على الواحد ، وأدبه الثلاثة » (١) .

(وفيه نظر) لأنّ الظاهر كون المراد استحباب انقطاع على وتر بعد الثناء ، وهو
شامل لما نفى على الاثنين ، والأربع ، والست ، وخوها
(ومن ثمّ) قال في (المعبر) : « دالّ على أن الموضع بالثلاثة استعمال مراد حتى
ينفى ، وهو اجماع ، لكن يستحب أن لا يقطع الأعمى وتر لما روي عن علي (عليه السلام) :
(وذكر : هذه الرواية ثم قال) « والرواية من المشاهير » (٢) .

قوله : « وبهذا الاسناد » (الحديث - ١٤٩) موثق (٣) ، وهو إشارة إلى الاسناد السابق =

(ت)

(١) حكاة في « ملاد الأحبار » ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) « المعبر » ص ٣٣ سطران وآخر الصفحة .

(٣) مصدّق بن صدقة القطعي الماصي ذكره في ح (٦٤) .

(م)

الرجل يمسى أن يغسل دبره بالماء حتى صلى ، إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار ؟ قال : إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلوة وليعد الوضوء وإن كان قد حرجت تلك الصلوة التي صلى فقد جارت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة ، وعن الرجل يخرج منه الريح عليه أن يستنحي ؟ قال : لا وقال : إذا بال الرجل ولم يخرج منه شيء

(ك)

— المصدّر بقوله « أحبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه » .
والتمسح بالأحجار إما محمول على ما إذا تعذّر العائظ ، كما هو المتبادر منه (وحيث) فوجوب إعادة الصلاة في الوقت ظاهر ، وأما عدم وجوبها خارجه ، فهو وإن كان خلاف المشهور إلا أنه مذهب لبعض الأصحاب ^(١) ، وفيه نوع قوة أدبه يحصل الجمع بين الأخبار .

وإما محمول على صورته عدم التعذّي (وحيث) إعادة الصلاة ، محمولة على الاستحباب .

وأما إعادة الوضوء على التقديرين ، فهي إما محمولة على الاستحباب ، أو على معناه التعوي ، أعني الصدقة و رالة الاستنجاء .

وظاهر الصدوق (هـ) وجوب إعادة الوضوء ، حيث قال : « من صلى وذكر بعد ما صلى أنه لم يعمل ذكره ، فعليه أن يقلّ ذكره ، ويعيد الوضوء والصلاة ، ومن =

(ت)

(١) كما قال به الشيخ الطوسي (هـ) في « الاستبصار » نسخة ١ ص ١٨٤ ديل الحديث ٦٤٢ وراجع « روضة المقص » ح ١ ص ١١٩ للمجلسي الأول أيضاً .

(م)

غيره فانما عليه أن يغسل احليله وحده ، ولا يغسل مقعدته وإن خرج من مقعدته شيء ولم يبل فانما عليه أن يغسل المقعدة وحدها ولا يغسل الاحليل ، وقال : إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها وليس عليه أن يغسل باطنها .

١٥٠ ٥- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الصفار عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال . حدثني عمرو بن أبي نصر قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أبول وأتوضأ وأسى

(ك)

سي أن يستنجي من العائط حتى صلى ، لم يعد للصلاة .^(١)

وقال في (التهذيب) بعد نقل هذا الخبر «فما تضمن صدر هذا الحديث من الأمر بإعادة الوضوء ، والصلاة إذا تمسح بثلاثة أحجار مادام في الوقت ، محمول على الاستحباب ، لأن الاستحباب بالأحجار جائز ، على ما بيناه »^(٢) وهو جيد .

قوله (أخبرني الشيخ) (الحدث - ١٥٠) صحيح ، وانظر ، أن سيان الاستنجاء من هولاء الثقة إنما كان بسبب أنهم كانوا عالماً في البراري ، فاذا بلوا مع عدم الماء ، أخرجوا الاستنجاء إلى حضور الماء ، فربما عرض لهم ذلك السيان .

وقوله (عليه السلام) «وأعد صلاتك» شامل لإعادة في الوقت وخارجه ، ويحمل =

(ت)

(١) انظر « من لا يحضره الفقيه » ج ١ ص ٣١

(٢) راجع « التهذيب » ج ١ ص ٤٥ دليل لحدث ١٢٧

(م)

استنجائي ثم أذكر بعد ما صليت ؟ قال : إغسل ذكرك وأعد صلاتك ولا تعد وضوءك .

١٥١

٦- وعن الصفار عن السندي بن محمد عن يونس بن يعقوب

قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) بالوضوء الذي افترضه الله علي

(ك)

= على الوقت جمعاً .

وربما كان في لفظ الإعادة اشعار به ، وإن كانت تطلق على فعل الصلاة خارج الوقت إطلاقاً شائعاً في الأخبار ، خصوصاً إذا أطلق على معنى حقيقي معه ، كما في هذا الحديث .

قوله : (وعن الصفار) (الحديث - ١٥١) موثق به يونس ، ^(١) ، وربما عد من الصحاح لقول النجاشي أنه كان قد قال لعبد الله الأقطع ثم رجع :

(ت)

(١) هو أبو علي يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب البجلي لدهي الكوفي من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام) .

قال النجاشي : « كان يتوكل لأبي الحسن (عليه السلام) ومات بالمدينة في أيام الرضا (عليه السلام) فتوكل أمره وكان خطيباً عندهم موثق ، وكان قد قال لعبد الله ورجع » ^(٢) .

وقال الكشي : « أن يونس بن يعقوب فطحلي كوفي مات بالمدينة وكفه الرضا (عليه السلام) . قال دخلت على أبي الحسن موسى (عليه السلام) فقلت له سمعت فداك ، أن أباك كان يرق علي »

١٥١) التهذيب ج ١ ص ٤٧ ح ١٣٤ .

(١) رجال الطوسي (٤٤) و (٤٤) و (٤٤) و (٤٤) ط النجف

(٢) رجال النجاشي ص ٤٤٦ (١٢٠٧) ط قم

(م)

(ك)

(ت)

— ويرحمته فان رأيت أن تردني بتدث لمسرة فعت، فقال لي يا موسى! سي دحت عني أبي
وبين يديه حبس أو هريسة، فقال دن يسي فكل من هذا، هذا عث به ألب نوس، انه من
شيعتنا القداماء، فدنك لك حافطون...

مات موسى بن يعقوب بامدية فعت اليه أبو الحسن الرضا (ع) بحوطه وكعبه
وجميع ما يحتاج اليه وأمر مواليه وموالي أبيه وحده أن يحضروا حارته وقال لهم هذا
مولي لأبي عبد الله (ع) الله (ع) الله كان يسكن العراق.

وقال لهم. احضروا به في النقيع فان قال لكم أهل المدينة انه عراقي ولا بدعه في النقيع،
فقولوا لهم هذا مولي لأبي عبد الله (ع) الله (ع) الله، وكان يسكن العراق، فان سمعتموه أن بدعه
بالنقيع معاكم أن تدفوا مواليتكم في النقيع

علي بن الحسن قال حدثني محمد بن الوليد عن رأي صاحب لمقبرة وأن عبد الله
بعد ذلك، فقال لي من هذا الرجل صاحب القبر؟ قال أنا الحسن عني بن موسى (عليه السلام)،
أوصاني به وأمرني أن أركب قبره أربعين شهراً - أو - أربعين يوماً، فان أبو الحسن لشك
مني

... فقال كنت إلى أبي الحسن (ع) الله (ع) الله في شيء كنت فيه « يا سيدي » فقال
لرسول قل له انت أحق^(١)

وكذا وثقه الشيخ المفيد (ع) وعده في رسالته « العددية » من لفقاء الأعلام والرؤساء.
المأخوذ عنهم الحلال والحرام الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى دم و حد منهم^(٢)

(١) (بحار معرفة الرجال / النكشي) ج ٢ ص ٦٨٢. ٦٨٦. (٧٢٠ إلى ٧٢٥) ط م

(٢) معجم الرجال ج ٢٠ ص ٢٢٨ (١٣٨٤٥)

(م)

العباد لمن جاء من الغائط أو بال ؟ قال : يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين .

(ك)

ولا يخفى ما فيه ، فإن المعروف من مسألة الأصول أن المدار في صحة المذهب على وقت الأداء ، لا وقت الحمل ، وقد سبق ^(١)

وطهره بتقديم غسل الذكر ، وفي روايه عمار عن أبي عبد الله (عنه السلام) « إذا أراد =

(ت)

= وكذلك وثقه الشيخ (ره) في موضعين من رجاله ^(٢) لكنه قال في عيته « انه كان من المراجعين من انوقف لى امامة الرضا (عنه السلام) ^(٣)

والمتحصل مما ذكرنا أن الرجل مع جلالة قدره ورمة شأنه ورجوعه الى الحق مطعون بالمطحية مرة وانوقف أخرى ، ومن كان حاله هذا كيف يقال أن طريقه صحيح فتجعل روايته على منزلة الصحة كما ذهب اليه سيدنا الحوثي (طاب ثراه) ^(٤) ودك لامكان صدور الرواية عنه في زمن كونه فطحاً أو واقعاً فيمنحه ما قاله سيدنا الحداد (ره) « ان المدار في صحة المذهب على وقت الأداء لا وقت الحمل »

ودفع السيد (ره) بهذا ، قول فاضل بأن حديثه أي اشكال فيه ؟ لأنه رجع أخيراً الى الحق ، كما قال به السيد الحوثي (ره) فقال « أن المدار في صحة لمذهب له »
وانقدح من ذلك أن حديثه عن الصادق (عنه السلام) أيضاً لا ينصف بالصحة وان كان أخذه قس انحرافه ، لا مكان صدوره عن موسى في زمان انحرافه .

(١) قد سبق ذلك في باب الشريعة فيها بول الصبي ذيل الحديث ٩٥ . =

(١) رجال الطوسي ص ٣٦٣ (١) في أصحاب كرم (عنه السلام) ومن (١) ٣٩٤ في أصحاب الرضا (عنه السلام)

(السلام)

(٢) عية الطوسي ص ٤٧ ط السلف في كلام على الرضا

(٣) معجم الرجال ج ٢ ص ٢٣٢ (١٣٨٤٥)

(م)

(ك)

= أن يستنحي بدأ بالمعدة، ثم بالإحليل، ^(١) ولعل ما هنا، غير مناف له، لعدم دلالة الواو على الترتيب.

(واستدل) من قوله (وبه السلام) «ويذهب الغائط» على ما ذهب إليه الشيخ (ره)، وابن حمزة، والعلامة (ره) في (المختلف) ^(٢)، من عدم اشتراط تعدد الأحجار، بل الواجب ما حصل به الثقاء.

(ويؤيد) بأن المراد بالذهاب هنا، الإذهاب المعتبر شرعاً، ولم يشك كون الأقل من الثلاث، مزيلاً شرعياً، هذا حصل ما ذكره شيخنا البهائي (طاب ثراه) ^(٣)

(والظاهر) أن إطلاق قوله (وبه السلام) في غير موضع «حتى يبقى مائتة» ظاهر في صحة ذلك القول، فتكون الأحجار حينئذ مزيلاً شرعياً مطلقاً، وطريق الاحتياط واضح، مع أن صاهر سياق الكلام هنا يدل على أن المراد من قوله (وبه السلام) «ويذهب الغائط» الإذهاب بالماء.

وقوله (وبه السلام) «مرتين مرتين» مما استدل به من قال باستحباب لعلة الثانية (١)، واحتمال كون معناه عشرين ومسحنتين طاهر، فيكون رداً على جمهور مخالفين في يجبهم غسل الرجلين فيكون العسلات عندهم ثلاثاً. =

(ت)

(١) انظر «الكافي» ج ٣ ص ١٧ ح ٤ و«التهذيب» ج ١ ص ٢٩ ح ٧٦ و«الوسائل» ج ١ ص ٢٢٧ الباب ٤١ من أبواب أحكام الخلوة ح ١

(٢) انظر «النهاية» لنسخ لطلوسي ص ٢٦٥ من ١ (الجوامع الفقهية) و«الوسيلة» لآل حمزة ص ٦٦٨ (الجوامع الفقهية) و«المختلف» للعلامة ص ١٩ من ٢٨

(٣) انظر «الحبل المتين» ص ٣٤ (حيث أورد الاستدلال ورد عليه).

(٤) انظر «الحبل المتين» ص ٢٣.

(م)

١٥٢ ٧- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة^(١) عن زرارة قال: 'توصّأت ولم أغسل ذكرى ثم صليت فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك؟ فقال: 'اغسل ذكرى وأعد صلواتك'.

١٥٣ ٨- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن حسين بن عثمان عن سماعة عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله

(ك)

— (واعلم) أنه يستعاد منه كون الاستحشاء من مقدمات الوضوء، كالسوء، فيجوز حينئذ إيقاع بيته عمده، كما مال إليه بعض المتأخرين

قوله (وأخبرني الشيخ (رحمه الله)) (الحديث - ١٥٢) صحيح، وفي (التهديب) ^(١) عن أحمد بن محمد، عن أبيه، والحسين بن سعيد بالعطف، ولعله الضرب وقوله 'لم أغسل ذكرى'، أرد به تركه سبباً لاعمدكم قبل وقوله (ب) (تلا) 'وأعد صلواتك' فيه ما ذكر من التفصيل السابق

وقوله - (بهذا الاسناد) (الحديث - ١٥٣) موثق ^(٢)، وما ذكره (رحمه الله) من التأويل يأتيه قوله (ب) (تلا) 'فعدك إعادة الوضوء' والأحسن الحمل على الاستحباب، كما =

(ت)

(١) 'التهديب' ج ١ ص ١٧ ح ١٣٥

(٢) 'سماعة بن مهران كما مضى في ح (٨)

(١) في نسخة (عمر بن أذينة)

«١٥٢» التهديب ج ١ ص ١٧ ح ١٣٥، الكافي ج ٣ ص ١٨ ح ١٤

«١٥٣» التهديب ج ١ ص ١٧ ح ١٣٦، الكافي ج ٣ ص ١٩ ح ١٧.

(م)

(عليه السلام) . ان أهرقت الماء ونسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك .

فهذا الخبر محمول على أنه لم يكن توصاً ، فأما إذا توضأ ونسي غسل الذكر لاغير لم يجب عليه إعادة الوضوء وإنما يحب عليه غسل الموضع حسب ، والذي يدل على ذلك .

١٥٤ ٩- ما أخبرني الشيخ (رحمته الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي

(ك)

= ذكره في رواية سليمان بن خالد ^(١)

وأما عدم ذكر الصلاة ، فلعل المراد به حرج الوقت ، أو يكون في إعادة الوضوء دلالة على إعادة الصلاة .

قوله . (ما أخبرني به الشيخ (رحمته الله) (الحديث - ١٥٤) صحيح . وقوله (عليه السلام) ١٠ ولا يعيد وضوءه ، لعله معطوف على قوله (عليه السلام) : عليه أن يغسل ، فيكون المراد يعي الدروم ، حتى لا يباقي ما في الأحرار الأول من إعادة الوضوء لمحمول على الاستحباب .

(ت)

(١) انظر الحديث الآتي بالرقم ١٥٨ .

(م)

عمير عن ابن أذينة قال : ذكر أبو مريم الأنصاري أن الحكم بن عتيبة بال يوماً ولم يغسل ذكره متعمداً فذكرت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال : بش ماصنع ، عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوءه .

١٥٥ ١٠ - وأخبرني الشيخ رحمه الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال : سألت عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره حتى يتوضأ وضوء الصلاة ؟ فقال : يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه .

١٥٦ ١١ - سعد عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن محمد بن يحيى الخزاز عن عمرو بن أبي نصر

(ك)

قوله (وأخبرني الشيخ رحمه الله) (الحديث - ١٥٥) صحيح ، وقوله (عليه السلام) : ولا يعيد وضوءه ، المراد به نوى البروم والوجوب كما عرفت
قوله (سعد) (الحديث - ١٥٦) صحيح وهو كما تقدم

(ت)

(١) في نسخة (عينة).

«١٥٥» التهذيب ج ١ ص ٤٨ ح ١٣٨ ، ذكر في ج ٣ ص ١٨ ح ١٥

«١٥٦» التهذيب ج ١ ص ١٨ ح ١٣٩

(م)

قال - سألت أبا عبد الله (ع) السلام، عن الرجل يبول فينسى أن يغسل ذكره ويتوضأ؟ قال - يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه.

١٥٧ - ١٢ - فأما ما رواه سعد^(١) عن موسى بن الحسن، والحسن بن

علي عن أحمد بن هلال عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) السلام، في الرجل يتوضأ وينسى أن يغسل ذكره وقد بال؟ فقال - يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة.

فهذا الخبر يمكن أن يحمله على من نسي غسل ذكره بالماء ثم

(ك)

قوله (سعد) (لحديث - ١٥٧) ضعيف بأحمد بن هلال، وأما الحسن بن علي، فيحتمل الحسن بن علي بن عبد الله بن المعمورة كما صرح به بعد هذا في رواية سعد عنه

ويحتمل أن يكون لحسن بن علي بن عمار، لأن الراوي عنه الضعيف، وهو في مرتبة سعد، إلا أن احتمال غيره قائم، ونحفظه لا فائدة فيه بعد وجود أحمد بن هلال.

وأما ما ذكره الشيخ (ع) من لتأويل، فلا نحتمل ما فيه من لتكلف، وتأخير البيان عن وقت الحاجة، والأولى إما حمته على خروج الوقت كما ذهب إليه بعضهم، وهو قوي، وقد عرفت أن لا إعادة لا تدفیه لأن تخصيصها بالوقت اصطلاح جديد =

(ت)

(١٥٧) التهذيب ج ١ ص ٤٨ ح ١٤٠

(١) في نسخة (سعد بن عبد الله)

(م)

ذكر وقد عدم الماء جاز أن يستبج الصلاة بما تقدّم من الاستنجاء بالأحجار ، ولا يلزمه إعادة صلاة بصلّيها بعد ذلك ، والحال على ما وصفناه فإذا وجد الماء وجب عليه إعادة غسل الموضع ولا يلزمه إعادة الصلاة التي صلاها عند عدم الماء

١٥٨ ١٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن أبي جعفر (عليه السلام) في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء .

(ك)

= وأما أن يحمله على التفتية ، فيه المذهب المنصور بين الجمهور قوله (الحسين بن سعيد) (الحدِيث ١٥٨) صحيح ، لأنّ سليمان وإن خرج (١) مع زيد إلا أن زيد كان محقّق في خروجه ، والأحجار انداء عليه كثيرة . (منها) ما رواه الكليني . . . في (الروضة) صحيحاً عن النعيص بن القسم ، قال سمعت أن عبد الله (عليه السلام) يقول : عليكم بتقوى الله - لي أن قال - ولا تقولوا خرج زيد ، فإنّ زيداً كان عاملاً وكان صدوقاً ، ولم يدعكم لي معه ، وما دعاكم إلى الرضا من آل محمّد (عليهم السلام) ، وموضع قصر بوعن بم دعاكم إليه ، وما خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه (٢) .

(ت)

(١) ذكره النجاشي في رجاله ص ١٣٥ .

(٢) انظر روضة بكافي ، ص ٢١٩ ح ٣٨١ (طع الحف)

(م)

فمحمول على الاستحباب والندب بدلالة الأخبار المتقدمة التي تضمنت أنه لا يجب عليه إعادة الوضوء ولا يجوز التناقص في أقوالهم.

١٥٩ ١٤ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير البجلي عن حماد بن عثمان عن عمارة بن موسى قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لو أن رجلاً نسي أن يستنحي من المائط حتى يصلي لم يعد الصلوة.

(ك)

— وإن ورد طعن من الأئمة (عليهم السلام) في خروجهم، فانظروا أنه إما تقيّة من سلاطين الحور لئلا يعرفوا من حائهم الركب بخروج ريد، وإما رعيّة لجهال الشيعة لئلا يعتقدوا إمامته بسبب أنه محقّ في خروجهم، وحلوس الإمام (عليه السلام) عن الحروج، كما اتفق ذلك للرديّة.

وهذا كلام وقع في البين، فليرجع إلى مدحي بصدده

فنقول حملة إعادة الوضوء على الاستحباب حسن.

قوله: (سعد) (الحديث - ١٥٩) موثق بعمارة، وما حملة عليه بعيد جداً، لأن الاستحاة بالأحجار أمر معلوم مقرّر، كالاستحاة بالماء، فمن استنحي بها استحاة جامعاً للشرائط يكون قد استحاة شرعياً، ومع فقد الشرائط أو بعضها لا تأثير للأحجار، بل الأولى حملة على ما ذكرناه سابقاً في حديث هشام (١) =

(ت)

(١) من الحمل على خروج الوقت أو الحمل على التقيّة كما مرّ في خبر هشام.

(م)

فألوجه في هذا الخبر أنه نسي أن يستنجي بالماء وإن كان قد استحى بالأحجار فإنه إذا كان كذلك لا يلزمه إعادة الصلاة ، يدل على ذلك ما تقدم من الأخبار ويريد ذلك بياناً .

١٦٠ - ١٥ - مارواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حرير عن زرارة عن أبي جعفر (ع) السلام قال : لا صلوة الا بطهور ، ويسجزيك من

(ك)

ما ويمكن العمل بها ، لمطابقتها للأخبار الصحيحة ، وحمل ما تضمن الأمر بإعادة الصلاة على الاستحى

وذكر المحقق ميرزا محمد (ع) في فوائده على الكتاب ما هذا لفظه « يسعي قراءة (ان) في (واو كان) بمنح الهمة ، وان كان تركه أولى فافهم » (انتهى) وهو حسن ، ووجه ظاهر .

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ١٦٠) صحيح ، واستدل أكثر أصحابنا بمرسومهم ، بصدور هذا الحديث ، على ما أصح عليه علماءنا ، منهم من قال : من سجد صلاة أداء عن فافد الطهورين مصححاً إلى قولهم « ان اشروط منتب بمنى شرطه » وقد أطلس الكلام معهم في شرحنا على (تهذيب الأحكام) ^(١) وبما ذكرنا بعضه فنقول : ان اسحت ينطرق إلى هذين الدلّسين ، من وجوه

(أولها) أن هذا سمي ليس لأمثل اللفظ لوارد على سائر شروعه وأخر نه ، =

(ث)

(١) راجع « عتبة المرم » في شرح و تهذيب » ص ١٣٠ (لمحفوظ)

(م)

الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله)
وأما البول فإنه لابد من غسله .

(ك)

= مثل « لا صلاة إلاغتحة لكتاب » ، « لا بساتره » ، « لا بالقبلة » ، « هناك قد رتم الحبر »
لفظ « صحيحة » وحمسوه على حانة الاختيار ، فلم لا تقولوا ها ما قلتم هناك ؟
مع أن التلارم بين الكل وحرته أقوى منه من المشروط وشرطه ، وقد حكمتكم
بوجوب الصلاة مع تغذرتك لأجراء والشروط ، فيسقى أن تقولوا ها كذلك .
ولقد أعرب المحقق (ره) حيث قال : « الفرق أن الصلاة مساحة لمرت ، وقرب منه ،
والقرب منه سبحانه يستدعي الطهارة ليكون الماسحي على حد يصح منه القرب من
قدس الله تعالى ، وبس كد السترة لأنها اكمل في الأدب ، والله سبحانه لا يستر عن
دراكه شيء ، وكذا انفسه فإن الله مستقل كيف كنت » (نهي) ^(١) وللكلام عليه
ظاهر لا يحتاج الى بيان .

(وثانيها) أن الصلاة واجبة لنفسها ، معدودة من الواجب لمطبق فدأمر بها بلا
قيد ، لقوله تعالى : « أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » ^(٢) وقوله سبحانه :
« أقيم الصلاة ليذكرني » ^(٣) وأما الطهارة فقد أوجبها للتعبير ، فعند عدم الطهارة لو سقط
وجوب الصلاة ، لزم كونه واجبة مفيدة كالبحر بالنسبة إلى الاستطاعة ، واللام باطل
قالملزوم مثله . =

(ت)

(١) نظر « لمعتبر » ص ١٠٥ من ٧ (في بحث السهم)

(٢) سورة الاسراء - الآية ٧٨ .

(٣) سورة طه - الآية ١٤

(م)

(ك)

— (وثالثها) قوله (مترادف ١٢٠). وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم^(٢٥٧) وقد أمرنا بالطهارة والصلاة، فعند تعذر الطهارة لانسقط الصلاة، مع عموم الأمر الدالة على وجوبها على كل بالغ عاقل.

(ورابعها) أنَّ الظهور وإن كان مفولاً بالاشتراك على الطهارة الحديثة والحديثة، لكن ذكره (مترادف ١٢١) في مقام الاستحجاء بالماء والأحجار فريضة الحمل على الثاني، وأنتم لا تقولون بسقوطها عن فائد الطهارة من الحديث، وليس لكم سوى هذه الرواية حتى تنكلم عليها

(نعم) قال في (المقبة) ١٠: قال أبو جعفر الباقر (مترادف ١٢٢) إذا دحل الوقت وجب الظهور والصلاة، ولا صلاة الا بظهور^(٢٥٨) وهذه مع أنها مرسلة، لم يدكروها في مقام الاستدلال.

(نعم قد يقال) إنَّ الاجماع من أحسن الدلائل

(والجواب) أنَّ هذا الاجماع الذي هو الشهرة بين الأصحاب، إن سلمنا حجيته، فإنما يكون مع عدم الاضلاع على دليله، حتى نقول أنَّ هذا الاجماع كاشف عن قاطع، وأم إذا استندوا فيه الى ما لا يصلح له، كان من باب الاجتهادات والاستنباطات التي هي محلّ توارد الحواطر، فلا تكون حجة عليها مع أنَّ الاحتياط مع أبعصاً، فلا تكن من المقلّدين

وقوله (مترادف ١٢٣) ويحريك من الاستحجاء ثلاثة أحجار، هو دليل ما عليه الأكثر من —

(ت)

(١) «هوالى التلّكي» ج ٤ ص ٥٨ ح (٢٠٦).

(٢) «المقبة» ح ١ ص ٣٣ ح ٦٧

(م)

(ك)

— وجوب الأحجار لثلاث ، وقد عرفت مذهب الشيخين ، وابن حمزة ، وهو حصول النقاء وإن كان بوحدة ^(١)

(والحق) أنّ إجماعهم على جوار الاستنجاء بالأجسام الطهارة كالحديد ونحوه ، واستنجاء إحسين (عنه) بالكرسف ^(٢) ، مما يؤيد قول ابن حمزة ، فإنّ تقسيم الحديد ثلاث قطع بعيد .

مع أنّ دلالة هذا الحديث دلالة مفهوم ، ومنطوق الأخبار الدالة على حصول الاستنجاء بالنقاء كثير .

قال صاحب (المدارك) (عنه) : « ويمكن حمل هذه الرواية على الاستنجاب ، أو على أنّ الغلب عدم حصول النماء بما دون الثلاثة »

وقد استفيد منه أيضاً عدم إجراء الواحد ذي الجهات ، فمن قال بإجرائه حملة على أنّ المراد بالأحجار المسحات لثلاث ، كما يقل في العرف (نحوه عشرة أسوط) ، وبأنها لو انفصلت لأجرات ^(٣) وهو حسن ، مع أنّ تعدد جار على الأغلب الشائع كما لا يخفى على المتأمل .

وقوله (عنه) : « بذلت جرت السنة » معناه أنّ وجوب الاستنجاء بالأحجار لثلاث ، وجمعه أحد الفردين الواجبين ، إما استفيد من السنة ، لأمن القرآن ليكون فرضاً .

(ت)

(١) راجع التعليقة (٢) ص (٣٦٣)

(٢) « التهذيب » ج ١ ص ٣٥٤ ح ١٠٥٥ و « الوسائل » ج ١ ص ٢٥٢ ح ٣

(٣) انظر « المختلف » ص ١٩ ص ٢٤ و « روض الجنان » ص ٢٤ ص ٢١

(م)

١٦١

١٦ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن

محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (ع) السلام قال : سألته عن رجل ذكر وهو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء ؟ قال : ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصلاة ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجرأ ذلك ولا إعادة عليه .

فألوجه فيه أيضاً ما ذكرناه من أنه إذا ذكر أنه لم يستنج بالماء وإن كان قد استنجى بالحجر فحينئذ يستحب له الانصراف من الصلاة مادام فيها ويستنجي بالماء ويعيد الصلاة ، وإذا انصرف منها لم يكن

(ك)

قوله . (محمد بن علي) (الحديث - ١٦١) صحيح ، وما ذكره (هـ) من الحمل لا يحسن بعده ، لأن قطع الصلاة لأجل سدوب ، وهو الجمع بين الأحجار والماء بعد وإن ورد في بعض المندوبات لدين خاص ، فلا يتعداه

(وأي بعد منه) قول بعضهم : أنه محمول على من يذكر في الصلاة أنه لم يستنج لعقد الماء وقد وجده في أثائها ، فإنه بصرف يستنجي ويتوضأ ويستقبل الصلاة ، ولولم يجده ولم تذكر حتى فرغ فلا شيء عليه ،

وذلك أن هذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه ^(١) ، إلا أن الحجر لم يدل عليه =

(ت)

(١) (الاصح) أن هذا صحيح إذا لم تذكر بأنه تم مسح اليأس بقصبي وقت لصلاة ،

أما إذا ذكره في الوقت ووجد الماء ، فلا .

(م)

عليه شيء ، ولو كان لم يستج أصلاً لكان عليه إعادة الصلاة على كل حال ، انصرف أو لم يتصرف ، على ما بيناه ويزيد ذلك بياناً :

١٦٢ - ١٧ - مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد

بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة قال . قال أبو عبد الله (عنه سلام) . إذا دحلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ثم توضأت ونسيت أن تستحي فذكرت بعد ما صليت فعليث الاعادة .

(ك)

— بوجه ، والأولى فيه ما قدم في أمثاله من التحمل على النسيء ، أو على خروج الوقت ، و كان طهره خلاف ذلك .

قوله (محمد بن يعقوب) (الحديث ١٦٢) ، موثق ^(١)

وقوله (مسلم) . «لأن البول مثل اسرار» يعنى أن البول مثل السراز ، بالراء

بمعجمة بمعنى العائط ، في وجوب عاده الصلاة

وفي بعض النسخ «البراء» بالبول ، قال بعض الأعلام ^(٢) . «معناه أن حكم البول

حكم السراز» وهو جمع «برسه» وهي ماء يوضع فيها الماء ، وهي لا تطهر إلا بالماء «(انتهى)»

وحكم شحها استهائى (الشرية) بأنه تصحيف ، والصواب بالراء المعجمة ^(٣) . =

(ت)

(١) يؤرعه من محمد الحصري الواقفي كما مضى في ج (٧) وسماعة بن مهران

الواقفي كما مضى في ج (٨) .

(٢) حكاه في «البحار» ج ٧٧ ص ٢٠٩ عن الشيخ حسين بن عبد الصمد .

(٣) حكاه عنه في «ملاد الأحيار» ج ١ ص ٢١٩ .

«١٦٢» للحدوث ج ١ ص ٥٠ ج ١٦٦ ، الكافي ج ٢ ص ١٩ ج ١٧

(م)

فإن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء والصلوة وغسل ذكرك لأن البول مثل البراز .

١٦٣

١٨ - وأما ما رواه سعد بن عبد الله عن الحسن بن علي عن

عبد الله بن المغيرة عن العباس بن عامر القصباني عن المثنى الحنطاط^(١) عن عمرو بن أبي نصر قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) :

(ن)

— وفي (الكافي) بريادة (ليس) ^(١) ومعناه أن البول ليس مثل العائط ، في عدم إعادة الوضوء ، فيكون فيه نوع موافقة لما ذهب إليه الصدوق (ع) ، وقد نقلنا عبارته في صدر هذا الباب .

قوله : (سعد) (الحديث - ١٦٣) مجهول ، وفي أصل هذه السخة موافقاً لما في (التهذيب) ^(٢) ، الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة

وفي بعضها عن الحسن بن علي ^(٣) ، عن عبد الله بن المغيرة ، و«الحسن» حينئذ — (ت)

(١) «الكافي» ج ٣ ص ١٩ ح ١ .

(٢) «التهذيب» ج ١ ص ٥١ ح ١٤٨ .

(٣) يظهر من عبارة السيد (ع) أن سخة «الاستبصار» التي كانت عنده كان فيها «حسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة» فوكان كذلك في جميع السخ لكان الرجل متعباً وهو ثقة ، قال لجاشي (١٤٧) ■ من أصحاب الكوفيين ، ثقة ثقة ■

ولكن في بقية السخ كما في سخته هذه ، بل في سخة «التهذيب» أيضاً (هن) مكان —

(١) في سخة (الحياد)

«١٦٣» التهذيب ج ١ ص ٥١ ح ١٤٨

(م)

إنني صليت فذكرت أنني لم أغسل ذكرى بعد ما صليت أفأعيد ؟
قال : لا .

فألوجه في قوله عليه السلام (لا) أن نحمله على أنه لا يجب عليه إعادة الوضوء لأنه إنما يجب عليه إعادة غسل الموضع وليس في الخبر أنه لا يجب عليه إعادة الصلاة ، والذي يدل على هذا التأويل ما تقدم من الأخبار ويزيد ذلك بياناً :

١٦٤ - ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن
أذينة عن زرارة قال : توضأت يوماً ولم أغسل ذكرى ثم صليت

(ك)

— مشترك ، وكذا : لحاظ ، مشترك بين عبد السلام ، وابن الوليد ، وهو غير موثق .
وما ذكره الشيخ (١) من التأويل كما تقدم في البعد ، لأنه لم يسبق للوضوء ذكر ،
وانما المذكور الصلاة ، فالسؤال عن الإعادة يسعي توجهه إليها ، لا إلى الوضوء الذي
لم يذكر .

وما تقدمناه من التأويل هو الوجه .

قوله : (الحسين بن سعيد) (الحديث - ١٦٤) صحيح . وإطلاقها شامل للإعادة

(ت)

— (ابن) ، فيبقى «حسن بن علي» بلام ميم ، لأن إرواه باسم «حسن بن علي» كثير مشتركون
بين المعروفين والمجهولين ، ومن أن الشيعة تابعة لأحسن المقدمات هذا السيد الشارح (٢)
هذا لحديث مجهولاً - هذا

ولكن المجلسي (رحمته الله) عدّه حاكماً ولعله حصل له لمبير للحاظ انطبقات^(١)

(١٦٤) التهذيب ج ١ ص ٥١ ح ١٤٩ ، الكافي ج ٣ ص ١٨ ح ١٤

(١) ملاد الأخبار ج ١ ص ٢٢٠

(م)

فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك.
فأوجب إعادة الصلوة وغسل الموضع على ما فصلناه.

١٦٥ - ٢٠ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الهيثم بن

أبي مسروق الهدي عن الحكم بن مسكين عن سماعة قال قلت لأبي
الحسن موسى (عليه السلام) إني أتبول ثم أتمسح بالأحجار فيحيي مني
من الليل ما يصد سر أويلي، قال ليس به بأس.

فليس بمأف لما قلناه من أن البول لا يبد من غسله، لشيئين

(ك)

= خارج الوقت، وقصبة الجمع بها وسر ماسو، يقتضى حمدنا على الاستحياء،
لما تقدم من الأخبار الصحيحة

قوله (محمد بن علي) الحديث - (١٦٥) مجهول (١)، وفي كلامه «لا بد» دلالة
على وجوب مسح البول بالأحجار عند عدم الماء، وعينه محقق «و» ولعلامة «و» في
(المعتبر) و(المنتهى) (٢)

وقال بعض المتأخرين يحتمل أن يراد بغيري أساس عدم نقص الوضوء، لا الصلوة
للماء الخارج (٣).

(ت)

(١) بالحكم بن مسكين.

(٢) راجع المعسر ص ٢٣ من ٢٦ والمنتهى ح ١ ص ٤٣ من ٢٩

(٣) راجع «ملاد الأخبار» ح ١ ص ٢٢١ (ول الظاهر أن السائل إنما سأل عن نقص

ذلك البول)

(م)

(أحدهما) أنه يجوز أن يكون ذلك مختصاً بحال لم يكن فيها واجداً للماء فجاء له حينئذ الاقتصار على الأحجار ، (والثاني) أنه ليس في الخبر أنه قال : يجوز له استحاحة الصلوة بذلك وإن لم يغسله ، وإنما قال (ليس به بأس) يعني بذلك البطل الذي يخرج منه بعد الاستبراء وذلك صحيح لأنه المدي وذلك ظاهر على ما سيئه فيما بعد (إنشاء الله تعالى) ، والذي يدل على أنه لا بد في البول من الماء زائداً على ما تقدم .

١٦٦

٢١ - مرواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان

بن عثمان عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال : يجري من الفائط المسح بالأحجار ولا يجري من البول إلا الماء والذي يدل

(ك)

= والأولى حمل هذا الخبر على لثية ، لأن المشهور بين الجمهور هو جواز لمسح عن البول بالأحجار .

وقوله (الماء) ، وذلك ظاهر ، قال المحقق (عليه السلام) : الأولى أن يقول وذلك عبر ناقض للوضوء (١) .

قوله . (الحسين) (الحديث - ١٦٦) صنف بالجوهرية

(ت)

(١) ليست الحاشية صفة ، ولعل وجهه أن طهره المدي معلومة ، أما الكلام في نقضه للوضوء .

(م)

على التأويل الأول.

١٦٧

٢٢ - مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين

عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير قال : قلت لأبي عبد الله

« عليه السلام » : الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط ؟

قال : كل شيء يابس ركي

(ك)

قوله . (محمد) (الحديث - ١٦٧) موثق بإسنان كبير ، وه الذكي ، بمعنى لظاهر ،

ومعناه أن اليابس لا تسري نجاسته إلى غيره ، لأنه ظاهر مطلقاً لا يحتج إلى الماء

بعد ذلك ، كما فهم بعضهم من ظاهر كلام الشيخ (ره) ، هذا أن الأحجار مطهرة للبول عند

عدم الماء ، وكذا من ظاهر كلام (المعتبر) ، و(المسهر) (١)

وقد فهم هذا المعنى شيخنا الشيخ حسن (ره) فقال : إن طهارة البول بالأحجار ليس

بموضع خلاف بين الأصحاب (٢) معروف (٣)

(وقد اعترض عليه) بأن كلام الشيخ (ره) ينافي ذلك ، وقد عرفت الحال

(والحق) أن الشيخ (ره) قد اضطرب كلامه في هذا الباب من أوله إلى آخره .

(ت)

(١) راجع «المعتبر» ص ٢٣ من ٢٦ و«المنتهى» ج ١ ص ٤٣ من ٢٩

(٢) راجع طهارة «المعامل» ص ٤٤٧ ، وعليك بقراءة حديثه بعد كلام «المنتهى» :

« وهذا الكلام واضح بالظن أن القواعد فإن رآه الأثر لم يحصل لتوقفها على الماء كما هو

المعروض فيبقى النجاسة إلى أن يعمل المحل بالماء وليس ذلك أيضاً بموضع خلاف بين

الأصحاب معروف هذا لظاهر في عبارته لسيد (ره) عدم الطهارة الخ .

(٣) صفة «معروف»

(م)

٣٢- باب النهي عن استقبال الشعر في غسل الأعضاء

١٦٨ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابن أذينة^(١) عن بكير وزرارة ابني أعين أنهما سألا أبا جعفر (عليه السلام) عن

(ك)

٣٢- (باب) النهي عن استقبال الشعر^(١) الخ

قوله (أخبرني الشيخ (رحمه الله)) (لحديث - ١٦٨) ضعيف بضمير، ووصفه بـ «ثوثق لا

يحبو من وجه كما لا يحبو على المشع^(٢)» ، لا أن الشيخ الكلبسي (رحمه الله) رواه بسند
(ث)

(١) المراد من النهي عن استقبال الشعر أن يكون إجراء الماء من مست الشعر إلى طرفيه، وبعبارة أخرى من المرفق إلى أطراف الأصابع، لا بالعكس كما سيأتي في الحديث (١٦٨).

(٢) أي عثمان بن عيسى الكوفي الرؤاسي، ووجه الضعف به أنه كان من شيوخ الواقعة الذين أبدعوا هذه العقيدة الفاسدة، واستدوا بالأموال وتحقيق القول كما ينبغي

التحقيق في عثمان بن عيسى الرؤاسي

قال الشيخ (رحمه الله) في «العيبة» : «وقد روي السبب الذي دعا قوماً إلى القول بالوقف» =

«١٦٨» التهذيب ج ١ ص ٥٦ ح ١٥٨ . نكاهي ج ٣ ص ٢٥ ح ٥

(١) في نسخة (عمر بن أذينة)

(م)

وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فدعا بطشت أو بتور^(١) فيه ماء فغسل
كفيه ثم غمس كفه اليمنى في التور فغسل وجهه بها واستمان بيده
اليسرى بكفه على غسل وجهه ، ثم غمس كفه اليمنى في الماء
فاغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى من المرفق الى الأصابع لا يرد

(ك)

(ت)

= مروى لثقات أن أول من أظهر هذا لاعتماد على بن حمزة اسطاشي ، ورياد بن مروان
القندي ، وعثمان بن عيسى الرؤاسي ، طعمو في لدنيا ومالوا الى خصامها وستمأوا قوماً
فدبوا لهم شيئاً مما احتسبوه من الأموال^(٢)

ووجه لتوثيق أنه رجع عن هذه العقيدة وتاب وبحث لأموال الى الرضا (ع) السلام كما تقدم
المجاشي^(٣)

قال سيدنا الحوئي (طاب له) : أما توثقه فلم تثبت فادها رونه بصر بن الصلاح وهو ليس
بشيء^(٤)

قال الجوزائري حيث قد أثبتنا في تعييفنا على الحديث (١٤٢) سبحانه بصر بن
الصلاح وحوار الاعتماد عليه فلا صير في قول حمر توثقه ولا اعتماد عنه ، مصافاً الى أمور =

(١) تور : دفتح والسكوب ، به صعر من صعر أو حرف شره به ويؤكل ويوصافه

(٢) كتاب ميه شيخ الطوبى ، ص ٤٢ كلام عن رتبة جاحد لأشرف

(٣) رجال المدعي (٨١٧) ص ٣٠٠ طعم

(٤) معجم رجال الحديث ج ١١ ص ١٢٠

(م)

(ك)

(ت)

= (الأول) عنه الكشي من أصحاب الإجماع على ما نقله العلامة المامقاني (١) وسيدنا
الحوثي (٢)

(الثاني) قال ابن شهر آشوب (٣) « ومن ثعبه (أي الإمام) لكظم وجه السلام الحسن
على بن فضال الكوفي وعثمان بن عيسى ودود بن كثر الرقي وعلي بن جعفر الصادق
(عليه السلام) » (٤)

(الثالث) ونفع ابن قولويه (٥) حيث جعله من روايته في « كامل الزيارات » الباب ١ في
ثواب زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله وزيارة أمير المؤمنين والحسن والحسين (ص) ابن شهر
آشوب « الحديث ٢ »

(الرابع) اعتمد عليه الشيخ علي بن إبراهيم القمي « في تفسيره » في تفسير سورة
المؤمنين الآية « أولئك هم ابوان لذي القرنين » (٦)

(الخامس) ذكر الشيخ (٧) في كتاب « المعتمد » « عمل لطائفه برواياته لأجل كونه موثوقاً
به ومتحرراً من الكذب » (٨)

(السادس) قال العلامة المامقاني « في توثيقه » « انه كثير الرواية عنه لكثرة وسديد

(١) تنقيح المقال (٧٨٠٠) ج ٢ ص ٢٤٨

(٢) معجم رجال الحديث (٧٦١٠) ج ١١ ص ١٢٠

(٣) مناقب أبي طالب ج ٤ ص ٢٢٥ باب أحواله ومواريفه ط بيروت

(٤) تفسير القمي ج ٢ ص ٨٩ ط الجب الاشراف

(٥) المعتمد ج ١ ص ٢٨١ فصل في ذكر نعم بن النبي صلى الله عليه وآله على صحبه أئمة الأئمة =

(م)

الماء الى المرفقين ، ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء فأفرغه على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يرد الماء الى

(ك)

= معتبر حس مع تعبير لعبارته وزياده طويله تنصص أحكاماً كثيرة ^(١) ، وقد روه الشيخ ... بأسايد متعددة متفرقة على الأتوب ، ولقد كان نقله بذلك السد لواحد المعسر أولى

(ومن هذا يعلم) أنَّ لشيخ ... فد كان حاكماً بصحة نكت الأسايد كلها بالفرائض التي كانت عنده معروفة في ذلك الزمان ، وكان مقصوده من ذكر الطرق الضعيفة خروج الأحبار من حيز الأرسال ، وقد انحط من درجة الاعتبار لمثل هذا كثير من أحبار الشيخ ... وبعد الشرح التام يظهر المرام =

(ت)

= الرواية وأن رواياته مفسولة بل معنى بها ، وأن أهل الرجال ربما يقلوب عنه ويعتدّون به ويعتمدون عليه ^(٢)

(أقول) رواياته كثيرة المفسولة التي أشار إليها العلامة المامقاني تبلغ سبعمائة وأربعين مورداً كما ذكرها سديد الحوثي ^(٣) ومن كان حاله هذا كيف يوصف بالضعف

ولهذا قل سديد الحد ... ووصفه بالتوثيق لا يحلو من وجه كما لا يحسن على المتتبع .

(أقول) انه بعدما تب من الفرش الراهنة ، وصفه بالضعف لا يخبر من ضعف كما لا يحسن على المتتبع .

(١) «الكافي» ج ٣ ص ٢٥ ح ٤ .

(١) تنقيح المقال (٧٨٠٠) ج ٢ ص ٢٤٨

(٢) معجم رجال الحديث (٧٦١٠) ج ١١ ص ١٢٠

(م)

المرفق كما صنع باليمنى ثم مسح رأسه وقدميه الى الكعبين بفضله
كفيه لم يجد ماء.

(ك)

« واندست » بكسر الطاء وفتحها وبالسین المهملة ، ويروى بالمعجمة أيضاً ،
والثورة إباء من ضمير أو حديد كالاجنة .

والشك إيماء من الزاوي أو أنه سبحانه خبير في احصاء أئمتهم شاء
وفيه دلالة على أن مثل هذا الاحضار لا يعد من الاستعمدة المكروهة .
وفي (لمدارك) أنه منها ^(١) ، ولو وجد دليله حمداً هذا وأمثله على بين الحوازي .
قوله « فمسح كفيه » المراد أنه غسلهما خارج الإثناء غسل المستحب .
وفيه تصريح بالكفّين كما عرفت سابقاً

قوله « واستعان بيده اليسرى » ليس في رواية (الكافي) وعلى ماها يمكن حمله
على لتقية ، أو على أن المراد رفع العمامة ونحوها ، أو أنه جعل يده اليسرى
تحت اليمنى حتى لا يسقط من الماء الذي في اليمنى شيء .

وقوله « فمسح يده اليمنى » لا يكون إلا بالاعتراف باليمنى ووضعها باليسرى
وفي (الكافي) « ثم لمس كفه اليسرى فعرف بها عرفة فأفرغ على ذراعه اليمنى »
وكنتا للصورتين قد وردا في الأخبار ، إلا أن الاعتراف باليسرى من غير التحويل هو
الكثير ورود في الأخبار لصحيفة المتصوفة للوضوء الباني وغيره .
وقوله « لا يرد الماء الى المرفقين » من الأدلة على ما هو المشهور من تحريم
التكس في اليدين .

(ت)

(١) انظر «مدارك الأحكام» ج ١ ص ٢٥١

(م)

١٦٩ ٢ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن

العباس عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله
(عليه السلام) قال : لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديرأ .

فهذا الخبر مخصوص بمسح الرجلين لأنه يجوز استقبالهما
واستدبارهما والذي يدل على ذلك

(ك)

والمرتضى ، وابن أديس (رحمهما الله) على الخوار (١) تمسكاً باطلاق قوله تعالى
« وأيديكم إلى المرافق » (٢) .

(والجواب) إما بأن « إلى » بمعنى « مع » ، أو بحمل الانتهاء على أنه تحديد
للمعقول .

قوله : (سعد بن عبد الله) (الحديث - ١٦٩) صحيح ، وقد أحد بظاهره كثير من
الأصحاب ، فجوزوا التمسك في كل مسح الوضوء

وم ذكره (رحمهما الله) من التخصيص لاوجه له ، وما استدلل به لا بعيد دلالة كما لا
يحتج

وقد رواها في موضع من (التهذيب) (٣) ، كما هنا ، وفي آخره لا بأس بمسح =

(ت)

(١) «الاتصاف» ص ١٣٧ (الحواشي المهمة) ، و«رسائل الشريف المرتضى»

ج ١ ص ٢١٣ (جوانب الموصليات الناشئة) وانظر « لسرر » ص ١٧ سطر ١٩

(٢) سورة المائدة الآية ٦

(٣) راجع «التهذيب» ج ١ ص ٥٨ ح ١٦١ ، وص ٨٣ ح ٢١٧

(م)

١٧٠ ٣- مارواه محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عن محمد

بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس قال . أخبرني من

(ك)

= القدمين مقلداً ومديراً ، ولو ذكرها بهذه الرواية لكان أولى لصراحتها في المطلوب .

قال الفاضل السري : وفي أمثال هذه الاختلافات ، تبين على وقوع مسامحة

كثيرة في الأخبار ، ولا أدري ذلك من حفظهم ؟ أو من غلط الكتب ؟ أو غير ذلك ؟

(وبالحمد) ينبغي التنبه وعدم الاعتماد على أخبار الأحاد كيف اتفق ، بل

ينبغي ملاحظة القرائن ، والمعاينات الخارجة ، كما يرشد إليه كلام المعتبر .

(انتهى) (١) وهو جيد

(والظاهر) وقوع الخطأ مرة من الحفظ ، وأخرى من الكتب كما قال .

وأما مسح الرجلين فالمشهور حوار الكس فيهما ، خلاف للصدوق ،

ولمرتضى (٢) يعزى على قوله تعالى « إلى الكافرين » (٣) والحوادث قريب مما مر

قوله . (محمد بن يعقوب) (الحديث - ١٧٠) مرسل (٤) ، ويسعى أن يراد بأعلى

القدم الأصابع ، بالنسبة إلى من يصح عقب القدم على الأرض ليمسح ، كما هو جار =

(ت)

(١) حكاه عنه في « ملاد الأخبار » ج ١ ص ٢٦١ ، وانظر « المعتبر » ص ٦ س ٨ .

(٢) راجع « الهداية » للصدوق ص ٤٩ ، و « الانتصار » للبيد ص ١٤٠ (الجوامع

الفقهية) ونظر « جمل العلم والعمل » في رسائل الشريف المرتضى ج ٣ ص ٢٤

(٣) سورة المائدة ، الآية ٦

(٤) لقول الراوي (وهو يونس) . أخبرني من رأى أنا الحسن (ع) السلام بمسح

(م)

رأى أبا الحسن (عليه السلام) بمعنى 'يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم'.

(ك)

في العادات ، والمعنى أنه (عليه السلام) تراه كان يمسح مقبلاً ، وأخرى مدبراً ويؤيده تمام الحديث في (الكافي) ^(١) ، ومن لكعب إلى أعلى القدم ويقول : الأمر في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً فإنه من الأمر الموسع (إنشاء الله) .

وفهم صاحب (الذكرى) (٢) أنه (عليه السلام) جمع بينهما ، فيكون سبباً للمسح كما يستحب استيعاب الغسل ^(٣) ، وأيده برواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في مسح القدمين ومسح الرأس فإن مسح الرأس واحده من مقدم الرأس ومؤخره ، ومسح القدمين طهرهما وباطنهما ، ^(٤) وهذه الرواية لا تدل على مدعاه ، مع أن حميتها على التيقن واضح

(ت)

(١) الكافي ج ٣ ص ٣١ ح ٧ .

(٢) انظر الذكرى ص ٨٩ س ١٥ .

(٣) يأتي في الفصل ٣٤ من (الاستبصار) بالرقم ١٨١

(م)

٣٣ - باب النهي عن استعمال الماء الجديد لمسح الرأس والرجلين

١٧١ ١ - أخبرني أبو الحسين بن أبي جَبَد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير وفضالة عن جميل عن زرارة بن أعين قال :

(ك)

٣٣ - (باب) النهي عن استعمال الماء الجديد

قوله (أخبرني أبو الحسين) (الحديث - ١٧١) صحيح ، وما تضمنه من إدخاله يده من غير أن يغسلها خارج الإناء ، إما لبيان الحوار ، وإما لأنَّ المقصود بيان الوضوء الواجب .

وفي (الكافي) « ثم قال هذا إذا كانت الكفّ طاهرة » (١) فعلم أنَّ غسل اليد خارج الإناء إنما هو لرفع نجاسة محققة أو متوقفة كما عرفت وههنا الإسناد ، إرجاء الستر ، وطرف العمامة ، ففي الكلام إستعارة تعبئة (٢) .

(ت)

(١) « الكافي » ج ٣ ص ٢٥ ح ٤ .

(٢) وهي ما تقع في غير أسماء الأجناس من الفعل وما يشتق منه ولحرف ، راجع « تخيص المفتاح » و « كليات أبي النقاء » (باب الاستعارة) .

« ١٧١ » التهذيب ج ١ ص ٥٥ ح ١٥٧ ، الكافي ج ٣ ص ٢٤ ح ١

(م)

حكى لنا أبو جعفر (عليه السلام) وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فدعا
بقدر من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فأسد لها على وجهه
من أعلى الوجه ثم مسح بيده (اليمنى) الجانبين جميعاً ثم أعاد

(ك)

وقوله (عليه السلام): «من أعلى الوجه» دليل على ما هو المشهور من وجوب الابتداء
بالأعلى.

والمرتضى (ره) وابن ادریس (ره) حوَّرا العكس^(١)، استناداً الى اطلاق الآية^(٢).
ويمكن أن يقال إن الآية تُرسل على الفرد الغالب المنبأ، ولا ريب أنه هو الابتداء
بالأعلى.

مع أن قوله (عليه السلام): «وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله)» يدل على أنه هو الوضوء
الذي كان مداوماً عليه، وأن العبادات وظائف شرعة تحتاج الى الفعل من الشارع،
ولم ينقل سوى المشهور.

وقوله (عليه السلام): «ثم مسح الخافقين» ثم «فيه محردة عن معنى التواحي» وهو
كثير الورد

وأما إمرار اليد، فالمشهور استحبابه، حتى لو عمس وجهه في الماء كان مجزئاً
(وظاهر ابن الحبيد (ره) الوجوب^(٣))، وهو قريب لما عرفت.

وقوله (عليه السلام): «ثم أعاد اليسرى» قد جُمع معناه، اد الطاهر أن يقول: «ثم =

(ت)

(١) انظر «الترثر» ص ١٧ من ٢٩، وحكاها في «مفتاح الكرامة» ج ١ ص ٢٤٠ عن
اليد المرتضى راجع أيضاً «الحذائق» ج ٢ ص ٢٣٠

(٢) وهي: «فاعدوا وجوهكم» المائدة ٦.

(٣) حكاها عنه في «المختلف» ص ٢٣ من ١٠.

(م)

اليسرى في الاناء فأسد لها على اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى في الاناء ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح ببيلة ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما في الاناء.

(ك)

= أدخل اليسرى.

وقد ذكر له شيخنا البهائي (طاب ثراه) وجهين (الأول) أنه لمشاكلة قوله: (ثم أعاد اليمنى) إذ لا يشترط تقديم المشكل بالفتح، كما قالوه في قوله تعالى: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ»^(١)

(الثاني) أنه أطلق الإعادة عليها باعتبار كونها بدأ، لا باعتبار كونها يسرى^(٢) (ولا يخفى) ما فيهما من التكلف، والأولى أن يقال: إن الإعادة هنا بمعنى الدخول الابتدائي كما قالوه في قوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا»^(٣) لأن الرسل لم يكونوا على ملتهم، فكان العود بمعنى الصيرورة، وهذا المعنى قد شاع استعماله في العرف

وقوله سبحانه: «ولم يعدهما في الاناء» دليل المشهور على عدم جوار استنباط ماء جديد للمسح - خلافاً لأبي الحبيد^(٤)

قال الفاضل المحشي (قدس سره): «وهذا لا يدل على وجوب المسح بالبيلة، فضلاً عن النهي عن الاستنباط، إذ من الجائز أن يكون المسح بالبيلة لتأدي الواجب به، لا =

(ت)

(١) سورة النور الآية ٤٥.

(٢) راجع «الحمل المتين» ص ١٢

(٣) سورة التوحيد الآية ١٣.

(٤) حكاة في «المحلف» ص ٢٤ ثلاثة أسطر متأخر الورقة

(م)

١٧٢

٢- وبهذا الاستناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة

بن أيوب عن فضيل بن عثمان عن أبي عبيدة الحذاء قال : وضأت أبا
جعفر (عليه السلام) بجمع^(١) وقد بال ، فناولته ماء فاستجى ثم صبيت

(ك)

= لتعنيته في نفسه ، والأحود الاستدلال على ذلك بصحبة زارة^(١) ، عن أبي
جعفر (عليه السلام) حيث قال فيها : « وتمسح ببله بملك ناصيتك » الحديث ، فإن الجملة
الخبرية هنا بمعنى الأمر ، وهو مقتضى الوجوب ، (انتهى)^(٢)

والجواب ظاهر بعد ما تحققت من أن العبادات ، تحتاج في جزء ياتها إلى النقل
من الشارع

قوله : (وبهذا الاستناد) (الحديث - ١٧٢) صحيح ، و« والمضيل » مصغراً ومكبراً
واحد ، وهو ابن أخت علي بن ميمون ، الثقة

قال شيخنا البهائي (ع) : « الماء في قوله (فناولته) ماء التعقيب ، وهو لا يخلو
من شيء ، فإن لوضوء أوقع عقيب الاستحذاء ، دون العكس .

فإن أن يراد من (وضأت) أردت التوضئة ، وما أن يكون التعقيب مجاراً ذكرها ،
وهو عطف معضل على محمل ، كقوله تعالى : « وَنَادَى تَوْحُّدٌ رَبِّهِ ، فَقَالَ رَبُّ إِنِّي ابْنُ مِنْ »

(ت)

(١) « الكافي » ج ٣ ص ٢٥ ح ٤ و« الوسائل » ج ١ ص ٢٧٢ ح (١٠٢١) .

(٢) راجع « مدارك الأحكام » ج ١ ص ٢١٠ - ٢١١ .

« ١٧٢ » التهذيب ج ١ ص ٤٨ ح ١٦٢ و« ص ٧٩ ح ٢٠٤ .

(١) جمع بالفتح والسكون المشعر الحرام وهو أقرب الموقفين إلى مكة المشرقة وهي المعسح يقال لمرادفة

جمع

(م)

عليه كفاً فغسل به وجهه ، وكفاً غسل به ذراعه الأيمن ، وكفاً غسل به ذراعه الأيسر ثم مسح بفضل الندى رأسه ورجليه .

١٧٣ ٣- فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن معمر بن خلاد

(ك)

أفليّ^(١) ، وعلى هد ، وفي كلام الراوي إشعار بأن الاستحاء منحوق بأفعال الوضوء ومقدماته ، فيتأكد به أن ماءه محسوب من المدة الذي يسحب به الوضوء ، كما دله في (الذكرى)^(٢) ، وهو لا ينمى على لوجه الأذن ، (انتهى ملخصاً)^(٣)

وه جمع ، بفتح الجيم وسكون الميم ، اسم للمشعر الحرام ، وروى عن الصادق عليه السلام أنه سمى جمعا ، لأن آدم بعد خلقه جمع فيه بين المعرب والعشاء^(٤)

وقوله : (فاستنحي) مما يدل على رفع كراهة الاستنجاء بحضور الأجنبي ، وبعله محمول إما على بيان الجوار ، أو على حال الضرورة ، وكذا في حكاية الصمت ، ويريد عليه التحمل على التفة ، فإن جمعا مجمع أهل اختلاف ، وهذه الاستحاة وأمثالها من المشهورات بينهم

وقوله (بفضل الندى) الإضافة فيه ، إلى اللسان ، أو بمعنى (من) التبعيضية ، إشارة إلى أنه إذا بقي في يده ندى كثير ، يسفي له إزالة كثيره ، إما بانقص أو نحوه لئلا يحصل منه جريان ونحوه ، فيكون إمراره على العضو الممسوح غسل لا مسحاً .

قوله (أحمد) (لحديث - ١٧٣) صحيح ، وقد استدلل بها وما بعدها على المنقول =

(ت)

(١) سورة هود الآية ٤٥ .

(٢) راجع (الذكرى) ص ٩٥ س ٨ .

(٣) راجع (الحل المتين) ص ١٣ .

(٤) (انسجار) ج ٩٦ ص ٢٦٦ ، علل الشرع ، ٤٣٧ .

(م)

قال . سألت أبا الحسن (عليه السلام) أيجوز^(١) للرجل أن يمسح قدميه
بفضل رأسه ؟ فقال - برأسه لا . فقلت . أيماء جديد ؟ فقال - برأسه نعم .

(ك)

= من ابن الجسد (١) من تحويره سياف الماء الحديد عند الحفاف ، (١) ولا يخفى
عدم دلالتهم على ذلك ، لتصريحهم بعدم جوار المسح بالبقية ، بل يجب
الاستيناف ، ولم يقل أحد مثابه .

ودكر بعض المتأخرين^(٢) لهذا الخبر تأويلين

(أحدهما) أنه يهي لمعتر من خلاف عن هذا السؤال لثلاث سمعة المحالون
الحاضرون في المجلس فانهم كثيراً ما كانوا يحضرون محالهم (سمعة السلام) وظنَّ معتر
أنه (سمعة السلام) إنما نهى عن المسح ببقية الليل فقال : أيماء جديد ؟ فسمعه الحاضرون
فقال (سمعة السلام) : برأسه نعم .

(ثانيهما) أن لفظ برأسه في الموضعين من كلام الإمام (سمعة السلام) ويكون عرصه
(سمعة السلام) أيهم الحاضرين من المحالين أن سؤال معمر ليس عن مسح القدمين ،
بل هو مسح برأس ، فأجابه (سمعة السلام) على وفق معتقدهم أن المسح بالرأس لا يجوز
ببقية الليل ، (انتهى) (٢) .

وهو لطيف إلا أنه بعيد من سياق الحديث .

(ت)

(١) راجع المختلف ٤ ص ٢٥ من ٢ .

(٢) في هامش الأصل : هو شيخنا البهائي (ره) .

(٣) راجع المحل المتين ص ١٨

(م)

١٧٤ - وما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن شعيب عن أبي

بصير قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مسح الرأس ؟ قلت : أمسح

بما في يدي من البدن رأسي . فقال : لا بل تضع يدك في الماء ثم

تمسح .

(ك)

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ١٧٤) موثق ، لأنَّ شعيب ، هو الثقة

والعرق في ، اس أخت أبي بصير ^(١) يحيى بن القاسم ، لو فني الثقة ، وهو إما =

(ت)

(١) (أبو بصير) وقع بهذا العنوان في سواد كثير من الروايات عدّها سيدنا

لخوئي (٢) ، ألقب ومائتين وخمسة وسبعين مورداً ^(١) مشتركاً بين مقول وغيره ، فلا بد من

لتمييز سهم ، ولأهمية هذا الموضوع ألف غير واحد من العلماء الأعلام رسائل مختصة

بذلك ^(٢)

(وخلاصة الكلام في هذا المقام) أنّ المكشى بهذه الكسرة من رجال الحديث جماعة ،

أمرهم .

١ - أبو بصير يحيى بن القاسم (كما في رجال الجاشي) أو أبي القاسم (كما في رجال

الشيخ) الأمدي المكفوف .

٢ - أبو بصير ليث بن الثحيري المرادي (وهو المعروف بأبي بصير الأصغر)

« ١٧٤ » التهذيب ج ١ ص ٥٩ ح ١٦٤ .

(١) معجم رجال الحديث (١٣٩٥٩) ج ٢١ ص ١٥ طقم

(٢) كرساله المدد السيد مهدي الحواسري المطبوعة في كتاب الحوامع الفقهية ص ٦٤ من مشهور

مكتبة آية الله المرعشي قم

(م)

(ك)

(ت)

٣- أبو بصير يوسف بن الحارث البصري .

٤- أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي .

٥- أبو بصير حماد بن عبد الله الهروي .

٦- أبو بصير حماد بن عبد الله القندي .

وأشهرهم وأكثرهم وروداً في الأخبار هم الأولان ، وأشهرهم الأول ، فكلمنا أطلق
 فالمراد به هو الأول ، ذكر أدلته سيد الحوثي في المعجم^(١) والسيد مهدي الحوائساري في
 رسالته^(٢)

وحيث إن الأولين هما أكثر وروداً في الأخبار نعتطف عند القلم إلى ذكرهما أولاً مراعيّاً
 للاختصار .

أبو بصير يحيى بن أبي القاسم الأسدي

هو أبو بصير يحيى بن أبي القاسم (أو القاسم) المكفوف ، من أصحاب الباقر (عليه السلام)
 كما في رجال الشيخ^(٣) وعده في أصحاب الكاظم (عليه السلام) أيضاً^(٤) .

وعده الشيخ المقيد (ره) من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) ثم قال : « وأبو بصير يحيى »

(١) معجم رجال الحديث (١٣٥٧) ج ٢٠ ص ٧٥

(٢) رسالته السيد الحوائساري المطبوعة في المجموع الفقهي ص ١٠٢ .

(٣) رجال الطوسي باب الياء (٢) ص ١٢٠ ط النجف الاشرف

(٤) المصنف (١٨) ص ٣٩٢ .

(م)

(ك)

(ت)

= بن أبي القاسم مكحول، مولى بني أسد، واسم أبي القاسم اسحاق، وأبو بصير كان يكتب بأبي محمد^(١)

وهو البرقي. «كان أبو عبد الله (ع) ينادي، يكسب بأبي بصير أبو محمد»^(٢)
قال النجاشي: «يحيى بن لقاسم أبو بصير الأسدي، وقيل أبو محمد، ثقة، وجيه..
ومات أبو بصير سنة خمسين ومائة»^(٣)

أصحاب الإجماع

قال الكشي: «أجمعت العصاة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر (ع) السلام، وأبي عبد الله (ع) السلام، وانقادوا لهم بالغة، فعدوا أئمة الأولين سنة ررارة، ومعلوم بن خرمود، وريد، وأبو بصير الأسدي، والعصيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: «وأئمة السنة ررارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير لأسدي أبو بصير لمرادي، وهو ليث بن الحنثري»^(٤)

(١) الإحصاء ص ٧٩ في ذكر موالى علي بن حسين وأبي جعفر (عليهما السلام) ط الجف الاسرف

(٢) معجم رجال الحديث (١٣٤٤٥) ج ٢٠ ص ٢٨ ط قم

(٣) رجال النجاشي (١١٨٧) ص ٤٤١ ط قم

(٤) حشبار معرفة الرجال (الكشي) (٤٣١١) ج ٢ ص ٥٠٧ م قم

بقية أصحاب الإجماع

أما بقية أصحاب الإجماع عن ذكره الكشي من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) فهم حميل بن ذرّاج، =

(م)

(ك)

(ت)

= ولا يصح قول البعض هناك مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي ، لعدم تشخصه بأنه من هو ؟ حتى نعرف بوزن كلامه .

ثم أن الروايات التي وردت في أبي بصير الأسدي بين مادحة وذامة ، تركنا لأخيرة لصعف سندها واختصار المحل ، وذكر المادحة فقط

الروايات المادحة لأبي بصير الأسدي

(الأولى) ما رواه محمد بن يعقوب (بإساده) عن أبي بصير قال دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) فقلت له : أستم ورثة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ قال : نعم ، فقلت : رسول الله وارث الأنبياء علم كل ما علموا ؟ قال لي : نعم ، قلت : فأستم تقدررون على أن تحيوا الموتى ، وترزوا الأكمه والأبرص ؟ قال : نعم ، دون الله

= ثم قال قال لي : إن أبا محمد أهدوت من فمصح عن وجهي وعلى هيني

= وعد الله بن مسك ، وعد الله بن بكير ، وعد الله بن عثمان ، وعد الله بن عيسى ، وأبى بن عثمان ، قالوا : ورهم أبو سحر النخعي - وهو ثعبان من ميمون - أن أفعه هؤلاء حمير بن ذريح ، وهم أخذت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام حمار معرفة نوحان (الكشي) ٧٠٥ - ج ٢ ص ٦٧٢ بهم

ومن أصحاب الإمام الكاظم : أحمد الرضا (عليه السلام) يؤمن من عبد نوحس ، وعقوب بن يحيى يتابع الكشي ، محمد بن أبي عمير ، وعد الله بن المعبر ، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي بصير (المصدر ، ١٠٥٠ - ج ٢ ص ٨٣٠) .

(م)

(ل)

(ت)

= فأصبرت الشمس والسماء والأرض والبيوت وكل شيء في البلد ، ثم قال لي أنحت أن تكون هكذا ولك ما للناس وعلت ما عليهم يوم القيامة ؟ أو تمود كما كنت ولك الحنة حالصاً ؟

قلت أعود كما كنت فمسح على عيني فعدت كما كنت ، قال : فحدثت ابن أبي عمير بهذا ، فقال : أشهد أن هذا حق ، كما أن ، لهذا حق ^(١) .
والدليل على أن أبا بصير المذكور في هذه الرواية هو : يحيى بن أبي القاسم ، لا ليث بن التحيري ، أمران

١- انصرف هذه النكسة له اذا كانت خافية عن القرائن ، كما سبق

٢- كونه مكهولاً وعدم كون ليث كذلك كما استظهره السيد الخوارزمي أيضاً ^(٢)

(الثانية) ما رواه الكشي (بإساده) عن شعب المرقوفي قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ربما احتجنا أن نأكل من الشيء فممن نأكل ؟ قال : عليك بالأصدي ، يعني أبو بصير » ^(٣)

(الثالثة) ما رواه محمد بن يعقوب (بإساده) عن محمد بن مسلم ، قال : « صلى ما أبو بصير في طريق مكة (الحديث) » ^(٤) .

أما الأحجار الدائمة فهي ما هو صعب السد وما هو مقطوعه كما حققه سيدنا =

(١) أصول الكافي ج ١ ص ٤٧٠ كتاب النجاسة باب من يدعي أن محمد بن عيسى (عليه السلام) ط

(٢) الجوامع الفقهية ص ٦٤

(٣) اختيار معرفة الرجال (الكشي) (٢٩١) ج ١ ص ٤٠٠ ط قم

(٤) الكافي ج ٢ كتاب الصلاة ٣ ، باب السجود ج ٨

(م)

(ك)

(ت)

= المعنوي (د) مراجع^(١)

عن من هذا كله أنَّ لرحل لا رب في وثاقته وجلالة قدره كما علمت من كلام الحاشي
أنه « نفة وحيه » وقول الكشي أنه من أصحاب الإجماع ومن هم أئمة الأولين ، وشهادة
لامام لياقرب الله له بقوله « ولك الحق خالصاً » وإحانة الصادق (ع) الله إليه في
لمسائل شرعية إلى غير ذلك من الأمور اندالة على عظم شأنه ورفعة مقامه بل عداله ،
لكن مع ذلك كنه ذهب جماعة من العلماء المعظم إلى صمغه اشتهاها فأسقطوه من الاعتبار .

اشتباه العلامة (د) فيه

(اعلم) أنَّ أول من أشبه في أمره هو العلامة (د) حيث أدرجه في القسم الثاني من
الخلاصة قائلاً

« (يحيى) بن القاسم لحذاء من أصحاب الكاظم (ع) السلام ، وكان بكشي بأبي بصير وقيل
أنه أبو محمد ، حلف قول علمائهم أنه قال الشيخ الطوسي (د) به واقفي وروى الكشي ما
يتضمن ذلك . ومات أبو بصير سنة خمس وخمسين ومائة ، وقال علي بن أحمد العقيلي يحيى
بن القاسم الأسدي مولاهم ولد مكهوفاً رأى لدى مرتين مسح أبو عبد الله (ع) السلام على
عينه وقال انظر ما يرى ؟ قال أرى كوة في البيت وقد أربها أبوك من قبك ، والذي أراه
العمل بروايته وإن كان مذهبه قاسداً »^(٢)

(١) معجم الرجال (١٣٥٧) ج ٢ - ص ٧٨

(٢) العلامة (٣) ص ٢٦٤ - النسخ الأثري

(م)

(ك)

(ت)

هذا كلامه رفع مقامه ، لكنّ فيه للنظر موارد أدكرها سارداً .

(الأول) توفي الرجل سنة خمسين ومائة كما ذكره العلامة «ر» ، نعسه وتوفي الامام الصادق «ع» ثلاثين سنة ثمان وأربعين ومائة فلم يدرك الرجل من عصر امامة الكاظم «ع» السلام ، الاستين ، وأدرك تمام عصر امامة الباقرين ، لكنه لم يجمله من أصحابهما مع ادراكه تمام عصرهما وروايته عنهما ، وجمله من أصحاب الكاظم «ع» السلام ، فقط مع ادراكه من عصره ستين فقط ١ .

(الثاني) اعتقد بكونه واقعياً مع وفاته في «سنة» امامة الكاظم «ع» السلام ، حين لم يكن للواقعة أثر ، بل انهم ظهروا بعد وفاته انكاظم «ع» السلام ، لأنهم وقعوا على «عامته» «ع» السلام ، بعد وفاته وقالوا «نه» حي لم يمض وانه الامام لغتهم ، ولم يقولوا «عامته» مولانا الرضا «ع» السلام .

اما استاده في ذلك الى الشيخ «ر» ، ولكشي «ر» ، فيأني الجواب عنه

(الثالث) انه ذهب الى كون يحيى بن القاسم الحذاء مكفواً ، وحال انه لم يقل به أحد بهذا العنوان (أي الحذاء) .

والجواب عن هذا كله ان العلامة «ر» ، خلط بين الشخصين المختلفين في السنة واللقب والكنية والعمر والاشاء ، وسما وقع في هذا الاشتباه من أجل اشتراكهما في الاسم والولدية فقط (أي يحيى بن القاسم) والحال انهما شخصان مختلفان ، أحدهما يحيى بن القاسم الأسدي أبو بصير ، وثانيهما يحيى بن القاسم الحذاء الأردني غير المكشّي بأبي بصير ، والعرق بينهما واضح ، يدلنا على ذلك امور

١ - سببه الأول الأسدي ، والثاني الأردني (كما في الكشي) وكون الشخص الواحد مسوياً الى القيلتين غير معقول ولا متعارف .

(م)

(ك)

(ت)

٢- لقب الأول المكعوف، والثاني الحداء، مصافاً إلى أن يكون الشخص الواحد مكعوفاً وحداءً أيضاً غير معقول لأن المراد من المكعوف هـ من كف بصره من نظر أمه ولم ير الدنيا إلا مرتين، ومن كان حاله هذا كيف يكون حداء (فأمل)

٣- كنية الأول «أبو بصير» دون الثاني.

٤- بقي الأول من زمان الباقر (ع) السلام، إلى أوائل امامة الكاظم (ع) السلام، لأنه توفي سنة (١٥٠) كما علمت من كلام الجاشي وفي حرة العلامة آخراً، وبقي الثاني إلى زمن الرضا (ع) السلام، ولم يقل امامته كما شهد بذلك الإمام الجواد (ع) السلام محاطاً لاس أخيه يحيى بن القاسم الحداء المذكور (وهو محمد بن القاسم الحداء) بقوله «أما أن عمك كان ملتويّاً على الرضا (ع) السلام»^(١)

٥- إن الشيخ (ر) جمع بينهما في باب أصحاب الباقر (ع) السلام حيث قال «٢- يحيى بن أبي القاسم يكنى أب بصير مكعوف الخ» ثم قال تلواً بذلك: «٣- يحيى بن القاسم الحداء»^(٢) فترى أنه قد ذكرهما في مقام واحد معواين مستقلين مختلفين أحدهما بكنية «أبي بصير» بدون اللقب، وثانيهما بقبه «لحداء» بدون الكنية، هذا أدل دليل على أنهما رجلان مختلفان.

ثم ذكر الحداء فقط في باب أصحاب الكاظم (ع) السلام بقوله «١٦- يحيى بن القاسم الحداء واقفي»^(٣)

(١) احتياذ معرفة الرجال (الكتبي) (٩٠٤) ج ٢ ص ٧٧٣ ط قم

(٢) رجال الطوسي باب أصحاب الباقر (ع) عليه السلام ص ١٤ ط البحف لأسرف

(٣) رجال الطوسي باب أصحاب الكاظم (ع) عليه السلام ص ٣٦٤ ط بحف لأسرف

(م)

(ك)

(ت)

ثم ذكر - ثانياً - في أصحاب الصادق (ع) فقال هكذا

١ - يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدي مولا لهم كوفي تابعي مات سنة خمسين ومائة ^(١).

ثم ذكرهما - ثالثاً - في أصحاب الكاظم (ع) فقال بموازين مستقلين الحذاء وأبي بصير، فرمى الأول منهما بالوقف دون الثاني ^(٢).

ودكر الشيخ (ر) بآية مرة بعنوان « يحيى بن القاسم » وأخرى بعنوان « يحيى بن أبي القاسم » مع اتحاد الاسم والكنية والأوصاف ، من اشتاء القسم والا فالشخص واحد ، واسم أبيه اسحاق وكنيته أبو القاسم كما مضى في كلام المنعبد (ر).

أما أبو عمرو النكشي (ر) فأيضاً ذكرهما بموازين مستقلين : يحيى بن أبي القاسم أبي بصير ويحيى بن القاسم لحذاء فرمى الثاني بالوقف دون الأول ^(٣).

فالعجب كل العجب من العلامة (ر) وأتباعه كيف احتتمن عليهم الأمر فلم يدققوا النظر حتى رأوا الرجلين المختلفين شخصاً واحداً وبالنتيجة رموا أبا بصير الممدوح لشقة بالوقف ، لكنه لا صير فيه لأن الجواد قد يكتو والسيف قد يسو .

وأعجب منه تشديد القول عليهم من أمثال العلامة مير داماد الاسترآبادي حيث قال .

« ثم إن رهطاً من المتأخرين توهم اتحاد الرجلين ، كأنهم عن ذلك كله من انداهين ، فساء =

(١) رجال الطوسي (٩) ص ٣٣٣ ط النجف الاشرف

(٢) المصدر (١٦) و (١٨) ص ٣٦٤

(٣) اختيار معرفة الرجال (النكشي) ص ٧٧٢ ط قم

(م)

(ك)

(ت)

— على وهمهم الكاذب هذا ، زعموا أنه قد قيل في أبي بصير الأسدي المكعوف أنه واقفي ،
وان هو الأورور واحتلاق ، ولذلك لم يورد أبو الحسين « أحمد بن العاصري فيه طعناً
وغمزة ، فليعلم »^(١) .

وبعد ما قلنا أنه اشتبه ، فالشديد عليه غير شديد

وكيف كان فقد نبع لعلامة (ر) في هذا الاشتباه غير واحد من العلماء ، منهم حديثاً
الشارح (ر) أيضاً فزعم أنا بصير الأسدي هذا وقفاً فقال في ديل الحديث (١٧٤) « موقوف ،
لأن شبيب - إلى قوله - فعند العلامة لها من الصحاح لا يخلو من بعد » .

(أقول) بل يخلو من بعد ، لانه علم مما سبق أن أبا بصير الأسدي أيضاً على شرط
الصحة كالمراذي ، فعند العلامة (ر) إياه من الصحاح صحيح وإن كان خلافاً لمسلكه في
الأسدي كما علمت آنفاً

٢ - أبو بصير ليث بن البحتري المرادي

هو ليث بن البحتري أبو بصير المرادي الكوفي وربما يكنى بأبي محمد أيضاً كالسابق ،
وهذه الشيخ (ر) تارة من أصحاب الباقر (ع) فتلا ، وأخرى من أصحاب الصادق (ع) فتلا ،
وثالثة من أصحاب الكاظم (ع) فتلا^(٢) .

(١) نفعه ميرداماد الأسرادي عن الخبر معرفة الرجال شيخ الطوسي ج ١ ص ٤٠٤ الرقم (٢٩٦) ط

(م)

(ك)

(ت)

= قال سيد الخوئي (ره) « قال لم نجد له الرواية عن الكاظم (عليه السلام) وعنده فكل رواية رويها أبو بصير عن الكاظم (عليه السلام) فهي عن يحيى بن القاسم والله العالم »^(١) .
ودكره الخاشي وقال « وقيل له أبو بصير الأصغر روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) »^(٢)

قال الكشي « أجمعت العصاة على تصديق هؤلاء الأولين - لى قوله - وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي »^(٣)
وعنه ابن شهر آشوب (ره) من الثقات الذين رويوا النص على إمامة موسى بن جعفر (عليهما السلام) من أبيه^(٤)

وهو العلامة (ره) في القسم الأول من الخلاصة قائلاً « وهو عدي ثقة والذي أعتد عليه قبول روايته وانه من أصحابنا الإمامية للحدث الصحيح الذي ذكرناه أولاً (أي صحيحة ابن دُرّاج الآسي ذكرها) وقول ابن العسكري أن الطعن في ديه لا يوجب الطعن »^(٥)

= ومرد العلامة (ره) من الطعن في ديه ضعف اعتقاده في إمامة الصادق والكاظم =

(١) معجم الرجال (١٧٧٥) ج ١٤ ص ١٥٠ .

(٢) رجال الحاشي (٨٧٦) ص ٣٢١ ط قم

(٣) اختيار معرفة الرجال (٤٣١) ج ٢ ص ٥٠٧ ط قم

(٤) المناقب ج ١ باب بني إبراهيم موسى بن جعفر (في فصل معاني أمره عليه السلام)

(٥) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ص ١٣٦ ط النجف لا تصرف باسم رجال العلامة الحلي

(م)

(ك)

(ت)

== (عليه السلام) المستفاد من بعض الروايات التي ذكرها الكشي كقوله في الصادق (عليه السلام): «أما أن صاحبكم لو ظم بها لاستأثر بها»^(١) أو قوله في الكاظم (عليه السلام): «أطمن أن صاحبنا ما تكامل علمه»^(٢) وحيث قد امتظهر سيدنا الحوئي (عليه السلام) ضعف جميع هذه الأخبار الدامة له فلا تخدش وثاقته.

وقال العلامة المامقاني (١٠: ١٠٠) «وقال اس داود في باب الكشي»^(٣)، أن أنا بصير مشترك بين أربعة المرادي ليث بن البخري، وهو ثقة عظيم الشأن قال فيه الصادق (عليه السلام) بشار المخنيين بالجنة الحج، وفي (الوحيرة) ليث بن البخري أبو بصير المرادي ثقة أجمعت العصاية عليه (التهن) ووثقه في المشتركات، واللعة أيضاً وعده في الحاوي في فصل الثقات، وقال بعد كلام له ما لفظه: «فالحق أنه ثقة ثقة»، ومن المحقق الشيخ محمد في شرح التهذيب أنه لا ريب في ثقته وحلالة قدره إلى غير ذلك من توثيقات أصحابنا الرجاليين»^(٤).

أما الأحاديث الواردة فيه فطائفتان: مادية، ودائمة، أما المادية:

(فمتمها) ما رواه الكشي (بإساده) عن جميل بن درّاج قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «بشار المحبتين بالجنة» يريد بن معاوية المجلي، وأنا بصير ليث بن البخري المرادي، ومحمد بن مسلم، وريرة، وأربعة أسماء، الله على حلالة وحرامه، لولا هؤلاء

(١) اختيار معرفة الرجال (٢٩٤) ج ١ ص ٤٠٣ ح ٤٠٤

(٢) المصدر (٢٩٣) ص ٤٠٢

(٣) رجال ابن داود ص ٣٩٢ ٣٩٣

(٤) تنقيح المقال (٩٩٨) ج ٢ ص ٤٤ في باب الثقات

(م)

(ك)

(ت)

== انقطعت آثار النبوة واندرست ^(١).

(ومنها) ما في الكشي أيضاً (باساده) عن سلمان بن خالد الأقطع قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: «ما أحد أحداً أحب ذكرنا وأحدث أبي (ع) كلاماً إلا زارة، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وزيد بن معاوية المحلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستبسط هذا، هؤلاء حقايق الدين وأمناء أبي (ع) كلاماً على حلال الله وحرامه، وهم السابقون اليه في الدين والسائقون اليه في الآخرة» ^(٢)

قال سيدنا الخوئي (ر): «أقول هاتان الروايتان صحيحتان» ^(٣)

أما الروايات الدامة فهي بين ما ورد تقيّة ويس ما طعن في سنده كما هو حال الروايات الواردة في زارة بن أحمين أيضاً.

فتحصل مما ذكرنا أنّ أبا بصير بكلاً فرديه سواء كان الأسدي أو المرادي كل واحد منهما لا يقل في الوثوق وانعدالة عن الآخر والرواية عنهما صحيحة، فجعل الفرق بينهما بأنّ الأوّل واقفي ثقة، والثاني عنى مرتبة الصحة، مبني عنى اشتباه العلامة (ر) ومن تبعه كما مضى.

ولذكر حال بقية أفراد من كشي بأبي بصير أيضاً على سبيل الاجمال اتماماً للمقال. =

(١) اختيار معرفة الرجال (الكشي) (٢٨٦) ج ١ ص ٣٩٨ ط قم.

(٢) المصدر (٢١٩) ج ١ ص ٣٤٨

(٣) معجم الرجال (٩٧٧٥) ج ١٤ ص ١٤٢

(م)

(ك)

(ت)

= ٣ - أبو بصير يوسف بن الحارث الجبيري

عنه الشيخ في رجاله من أصحاب الباقر (ع) ^(١)

وقال سيدنا الخوئي (ع) : « أنّ أبا بصير يوسف بن الحارث وإن كان من أصحاب الباقر (ع) إلا أنه مجهول ، ولم نطفر له ولا بروية واحدة ، ومن هنا يعلم أنّ كلمة (أبي بصير) ^(٢) الواردة في الروايات لا يحتمل أن يراد بها يوسف بن الحارث ، وإن كان هو أيضاً مكثى بأبي بصير » .

و « الجبيري » بضم الياء أو بكسرهما على ما ذكره العلامة المامقاني (ع) في « مقباس الهداية » منسوب إلى « الثرية » وهم طائفة من « الريدية » نسوا إلى المعبرة بن سعد الأتر وفيه احتمالات أخر ^(٣)

٤ - أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي

وهو أيضاً من أصحاب الباقر (ع) كما في رجال الشيخ (ع) ^(١) وربما اشتبه ببصير بن

(١) رجال الطوسي (١٧) من ١٤١ ط النجف الأشرف

(٢) معجم الرجال (١٣٧٨٩) ج ٢٠ من ١٦٧

(٣) مقباس الهداية من ٨٥

(٤) رجال الطوسي (٢٦) من ١٢٩

(م)

(ك)

(ت)

= القاسم الأسدي ، لكن المصادر من « الأسدي » هو يحيى لأنه أشهر وأعرف في الروايات دون عبد الله الذي لم يرد فيه شيء ، ولهذا أسقطه العلامة (ره) ، واس داؤد وسيدنا الخوئي عن الاعتبار^(١)

٥- أبو بصير حماد بن عبد الله الهروي

لم يذكره أحد من الرجاليين السابقين إلا الكشي ، منه ذكره في اسناد رواية سادسة ذكرها في مدح يوسف بن عبد الرحمن عن الإمام علي النقي (ع) ،^(٢) فابرجل مجهول

٦- أبو بصير حماد بن عبد الله القندي

كذلك حال هذا الرجل ، منه أيضاً لم يذكره أحد من الرجاليين حتى العلامة المامقاني وسيدنا الخوئي (رحمهما الله) مع أن الكشي (ره) قد ذكره في طريق رواية ذكرها في تذكرة خيران الخادم القراطيسي مولى الرضا (ع) ، (البحاشي ٤٠٩) وصاحب الهادي =

(١) معجم الرجال (٧٠٩٤) ج ١٠ ص ٣٠١.

(٢) حيار معرفة الرجال (الكشي ٩١٥) ج ٢ ص ٧٨٠ طه ولكن فيه حماد بن عبد الله مكان « عبد الله »

ومنه مصنف لأن العلامة المامقاني والسيد الخوئي (رحمهما الله تعالى) ذكر « عبد الله » راجع بتقيع المعص

(٣٣٠٩) ج ١ ص ٣٦٥ ومعجم الرجال (٣٩٥٣) ج ٦ ص ٢١١

(م)

(ك)

== يروي عنه ، ولا محال للحمل على « المرادي » ^(١) ، بعد العلامة «عبد رب» لها من ==

(ت)

== «عبد سلام» ^(٢) والرواية تذكرها لاشتمالها على مطلب معمول عنه وهو أهمية قول الهدايا ، وهي هذه :

« محمد بن محمود قال حدثني سليمان بن حفص عن أبي بصير حماد بن عبد الله القندي عن ابراهيم بن مهزيار قال كنت اتي حيران قد وجهت اليك ثمانية دراهم كانت اهديت الي من طرسوس ، دراهم منهم ، وكهرت أن أردّها على صاحبها أو أحدث فيها حدثاً دون أمرك فهل تأمرني في قول مثلها أم لا ؟ لأعرفها انشاء الله وأنتهي الى أمرك . فكتبت وفرأته اقبل منهم اذا اهدي اليك ، دراهم أو غيرها ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يرد هدية على يهودي ولا نصري » ^(٣)

(١) قوله (ولا محال للحمل على المرادي) لا يعني أن يكون « شعب » (وهو شعب بن يعقوب العفرقومي من أجنة أصحاب الصادق والكاظم «عليه السلام») ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي) ليس قرية قاطعة على أن كما روى عن « أبي بصير » فهو « الأسدي » لا « المرادي » ، لامكان روايته عن الأخير أيضاً ، بل وجدنا روايته عنه في الكشي أيضاً على مايلي :

« حماد ، قال حدثنا معاوية عن شعب العفرقومي ، عن أبي بصير ، قال سألت أنا عبد الله «عبد سلام» عن امرأة تروحت ولها روح تظهر عليها ؟ قال ترجم المرأة ويضرب ==

(١) رجال الطرس ، (١) ص ٤١٤ من النسخ الاسرف

(٢) اختيار معرفة الرجال (الكشي) - (١١٣٣) ج ٢ ص ٨٦٨

(م)

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على ضرب من التقية لأنهما موافقان لمذاهب كثير من العامة، ويحتمل أن يكون المراد بهما إذا جفت أعضاء الطهارة بتفريط من جهته فيحتاج أن يجدد غسلها فيأخذ ماء جديداً ويكون الأخذ لها أحداً للمسح حسب ماتضمنه الخبر «الأول».

وأما الخبر «الثاني» فيحتمل أن يكون المراد بقوله (بل تصع

(ك)

= الصَّحاح ^(١) لا يخلو من بعد ^(٢).

و(الوجه الأول) حس، وما اعترض عليه بأن الجمهور فائتوب بالمسل لا بالمسح فينبغي حمله على مسح الخُفِّ ونحوه عندهم، مدفوع، بأنَّ أب حنيفة، وجماعة منهم جؤروا المسح، وأوجبوه بماء حديد ^(٣)

(ت)

= الرجل مائة سوط لانه لم يسأل (الى آخر الحديث) ^(١)

والمراد من «أبي بصير» هـ هو «المرادي» لا «الأسدي» كما صرح به في الحديث المذكور بعد هذا الحديث وبإياه قد سبق في التحقيقات في أبي بصير أنفاً

(١) انظر «المختلف» ص ٢٥ من ٥.

(٢) ص (٣٩٥) من هذا المجلد قراجع.

(٣) راجع «الحصل المتبين» ص ١٧ - ١٨.

(م)

يدك في الماء) إنما أراد به الماء الذي بقي في لحيته أو حاجبيه وليس فيه أن يضع يده في الماء الذي في الأناة أو غيره، فإذا احتمل ذلك لم يعارض ما قدمناه من الأحبار، والذي يدل على التأويل الذي ذكرناه.

١٧٥ هـ ما أخبرني به الشيخ (رحمته) عن أحمد بن محمد عن أبيه

عن سعد بن عبد الله عن موسى بن جعفر بن وهب عن الحسن بن علي الوشاء عن خلف بن حماد عن أخيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلاة؟ قال: إن كان في

(ك)

— وأما (التأويل الثاني) ^(١) فمردود بقوله «بفصل رأسه» ^(٢)، وقوله: «بما في يدي من البدن» ^(٣).

وكذا قوله (ط) «(وَأَمَّا الْحَبْرُ الثَّانِي الْخ) لَأَنَّهُ قَالَ «أَمْسَحْ بِمَا فِي يَدَيَّ مِنَ الْبَدَنِ» فَكَيْفَ يَنْهَاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَيَأْمُرُهُ بِالْأَحَدِ مِنْ لَحْيَتِهِ أَوْ حَاجِبِيهِ -

قوله: (أخبرني به الشيخ) (الحديث - ١٧٥) مرسل ^(٤)، وقال الفاضل المحشي (تفسيره): «المراد أن ينسى مسح رأسه فلا يدري مسح أم لا، والأستاذ الصلابة وقيل الظاهر (وهو في الوضوء) قد ير «(إنه)

(ت)

(١) الذي ذكره الشيخ (رحمته) في الحديث (١٧٤) بقوله «ويحتمل أن يكون المراد بهما إذا جُفَّتْ أَعْضَاءُ الطَّهَارَةِ الْخ»

(٢) في الحديث الرقم ١٧٣.

(٣) في الحديث الرقم ١٧٤

(٤) لوجود لفظ «عن أخيه» في هذا الحديث.

(م)

لحيته بلل فليمسح به ، قلت : فإن لم يكن له لحية ؟ قال : يمسح من حاجبيه أو من أشعار عينيه .

(ك)

= ولا يخفى ما فيه بل الأولى جريه على طهره ، وإعادة الصلاة مراد ولم يذكر ، لأن الزوال ليس عنه ، وحديثه معه دلالة على عدم وجوب الموالاة بمعنى المتابعة ، بل بمعنى الجفاف كما سيأتي (سنة ١٤٠٥هـ) .

(م)

٣٤- باب كيفية المسح على الرأس والرجلين

١٧٦- ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبيه
عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أبي
أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: مسح الرأس
على مقدمه.

١٧٧- ٢- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) قال: أخبرني جعفر بن محمد بن
قولويه عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن
(ك)

٣٤- (باب) كيفية المسح على الرأس والرجلين

(أخبرني الحسين) (الحديث - ١٧٦) صحيح، لكن قوله عن أحمد بن محمد بن محمد بن
يحيى، صوابه عن محمد بن أحمد بن يحيى (كما لا يخفى)
وكون محل المسح مقدم الرأس مما لا خلاف فيه -
قوله (أخبرني الشيخ (رحمه الله)) (الحديث - ١٧٧) مجهول شاذان، ومعمّر^(١).

(ت)
(١) أما معمّر معمم، وأما شاذان فلا، لأنه معروف ومذكور في كتب الرجال وموثق
بل معتدل.

«١٧٦» التهذيب ج ١ ص ٦٢ ح ١٧١ و ص ٩١ ح ٢٤١

«١٧٧» تهذيب ج ١ ص ٦١ ح ١٦٧، الكافي ج ٣ ص ٢٩ ح ١.

(م)

محمد بن شاذان بن الخليل النيشابوري عن معمر بن عمر عن أبي جعفر (عنه السلام) قال : يعجزى من مسح الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل .

(ك)

= وبه استدلل من أوجب المسح ثلاث أصابع . لأن الإجراء مما يسعمل في أقل الواجب ، فكيف دلاله مفهوم صعب وما دل على المشهور من الاكتفاء بمسحه يوي ، فيحمل هذا وأمثاله على الاستحباب .
مع أن صدره أن الممسوح يعني أن يكون مقدار ثلاث أصابع ، ولو كان آلة المسح أصبعاً واحدة .

(ت)

= قال انجاشي في ترجمة به افضل : الفصل من شاذان بن الخليل أبو محمد الأردني النيشابوري ، كان أبوه من أصحاب يونس وروى عن أبي جعفر الثاني ، وقيل عن الرضا أيضاً (عنه السلام) وكان ثقة ، أحد أصحاب الفقهاء والمتكلمين وله حلالة في هذه الطائفة .^(١)
قال سيدنا الحوثي (طاب ثراه) وكلامه صدر في أن قوله (وكان ثقة يرجع إلى والد الفصل لا إلى نفسه) ، والأقوال كان ثقة وأحد أصحابنا محمد (كان أبوه) أي قوله (ثقة) جملة مستأنفة .^(٢)
وقال انكشي في ترجمة محمد بن مسار (٣٧٩) : قد روى عنه لعسل وأبوه ويونس =

(١) رجال النجاشي (٨٤٥) من ٣٠٦ ط قم

(٢) معجم الرجال ج ٩ من ٨ ط قم

(م)

١٧٨ ٢- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحدهما (عليهما السلام) في الرجل يتوضأ وعليه العمامة قال: يرفع العمامة بقدر ما يدخل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه.

(ك)

قوله (وأخبرني الشيخ) (الحديث - ١٧٨) مرسل ^(١)، لكنه موافق لمشهور، وللأصل أيضاً.

(ف)

ومحمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن والحسين بن سعيد لأهوار بن أسد بن داود وأيوب بن نوح، وغيرهم من العدول واشتقت من أهل العلم ^(١). وقد وثقه العلامة (رحمته الله) أيضاً حيث ذكره في القسم الأول من إتحافه قائلاً «شادان بن الحسن بن أصحاب يوسف» ^(٢).

فقول جَدِّنا الشَّارِحِ (رحمته الله) (مجهول شادان) غريب، ولعله (رحمته الله) بحث عنه في عنوان (شادان) فلم يجده لأنه ذكره الجاشي في ذكره (انفصل) والكشي في ترجمة (محمد بن سنان) كما علمت، لكنَّ العلامة قد ذكره في محله، فكيف جئنا به!

(١) لوجود جملة (عن بعض أصحابه) في الحديث

«١٧٨» التهذيب ج ١ ص ٩٠ ح ٢٣٨

(١) اختيار معرفة الرجال (الكشي) ج ٢ ص ٧٩٦

(٢) إتحافه ص ٨٧ - نصف لأشرف

(م)

١٧٩ ٤ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن

محمد بن اسماعيل بن بريع عن ظريف بن ناصح عن ثعلبة بن ميمون
عن عبد الله بن يحيى عن الحسين بن عبد الله قال : سألت أبا عبد الله
(عنه السلام) عن الرجل يمسح رأسه من خلفه وعليه عمامة باصبعه
أيجزیه ذلك ؟ فقال : نعم .

فلا ينافي ما قدمناه من أنه ينبغي أن يكون المسح بمقدم الرأس
لأنه ليس يمتنع أن يدخل الإنسان أصبعه من خلفه ومع ذلك فيمسح
بها مقدم الرأس ، ويحتمل أن يكون الخبر خرج مخرج التقية لأن ذلك
مذهب بعض العامة .

(ك)

قوله (سعد) (الحديث - ١٧٩) مجهول بأشراك الحسين بن عبد الله ^(١) ، والحمل
على التقية جيد .

(ت)

(١) الحسين بن عبد الله ، وقع بهد العنوان عدة رجال من أصحاب الصادق (عنه السلام)

كما يلي :

١ - الحسين بن عبد الله المحلي الكوفي ٢ - الحسين بن عبد الله الأرجاني ٣ - الحسين بن
عبد الله بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ٤ - الحسين بن عبد الله الكوفي ، إلا أن كلهم
مجهولون ^(١) فلم يعلم مراد السيد الشارح (١) من قوله (مجهول بأشراك الحسين بن عبد الله)
إذ ليس فيهم من علم حاله .

«١٧٩» التهذيب ج ١ ص ٩٠ ح ٢٤٠

(١) صحيح المجال ج ١ ص ٢٢٢ ٢٢٣ طبع في دار

(م)

١٨٠ ٥- فأما ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المسح على الرأس ؟ فقال : كأني أنظر إلى عكته^(١) في قفاه أبي يمر عليها يده وسألته عن الوضوء يمسح الرأس مقدمه ومؤخره فقال : كأني أنظر إلى عكته في رقبة أبي يمسح عليها فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه أخيراً من حمله على التقية لا غير .

١٨١ ٦- وأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى رفعه إلى أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في مسح القدمين ومسح الرأس فقال : مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما

(ك)

قوله . (أحمد) (الحديث - ١٨٠) صحيح والعكّة : نظي أُندي في الحلد من السمن .

قوله (سعد) (الحديث - ١٨١) مرفوع ، مرسى

(ت)

١٨٠» التهذيب ج ١ ص ٩١ - ٢٤٢

(١) العكّة : ما انطوى وشئ من لحم البطن حمله عكراً وعكراً .

١٨١» التهذيب ج ١ ص ٨٢ ح ٢١٥ .

(م)

فالوجه في هذا الخبر أيضاً التقية لأنّ في الفقهاء من يقول
بمسح الرجلين ويقول مع ذلك باستيعاب العضو ظاهراً وباطناً،
ويحتمل أن يكون أراد ظاهرهما وباطنهما أعني مقبلاً ومدبراً على
ما بين القول فيه .

(ك)

(ت)

(م)

٣٥- باب مقدار ما يمسح الرأس والرجلين

١٨٢ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد

وأبيه محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن

(ك)

٣٥- (باب) مقدار ما يمسح من الرأس والرجلين

قوله: (أخبرني الشيخ...) (لحديث - ١٨٢) صحيح، والمراد بسعل هنا، السعل

العربي الذي يكون معقد شراكه الكعب بالمعنى المشهور، أو قريب منه

(وحيث) فإن كان المراد الكعب بالمعنى المشهور^(١)، كتاب الاستيعاب =

(ت)

(١) أي قبة القدم، قال به الشهيد الثاني، والمراد من (قبة القدم) العظم الناتج

على ظهر القدم، هذا هو المعنى المشهور عند الفقهاء من (تكبير) لورد في الآية

الشريعة، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُفَيْشِ (المائدة - ٦) ودارته المعنى عبر =

١٨٢٥ التهذيب ج ١ ص ٩٠ - ٢٣٧، وكافي ج ٣ ص ٢٥ - ٥

(١) التلمذ ج ١ ص ٧٦ طبعه الشريف

(م)

زرارة وبكير ابني أعين عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال في المسح :
 تمسح على التعلين ولا تدخل يدك تحت الشراك وإذا مسحت بشيء
 من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبك إلى أطراف الأصابع فقد
 أجزأك

(ك)

= الطولي والعرضي حاصلين .

وان أريد « الكعب » بما قبله العلامة ، من أنه المنعصل الواقع بين الساق
 والقدم ^(١) . وهو الحق والسدلول عليه بالأخبار المعسرة . ثم يحصل منه
 الاستيعاب طولاً .

مع أن المشهور وجوبه ، بل ربما أذعي عليه لإجماع يعزى إلى التحديد الواقع
 في الآية .

(وحينئذ) يريد أن صار إلى عدم وجوب الطولي كالعرضي كما صار إليه بعضهم ،
 وذلك عليه الأخبار التي هـد منها ، حملاً لإية على تحديد الممسوح لا المسح .
 وقد أن يكون المراد بالعل ، نوع الآخر منه ، وهو ما كان معقد شراكه عقب
 القدم ، والشراك واقع في طول القدم من الطرفين

(وحينئذ) فلا استيعاب الطولي حاصل بخلاف العرضي ، وهو جائز ، لأنه قد نقل =

(ت)

= مشهور وهو معصّل نسق وانقدم وهو محارر سهد الأثر . ، في (الآلية) وعلامة ^(١)
 في (المحتف) ^(٢)

(١) انظر « المحتف » ص ٢٤ من ١٥ و « لقو عد » ص ١١ من ١١

(١) المصدر

(٢) المحتف ص ٢٤ من ١٥ ، والقواعد ص ١١ من ١١

(م)

(ك)

= الاجماع على عدم وجوبه .

(فان قلت) اذا أريد الشراك الواقع في عرص القدم ، وهو السرع المشهور منه في الحجاز ، فهل فيه دلالة على أن المراد من الكعب معناه المشهور ؟
(قلت) قد استدلل به المحقق «ر» صاحب (المدارك) ^(١) ، وعيره عليه ردأ لما قاله العلامة «ر» ^(٢) .

(وظننى) أنه بالدلالة على ما صار اليه العلامة «ر» أولى ، لأن قوله «له السلام» . «ولا تدخل يدك الح» فيه إشارة الى أنه قد بقي من محل المسح شيء ، لا يحتاج الى تداركه بإدخال اليد ، وليس ما فوق الشراك الا المسافة التي بينه وبين الكعب بمعنى المفصل .

وقوله «له السلام» : «واذا مسحت بشيء من رأسك الح» كالصريح في عدم وجوب الاستيعابين .

وحيث قد عرفت أن المشهور هو وجوب الطولي ، فاحمله على أن يكون معناه كونه تحديداً لمسافة المسح ، يعني اذا مسحت ما بين الأصابع الى الكعب ، كماك ، ولو كان باصبع واحدة ، ولا يحتاج الى وضع الكف كله والمسح به .
وقد أستدل من ظاهر هذا التحديد على ما صار اليه المحقق «ر» في (المعتبر) ^(٣) ، من عدم وجوب إدخال الكعب في المسح . =

(ت)

(١) انظر «مدارك الاحكام» ج ١ ص ٢١٩ .

(٢) راجع «المختلف» ص ٢٤ من ٥ و «القواعد» ص ١١ من ١١ .

(٣) راجع «المعتبر» ص ٣٨ من ١١ .

(م)

١٨٣ - عنه عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن محمد بن يعقوب
عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن شاذان بن الخليل
النيشابوري عن يونس عن حماد عن الحسين قال : قلت لأبي عبد الله
(عليه السلام) : رجل توضأ وهو معتم وثقل عليه نزع العمامة لمكان
البرد ؟ فقال : ليدخل أصبعه .

(ن)

والعلامة (ره) في (المهمل) على الوجوب^(٣٢٥) وأجاب عن هذا الحديث ، بأن ذلك
قد يستعمل فيما يدخل فيه المبدأ ، كقولك : (له عيدي مائتين واحد إلى عشرة) فإن
الواحد داخل قطعاً .
قال بعض المتأخرين : (وهو بغير وضوء) لأن العرف في مثل هذا دال عليه ، دون
ما نحن فيه .

(أقول) دعوى العرف في دلالة العرف لا تحل من بعد

وقد استدل بظاهره أبصاً ، على عدم وجوب الإبداء بالأصابع ، وقد عرفت

حقيقة الحال

قوله : (عنه عن أبي القاسم) (الحديث - ١٨٣) مجهول^(٣٢٦) ، ورواه في (التهذيب) =

(ت)

(١) انظر (المستتهن) ج ١ ص ٦٤ و ٦٥

(٢) شاذان بن الخليل الشاشي عن أبي السيد الشارح (ره) وقد مضت تعليل

عليه في الحديث (١٧٧) فراجع .

(م)

١٨٤ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن

أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن
الرضا (ع) السلام قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع
كفّه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى طاهر القدم، فقلت:

(ك)

= بطريق صحيح ^(١) فلا نصر جهالة هذا، ويدل على ما هو المشهور من الاكتفاء
بمسمى المسح.

والمراد برفع القدم تحتها عن موضع لمسح بتريه قوله (ع) السلام: «يقدر
ما يدخل له» ^(٢)

قوله (محمد بن يعقوب) (الحدث - ١٨٤) صحيح، وفي (الكافي) ^(٣)، وبعض
نسخ هذا الكتاب، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وهو
الصواب، فيكون الأول (ابن هبش).

و«قال»، في قوله «قال برصعس» بمعنى «فعل».

قال بن لأثير إن العرب تجعل «العين» عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على
غير الكلام، فتقول: «قال بيده»، أي أحده، و«قال برجله»، أي مشى، و«قال بشو» =

(ت)

(١) راجع «التهذيب» ج ١ ص ٩٠ ح ٢٣٩ (تلاحظ صحة السند)

(٢) راجع الحديث بالرقم ١٧٨ من الكتاب.

(٣) راجع «الكافي» ج ٢ ص ٣٠ ح ٦

«١٨٤» التهذيب ج ١ ص ٦٤ ح ١٧٩، «الكافي» ج ٢ ص ٣٠ ح ٦

(م)

جعلت فداك لو أن رجلاً قال بأصبعين من أصابعه ألا يكفي؟ فقال .
لا ، لا يكفي فمحمول على الفضل والاستحباب دون الفرض
والإيجاب .

(ك)

= أي ربه ، وكل ذلك على المحاذ والآنح (١)
وفي (الكافي) هكذا : قال بأصبعين من أصابعه ؟ فقال لا إلا بكفه ، (٢)
واسمى واحد

وما ذكره الشيخ (٣) من التأويل حسن ، لعدم لدنيل بظاهره
قال في (المتهنى) : ويكوف قوله (صلى الله عليه وسلم) : لا إلا بكفه ، من قيل قوله (صلى الله عليه وسلم)
: لا صلاة لجدار المسجد إلا في المسجد (٤)

(نعم) قال صاحب (المذكّر) (ص ١٠٠) : ولولا الإجماع المفقول في (المعتبر) و
(الندرة) على أنه يكفي في مسح الرجلين مسحه ولو بأصبع واحدة ، لأمكن أنقول
بوجوب المسح بالكف كلها لهذه الرواية ، فإن لمعبد يحكم على لمطلق
ومع ذلك فلا احتياط هنا مما لا يسعي بركه ، لصحة الخبر وصرحته ، وإجمال ما =

(ت)

(١) انظر نهاية الس الأثير ج ٤ ص ١٢٤ (مادة قال)

(٢) الكافي ج ٣ ص ٣٠ ح ٦ .

(٣) راجع المتهنى ج ١ ص ٦٤ من ٨ .

(٤) في نسخة (لا بكفه)

(م)

١٨٥ ٤ - فأما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن بكر بن صالح

عن الحسن^(١) بن محمد بن عمران عن زرعة عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا توضأت فامسح قدميك ظاهرهما وباطنهما، ثم قال: هكذا فوضع يده على الكعب وضرب الأخرى على باطن قدميه ثم مسحهما إلى الأصابع.

فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الباب الذي قل هذا من جملة على التقية لأنه موافق لمذهب بعض العامة ممن يرى المسح على الرجلين ويقول باستيعاب الرجل وهو خلاف للحق على ما بيناه.

(ك)

— ينافيه^(١)، وهو جيد.

قوله (أحمد بن محمد) (التحديث - ١٨٥، ضعيف، قال العلامة «...» في (الخلاصة). وإن بكر بن صالح ضعيف جداً كثير التفرّد بالعرائض، وهذه الرواية من الغرائب^(٢).

(ت)

(١) انظر «مدارك الأحكام» ج ١ ص ٢٢١، و«المعصر» ص ٣٧، و«الذكر» ص ٣٢، و«الذكر» ج ١ ص ١٨ من ١٥

(٢) راجع «الخلاصة» للعلامة (٢) ص ٢٠٧ ط النصف الأشرف، ورماء النحاشي أيضاً بالضعف^(٢).

١٨٥٥ «التهدب» ج ١ ص ٩٢ ج ٢٤٥

(١) في نسخة (الحسين)

(٢) رجال النحاشي (٢٧٤) ص ١٠٨ ط قم

(م)

والذي يدل على ما قلناه أيضاً

١٨٦ ٥- مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه

ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى

عن حريز عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر (ع) السلام : ألا تخبرني من

أين علمت وقلت أن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟

(ك)

قوله ٥ (محمد بن يعقوب) (الحديث ١٨٦) صحيح

قال شيخنا الهادي (ع) في (مشرق الشمس) : قد يوهم أن قول زرارة
للإمام (ع) السلام : « ألا تخبرني من أين علمت وقلت » يوحي انصاعه عليه بسوء الأدب
وضعف العقيدة (وجوابه) أن زرارة كان محتجاً بمخالطة علماء العامة ، وكانوا
يبحثون معه في المسائل الدينية ، ويطلبون منه الدليل على ما يعتقد حقيقته ، فأراد
أن يسمع منه (ع) السلام ، ما يستغنهم به ، والا فحسب عقيدته مما لا يحوم حوله شئ
ولا ريب .

وربما قرأ بعض مشايخنا (م) أين علمت) بناءً لمتكلم ، يعنى أي علم بذلك ،
ولكن أريد أن تخبرني بدليله لأحتج به عليهم ، وصححه (ع) السلام ربما يؤيد
ذلك ، (انتهى) (٣٣٥).

وذكر هذا المصنوع في (الحمل المتين) أيضاً بعبارة قريبة من هذه ، إلا أنه قال =

(ت)

(١) انظر « مشرق الشمس » ص ٣٤٤

(م)

فضحك ثم قال : ياررارة قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونزل به الكتاب من الله لأن الله يقول . «اغسلوا وجوهكم» فعرفنا أن الوجه كله ينبغي له أن يغسله ، ثم قال «وأيديكم الى المرافق»^(١) ثم فصل بين الكلامين فقال : «وامسحوا برؤوسكم» فعرفنا حين قال «برؤوسكم» أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه . فقال : «وأرجلكم الى الكعبين» فعرفنا حين

(ك)

أن زرارة أراد أن يستمد من الإمام (عليه السلام) ما سكت به العامة ، وبرّد شهباهم ، فعبر بتلك العبارة من دور تأمل ، معتمد على رسوم ولأبيه وحلوص عمده ، وثقاع علم الإمام (عليه السلام) بما قصده بذلك السؤال ،^(٢) هذا كلامه .

(أقول) أما نصيبه (عليه السلام) من محاطة العامة وإن كان صحيحاً ، إلا أنه لا يحدح اليه في هذا المقام ، بل مثل هذه الدقيقات من زرارة ، ولستخص عن معرفه لدس ، بما شأ من ثبوت قدمه في العلم ، وصحت التحقيق ، ولذا ما كان يقع بما كان يقع به غيره ، بل كان يأتي الى الإمام (عليه السلام) في وقت حلوله فسأله عما أراد ولذا يرى الأحاديث المنقولة بطريق زرارة حائيه من انتفية الاماقل .

وكان زرارة يقول لمن سأل الإمام (عليه السلام) بخلاف ما أفشى به زرارة : أنه أهدك من جراب سورة^(٣) إلى الفتوى ما أفشى به الإمام (عليه السلام) ، فيرجع المقور به به (عليه السلام) ويذكر له كلام زرارة ، فيقول (عليه السلام) : «صدق زرارة ومن يحمل ما يحتمله زرارة»

(ت)

(١) انظر «الجل المنين» ص ١٦

(٢) راجع «اختيار معرفة الرجال» ج ١ ص ٣٨٢ (التعليمة) .

(٣) (فوصل اليدين الى المرفعين بالوجه فعرّفنا أنه ينبغي بعد أن يسلا الى المرفعين) ويده في الفتنة

(م)

وصلهما بالرأس أنَّ المسح ببعضهما^(١)، ثم سنَّ ذلك رسول الله
(صلى الله عليه وآله) للناس فضيَّموه، ثم قال: «للمَّ تَجِدُوا ماءً فتيَمِّمُوا
صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه»، فلما وضع الوضوء
عمن لم يجد الماء أثبت بعض^(٢) الفسل مسحاً لأنه قال: «بوجوهكم

(ك)

وصلت اليدين من الأمام (على التمام) كما يكون من سوء العقيدة إذا كان الغرض محزّزاً
للحدان، وعدم عماد صدق الدلائل لا يظهر الدليل، وأما إذا كان الغرض التبرُّع في
للعلم ومعرفة الدلائل، فلا يدلُّ على سوء أدب، وكذا قوله: «من دون تأمل» بل
هو صادر عن تأمل كما لا يخفى.

ويؤكد فيه شذوثة سوء أدب أو اعتقاد، سببه لا من (على التمام)، ولصرَّح له به، لأنه
(عنه السلام) كان يحدِّث أصحابه على التذوُّب مع سائر الناس، الذي لا يحلب عليهم تركه
نصفاً من الدين، بل ولا الأدب، وترك التذوُّب معه (على التمام) مما يوجبهما
وأما امرأة بناءً (لكنكم) فلا يحتمل بعده وتأنيده بصحكه (على التمام) أبعد، فإنه
حيثُ يكون الكلام منه على حقيقته من عدم معرفة الدليل وحتاجه إلى استعادته
منه (على التمام).

وأما صحكه (على التمام) فكما يحتمل لتحزِّي رراره، كذلك يحتمل أن يكون إشارة
إلى وضوح الدليل وتكرُّره، كما يقول بعضهم: «من أين علمت أنَّ صلاة الظهر أربع
ركعات؟ فصحت ويصور»^(١) دليله ظاهر، فذكر الدلائل =

(ب)

(١) هي نسخة (على بعضها).

(٢) هي نسخة (بعض).

(م)

وأيدىكم منه»، ثم وصل بها و«أيدىكم»، ثم قال: «منه» أي من ذلك التيمم لأنه علم أن ذلك أجمع لا يجري على الوجه لأنه يعلق من ذلك الصعيد بعض الكف ولا يعلق ببعضها، ثم قال: «ما يريد ليجعل عليكم في الدين من حرج» والحرع الضيق.

(ك)

— ويؤيده قوله سبحانه: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ورب به الكذب الح» بمعنى أن دليله واضح من الكتاب، والسنة المستمرة، لأنها محمولة بالقول، من دون العمل وقوله تعالى: «وأيدىكم إلى المرافق»^(١) مما استدل به المرتضى، وابن إدريس (رحمهما الله تعالى) على حوار المكس^(٢)

(والجواب) أنه قد نص المرتضى وعمره على أنها^(٣) هي بمعنى (مع)، فيجب تنزيلها عنه لوعيداً بين الآية والأخبار المنتصنة لوصف الوضوء الباسي^(٤) وإن جعلت للانهاء، بكون المحديد للمعمول لا للعسل، كما يقال: «حصيت كفي إلى الريد»

ودلت أن بيد اطلاقات كثيرة في الشرع، مثل اطلاقها على يد القطع، ويد التيمم، وعلى الكل إلى المنكب.

(ن)

(١) سورة المائدة الآية ٦.

(٢) أي (إلى)

(٣) «لاتنصار» ص ١٣٧ (لحوامع الفقه) و«رسائل لشريف المرتضى» ح ١ ص

٢١٣ (جواب الموصليات الثالثة).

(٤) راجع «الانصار» ص ١٣٧ وكذا راجع «لذكرني» ص ٨٥ س ١٤

(م)

(ك)

= (وحينئذ) ولمراد (ولله العالم) أن يد الوضوء ، لى يحب عليها من ها الى ها وقوة (منه كلام) ، ثم فصل بين الكلامين ، المراد أنه سبحانه عاير بين العسل والمسخ بدخول الباء وعدمه ، وهذا منه (من كلام) بصريح يكون الله ها لمسيحس ، فلا يحسن قول من جعلها ها لمطلق الاضواء^(١)

كما لا يحسن نكاره سبويه ، لها في سبعة عشر موضعاً من كتابه^(٢) مع أن الأصمعي صرح بمحيثها له ، وأتى له شواهد كثيرة^(٣) ، ولا شك أن الأصمعي أعرف بمواقع كلام العرب ، وسبويه رحل أعجمي قد سكن بغداد بركة من الرمد ، وحصل بيه وبين الكسائي محادثة على مسألة الرسور^(٤) ، فسافر الى شيراز ومات بها ، وفره معروف قد رأياه ولم يره وقد اشهر بين أهل شيراز أن كل من لم يكن له فربحه نصيب الى فهم مسائل النحو فيأتي الى قبره سبويه ، وسمي عنه ، يحصل به ما طلب وأرد ، ولا ريب أنه اشتهر عامي ، لا معول عليه .

(ت)

(١) راجع « السهيد » ج ١ ص ٦٠ من الحديث ١٦٧

(٢) حكاهما الشيخ الهائي في « المحل المتين » ص ١٦

(٤) « المسألة الرسورية » مشهورة قد نظمها شعراء وهي محادثة وقعت بين الكسائي وسبويه في هذا المثل قال الكسائي : لعرب تقول كنت أظن أن الرسور أشد لسعاً من النحلة ود هوائها ، فقال سبويه : ليس المثل كذا بل ددا هو هي فقال انكلام ووقع النحل الخ انظر ابن حنكاد ج ٣ ص ٤٦٤ وه معنى السب : لاس هشام في الباب الأول في حرف اذا .

(م)

(ك)

— (والعجب) من العلامة (د) كيف تابعه في كتابه (بهذيب الأصول) ^(١) ، إلا أن كثير التصانيف كثيراً ما يعتبره المعلة ، والا فهو (د) قد صرح بما فسا في كتب الاستدلال ^(٢)

وقوله (عنه السلام) ، (فصعوه) أراد في زمانه (متردب) ^(٣) ، وفي (التهديب) وفي بعض السح (فصيعوه) يعني بعد النبي (متردب) ^(٤) .
وقوله (متردب) : لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ^(٥) .

قوله « فَتَيَمَّمُوا » معناه « قصدوا »

وأما « الصعيد » فقال الجوهرى هو اسرب ^(٦)

وقال أبو عبيدة : به اسرب الحاصل الذي لا يحاطه مسيح ولا رمى ^(٧)

وقال الزجاج هو وجه لأرض سوء كان برأياً أم عره ^(٨) ، ونقل عن ابن الأعرس أيضاً ^(٩)

ومن هذا لاختلاف حيف فهذه (متردب) في التيمم بالحجر ، لم تمكن من =

(ب)

(١) راجع « بهذيب الأصول »

(٢) راجع « المستهين » ج ١ ص ٥٩ س ٣٤ .

(٣) سورة المائدة الآية ٦ .

(٤) « صحاح اللغة » ج ٢ ص ٤٩٨ .

(٥) حكاة في « مشرق الشمس » ص ٣٣٨ .

(٦) حكاة في « مجمع البحرين » ج ٢ ص ٨٥ .

(٧) حكاة في « المعبر » ص ١٠٣ س ٣ .

(م)

(ك)

= التراب

وكذا وقع الاختلاف في «لطِيب» فقبل هو الطاهر، وقبل هو الحلال، وقبل هو
المُتَبَيَّن دون ما لا يُتَبَيَّن كالسجعة، وأَيَّدوه بقوله تعالى: «وَأَبْلُدُ الطَّيِّبِ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ
بِأَذْنِ رَبِّهِ» (١).

والأَوَّل هو مختار مصري أصحابنا (روى عن أبيه)

وقوله تعالى: «فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ» قال شيخنا الهادي (ره) «هَذَا يُدْعَى أَنَّ فِيهِ
دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ أَعْمَالِ التَّيَمُّمِ مَسْحُ الْوَجْهِ، لِعَطْفِهِ بِالْمَاءِ التَّعْقِيبِيَّةِ عَلَى قَصْدِ
التَّصْعِيدِ مِنْ دُونِ تَوْسُطِ الصَّرْبِ، فَيَتَأَيَّدُ بِهِ مَا ذَهَبَ لِيهِ الْعَلَامَةُ (ره) فِي (الْهَيْئَةِ) (٢)
مِنْ حُجُورِ مَقَارِبَةِ بَيْتِ التَّيَمُّمِ لِمَسْحِ الْوَجْهِ، وَأَنَّ صَرْبَ لِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ بِمَرَّةٍ
اعْتِرَافًا لِمَاءِ فِي الْوُضُوءِ» (٣) وهو حسن

وأما (من) في قوله: (منه) فقبل إنها لا تنداء، العاية، والتصمير عائد إلى التصعيد
وقيل هي لتبسة، والتصمير عائد إلى الحدث المدبول عليه بقوله سبحانه: «أَوْ
بِجَاءٍ أَخَذَ مِنْكُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ» (٤)

(وأورد عليه) لروم قطع الصمير عن الأقرب، وإعطائه للأبعد، ويكون كلمة (منه)
تأكيداً، لا تأسيساً، إذ السببه تهمهم من الفاء.

(ن)

(١) سورة الأعراف الآية ٥٨.

(٢) نظر في نهاية الأحكام ج ١ ص ٢٠٣.

(٣) راجع في مشرق الشمس ج ١ ص ٣٣٩.

(٤) سورة المائدة الآية ٦.

(م)

(ك)

— وقيل إنها للتبعض ، والصمر للصعيد ، كما نقول (أحدث من الدرهم) و(أكثت من الطعام) وإليه ذهب صاحب (الكشاف) ، بل ادعى أنه المتهوم لا غير ^(١) ، وتفسير الإمام (عليه السلام) صريح فيه ^(٢).

وفي الآية بمعونة تفسيره (عليه السلام) دلالة على ما ذهب إليه ابن الحنبل (ره) من اشتراط غلوق شيء من التراب بالكمين فيمسح به ^(٣).

والعلامة (ره) في (المتن) بعد أن استدلل من حاشيت ابن الحنبل (ره) على اشتراطه بالآية النكرية (أجاب) بأن لفظة (من) فيها مشتركة بين التبعض وابتداء الغاية ، فلا أولوية في الاحتجاج ^(٤).

ولا يحقن ما فيه ، بعد ورود هذا النص الصريح (وأبعد منه) قول العلامة والشهيد (رحمهما الله) إن في الآية دلالة على عدمه وقوله (عليه السلام) : «لأنه علم الخ» تعليل لقوله «أنبت» ^(٥) بعض الغسل مسحاً يعني =

(ت)

(١) راجع (الكشاف) ج ١ ص ٢٧٠.

(٢) أي تفسيره (عليه السلام) في رواية زرارة المسحوث بها.

(٣) حكاه عنه في «المختلف» ص ٥٠ من ٣١ ، ولم يفتقر عليه في «المبسوط».

(٤) راجع المنتهى ج ١ ص ١٤٨ من ٤.

(٥) وفي بعض النسخ (أنبت لغسل مسحاً) مكان (أنبت بعض الغسل مسحاً).

والأول هو الأصوب .

(م)

(ك)

أنه تعالى جعم بعض المعسول ممسوحاً حيث أتى بالياء التبعيضية ، لأنه يعلم أن ذلك التراب الذي يعلق بالكف لا يحري عليه كله ، بل إما يحري على بعضه ، فعلى هذا يكون التيمم بمعنى المتيمم به .

وقوله (عليه السلام) : « ما يريد الله الحج » معناه كما قال المفسرون ^(١) ، أن ليس عزم الله سبحانه من مطلق التكليف أو بالطهارة مشقتكم ، بل يريد أن يطهركم من الأحداث والذنوب ، أو ما يريد الله أن يجعل الحرج عليكم بالتكاليف الشاقة مثل تحصيل الماء على كل وجه ممكن ، بل بنى على الظاهر فقبل التيمم ، ولا كلف فيه بإصال التراب إلى جميع اليدين ، ولا إلى جميع أعضاء الوضوء ، بل إلى بعضه

(ت)

(١) مهم الطبرسي في مجمع البيان ج ٣ ص ٢٥٩ .

(م)

٣٦- باب الأذنين هل يجب مسحهما مع الرأس أم لا ؟

١٨٧

١- أخبرني الشيخ (رحمته الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت أبا جعفر (ع) السلام، إنَّ أناساً يقولون : إنَّ بطن الأذنين من الوجه وظهرهما من الرأس ؟ فقال : ليس عليهما غسل ولا مسح .

١٨٨

٢- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن يونس عن علي بن رئاب^(١) قال : سألت أبا عبد الله (ع) السلام، الأذنان من الرأس ؟ قال : نعم

(ك)

٣٦- (باب) الأذنين هل يجب مسحهما الح

قوله (أخبرني الشيخ (رحمته الله)) (الحديث - ١٨٧) مؤثر بين فضال ، وعنه موسى الأصحاب (وصحبه الله عليهم)

قوله (الحسين) (الحديث - ١٨٨) صحيح ، وقد قال به «الرُّهَرِيُّ» من علماء .

(ت)

«١٨٧» التهذيب ج ١ ص ٤٥ ح ١٥٦ الكافي ج ٣ ص ٢٩ ح ١٠ .

«١٨٨» التهذيب ج ١ ص ٦٢ ح ١٦٩ .

(١) عن نسخة (رمس)

(م)

قلت : فإذا مسحت رأسي مسحت أذني ؟ قال : نعم ، كأنني أنظر إلى أبي في عنقه عكته وكان يحمي رأسه إذا جزّاه كأنني أنظر والماء ينحدر على عنقه .

فمحمول على التقية لأنه موافق لمذاهب العامة ومتاف لظاهر القرآن على ما بيّناه في كتاب (تهذيب الأحكام) .

(ك)

— لجمهور ، فأوجب عليهما تعويلاً على قوله (مراد به) ، سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه وبصره ، وكأنه لم يسمع بالاصافة لأدنى ملايسة

(م)

٣٧- باب وجوب المسح على الرجلين

١٨٩ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان عن سالم

(ك)

٣٧- (باب) وجوب المسح على الرجلين

قوله : (أخبرني الشيخ رحمه الله) (الحديث - ١٨٩) مجهول ، لأنَّ (سالم) (١) مشترك (٢) و (غالب) مهمل .

(ت)

(١) الصواب سالمًا وغالبًا .

(٢) أي مشترك بين سالم الأثني ، وسالم بن أبي حفصة ، وسالم بن هذيل ، وسالم الجعفي ، وسالم المكي .

من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وليس فيهم موثق حتى يقال بالاشتراك وكذا حال غالب فإنه غالب بن الهذيل الأسدي الشاعر ، وغالب الجعفي ، كلاهما من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) غير موثقين لكنهما مذكوران في رجال الشيخ فلا معنى للاهمال أيضاً^(١) .

١٨٩٩ التهذيب ج ١ ص ٦٣ ح ١٧٧ .

(١) انظر رجال الطوسي باب العين (٢ - ٣) ص ١٣٢ ط الجف الأنشرف .

(م)

وغالب بن هذيل قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المسح على الرجلين ؟ فقال : هو الذي نزل به جبرئيل (عليه السلام) .

١٩٠ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن

العلاء عن محمد^(١) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : سألت عن المسح على الرجلين ؟ فقال : لا بأس .

١٩١ - وأخبرني الشيخ (رحمته الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد

عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن محمد بن سهل قال : قال أبو عبد الله (عليه السلام)

(ك)

قوله : (وبهذا الاسناد) (الحديث - ١٩٠) صحيح ، وفي (التهذيب) (١) وبعض

النسخ ها (عن العلاء عن محمد بن مسلم) وهو الصواب ، وقد سقط من ها وهو وإن كان ظاهره التحيير ، إلا أنه مماثلة مع المحالين نقيضاً

قوله : (وأخبرني الشيخ) (الحديث - ١٩١) مجهول به (الحكم) ، وأما (محمد بن

سهل) فليس هو (ابن اليسع) لأنه من رجال الرضا (عليه السلام) (٢) وفي التهذيب (محمد =

(ن)

(١) انظر «التهذيب» ج ١ ص ٦٤ ح ١٧٨ .

(٢) وفي «رجال الجاسي» أنه روى عن الرضا وأبي جعفر (عليهما السلام) .

«١٩٠» التهذيب ج ١ ص ٦٤ ح ١٧٨ .

(١) في نسخة (عبد الله)

«١٩١» التهذيب ج ١ ص ٦٥ ح ١٨٤ . كما في ج ٣ ص ٣١ ح ٩

(٢) رجال الجاسي ص ٢٦٠ مد السعد الأشرف

(م)

يأتي على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة ، قلت :
وكيف ذلك ؟ قال : لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه .

١٩٢ - وأخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد
بن يحيى عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد
عن أبي همام عن أبي الحسن (عليه السلام) في وضوء الفريضة في كتاب
الله قال : المسح ، والغسل في الوضوء للتنظيف .

(ك)

= (بن مروان) ^(١) ولعله الأولي .

ويستمد منه أنَّ أوامر القرآن محمولة على الوجوب .

قوله . (وأخبرني الحسين) (الحديث - ١٩٢) صحيح

وقوله (عليه السلام) . (والغسل) يجوز أن يكون المراد الغسل الواقع قبل ^(٢) الوضوء

الذي روى العامة أنه (عليه السلام) أمر به ، وصار سبباً لاشتباه الحكم عليهم . =

(ت)

(١) «التهذيب» ج ١ ص ٦٥ ح ١٨١ .

(٢) هكذا في «الأصلية» وفي «المحمدية» (بعد) ح ل ، والصواب (بعد) بدل

(قل) كما في «مشرق الشمس» ص ٢٩١ وشهد له قوله «يجوز أن يرد الخ»

ووجه الشبهة أنَّ النبي (صلى الله عليه وآله) أمر بغسل الأعقاب ، ولم يجعله جزءاً من الوضوء ،
ولعله لأزالة الجاسة ، فاشتبه الأمر عليهم وجعلوه بدل المسح .

(م)

.....

(ك)

= روى أنه توضأ فغسل رجله ، ثم قال : « هذا وصوء لا يعمل الله الصلاة إلا به »^(١)
وقال ابن أبي عمير : « ويل للأعقاب من النار »^(٢) توعد على ترك الغسل
وهذه الرواية إن صححت يجب حملها على استظيف لمشار إليه بهذه الرواية
ويجوز أن يراد أنه يستحب غسل الرجلين قبل الوضوء للطهارة ، حتى يحوي
المسح على عضو نظيف .

ويحظر بالبال أن هذا الحديث محمول على النفث من جهة خاصة ، وهو أن
جماعة من المخالفين ، ودود الظاهري ، والناصر للحق ، وحرم عمير من الريدي ،
ذهبوا إلى وجوب الجمع بين غسل الأرجل ومسحها ، فانوا قد ورد لكتاب
بالمسح ، ووردت السنة بالغسل ، فوجب العمل بهما معاً ، ككثر من العبادات التي
وجب بعضها بالكتاب ، وبعضها بالسنة ، وأن براءة الدمة لا تحصل بقيتاً إلا به^(٣) ،
فكانه منه انتفاء ، قال : المثل الذي يستبعد من أنه فائده لستف
(ظريفة) ولقد أعجني جواب أخاب به بعض أهل مذهبنا من انظراف ، لما كان
في بغداد موصلاً ومسح ، ثم رآه رجل من أكاره لمخالفين ، فحاف منه ، وعسل =

(ت)

(١) رجع « سنن اندر قطني » ج ١ ص ٧٩ (ب) صفة وصوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
(٢) .

(٢) راجع « صحيح البخاري » ج ١ ص ٤٩ باب ٢٧ و ٢٩ و « سنن ابن ماجه » ج ١ ص ٥٤
باب ٥٥ و « سنن الدارمي » ج ١ ص ١٩٢ باب ٣٥

(٣) حكاها في « مشرق الشمسين » ص ٢٨٦ و « تذكرة الفقهاء » ج ١ ص ١٨ من ١١

(م)

١٩٣ ٥- الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة قال . قال لي : لو أنك توضأت فجعلت مسح الرجل غسلاً ثم أضمرت أن ذلك من الفروض ، لم يكن ذلك بوضوء ، ثم قال ابدأ بالمسح على الرجلين فإن بدا لك غسل فغسلته فامسح بعده ليكون آخر ذلك المقروص

(ك)

== رجله ، فأعرض عنه ، وقال ما هذا الجمع بين الحكيم^١ فأجابه بأن هذه المسألة قد ورد فيها الخلاف ، والنزاع بين الله سبحانه وبين أبي حنيفة ، قاله سبحانه قل «وَأَمْسَحُوا بِأَرْجُلِكُمْ» وأبو حنيفة حاله وقال بالعمل ، فأد مسحت خوفاً من الله ، وعسلت خوفاً من أهل دين أبي حنيفة كأت وأصرأت ، فصحت وحكى سبيله قوله . (الحسين بن سعيد) (الحديث - ١٩٣) صحيح

وقوله (ص) «فجعلت مسح الرجلين غسلاً» معناه ومعه (والله العليم) أنه لو عسلت موضع المسح ، وقصدت أنه العرض المأمور به ، ولم يمسح مره أخرى كما يستمد من آخر الحديث على تقدير أحد معسسه ، لم يكن ذلك الوضوء صحيحاً وبعض الأصحاب لما جعل بين الغسل والمسح عموماً وخصوصاً من وجه ، ساء لشيوخنا في (الذكرى) ^(١) ، فتصادق على إمرار اليد مع احترياب البسير ، وتحقق الغسل خاصة مع انتهاء الأول ، والمسح مع انتهاء الثاني ، وحيثما انفردت سبهما في صورة التصادق معاً هو القصد والارادة ، طوى ^(٢) هذا الحديث على كلامه هذا . =

(ت)

(١) راجع «الذكرى» ص ٧٨ س ١٩ .

(٢) (طوى) فعل ماضى جواب لقوله السابق (وبعض الأصحاب لما جعل المسح

(م)

(ك)

= وقال : « معناه أنَّ المسح يحصل في صحن العسل ، فإذا غسل وقصد المسح في

ضمه أجره ، ولو قصد حقيقة العسل وحدها لم يحره » ^(١)

وأئذه مؤيد بالأحار الواردة في العسل شبه بالدهن ، فإنهما يصدقن عليه

(والحق) أنَّ بينهما التباين الكلّي ، كما هو مذهب البعض الآخر ، لورودهما

متناسمين متقابلين في الكتاب ، والسنة ، واللغة ، والعرف ، وتفصيل فاطع للشركة ،

وعدم قصد العسل مع تحققه لا يخرج عن كونه عللاً الاسم يتبع الحمض ، لا

النية ، وكونه ماء الوضوء لا يخرج عن ذلك أيضاً

وأما العسل الشبيه بالدهن ، فمما لا يصدق عليه المسح أيضاً ، لأنكم قد اشتهرتم

الجريان فيه

وأما المسح فهو عبارة عن استعمال الرطوبة والمداوة ، ولهذا ترى الأحبار

منصّفة لقوله (ب) « ثم مسح بعسل الودي » وما فرب هذه العبارة شدة إلى أنه

لو بقي على اليد ماء كثير بعد العسل ، لكان يسمى أن بمسح بعسله ، لا بكله مثلاً

يحصل الجريان فيكون غسلًا .

(وحيث) فقول شيخنا الشهيد (ره) في (الدكرى) . « ولا يمدح قصد كثر الماء

لأجل المسح لأنه من بلل الوضوء ، وكذا لو مسح بماء جار على العنق ، وإن أفرط

في الجريان لصدق الامتثال ، ولأنَّ العسل غير مقصوده » ^(٢) ، لا يحسن ما فيه ^(٣) =

(ت)

(١) راجع « مدارك الأحكام » ج ١ ص ٢١٥ و « الذخيرة » للسروري ص ٢٠ س ٢٤

(٢) راجع « الدكرى » ص ٧٨ س ١٩ .

(٣) قوله (ره) ، (لا يخفى ما فيه) خبر لقوله السابق (فقول شيخنا الشهيد (ره) انج) وذلك =

(م)

(ك)

== سَيِّمَا تَعْلِيلُهُ الْآخِيرُ

وقوله «وبالسلام» «فإن بدا لك غسل فعلته» قال شيخنا البهائي (أعزى الله برهانه) في (مشرق الشمس) «المتصوب في قوله «فعلته» يعود إلى المصدر الذي في ضمن الفعل، كأنه قال فعلت عللاً، ومثله شائع معروف في كلام العلماء، وقصده على المفعولية المطلقة، ويحور جمعه معمولاً به على إرادة العصور

وقوله «وبالسلام» «فإن بدا لك غسل» يحتمل معنيين، أن يكون المراد أنك إذا مسحت رجلك، ثم بدا لك غسلهما للتصنيف ويحور، فامسحهما بعد ذلك مرة أخرى.

وأن يراد أنك إذا غسلت رجلك قبل مسحهما، فامسحهما بعد الغسل والحمل على هذا المعنى هو الأولى، فإنه هو المطبق على قوله «وبالسلام» (ليكون آخر ذلك المبروض) من غير تكلف، ولأن المسح لا يكرر فيه والظاهر أن الموالاة لا تموت بعمل الرجلين في الأثناء، (د. اسرع فيه) (انتهى) (١)

وكتب في حاشية الكتاب على قوله (من غير تكلف)

«وجه التكلف ظاهر، فإن المسح المبروض هو الأول لا الثاني، ولعل المراد ما يجانس المبروض، ولا يحض أن ظاهر المعنى الأول لا تلائم الموالاة، بمعنى المتابعة» (٢) =

(ن)

== لأن الغسل والمسح لباسا من العناوين القصدية، بل انهما حققتان مسلمات، كما أشار إليه الشارح (د. اسرع فيه).

(١) راجع «مشرق الشمس» ص ٣٠٦.

(٢) المصدر

(م)

١٩٤ ٦- فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد المدايني عن مصدق بن صدقة عن عمارة بن موسى عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يتوضأ الوضوء كله الأرحليه ثم يحوض الماء بهما خوضاً؟ قال: أجزأه ذلك.

فهذا الخبر محمول على حال التقية فأما مع الاختيار فلا يجوز إلا المسح عليهما على ما بيناه.

(ك)

== هذا كلامه (١)، وهو جيد متين، لا عار عليه ويستفاد من هذا الحديث حكم آخر، وهو جوار المسح على الرجل المملولة، وسيأتي بقية الكلام فيه (٢).

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ١٩٤) موثق (١)، وقال بن الجبيل (٢) من تطهر الأرحليه، فدهمه أمر حجاج منه إلى أن يحوض بهما بهراً، مسح يديه عليهما وهو في النهر، إن تناول حوضه وحاف جماف ما وضأه من أعصائه، وإن لم يحف / لم يحف / كان مسحهما بعد خروجه أحب إلى وأحوط (٣) =

(ت)

(١) لو حود مصدق بن صدقة، وعمارة بن موسى بن أبي عمير، في السد كما مضى في

ج ٦٤

(٢) رجع والمخلف ص ٢٦ من ١٣٠٩

(م)

١٩٥ ٧- فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أيوب

بن نوح قال : كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن المسح على
القدمين ؟ فقال : الوضوء بالمسح ولا يجب فيه الا ذلك ومن غسل
فلا بأس .

قوله (عليه السلام) (ومن غسل فلا بأس) محمول على التنظيف لأنه
قد ذكر قبل ذلك فقال : الوضوء بالمسح ولا يجب فيه الا ذلك فلو كان
الغسل أيضاً من الوضوء لكان واجباً وقد فصل ذلك في رواية أبي
همام التي قدمناها حيث قال : في وضوء الفريضة في كتاب الله

(ك)

= قال العلامة (ره) في (المختلف) بعد نقل هذا «وكان والدي يجمع ذلك كله ، ولا
يحير مسح الرجلين وعليهما رطوبة ، وليس بعداً من الصواب ، لأن المسح يجب أن
يكون بداوة الوضوء ، ويحرم التحديد ، ومع رطوبة الرجلين يحصل المسح بماء
جديد» (انتهى) (١)

(أقول) يجوز أن يكون كلام بن الحميد (ره) إشارة إلى هذا الحديث ، إلا أنه حملة
على حال الضرورة

قوله : (سعد بن عبد الله) (الحديث - ١٩٥) صحيح ، ويجوز حملة على التفة ، أي
ومن غسل حال التفة فلا بأس .

(ت)

(١) المصدر

(م)

المسح ، والفسل في الوضوء للتنظيف .

١٩٦ ٨ - فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن عبيد الله بن

المُنْبَه عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن
 آبائه عن علي (ع) قال جلست أتوضأ فأقبل رسول الله
 (صلى الله عليه وآله) حين ابتدأت في الوضوء ، فقال : لي تمضمض
 واستنشق واستن^(١) ثم غسلت ثلاثاً فقال قد يجريك من ذلك المراتان ،
 ففسلت ذراعي ومسحت برأسي مرتين ، فقال : قد يجريك من ذلك

(ك)

قوله : (محمد بن الحسن) (الحديث - ١٩٦) ضعيف ، قال الفاضل المحشي
 (ص ٢٠٥) (المسح) يقال له (عبيد الله وعبيد) فكأن لمطة (اس) وقعت هارئة ، فانه
 الذي روى عنه الصفار ، ولم يجد في الرجال عبيد الله بن المسح (انتهى)
 ويمكن حمل هذا الحديث وأصراره على ما حكاه بعض المفسرين من أن المسح
 كان واجباً قبل برون آية المسح ، فلما برئت أبطلت ذلك الحكم ، وهذا هو الذي
 أدخل الشبهة على الجمهور في قولهم إنه (ع) كان يعمل رجله في
 الوضوء (١) .

(ت)

(١) حكاها الشارح في «شرح التهذيب» ص ٢٠٥ (المحطوط) حيث كان فيه
 «قال شيخنا الحواسري في حمله على النية نظر ، والأولى حمله على أن ذلك قبل
 نزول آية المسح» .

(م)

المرّة ، وغسلت قدمي ، فقال : لبي يا علي حلّل بين الأصابع
لا تتخلّل بالنار .

فهذا خبر موافق للعادة وقد ورد مورد الثقة لأنّ المعلوم الذي
لا يتخلّج فيه الشك من مذاهب ائمتنا (عليهم السلام) القول بالمسح على
الرجلين وذلك أشهر من أن يدخل فيه شك أو ارتياب ، بين ذلك رواية
هذا الخبر كلهم عامة ورجال الزيدية وما يحتضنون بروايته لا يعمل به
على ما بين في غير موضع .

(ك)

== وتوجيه الثقة فيه أنها في نفس الحديث ، لأنّ الحديث عند العامة من
المشهورات ، فكأن علي بن الحسين (عليه السلام) حدّث بهذا الحديث أنه يريد عن علي
عليه السلام ، وفاقاً لما اشتهر بين المحالّمين من صحته ، فتدبر
وقوله «ترى به» (١) «واستن» قال ابن الأثير في حديث السواك «أنه كان يستنّ بعود
من الأراك» الإنسان استعمال السواك ، وهو استعمال من «الامسيك» (٢) أي يمرّه
عليها (٣) .

(ت)

(١) هكذا في «الأصل» لكنّ انصباب فيه «الاسان»

(٢) راجع «نهاية ابن الأثير» ج ٢ ص ٤١١ (مدّة سنّ)

(م)

٣٨- باب المضمضة والاستنشاق

١٩٧ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن محمد بن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى

(ك)

٣٨- (باب) المضمضة والاستنشاق

قوله (أخبرني الشيخ (رحمه الله)) (الحديث - ١٩٧) مؤن (١١) ، وضمير التنبيه الظاهر أن مرجعه كان متقدماً ، إما في حديث سابق ، أو في صدر هذا الحديث ، فدما قطعه عما قبله وأحد منه موضع الحاجة بقي الضمير بالمرجع ، ويقع مثله كثيراً يظهر لمن نتع الأصول التي أحدث هذه الأصول الأربعة منها .

(ويعجبي) كلام وقع لاس الأثير في كتاب (إحكام الأحكام) في المضمضة قال : «أصل هذه اللفظة التحريك ، ومنه مصمص العاس في عصبه ، واستعمل في الوضوء لتحريك الماء في الفم» - ورد في توجيه استحباب المضمضة ، والاستنشاق - «أن صفات الماء ثلاثة : أن يكون يُدرك بالصر ، وأنظعم يُدرك بالدوق ، وأن يريح يُدرك بالشتم» =

(ت)

(١) لوجود عثمان بن عيسى لرؤاسي ، وسماعه بن مهزيك لواقفيس ، في السد كما

مضى في ح ٨ .

(م) عن سماعة قال : سألته عنهما ؟ قال : هما من السنة فان نسيتهما لم يكن عليك إعادة .

١٩٨ ٢ - وبهذا الاسناد عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن مالك بن أعين قال . سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن من توضع ونسي المضمضة والاستنشاق ثم ذكر بعد ما دخل في صلاته . قال : لا بأس .

(ن)

= وقد تمت هاتان السنتان ، ليحتبر حال الماء قبل استعماله في الغسل (انتهى) وهو لا ينافي ما روي في الأخبار أن الغسل فيه ، تطيب الأصوات ، لأنها طرق الغراء وكذا تطيب الحياض من الفصالات (١)

قوله (وبهذا الاسناد) (الحديث - ١٩٨) مؤلف (٢) ، وهو مالك بن أعين ، هو «الجهني البصري» وليس هو أخو زرارة (٣) وهو يروي عن أبيه ، والصادق ، (عليه السلام)

وقال في حقه أبو جعفر (عليه السلام) ، «مالك أسم سمعته الحديث (١) (وتوفهم) بعض المتأخرين أنه «مالك بن أعين» الذي قيل في حقه أنه كـ =

(ت)

(١) «الحصان» ج ٢ ص ١٥٦ و «الوسائل» ج ١ ص ٣٠٥ ح ١٣ ، ولم يذكر في أخبارها لتعليل (بأنها طرق الغراء) بل ذلك مذكور في أخبار السواك

(٢) لوجود عثمان بن عيسى الرضائي الواقفي في السند كما مضى في ح ١٩٨

(٣) هكذا في الأصلية «ويكنى الصواب» (أخو زرارة) أو (من أخو زرارة)

(٤) «الكافي» ج ٢ ص ١٨٠ ح ٦ .

(م)

١٩٩ ٣- وبهذا الاستناد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير
عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : المضمضة
والاستنشاق ليسا من الوضوء .

قال : محمد بن الحسن الطوسي (رحمته الله) معنى قوله :
(منه السلام) ليسا من الوضوء أي ليسا من فرائض الوضوء وإن كانا من
سننه يدل على ذلك الخبر الأول الذي رويناه عن سماعة ويؤكد
ذلك أيضاً .

٢٠٠ ٤- ما أخبرني به الشيخ (رحمته الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه

(ك)

= محالفاً ، وأخرى كان مرجحاً ، وليس كذلك
(نعم) التوقف إنما هو في شأن عثمان بن عيسى فإنه لا يبعد كون حديثه من
عداد الضعاف .

قوله . (وبهذا الاستناد) (الحديث - ١٩٩) صحيح ، وتأويله (ما رواه) حسن ، وانظر
أن هذا الخبر وما في معناه ، إنما هو للرد على العامة ، فإن المشهور بينهم ، هو وجوب
المضمضة والاستنشاق في الطهارة

قوله : (ما أخبرني به الشيخ) (الحديث - ٢٠٠) موثق ^(١) ، وقد وضعها بعضهم =

(ت)

(١) وجه موثوقي هذا الحديث (أي عدم كونه صحيحاً) وجود أبي بصير في السند
الذي حسنه الشرح (ما يحكي بن القاسم الأسدي تقريرة رويته شعيب العرقوفي عنه لأنه =

(م)

عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عنهما ؟ فقال : هما من الوضوء فإن نسيتهما فلا تعد .

(ك)

= بالصحة (١) .

والعلامة (ره) في (المختلف) وصلها بالحس (٢)

والكل مبني على أن أبا بصير هو المرادي ، وليس كذلك ، فإن رويته شعيب المعرفوني عنه دالة على أنه يحيى بن القاسم لا غيره =

(ت)

= ابن اخته ، وزعم أن الأسدي واقفي .

(أقول) الكلام فيه من وجه (الأول) أن رويته شعيب عنه ليست دالة على أنه روى

من خاله لشهادة خاله أنه روى من أبي بصير لمرادي أيضاً

(الثاني) حسار كون أبي بصير الأسدي وقيلاً سواه بناءً من الإشراف في الاسم

والولدية (يحيى بن القاسم) مع يحيى بن القاسم الحداد الواقفي

وأول من وقع في هذا الاشتباه هو العلامة (ره) ثم تبعه فيه آخرون ومنهم السيد الشارح

(ره) وقد سبق ما أقول فيه مسوق في دين الحديث (١٧٤) ص (١٩٤) من هذا الكتاب

مراجع .

وتتبع ذلك أن هذه الرواية من الصحيح لا من لموثقات بلا اشكال كما ذهب إليه

المجلسي (ره) أيضاً .

(١) راجع «ملاذ الأخيار» للمجلسي (ره) ج ١ ص ٣٢٠ (في شرح الحديث)

(٢) راجع «المختلف» ص ٢١ ص ٢٥ .

(م)

٢٠١ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة إنما عليك أن تغسل مظهر.

(ك)

= وعبرة (التهديب) هكذا ، عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ، (١٩٩/١) وهو لصواب

وقوله (عليه السلام) (فلا تمد) يمكن فرده مصموم الماء ومسوحها ، والمعنى طاهر قوله . (محمد بن علي) (الحديث - ٢٠١) محبور (١) ، وكان بطاهره ابن أبي عقيل ، فلم يجعلهم فرضاً ولا سنة (٢) قال العلامة «...» هي (المختلف) ويمكن أن يكون مقصود ابن عقيل بالنسبة الواجب لاستعماله كثيراً في كونه (٣) ، وهو جيد (والأولن) في تأويله حمل الفريضة على الواجب القرآني ، والنسبة على ما علم وجوبه من سنة ، (مترادف من) فكون ردّاً على انعامه كما عرفت =

(ت)

(١) راجع «التهديب» ج ١ ص ٧٨ ح ٢٠٠.

(٢) بالقاسم بن عروة .

(٣) راجع «المختلف» ص ٢١.

(٤) المصدر

(م)

فألوجه في هذا الخبر أنهما ليسا من السنة التي لا يجوز تركها
فأما أن يكون فعلهما بدعة فلا يدل على ذلك

(ك)

= وقوله «ب» كلام في الحديث الآخر ^(١) (مما سن رسول الله «م» «م» أي مما
داوم على فعلهما وإن كانا مستحبين، كصوم شعبان
واطلاق السنة على هذين المعبين شائع ويمكن حمل كلام الشرح «ب» على
هذا أيضاً.

(ويؤيد) هذا التأويل قوله «ب» كلام. (أما عليك) لأنه ظاهر من الوجوب
وأما شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ حسن «م» «م» فلما استبعد رادة الواجب
من السنة، قال:

«ويمكن الدخول في الحديث من باب آخر، وهو إرادته عدم كونهما من ماهية
وجوباً واستحباً، وما قاله الشرح «م» من أن رواية عبد الله بن مسعود تدل على تأويله
محل كلام، لأن الخبر يدل على أن رسول الله «م» «م» سن المضمضة والاستنشاق
أما كونهما من سن الوضوء فلا يدل عليه»

ثم قال «وبالحملة لا يبعد أن يكون مراد ابن عقيل يعني كونهما من فرائض الوضوء
وسننه الداخلة فيه» (انتهى)

وهو وإن كان فيه نوع من البعد، إلا أن له صورة في الحمله
وقول شيخنا الهادي «م» «م» يمكن أن يكون الكلام وارداً في غسل الميت، وليس
فيه مضمضة ولا استنشاق عمداً ^(٢) بعيد جد

(ن)

(١) راجع الحديث (٢٠٢) من «الاستبصار».

(٢) حكاه عنه في «ملاذ الأحيار» ج ١ ص ٣٢١ و«مرآة العقول» ج ١٣ ص ٧٢

(م)

٢٠٢

٦- مارواه الشيخ عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين
ابن الحسن بن أبيان عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن

(ك)

قوله (مارواه الشيخ (١)) (الحديث - ٢٠٢) مجهول (١) ، وقوله (عليه السلام) :
(مماس) يجوز أن يكون معه أيهما من جملة سه (مراد به)، المصصة ، ويجوز أن
يكون إشارة إلى سر خاصه ، وهما من مصبها
(ويدل عليه) أن الصدوق (٢) قد نقل في كتابه أن لحمة عشرين ، خمس منها
في الرأس ، وخمس في الحنك ، فمألي في الرأس ، فالمصصة ، والاستشاق ،
والسواك ، وقص الشارب ، الحديث (٢)

ويأيد بهد ما نقلت عن الشيخ محمد (٣) كما لا يخفى
(إذا تحققت هذا كنهه) فاعلم أنه قد قال الفاضل صاحب (المدارك) (٤) : وقد
اشهر بين المأخزين استحباب كونهما ثلاث أكف ، ثلاث أكف ، وأنه مع اعوار
الماء يكفي الكف الواحدة ، ولم أفك له على شاهد
واشتراط جماعة من الأصحاب ، تقديم المصصة أولاً ، وصرحوا باستصحاب
إعادة الاستشق مع العكس

وقرب العلامة (٥) في (النهاية) حوار الجمع بينهما ، بأن يشتمل مرة ، ثم

(ت)

(١) بالقاسم بن عروة

(٢) انظر (العتيق) ج ١ ص ٥١ .

(م)

عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : المضمضة
والاستنشاق مما سنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

(ك)

يستشق مرة ، وهكذا ثلاثاً ، وانكل حساً (١) (انتهى)

(والجواب) أنّ اعترافه بعدم دليل التثليث ، قد اعترف به غيره أبصاً ، ونحن قد
وفقنا على دليله من (أمانى) شيخنا الشيخ الطوسي (رحمته) عن المصنف (طاب ثراه) بسند معتبر
أو صحيح في إمكانية طويته كبها مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى محمد بن أبي بكر ،
لما كان عامه على مصر ولحقه (عليه السلام) هكذا

« وانظر إلى الوضوء فانه من تمام الصلاة ، تمضمض ثلاث مرّات ، واستنشق
ثلاثاً ، واعسل وجهك ، ثم يدك اليمنى ، ثم اليسرى ، الحديث (٢)

وعدم وفوفهم عليه ، لعدم وجوده في الكتب الأربعة

وأما استحسانه لما قرّبه العلامة (رحمته) (فيرو عليه) أنّ الحديث المشهور الذي نقله
الشيخ (رحمته) في (التهذيب) (٣) ، وعمره (٤) المصنّف بقوله « ثم غسل يمينك
« (عليه السلام) جالس مع ابن الحبيبة ، وفيه ثم تمضمض ، ثم استنشق ، ولا شك أنّ (ثم)
للترتيب ، فذلك الحديث ، بمعونة حديث (الأمانى) يدلّ على المصنّف صريحاً ، =

(ت)

(١) راجع « النهاية » ج ١ ص ٥٦ و « مذكر الأحكام » ج ١ ص ٢٤٨ .

(٢) « أمانى الطوسي » ج ١ ص ٢٩ طقم ، و « الوسائل » ج ١ ص ٢٧٩ ح ١٩

(٣) « التهذيب » ج ١ ص ٥٣ ح ١٥٣ .

(٤) « الفقيه » ج ١ ص ٤١ ح ٨٤ .

(م)

(ك)

= فلا ينبغي حينئذٍ إلا الترتيب المشهور .

قال في (المختلف) - وهو بحث ، لا بد من تحقيقه ، وهو أن كيميت لأفعال
 المندوبة إذا غيّرت هل يكون حراماً أم لا ؟ الوجه أن المعبر ، ان عتقد مشروعيتها
 على الوجه الذي غيرها كان مأثوماً في اعتقاده إذا لم يسند فيه إلى الدين
 وإن لم يعتقد لمشروعيتها ، فالوجه أن الفعل يقع لأعياً لا إثم عليه ولا ثواب فيه
 (انتهى) (١) ، وهو حسن ، وما نحن فيه من هذا القبيل ، وكلامه في (المختلف)
 وارد فيه .

(ت)

(١) والمختلف ، ص ٢٦ س ٢ .

(م)

٣٩- باب التسمية على حال الوضوء

٢٠٣ ١- أخبرني الشيخ (رحمته الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن
الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن عبد الله
(ك)

٣٩- (باب) التسمية على حال الوضوء

قوله : (أخبرني الشيخ (رحمته الله) (المحدث - ٢٠٣) موسى^(١) ، وقال المصنف
المحضي : « كذا في نسخ الكتاب ، ولعله الحسن بن علي بن عبد الله بن المعيرة كما =
(ت)

(١) لوجود عبد الله بن المعيرة الواقفي في السند
قال الحاشي : « عبد الله بن المعيرة أبو محمد الحلبي مولى حذوب بن عبد الله كوفي
ثقة ثقة لا يعدل به أحد من حلالته ودينه وورعه ، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)^(١)
وعنه الشيخ من أصحاب الرضا (عليه السلام) أيضاً^(٢) .
وعنه الكشي من أصحاب الإجماع من أصحاب الكاظم والرضا (عليهم السلام) ، قال :
« أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصدقهم وأقرؤا لهم بالحق وانعم ، =

٢٠٣» التهذيب ج ١ ص ٣٥٨ ح ٧٢ ، الفقيه ج ١ ص ٤٩ ح ١٠١

(١) رجال الحاشي (٥٦١) ص ٢١٥ ط مم

(٢) رجال الطوسي حروف المعين (٤) ص ٣٧٩ ط النجف الأشرف .

(م)

(ك)

(ت)

= وهم ستة نفر آخر دون الستة الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وهم يوسف بن عبد الرحمن ، وصعوان بن يحيى بن يحيى السامري ، ومحمد بن أبي عمر ، وعبد الله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر^(١) وجعله العلامة (ره) في القسم الأول من «الحلاصة» قائلاً : «نعم ثقة لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه»^(٢).

لكنه مع هذه الجلالة مكث برهة من الزمان في الوفاء كما نعه الكشي قائلاً : «وجدت بخط أبي عبد الله محمد بن شاذان ، قال العبيدي محمد بن عيسى حدثني الحسن بن علي بن فضال قال قال عبد الله بن المغيرة كنت واقعاً فحججت عنى بلك الحالة ، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء ، فعلقته بالمطهر ثم قلت اللهم قد علمت طلستى وارادتي فأرشدني الى حبر الأديان !

فوقع في نفسي أن آتي الرضا (عليه السلام) فأتيت المدينة فوقف بابه فقلت للعلام قل لمولايك رجل من أهل العراق بالذات ، سمعت نداءه ، أدخل يا عبد الله بن المغيرة ، فدخلت ، فلما نظر إلي قال قد أجاب الله دعوتك وهذاك لديك ، فقد أشهد أنك حجة الله وأمينه على خلقه»^(٣) =

(١) اختيار معرفة الرجال (١٠٥٠) ج ٢ ص ٨٣٠ ط م

(٢) الحلاصة حروف المعين (٣٤)

(٣) اختيار معرفة الرجال (الكشي) (١١١٠) ج ٢ ص ٨٥٧

(م)

بن المغيرة عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال . من
ذكر اسم الله تعالى على وضوئه فكأنما اعتسل .

(ك)

== سبق، (انتهى) (١)

وقال المحقق المير محمد في الرد عليه «الحسن بن علي هو ابن فضال، ورواه
أحمد عنه كروايته عن عبد الله بن المعبر، وما أدري ما أساعت على توهم أنه عن
الحسن بن علي بن عبد الله بن المعبر بعد اتفاق السبع، مع أن العيص أعلى مرتبة
من أبي برويه عنه الحسن بن علي بن عبد الله بن المعبر»

والحسن بن علي بن فضال لشهرته وكثره روايته جدير بالاطلاق وحمله عليه
(أقول) هذا جند مع احتمال أنه (الحسن بن علي الوشاء) بقرينة (أحمد بن
محمد) عنه .

(ت)

— وقد روى هذه الرواية مصافاً إلى الكشي، محمد بن يعقوب^(١) والشيخ الصدوق^(٢)
والشيخ المفيد^(٣) (سهم الله) في كتبهم .

لكن مع هذا كله، قال سيدنا الحوثي (ره) «أن الرجل لم يشب وفقه، وهذه الروايات كلها
ضعيفة غير ماثرة المفيد في الاختصاص ولكنه أيضاً لا يمكن الاعتماد عليه لعدم ثبوت
نسبة الكتاب إلى الشيخ المفيد (نظر في)»^(٤) .

(١) تقدّم ذلك في كلام السيد الشارح (ره) في شرح الحديث (١٦٣) مر جمع

(١) الكافي ج ١ الباب ٨١

(٢) العيون ج ٢ الباب ٤٧ ح ٣١

(٣) الاختصاص ص ٨٤ في ترجمة عبد الله بن المغيرة

(٤) معجم الرجال ج ١٠ ص ٣٣٩

(م)

٢٠٤ ٢- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله وإذا لم تسم لم يظهر من جسدك إلا ما مر عليه الماء.

(ك)

قوله . (وأخبرني الشيخ ...) (الحديث - ٢٠٤) صحيح ، والمراد بالطهارة هنا الطهارة من الدنوس ، وبمعنى التسمية في هذه الأحاديث كان مطلقاً (١) إلا أن في صحيحه رواية عن أبي بكر (عليه السلام) «إذا وضعت يدك في الماء فقل بسم الله وبالله أجفني من التوابين واجعلني من المتطهرين» (٢) وهي رواية عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال يقول «بسم الله وبالله وخير الأسماء لله الدعاء» (٣).

(وحيث في) هذا المصطلح مأخوذ على ذلك المقيد ، أو أن ذلك المقيد من جملة أفراد ولعله الأول.

(ت)

(١) من حيث محل التسمية ، ابتداءً ووسطاً ، بخلاف الحديث الآتي الفاعل «إذا وضعت يدك في الماء قل الخ».

(٢) راجع «التهذيب» ج ١ ص ٧٦ ح ١٩٢ و«الوسائل» ج ١ ص ٢٩٨ ح ٢

(٣) راجع «التهذيب» ج ١ ص ٤٣ ح ٨٧ و«الوسائل» ج ١ ص ٢٩٩ ح ٧

(م)

٢٠٥

٣- وبهذا الاسناد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن داود المعجلي مولى أبي المعز عن أبي بصير قال : قال : أبو عبد الله (عليه السلام) يا أبا محمد من توضأ فذكر اسم الله طهر جميع جسده ، ومن لم يسم لم يظهر من جسده إلا ما أصابه الماء .

٢٠٦

٤- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : إن رجلاً توضأ وصلى فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) أعد صلاتك ووصوءك ، ففعل وتوضأ وصلى فقال : له النبي (عليه السلام) أعد ووصوءك وصلاتك ، ففعل وتوضأ

(ك)

قوله : (وبهذا الاسناد) (الحديث - ٢٠٥) مجهول ، والظاهر سقوط الواسطة بين (محمد بن الحسن بن الوليد) و(أحمد بن محمد بن عيسى) ولمعهود تكرر الصغار .

قوله : (الحسين بن سعيد) (لحديث - ٢٠٦) صحيح

فإن بعض الأصول « حمل الشرح » وإن كان طاهره لبعده إلا أنه مع الأصل ليس بذلك المعيد ، لأن كثيراً في بدو الإسلام لم يعرفوا وجه القرب لله تعالى ، خصوصاً الأعراب ، فربما كانوا يعتقدون أن الوضوء محض تطيب وإزالة أقدار ، ولا يعلمون -

(ت)

« ٢٠٥ » التهذيب ج ١ ص ٣٥٨ ح ١٠٧٦ ، الفقيه ج ١ ص ٥٠ ح ١٠٢

« ٢٠٦ » التهذيب ج ١ ص ٣٥٨ ح ١٠٧٥

(م)

وصلّى فقال : له النبي (عليه السلام) أعد وضوئك وصلاتك فأتى
أمير المؤمنين (عليه السلام) فشكى ذلك إليه ، فقال هل سميت حين
توضأت ؟ قال : لا ، قال : سم على وضوئك ، فسقى وصلّى ،
فأتى النبي (صلى الله عليه وآله) فلم يأمره أن يعيد .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمل التسمية فيه على التبة التي ثبت
وجوبها ، فأما ما عداها من الألفاظ فإنما هي مستحبة دون أن تكون

(ك)

= أنه عبادة من الله تعالى يسم الله فيها ، أي يقصد بها الله ، ولا يكون لغيره من العايات ^(١)
(أقول) ومع هذا التوجيه فهو بعيد أيضاً ، للروم تأخير البيان عن وقت الحاجة من
النبي ومن علي (عليهم السلام) ، والأولون حملها على معناه الحقيقي ، ويكون
الغرض الحث على الإنابة بالنسبة المتكدة سياسة للأمة ، وبطاماً للدين ، كما شرح
قطع الصلاة لندارك لأدب وإقامة ، وكما روي أنه (عليه السلام) أمر بإحراق بيوت
من لم يحضر الجماعة ، وقد كانوا يصلّون في بيوتهم ^(٢)

وفي (المعتبر) أجاب بأنهم في السند ، لمكان الأرسان ، ولو قال مؤمنين ابن
أبي عمير يعمل بها الأصحاب ، معاً ذلك ، لأن في رجائه من ضمن الأصحاب فيه ،
وإذا أرسل ، احتمل أن يكون الراوي أحدهم =

(ت)

(١) حكى مثل ذلك في «الحدث» ج ٢ ص ١٥٣ عن صاحب «رياض المسائل

وحياض الدلائل»

(٢) «النفية» ج ١ ص ٣٧٦ ح ٩٢ و «عبد الأعمال» ص ٢٧٦ ح ٦

(م)

واجبة فرضاً ، يدلّ على ذلك قوله (عليه السلام) في الخبرين الأولين (إنّ من لم يسمّ طهر من جسده ما مرّ عليه الماء) فلو كانت فرضاً لكان من تركها لم يظهر شيء من جسده على حال لأنه لا يكون قد تطهّر .

(ك)

ولأنّه تخصيص بالأحرار المتضمنة لكتفه وصوّه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولأنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد بهتمّ بالمندوب لما فيه من العصبية ، فكوب الإعادة على الاستحياب ^(١)

(أقول) وهذا هو الأحسن ، وهو الذي قلناه سابقاً

(ت)

(١) «المعتبر» ص ٤١ (السطور الأخيرة) .

(م)

٤٠ - باب كيفية استعمال الماء في غسل الوجه

٢٠٧ ١ - أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى عن معاوية بن حكيم عن ابن الغيرة عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : إذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء فإنه إن كان ناعساً فزع واستيقظ وإن كان برداً فزع ولم يجد البرد .

(ك)

٤٠ - (باب) كيفية استعمال الماء في غسل الوجه

(أخبرني الحسين) (الحديث - ٢٠٧) مرس (١) ، و حاصله أن الاستيقاظ ، والمرع مترتب على الصلوة ، لا أنه لما به المطلوب منه ، حتى يرد ما قيل به من أن المقربة (٢) .

(ت)

(١) لوجود لفظ (عن رجل) في الخبر .

(٢) حكاه المحقق في « ملل الأختار » ح ٣ ص ٤١ عن العاصم لتسري في

شرح الحديث

(م)

٢٠٨ ٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبيه عن ابن
المغيرة عن السكوسي عن جعفر (عليه السلام) قال : قال رسول الله
(صلى الله عليه وآله) لا تضربوا وجوهكم بالماء إذا توضأتم ولكن شتّوا^(١)
الماء شتاً

(ك)

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٢٠٨) ضعيف على المشهور^(١) ، ولا
يحمي ما في الذي ذكره (١٠) من وجه الجمع ، لأنّ الحوار كان راجعاً إلى (الأوّل)
(٣١٣/٣) كان خارجاً عن حقة الأمر الوارد في العبادات ، لأنه لا معنى بحمل الأمر على
الجواز فيه .

وإن كان راجعاً إلى (الثاني)^(٢) فأظهر في المساد ، وقد قيل في وجه تجمع =

(ت)

(١) لوجود اسماء بن أبي رباب السكوسي في السند ، فإنّ المشهور ضعفه ، لكن
الشيخ في « العدة » و المحقق في رسالته « المزية » وثقاه وادعيا الإجماع على العمل
برواياته ، وبناءً عليه وعلى غيره من الامارات ذهب المحدث لبوري في « المستدرک »
والمحقق المامقاني في « التنقيح » وسيدنا الحوئي في « المعجم » إلى وثاقه
وقد أسلف القول فيه في ديل الحديث (٦٢) فراجع

(٢) أي الأمر بصق الماء على لوحة الوارد في ح (٢٠٧)

وقوله (كان خارجاً عن حقة الأمر) لأنّ حقة الأمر عبارة عن طيب الشيء مع الجمع
من نقيضه فلا يوافق الحوار الذي معناه تساوي الطرفين

(٣) أي الشهي عن صرب الوجه بالماء الوارد في ح (٢٠٨) =

(م)

فالوجه في الجمع بينهما أن نحمل أحدهما على الندب والاستحباب والآخر على الجواز والإنسان مخير في العمل بهما.

(ك)

: أمور

(أحدها) ماقاله شيخنا البهائي «عبارة» من أَنَّ (الأوّل) ^(١) محمول على ما إذا كان ناصباً، و(الثاني) ^(٢) على غيره، وهو قريب من لفظ الحدث.

(ثانيها) أَنَّ الأمر بالصفق يراد به الصرب بالكف مع الماء على الوجه، والنهي عن الصرب يراد به رمي الماء من غير إيصال اليد إلى الوجه، لأنّ «الصم» هو الصرب الذي له صوت.

(وثالثها) أن يراد بهما إيراد الماء على الوجه بسرعة وشدة على وجه يتمرق عليه، وهو الزئزئ، والآخر الصرب على وجه / لا / يتمرق به الماء على الوجه، والمسمي الصرب على وجه لا يوجب التفرق.

وربما أمكن أن يكون المراد في الحديث الأوّل صفق الوجه بالماء قبل الوضوء بهذه الوجوه الأربعة أوجهها الأوّل ^(٣).

وقوله «باعتدال» (ولكن شئوا) قال المحقق الميرزا محمد (أبار الله برهانه) فيه «إذا» =

(ت)

= وقوله (أظهر في العباد) لأنّ الهي ولو كان تزيهياً معناه يفتضي عدم تساوي الطرفين والجوار مقتضاه لتساوي.

(١) أي الأمر بالصفق.

(٢) أي النهي عن صرب الوجه بالماء.

(٣) في هامش الأصل هكذا. الذي للشح محمد، والأخيران للعاصم ميرزا محمد

صاحب الرجال «ب» منه عفي عنه.

(م)

.....

(ك)

حُتْمٌ أَحَدُكُمْ قَمِيْشٌ عَلَيْهِ الْمَاءُ أَيْ قَمِيْشُهُ عَلَيْهِ رِشَاءٌ مَسْرُوفًا ، الشَّيْءُ انْقَضَى الْمَقْطُوعُ ،
وَالسَّيْرُ الصَّبْرُ الْمَتَّصِلُ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ بَنِ عُمَرَ كَمَا يَسِرُّ الْمَاءُ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا يَشْتَبُهُ ،
أَيْ يَجْرِيهِ عَلَيْهِ وَلَا يَفْرُقُهُ ، كَذَا فِي نَهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ ^(١) (فَعَلَى هَذَا) لَطَهَرَ السَّيْرُ
الْمُهْمَلُ ، لَكِنْ فِيمَا رَأَيْنَا مِنْ سَجِّ كِتَابِي الشَّيْءِ «...» وَ(تَكَامَى) بِالسَّيْرِ الْمَمْعَمَةُ «
(انتهى)

وَلَكِنْ مُوَافَقَةً حَدِيثًا لِحَدِيثِ بَنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (كَمَا لَا يَحْتَمِي)

(ت)

(١) رَاجِعٌ : نَهَايَةُ ابْنِ الْأَثِيرِ ج ٢ ص ٥٠٧ مَادَّةُ (شَيْءٌ)

(م)

٤١- باب عدد مرّات الوضوء.

٢٠٩ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة ابن أيوب عن فضيل بن عثمان عن أبي عبيدة الحدّاق قال : وضأت أبا جعفر (ع السلام) بجمع وقد مال فناولته ماء فاستنجى ثم أخذ كفاً فغسل به وجهه ، وكفاً غسل به ذراعه الأيمن ، وكفاً غسل به ذراعه

(ك)

٤١- (باب) عدد مرّات الوضوء

قوله : (أخبرني الشيخ) (الحديث ٢٠٩) صحيح بناءً على ما سُدّم من أنّ «الفصيل» مصقراً ومكثراً واحداً ، نصّ عليه الشيخ «» في (الرجال) ^(١) (وقد ناقش) بعضهم في صحة هذا الحديث مناقشة طويلة لا معول عليها وقد عدّه صاحب (المستقى) ره من الضّحاح ^(٢) ، وهو النقاد البصير بمعرفة =

(ت)

(١) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٧٠.

(٢) «نظر» مستقى الحمام «ح ١ ص ١٦٩

(م)

الأيسر ثم مسح بفضلة الندى رأسه ورجليه .

٢١٠ ٢- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد

ابن عثمان عن علي بن أبي المفيرة عن ميسرة عن أبي جعفر

(ك)

= أحوال الأسانيد ، وقد سبق شرح هذا الحديث ^(١) فارجع اليه .

قوله (وبهذا الاسناد) (الحديث - ٢١٠) حسن ، وقد احتفت الأراء في سد هذا

الحديث فعده بعضهم من المحاميل بناءً على عدم وجود «الميسرة»

وأما صاحب (المتقى) و(حبل المتين) ^(٢) فقد عداه في الحساب

قال في (المنتقى) بعد أن أورد هذه الرواية «هكذا أورد الحديث هـ ، وفي

موضع من (التهذيب) ^(٣) عن (مُيسرة) وفي موضع آخر عن (مُسَر) ^(٤) وحيد

فيكون الطريق حسناً ، والمذكور في كتب الرجال (مُسَر) لا (مُيسرة) ولظهر أن

الحاق (الهاء) نصحيح ، لأن الطريق اليه في المواضع الثلاثة واحد ، فاحتمال العدد

منتف (انتهين) ^(٥) =

(ن)

(١) تقدّم الحديث بالرقم (١٧٢) .

(٢) راجع «الحبل المتين» ص ١٨ ح ٣ وص ٢٣ ح ٧

(٣) راجع «التهذيب» ح ١ ص ٨٠ ح ٢٠٥ ، وص ٧٥ ح ١٨٩

(٤) وفي هامش «الأصلية» هكذا «ومُسَر بضم الميم وفتح لاء المساء الحياية

وكسر السين المهملة المشددة» (مه عفي عنه)

(٥) راجع «المتقى» ج ١ ص ١٥٤ .

(م)

(مبى التلام) قال: الوضوء واحدة واحدة ووصف الكعب في ظهر القدم.

(ك)

= (وبعضهم) ^(١) عذّه من الضحاح بناءً على أنّ (مُبَرَّر) الثمة.

(نعم) الكلام في توثيق علي بن أبي المعيرة، وهذه عبارة النجاشي

الحسن بن علي بن المعيرة الربيدي الكوفي ثقة هو، وأبوه روى عن السافر
والصادق عليه السلام، وهو يروي كتاب أبيه عنه، وله كتاب مفرد، وروى عنه سعيد بن
صالح، (انتهى) ^(٢)

وهي ليست صريحة في وثيق الأب، فمن هذا عذّب بعضهم الحديث من الضحاح
وآخرون من الحسان كما لا يخفى.

وهو صريح في أنّ الوضوء واحدة كغيره من الأحبار الإيية

(وأجاب عنه) العلامة (ره) في (المختلف) بأن الواجب مرّة مرّة، ويحمل الألف
واللام في الوضوء على العهد ويشار به إلى الوضوء الواجب وهو الممهور عند
الاطلاق، ^(٣)

(والحق) أنّ هذا الجواب مع بعده، لا يحري في كل هذه الأخبار، خصوصاً فيما
سباني في رواية عبد الكريم ^(٤) فإنّ الظاهر من قوله (بإحسان) (ما كان وضوء رسول
الله مرارته ولا مرة مرّة) معناه أنّه ما كان يوقع الوضوء ويأتي به لا على هذا النحو، =

(ن)

(١) منهم العلامة المحمّدي (ره) في «ملاد الأخبار» ج ١ ص ٣١٠ وص ٣٢٤ (في شرح

الحديث)

(٢) انظر «رجال النجاشي» ص ٣٧.

(٣) راجع «المختلف» ص ٢٢ سطر ٣٠

(٤) يأتي الحديث بالرقم (٢١٢)

(م)

٢١١ ٣- وأخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد

عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن وغيره عن سهل بن زياد

(ك)

= فما لم يوقعه كما لا يكره واجباً لا يكون سنة ، والا لأوقعه وقتاً ما لم يوقعه في كل
الأوقاتومن قوله (عليه السلام) (ووصف الكعب في طهر القدم) قد استدلل به (١) أكثر
الأصحاب للكعب بالمعنى المشهور .(وأجاب) في (حبل المسيل) بأن وصف الكعب في طهر القدم يعطي أن الإمام
(عليه السلام) ذكر للكعب أوصافاً لمعرفة الراوي بها ، ولو كان الكعب هذا الاربعاع
المحسوس المشاهد لم يحتج لي الوصف ، بل كان ينبغي أن يقول هو هذه (انتهى)
(٢) وهو حسن .قوله (وأخبرني الشيخ) (الحديث - ٢١١) ضعيف (٣) ، ولكنك قد عرفت أن
(سهلاً) (٤) =
(ت)(١) هكذا في «الأصلية» و«المحمدية» لكن المصواب أن حذف كلمة (من) في أول
الكلام أو حذف كلمة (به) من هنا .

(٢) انظر «الحبل المتين» ص ٢١ .

(٣) يسهل كما سيأتي .

(٤) وهو سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي من أصحاب الإمام الحوادي والهادي
والعسكري (عليهم السلام) =

(م)

(ك)

(ت)

= قال الحاشي فيه : كان ضعيفاً في الحديث ، غير معتمد فيه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالعلو والكذب وأخرجه من قم إلى لري^(١)

وقال الكشي في ترجمة صالح بن أبي حماد الراري (١٠٦٨) : قال علي بن محمد القيسي سمعت لعصل بن شاذان يقول في أبي لحير ، وهو صالح بن سمي أبي حماد الراري كما كسي وقال عبي . كان أبو محمد لعصل يرتضيه ويمدحه ولا يرتضي أباه سعيد الآدمي ويقول هو لأحمق^(٢)

وجعله العلامة (هـ) في القسم الثاني من « الخلاصة »^(٣)

وقال ابن المضايري : « انه كان ضعيفاً جداً فسد الرواية ولمذهب وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم وأظهر لرواه منه ، وبهي اساس من السماع منه والرواية عنه وبروي المراسيل ويعتمد المجهيل^(٤)

أما الشيخ (هـ) فانه وان وثقه في رجاله^(٥) لكنه ضعفه في فهرسه^(٦) وهو متأخر من رجاله ، وكذلك ضعفه في « الاستبصار » حيث قال : « أما الحر الأول مرويه أبو سعيد

الآدمي وهو ضعيف جداً عند نقاد الأخبار وقد استثناء أبو جعفر بن بابويه في رجال نوادر =

(١) رجال الحاشي (٤٩٠) ص ١٨٥ ط قم

(٢) اختيار معرفة الرجال (الكشي) ج ٢ ص ٨٣٧

(٣) الخلاصة (باب السابع من الاحاد ٢) ص ٢٢٨ ط سحب الأشراف

(٤) المصدر

(٥) رجال بطوسي ص ٤١٦ باب أصحاب النهدي (عليه سلام) (٤١)

(٦) الفهرست ص ٨٥ ط التيف الأشراف

(م)

عن ابن محبوب عن ابن رباط عن يونس بن عمار قال . سألت أبا عبد الله (ع) عن الوضوء للصلاة ؟ فقال : مرة مرة .

(ك)

..... من مشايخ الاجارة ، لا من أهل الرواية فلا يصح صعبه ^(١) ولمن قال بالمشهور أن يحمل هذه الروايات على أنها وردت لدرء على جماعه من المخالفين والريدية في جمعهم بين العمل والمصح

(ت)

= الحكمة ^(١) .

وقال النجاشي ^(٢) والشيخ (٣) في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ^(٣) « وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني . إلى أن قال . أو عن سهل بن زياد الآدمي » ومع هذا كله - ذهب بعضهم إلى وثاقته ومال إلى ذلك «الوحيد» (٤) واستشهد عليه بوجود صحيفته سماها «مراث التوثيق» ، منها : « أن سهل بن زياد كثر الرواية ومنها رواية الأجلاء عنه ، ومنها : كونه شجع اجارة وعبر ذلك ، وهي كما ترى ولذا لم يرتص به سيدنا الحوثي (٥) ، فقال . « وهذه الوجوه صر تامه في بعضها وعلى تقدير تسليمها فكيف يمكن الاعتماد عليها مع شهادة أحمد بن محمد عيسى عليه دغلو والكذب الخ » ^(٤)

(١) لما قالوا من أن أحاديثهم مأخوذة من الأصول ، وذكرهم لمجرد اتصال السند أو السرك والتيقن .

(١) الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٦ ح ٩٢٥

(٢) رجال النجاشي (٩٢٩) ص ٣٤٨ ط النجف الأشرف

(٣) الفهرست (٦١٢) ص ١٤٤ ط الحف

(٤) معجم الرجال ج ٨ ص ٣٢٩ (٥٦٢٩)

(م)

٢١٢ ٤- وبهذا الاسناد عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن

عبد الكريم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوضوء؟ فقال: ما كان وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا مرة مرة.

٢١٣ ٥- فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن معاوية بن

وهب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوضوء؟ فقال:

(ك)

قوله (بهذا الاسناد) (الحديث - ٢١٢) ضعيف كالسابق، إلا أن الكليني ... رواه

بمسند صحيح^(١) وهذه الرواية هي (التهذيب) بعينها موحودة، وفيها (ما كان وضوء علي عليه السلام)^(٢) ويوجد أيضاً في بعض النسخ هناقال الكليني (ص) بعد هذا الحديث: وهذا دليل على أن الوضوء إنما هو مرة مرة، لأنه (عليه السلام) كان إذا ورد عليه أمران كلاهما طاعه الله أحد بأطوعهما وأشدّهما على بدنه^(٣).

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ٢١٣) صحيح

(ن)

(١) والكافي ج ٣ ص ٢٧ ح ٩

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ٨٥ ح ٢٠٧.

(٣) انظر الكافي ج ٣ ص ٢٧ ح ٩ وفيه أيضاً (ما كان وضوء علي عليه السلام)

٢١٢) التهذيب ج ١ ص ٨ ح ٢٠٧، الكافي ج ٣ ص ٢٧ ح ٩، التهذيب ج ١ ص ٢٨ ح ٦٦

٢١٣) التهذيب ج ١ ص ٨٥ ح ٢٠٨

(٢)

مثنى مثنى.

٢١٤ - وما رواه أحمد بن محمد بن صفوان عن أبي عبد الله
(عليه السلام) قال: الوضوء مثنى مثنى.

فألوجه في هذين الخبرين أن تحملها على السنة لأنه لاختلاف

(ك)

قوله (أحمد) (الحديث - ٢١٤) صحيح أيضاً، وقد ساحت المحقق، صاحب
(المتقى) وصاحب (مشرق الشمس) في مسد هذا الحديث
قال في (المشرق) «واعلم أن بعض فضلاء الأصحاب دفع العلامة عن هذا
حيث وصف في (المتن) و(المختف) هذا الحديث بالصحة، وقال التحف أن
ليس بصحيح، إذ لا سبيل إلى حمل (صفوان) على (ابن يحيى) لأنه لا يروي عن
الصادق (عليه السلام) إلا بواسطة، فسقطها قاذح في الصحة، فعس أن يكون (ابن
مهران) لأنه هو الذي يروي عنه (عليه السلام) بمير واسطة، (وحسين) يكون (أحمد بن
محمد) عبارة عن (البرطي) لا (ابن عيسى) ولا (ابن خالد) لأن رواهما عنه
بواسطة، وغير هؤلاء الثلاثة لا يثمر صحة الطريق، وطريق الشرح في (المهرست) إلى
أحد كتابي البرطي عبر صحيح، ولا يعلم من أيهما أحد هذا الحديث، فلا وجه
لوصفه بالصحة هذا ملخص كلامه (١).

(ت)

(١) راجع «متقى الحما» ج ١ ص ١٤٨ ونظر «لمختف» ص ٢٢ و«لمسهي» ج ١
ص ٧١.

(م)

بين المسلمين أنَّ الواحدة هي الفريضة وما زاد عليها سنة وأيضاً فقد
قدّمنا من الأخبار ما يدلّ على ذلك ، ويزيده بياناً .

(ك)

= (وفيه نظر) ادّلاوجه لمقطع السبل الى حملة على (صفوان بن يحيى) فإنّ لظهور أنه
هو ، ولهذا بطائر ، وما ظنه قدحاً في الصحة عبر قادح فيها لاجتماع لطائفة على
تصحیح ما يصح عنه ، ولذلك قبلوا مراسيله .

(والعلامة) (عنه) يلاحظ ذلك كثيراً ، بل يحكم بصحة حديث من هذا شأنه
وان لم يكن امامياً كبيراً كبيراً ، كما عرفت في مقدمات الكتاب
(وحينئذ) فالمراد به (أحمد بن محمد) إما (ابن عيسى) أو (ابن حنبل) ،
(انتهى) ^(١)

وهو كلام واضح الصحة بلا مية .

(وأما) حمل الشيخ (عنه) هذه لأخبار على السنة (فأورد عليه) المحقق صاحب
(المدارك) في تعلقات الكتاب ، وهذه عبارته

« هذا الحمل بعيد جداً ، لأنّ الأمرين لو كانت مستحبة ، لم يقتصر النبي (ص) على
٥٧٢ وأمر المؤمنين (ص) في وصوئتهما على المرأة ، خصوصاً مع مداومتها على
ذلك ، كما تدلّ عليه الأخبار المروية في وصف وصوه رسول الله (ص) و٥٧٣ وفول
الصادق (ص) : (ما كان وضوء علي (ص) الا مرة مرة)

وقول الشيخ . (أنه لا خلاف بين المسلمين أنَّ الواحدة هي الفريضة وما زاد
عنها سنة) ^(٢) غير جيّد ، لأنّ الخلاف في استحباب الثانية متحقق =

(ت)

(١) أنظر « مشرق الشمسین » ص ٢٩٦

(٢) في لأصنة (عنه) ولصواب (عليها) كما في « الاستنصار »

(م)

(ك)

== وكذا قوله . (قد قدّمنا من الأخبار ما يدل على ذلك) ، ولم يسبق منه ما يدل على استحباب المَرَّتَيْن .

(وأعجب) من ذلك قوله (هـ) حكايته لوصوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) (مرة مرة) يدل على أنه أراد بقوله الوضوء مثنى مثنى ، السنة ، والأجود الحكم بأفضليه المرة ، وحمل ما تضمن المَرَّتَيْن على الحوار كما ذكره الكليني (هـ) وعنه بن إدريس عن ابن أبي نصر البزنطي ، وأحوط منه وأجود ، حمل التعدد وجواره على المعرفة ولكف دون الفسلة الثانية « (انتهى) » (١) .

(أقول) أما قوله : (لو كانت مستحبة لم يقتصر النبي صلى الله عليه وآله (الح) مواضع ، لأن في الوضوء المفقول عنهما أكثر مدونات الوضوء كالمصمصة ، والاستنشاق ، ونحوهما .

وقول العلامة (هـ) في (المختلف) بعد نقل احتجاج ابن بابويه (هـ) بقول الصادق (ع) : « ما كان وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا مرة مرة ونوضاً النبي (صلى الله عليه وآله) مرة » وقال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » « أن هذا محمول على الوضوء الذي وقع بيانياً للواجب ، فإنه وقع مرة مرة ، لأن بيان الواجب واجب ، فلا نحور لزيادة فيه على المرة ولكن ذلك لا يباهي استحباب الثانية بدليل آخر » (٢) عبر حيد

(أما أولاً) فلأن ظاهرهما المداومة على ذلك الوضوء كما قاله المصنف المحمدي (قوله هـ) . ==

(ت)

(١) ليس الحاشية صدقاً نعم كلامه في « لمدرک » ج ١ ص ٢٣٣ بعيداً أيضاً وانظر

« الكافي » ج ٣ ص ٢٧ ديل الحديث ٩ ، و « الررائر » ص ١٧٣ ص ٣

(٢) انظر « المختلف » ص ٢٢ ص ٢٤ وراجع « الفقيه » ج ١ ص ٣٨ ص ٧٦

(م)

(ك)

— (وأما ثانياً) فلأنَّ المسمول من وضوء الأئمة (عليهم السلام) كما عرفه في حديثي أبي عبدة وحماد بن عثمان ^(١)، بخلاف من البعد، وأهل السب أدري بما فيه، ولو كان سنة لما فاتهم.

وأما قوله «وَقَوْلُ الشَّيْخِ...» (أنه لا خلاف إلخ) فواضح أيضاً، لأنَّ طرف الخلاف هو الصدوق (أمر الله برهانه) وكفى به في طرف الخلاف ^(٢)

وقول ابن إدريس «...» في (سرايره) «المزتان فصيلة بإجماع المسلمين» ثم قال «ولا يلتفت إلى خلاف من حانعه من أصحابنا بأنه لا تجوز المزة الذسة، لأنه إذا عتس المخالف وعرف اسمه ونسبه فلا يعتد بخلافه» ^(٣) لا يحصى ما فيه فانه كثيره من الاجماع انتي لا يطبقها دللها، وقد تكلمنا عليها فيما تقدم

وأما باقي كلام المحشي «...» فواضح، إلا قوله (وحمل ما نصّر المزتين على الحوار) فانه محلّ كلام، لأنَّ هذا الحوار لا أراد به الإباحة، فلاوجه لها في العبادات المأمور بها في قوله (مثنى مثنى)

وإن أردت لإباحة الشرعية المأمور بها، فهو معنى المستحب، وإن كان أقل ثواباً، خصوصاً وقد دخل في حنيفة الوضوء، وكلما دخل في حقه فهو إما من أجراته الواجبة، أو المدوية =

(ت)

(١) قد مرَّ الحديثان بالرقم (٢٠٩) و (٢١٠) من الكتاب

(٢) راجع «الفتاوى» ج ١ ص ٣٨ إلى ص ٤١.

(٣) راجع «السراير» ص ١٧ من ٢٧ (في كيفية الوضوء)

(م)

(ك)

= (ويسفي) بأن كلام الكسي «س»^(١) وحمله على غير ما يصادر منه

وقد بقي في وجه جمع الأخبار وجوه:

(أحدها) ذهب إليه الصدوق «س» من الحمل على تحديد الوصوة^(٢) والحق أنه لا يتمش فيهما كلها.

(ثانيها) ما دله في (الحمل لمين) وهو «أن يكون «س» السلام» أراد بقوله (الوصوة مني مني) أن الوصوة لدى فرضه الله تعالى إنما هو علمتان ومسحان، لا كما برعه محملون من أنه ثلاث غلات ومسحة واحدة.

وقد أشهر عن «س» عباس «س» أنه كان يقول: «الوصوة علمان ومسحان» (ومما يؤيد) هذا لاحتمال حديث يوسف بن يعقوب «س» من قول الصدوق «س» السلام في جواب سؤال عن الوصوة لدى افترضه الله سبحانه على العبد «يوصاً مرتين مرتين»^(٣) فإن إيراداً بالمرتين فيه (العلمتان والمسحان) لا نفيه الغلات، فإنها بب ما افترضه الله على العبد (وأنت حبر) بأنه مع قيام الاحتمال بفسه لاستدلال، فتبني الأخير لدكة على رجحان الوحدة سلمه عن المعارض ولم يبق لمقائس مسححات لشيء إلا الإجماع الذي نقله ابن دريس «س»، وهذا إجماع بم يفقه من علمائنا الذين وقفوا على كلامهم، سواء، فإن تم فهو أحججه، انتهى^(٤).

(ت)

(١) راجع «لكني» ج ٣ ص ٢٧ ديل الحديث (٩) ونقدم في ديل الحديث (٢١٢) في الشرح.

(٢) انظر «الفتية» ج ١ ص ٣٩ ديل الحديث (٨٠).

(٣) قد تقدم في الحديث بالرقم (١٥١) من الكتاب.

(٤) انظر «الحمل لمتين» ص ٢٤-٢٥، راجع «السرائر» ص ١٧ س ١٧

(م)

٢١٥ ٧- مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن ابن بكير

عن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الموضوء مشى مشى فمن زاد

(ن)

= (وقد تحققت) حال هذا الإجماع وأصره (١)

(وثالثها) حمل العسلة الشبه على التثنية، فإن استحبابها مشهور بين الجمهور،

وبعض قد قدمها وجهاً آخر للجمع أيضاً (٢)

(وبالجملة) فالأولى والذي يفتضيه الاحتياط الانصراف على عروقه واحدة لعسله

واحدة، لأن أقصى ما يقال فيه أنه سه، ولأمر إذا دار بين كونه سهً وبدعة، فلا

ريب أن الاعراض عنه هو الأولى، كفاية شهر رمضان وفوت الشع، وصلاة الوتر

في السفر، وغيرها.

قوله: (الحسين بن سعيد) (الحديث: ٢١٥) محبور الحال / بالقاسم بن عروة /

(٣)، بل قولهم في الرحا أنه ورير الذوابقي (١) ربما أشعر بسوء دم له كما لا =

(ت)

(١) من أنه معلوم المدرك قد استند مذهبه إلى الأحبار وليس إجماعاً اصطلاحياً ولا

حجية فيه

(٢) تقدم في ديل الحديث (١١٢) من لحمل على رد الدعاء التثليل بوجوب الجمع

بين الغسل والمسح.

(٣) بالقاسم بن عروة كما مضى في ح (٢-١).

(١) «رحا الكشي» ح ٢ ص ٦٧٠ بالرقم ٦٩٥، وظاهر العبارة أن أنبوب كان ورير

أبي جعفر، وهذا الرجل كان مولى أبي ثوب، لأنه ورير فراجع

(م) لم يؤجر عليه وحكى لنا وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ففسل وجهه مرة واحدة وذراعيه مرة واحدة ومسح رأسه بفضله ورجليه.

قال: محمد بن الحسن (رحمته الله) حكايته لوضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) (مرة مرة) يدل على أنه أراد بقوله (الوضوء مشئى مشئى) السنة لأنه لا يجوز أن يكون الفريضة مرتين والنسي (عليه السلام) يفعل مرة مرة مع اجماع المسلمين على أنه مشارك لنا في الوضوء وكيفيته، ويؤكد ذلك أيضاً:

٢١٦ ٨- ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير أنهما سألا أبا جعفر (عليه السلام) عن وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فدعا بطشت، وذكر

(ك)

= يحصى، مع أن فعله (عليه السلام) فيه مداف لقوله (١) على التقدير الذي فهمه الشيخ (قدس سرّه)

قوله (محمد بن يعقوب) (الحديث - ٢١٦) حسن (٢)، وقوله (عليه السلام) (١) بالعت فيها) قال في (الحسين المتيقن) «معناه إذا يلبس في أحد الماء بها بأن مألها منه =

(ن)

(١) لأنه (عليه السلام) على هذا التقدير قد استحب التشبه قولاً فقط، وخالفه عملاً.

(٢) ابراهيم بن هاشم، إلا أنه كان من الثقات في الحقيقة كما مضى في دبل

الحديث (٣٦) فراجع.

(م)

الحديث إلى أن قال : فقلنا أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزي للوجه وغرفة للذراع ؟ فقال : نعم إذا بالفت فيها والشتان تأتيان على ذلك كله .

٢١٧ ٩- فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن موسى بن اسماعيل بن زياد والعباس بن السندي عن محمد بن

(ك) بحيث لا تسع معه شيئاً ، ويمكن أن يكون المعنى إذا بالفت في غسل العصور بها بامرار اليد ليصل ماؤها إلى كل أجزائه .

وقوله رحمه الله ، (والشأن تأتيان على ذلك كله) أي لغرضان تكفيان في مسيحات العصور ولا يحتاج فيهما إلى تلك المبالغة ، وفي هذه الحديث دلالة على الاكتفاء في الغسل بما يشبه الذهب (انتهى) (١)

(أقول) في هذه الدلالة شيء ، لأن معرفة المبالغة فيها بحري على لغو العصور جريئاً طاهر محسوس لا انكار له بوجه

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٢١٧) مجهول بموسى بن اسماعيل (٢) ، =

(ت)

(١) انظر الحل المتين ص ٢٥

(٢) مجهول بموسى بن اسماعيل بن زياد ، فإنه لا ذكر له في كتب الرجال حتى

لسد الحواري لم يذكره في معجمه ، لكن الشيخ الإمام عباس ذكره في «تفقيح القصار» بدون أي مدح له ، وكذا الرازي لثاني (العباس بن السندي) أيضاً مجهول وهما يرويان الرواية =

(م)

بشير عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الوضوء واحدة فرض، واثنان لا يؤجر والثالثة بدعة فالوجه في قوله (عليه السلام)، واثنان لا يؤجر) أنه إذا اعتقد أنهما فرض لا يؤجر عليهما، فأما إذا اعتقد أنهما سنة فإنه يؤجر على ذلك، والذي يدل على ما قلناه:

٢١٨ - ما أخبرني به الشيخ (رحمته الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن ريار بن مروان القندي

(ك)

= ولا يخفى ما في قوله (عليه السلام) ^(١) لأنه إذا اعتقد كون السنة فرضاً كانت إثباته كذلكه في كونها بدعة يعاقب عليهما وترتب عليهما بطلان الوضوء، لا عدم لأخر وحده، فإذا الظاهر من الخبر هو المراد.

قوله (ما أخبرني به الشيخ) (الحديث - ٢١٨) موقوف، لأن ريار بن مروان ^(٢)

(ل)

= عن محمد بن بشير

(١) أي لا يخفى ما في قول الشيخ (رحمته الله) في تأويل الحديث

(٢) وهو ريار بن مروان القندي لأن ريار من أصحاب الصادق ولناهم (عليه السلام)

قال النكشي: «هو أحد أركان الواقعة» ^(١) ثم يرمض به أحد من الرجال غير لشح لمعد في إرشاده ^(٢) واس هو نونه في كامل الزيارات ^(٣)

٢١٨ - كنهه صاحب - ص ٨١ - ج ٢١٣

(١) اختيار معرفة الرجال (النكشي) ج ٢ ص ٧٦٦ (٨٨٦)

(٢) راجع لأرسده، ص ٣٢٥

(٣) كامل الزيارات باب ٨٣ في الاستعداد عند قبر الحسين (عليه السلام)

(م)

عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : من لم يستيقن أنَّ واحدة من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الشنيتين .

٢١٩ ١١ - فأما ما رواه الصَّغَرُ عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن

علي الوشَّاع عن داود بن رربي قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوضوء فقال لي توصاً ثلاثاً ثلاثاً قال : ثم قال : أليس تشهد بغداد

(ك)

= وان كان وصفاً - إلا أنَّ شَيْبَةَ الشَّيْخِ المَقْدِسِيّ قد وثَّقه في (الارشاد) ^(١) ولا يحتمل عدم إردته / دلالة / على ما أراد ^(٢) مع أنَّ دلالة المضموم صعبة لا تقوم بمفردة لمطوفات الصحيحة

قوله . (الصَّغَرُ) (الحديث - ٢١٩) حسن ساء على أنَّه داود بن رربي (سألناه لمكسورة واثره المهملة والياء الموحدة) ولحسن بن علي الوشَّاع ممدوح وفي كثير من النسخ «داود بن رربي» وهو مجهول، وانظر أنَّ تصحيح رربي كما في (التهذيب) ^(٣)

(اعلم) أنَّ انصرافاً أنَّ هذا الحديث منحصص ما نقله انكشي ^(٤) وفيه هكذا =

(ت)

(١) رجع «الارشاد» سميد ص ٣٢٥ (فصل فيمن روى النص على الوضوء

(عليه السلام)

(٢) هي الأصحَّة (عدم إردته) ولصواب (عدم دلالة) ووجه عدم الدلالة أنَّ الحديث ظاهر في غير هذا المقام من تكرار الوضوء متعديداً ولو سواس فيه كما يفهمه البعض

(٣) «التهذيب» ح ١ ص ٨٢ ح ٢١٤

(م)

وعساكرهم؟ قلت بلى، قال: كنت يوماً أتوضأ في دار المهدي فرآني بعضهم وأنا لا أعلم به فقال: كذب من زعم أنك فلاني وأنت تتوضأ هذا الوضوء قال: قلت: لهذا والله أمرني.

(ك)

= وعن حمدويه وإبراهيم قالا: حدثنا محمد بن اسماعيل الزري، قال: حدثني أحمد بن سليمان، قال: حدثني داود الرقي، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت: جعلت فداك، كم عدة الطهارة؟ فقال: أما ما أوجبه الله تعالى فواحدة، فأبى إليها رسول الله (صلى الله عليه وآله) / واحدة / لضعف الناس ^(١) ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له وأنا معه في ذره حتى جاء داود بن ربي فأخبرني أنه رأى من ليس فإله عما سألت في عدة الطهارة، فقال له: (ثلاثاً ثلاثاً من نقص عنه فلا صلاة له) قال: فارتعدت فرائصي وكاد أن يدخلني الشيطان، فأبصر أبو عبد الله عليه السلام إلى وقد تعير لوني، قال: اسكن يا داود! هذا هو انكسر أو صبر الأعناق هل فخرج من عنده.

وكان ابن زربي الذي جوار بسناد أبي جعفر المنصور، وكان قد أقرني أبي جعفر ^(٢) أمر داود بن زربي وأنه رافضي يختلفني جعفر بن محمد عليه السلام، فقال أبو جعفر اني مطلع الى طهارته، فان هو توضأ وضوء جعفر بن محمد عليه السلام فاني لأعرف طهارته حققت عليه القول وفكته

فاطلع وداود بنهي لتصلاة من حيث لا يراه، فأسمع داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً =

(ت)

(١) وذلك لأن المعرفة الواحدة من الماء لا نفع لغسل لوحه أو ليد لا بالرحمة لله

الماء، فراد رسول الله (صلى الله عليه وآله) واحدة نكيلاً يصعب الناس عن سبط الماء

(٢) أي المنصور المذاهبي

(م)

فانه صريح بالتقية وإنما أمره اتقاء عليه وحوفاً على نفسه
لحضوره مواضع الخوف فأمره أن يستعمل ما تسلم معه نفسه
وأهله وماله.

(ك)

= كما أمره أبو عبد الله (ع) بما تم وصوفه حتى بعث له أبو جعفر فدعاه ، قال
فقال داؤد فمما أتى دخلت عنده رجب بي ، وقال يا داؤد هل فلك شيء حاصل وما
أنت كذلك قد اصلحت عني صهرتك ولس صهارتك صهره لرفقه وجعلني في
حل ، وأمره بمائة ألف درهم .

قال : فقال داؤد الرقي لتقتلني ودؤد بن رربي عند أبي عبد الله (ع) فقال له
داؤد بن رربي : جعلني الله فداك ، حققت دماءنا في دار الدنيا ونرجو أن ندخل
بيمينك وبركتك الجنة .

فقال أبو عبد الله (ع) فعل الله ذلك بك وبأخوانك من جميع المؤمنين ، فقال
أبو عبد الله (ع) داؤد بن رربي حدثت داؤد الرقي بما مر عليك بما سكن
روحه ، قال : فحدثه بالأمر كله .

قال فقال أبو عبد الله (ع) بهد ، فيه ، لأنه كان أشرف عني الحسن من بهد
العدو .

ثم قال يا داؤد بن رربي انوصاً مشى مشى ولا يرد عليه فيك ان ردب عنه فلا
صلاة لك ، (انتهى) (١) .

(واعرض) من قبل هذا حديث طويل بما يورد على ما في (الحل بسين)
وهذه عبارته : =

(ت)

(١) انظر «رجال الكشي» ج ٢ ص ٦٠٠ (٥٦٤) ط قم .

(م)

(ك)

= ويسبغ من قوته (عنه السلام) (فإنني بعضهم وأنا لا أعلم به) (١) أنه لا يشترط في العمل بالتقية في بلاد أهل الخلاف العلم بطلابهم عليه ، وقوله (إنك فلاسي) كناية عن قوله (إنك رافضي) والتعبير بالكناية إما من ذلك لرحل أو من الإمام (عنه السلام) (ثم قال) ولهذا الحديث محتمل آخر وهو أن يكون مراده (عنه السلام) بقوله (توضاً ثلاثاً ثلاثاً) تثبيت العسلات بثلاث الأعصاء لمعسولة ، ويكون لأمر بالتقية في غسل الرجلين .

كما ورد منه من أمر تكاظم (عنه السلام) علي بن يقطين بعسده لرحل بن نعمه للرشيد ، والقصة مشهورة أوردها المفيد (٢) .

(ويؤيد) هذا الحمل أن هذا هو الفعل الذي اشتهر بين العامة أنه انفصل المعتبر بينهم وبين الخاصة .

وأما قوت (بوحد) العسلات أو تشبهها ، وكون اتراند على ذلك سدعه عندنا فظهر أنه لم يشتهر بينهم ولم يصل إلى حد يكون دليلاً على مذهب فاعده حتى يحتاج إلى استنبط فيه

على أن عمله أشد من عسدهم وحيه ، وهم ربما يتركوه ، (هذا كلامه يريد اكرمه) (٣)

وأما التورده عنه فلأن قوته (عنه السلام) (ويسبغ من قوته (عنه السلام) في بي =

(ث)

(١) هذه الجملة واردة في حديث «الامتنصار» الرقم (٢١٩) لا الكشي المذكور في «كشف الأسرار» آنفاً .

(٢) راجع «الارشاد» بمعيد من ٣١٤ في أصول الإمام الكاظم (عنه السلام)

٣ راجع «لحل المتين» ص ٢٥

(م)

.....

(ك)

= بعضهم (١) أنَّ الصمير المستتر في (قال) و(كتب يوماً) راجع إلى الإمام عليه السلام، وأنَّ قصة الوصوء في دار المهدي من كلام الصادق عليه السلام، وقد صهر لك (٢) أنَّ الحال بخلافه . =

(ت)

(١) انظر الحديث لورد في المتن (لاستصار) لرقم (٢١٩)
 (٢) أي ظهر لك من الحديث لورد في «رجال الكشي» أمّا الذي حكى فيه هذه القصة مفصلاً، أنَّ لصمير المستتر في (قال) و(كتب يوماً) لورد في الحديث (٢١٩) من «الاستصار» راجع إلى داؤد بن رربي، لا الإمام عليه السلام، فلا يتم الاستدلال لأنَّ الكلام من كلام داؤد لا لإمام عليه السلام.

هذا اعتراض أورده السيد الحرثي عن الشيخ لهاني في كلامه في «الحل المتين»
 (أقول) أنَّ الحق أنه غير وارد عليه لأنَّ الحديثين وإن كانا موردهما في داؤد بن رربي لكنَّ فرقاً كبيراً بينهما .

(الأول) . خلافاً لروى فيهما داؤد بن رربي في لأوّل (أي حديث الاستصار) داؤد بن رربي وفي الكشي (أي حديث الكشي) داؤد الرقي

(الثاني) أنَّ القصة المذكورة في حديث «الاستصار» وقعت في زمان المهدي وفي داره كما هو مذكور في الحديث الرقم (٢١٩) ولقصة المذكورة في «رجال الكشي» حدثت في زمان منصور وفي جور سنده، فيهما اختلاف زمان ومكان والحاكم والزاي، فكيف يكون ما في «الاستصار» منحصاً لما في «الكشي» كما دله السيد الشارح .

مع أنَّ في الحديث الذي في «الاستصار» نصه امرتين بدلاً على أنَّ فتل (قال) =

(م)

(ك) = وأما المحمل الآخر (١) فبرّدّه قوله عليه السلام، في أوّل الحديث (أمرنا أن نوحى الله تعالى فواحده) فإنّ الظاهر أنّ التعدّد مائة إلى كل عضو، وكما يترى بين وسهم يصل الرجليين، يفرّق أبصاً نفس الوجه واليدين مائة أو أربعمائة هو الموجود في هذه الأعصار

(والحق) أنه رحمه الله قد اطلع أخيراً على رواية الكشي، وكذا في هامش الحلّ المتين) على ذلك الاستناط وهذا مسمى على أن يكون قصه الوصوه في دار المهدى من كلام الصادق عليه السلام، ويحتمل أن يكون من كلام داود، وحسنه لا يفسد ذلك، وهذا الاحتمال الثاني هو الحق كما في الكشي (السهل) (٢)

(لكن) لم يتعرّض للمحمل الآخر، وكأنه بقي على استحسانه، ولعلّ المطلوب هو التشيع على جناب ذلك الخبر العظيم، بل من الواقع وإنّ بك الحاشية غير موجودة في أكثر (الحبال) (٣) فديراً

(ت)

= وقاعل (كش) داود بن رزمي لا الإمام عليه السلام، فلا حاجة إلى تحشيم الاستدلال بحديث الكشي

(الأولى) قول المعص الرائي (كذب من رعم أنت فلائي وأنت توصاً هذا الوصوه) فإنّ هذا الخطاب يناسب شخصاً تابعاً للإمام عليه السلام، لا الإمام نفسه، والمراد من (فلائي) رافضي لا محالة، والإمام عليه السلام لم يكونوا يسمونه بهذا الاسم، بل يسمونه بـ «ساعه» (الثاني) تحميم الحديث بقوله (دل قلب) لهذا والله أمرى) فإنه لا يرتبط بالجمعة الأولى (كش يوماً أتوصاً الحج) إلا أن يكون القائل أئدي بوصاً ثلاثاً، داود، لا الإمام عليه السلام،

(١) أي أن يكون المراد من قوله (توصاً ثلاثاً ثلاثاً) غسل لأعضاء ثلاثة

(٢) راجع «الحل المتين» ص ٢٥ (في الهامش)

(٣) أي أكثر نسخ الكتاب «الحل المتين»

(م)

٤٦- باب وجوب الموالاة في الوضوء

٢٢٠ ١- أخبرني الشيخ (رحمته) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن أبي بصير عن

(ك)

(باب) وجوب الموالاة في الوضوء

قوله (أخبرني الشيخ ..) (الحديث - ٢٢٠) موقوف (١) ، و«الوضوء» مفعول بواو بمعنى ماء الوضوء (وربما قيل) بأن المضم كذلك أيضاً
 قل في (تحليل الميم) بعد مل هذا الخبر وما بعده «قد دلّ لهذا عن أبي أن الإخلال بالموالاة بحيث يحذف السابق موجب بصلان الوضوء ، لكن قول الراوي (فيحذف وضوئي) يمكن أن يراد به حذف كل الأعصاء وحذف بعضها ، وكذلك قول الإمام (عنه السلام) (حتى يسو وضوئك) ولهدا حتمت لأصحابه في أن الميم للوضوء هو حذف لجميع ، أو أن حذف العصا كاف في الظلال ، والأول هو الأظهر ، وعنه الأكثر =

(ن)

(١) سماعة بن مهران الوهمي كما مضى في ج (٨)

(م)

أبي عبد الله (عليه السلام) قال إذا توضأت بعض وضوءك فعرضت لك حاجة حتى ييس وضوءك فأعد وضوءك فإن الوضوء لا يتبعض

(ك)

== وذهب ابن الجبيل (١) إلى الثاني فأنصرف بدء استدلال على كل الأعطاء التي مسح الرحيل للصورة (١) ، وقول الصادق (عليه السلام) (فإن الوضوء لا يتبعض) إنما يدل عليه .

وذهب لمرتضى (٢) وابن إدريس (٣) إلى إبطال حذف الوضوء السابق على ما هو عليه .

والمؤالة بهذا المعنى أعنى مراعاة لحذف لا خلاف في وجوبها في الجملة ، وإنما الخلاف في وجوب المؤالة بمعنى المباشرة ، فأوجبها لشيخنا (٤) والمرتضى في (المصباح) (٥) وأدلتهم لا يحلوا من ضعف ، كما هو في (الأمر بالمسح في الآية) (٦) للمعمر ، والوضوء البياني (٧) وقع متبعاً فوجب إسناده ولا ريب أن الوضوء أحوط .

(ت)

(١) حكاه عنه في «مفتاح الكرامة» ج ١ ص ٢٦٢ لسطر الأحمر ، وفي «لذكرى»

ص ٩١ ص ٢٥ .

(٢) انظر «لناصريات» ص ١٨٥ مسألة ٣٣ (الجوامع الفقهية) .

(٣) انظر «السرائر» ص ١٨ ص ١ .

(٤) راجع «المقعة» ص ٥ ص ١٩ و«الموطأ» ج ١ ص ٢٣ ، و«لهذه» ص ٢٢٩

«الجوامع الفقهية» و«الخلاف» ج ١ ص ٨ مسألة ٤١

(٥) حكاه عنه في «المعتمد» ص ٤٣ ص ٢٦ ، وفي «المنتقى» ج ١ ص ٧٥ ص ٢٥

(٦) سورة المائدة ، الآية ٦

(٧) أي الوضوء الواقع من الائمة (عليهم السلام) ليس أفعال الوضوء وتعيينها

(م)

(ك)

- (المنهي) (١)

ومن قوله (مد التلام) (فإن الوضوء لا يتقص) استدلال في (المختلف) على وجوب الموالاة بمعنى المتابعة قائلًا (أن السبب صادق مع الجفاف وعدمه) (٢) (ولحوائ) أن السبب مترتب على ما قبله، وهو الجفاف وعدمه وفي (الحل المتين) المشهور عن الفائمين بوجوب المتابعة، عدم بطلان الوضوء إلا بالجفاف، وأنه إما يظهر أثرها في ترتب الأثم والشيع في (المبسوط) (٣) على لفظ (٤) واحتج في (المعبر) (٤) و(المنهي) (٥) بأن تحقق الامتنال مع الإحلال بها بعسل المعسول ومسح الممسوح، فلا يكون قادحاً في الصحة، وفيه نظر ظاهر (٦) ولو استدلل عليه بمفهوم العادة المستند من هذا الحديث نكاح وجهاً، وطريق الاحتياط ظاهره (المنهي) (٧).

(أقول) ويمكن أن يستند أيضاً من هذه العادة، عدم وجوب الموالاة بمعنى =

(ت)

(١) انظر «الحل المتين» ص ٢٣

(٢) انظر «المختلف» ص ٢٥ س ٣١.

(٣) راجع «المبسوط» ج ١ ص ٢٣.

(٤) راجع «المعبر» ص ٤٣ س ٢٨ وفيه لأنه يحقق لامتنال وهو الصحيح.

(٥) راجع «المنهي» ج ١ ص ٧٠ س ٣٠

(٦) نعم وجهه أنه لا سلم تحقق الامتنال بذلك إذا أخل بالمساحة بل هذا مصادره اد

البحث في حصول الامتنال في صورة الإحلال بالمتابعة وعدمه

(٧) انظر «الحل المتين» ص ٢٣.

(م)

٢٢١ ٢- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن معاوية بن عمار

قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ربما توضأت فنفس الماء فدعوت
الجارية فأبطلت عليّ بالماء فيجفّ وضوئي قال : أعد .

(ك)

= المتابعة ، فإنّ مفهومها أنه إذا عرّضت حاجة فلم يسر الوضوء فلا أعده ، وكذا لا
تحريم

قوله (وبهذا الاسناد) (لحديث ٢٢١) صحيح

قد تبحث المحققان صاحب (متنّي الجمال) و (صاحب مشرق لشمس) في
سند هذا الحديث ، قال في (المتنّي) (وقد سَمِعَ الأسناد الذي سروي فيها
الحسين عن معاوية فرأيت بواسطة في أكثرها إما حمّاد بن عيسى ، أو إسماعيل بن
يحيى ، أو داود بن أبي عمير ، أو فضالة بن أيوب ، وقد اجتمع منهم ثلثه
واجتمع في بعض الأسانيد الأربعة .

ووجدت في البادر توسط النص من سويد عن محمد بن أبي حمزة ، وانصهر في
مثله كون اللفظ هو الذي يكثر توسطه ، لأنّه ربما رجع خلاف هذا روي له
لحديث من طريق آخر ^(١) فيه جهالة عن جعفر بن بشر عن محمد بن أبي حمزة
عن معاوية بن عمار (انتهى) ^(٢) .

(ت)

(١) «التهديب» ج ١ ص ٩٨ ح ٢٥٦ .

(٢) راجع «متنّي الجمال» ج ١ ص ١٥٩ .

(م)

٢٢٢

٣- فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن حريز في الوصوء يجف قال : قلت فإن جف الأول قبل أن أعسل الذي يليه ؟ قال . جف أو لم يجف اغسل ما بقي ، قلت . وكذلك غسل الجنابة ؟ قال . هو بتلك المنزلة وابدأ بالرأس ثم افض على سائر جسدك قلت . وإن كان بعض يوم قال نعم .

فألوجه في هذا الخبر أنه إذا لم يقطع المتوضي وضوءه وإما تجفقه الريح الشديدة أو الحر العظيم فعند ذلك لا يجب عليه إعادته وإما تجب الإعادة في تفريق الوصوء مع اعتدال الوقت والهواء ،

(ك)

= (وأجاب عنه) في (المشرق) «أن رواية عنه بلا واسطة ممكنة من حيث ملاحظه الطبقات ، فإن موت معاوية بن عمار في قريب من أو حر زمان الكاظم عليه السلام ، فملاقاه والحسين بن سعيد له غير بعيدة ، فإنه قد يروي عن أصحاب اصادق عليه السلام» (انتهى) (١) .

(أقول) ما فاته في الحوت وإن كان ممكناً إلا أنه لممارسة لهذه لصاحب (المسنى)

(مع) توسط فصاة ، هو الأكثر ، فيسمى بحمل عليه

قوله (محمد بن أحمد) (الحديث - ٢٢٢) صحيح ، ولحمل على نفسه هو =

(ت)

(١) راجع «مشرق الشمس» ص ٢٩٧

(م)

ويحتمل أيضاً أن يكون ورد مورد التقية لأن ذلك مذهب كثير من العامة.

(ك)

= الأولين لمكان قوله «عنه» (هو بذلك المراد) وقوله (وإن كان بعض يوم)

(م)

٤٢- باب وجوب الترتيب في الأعضاء

٢٢٣ ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا منهم أبو غالب أحمد بن محمد الرزازي^(١) وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري وأبو عبد الله الحسين بن أبي الرافع الصيمري، وأبو المفضل^(٢) الشيباني كلهم عن محمد

(ك)

٤٣- (باب) وجوب الترتيب في الأعضاء الأربعة

قوله (أخبرني الحسين) (الحديث - ٢٢٣) صحيح، قد في (الحل المبين) والمراد بالمسألة من الوضوء في هذا الحديث امتناعه من أفعاله، على حذف مضاف، أي جعل بعض أفعاله نوعاً أي مؤخراً، وبعضها متبوعاً أي مقدماً، من قولهم تبع فلان فلاناً، أي مشى خلفه، وليس المراد بالمسألة المعنى المتعارف بين الفقهاء =

(ت)

«٢٢٣» تهذيب ج ١ ص ٩٧ ح ٢٥١، كما في ج ٣ ص ٢٤ ح ٥ الفقه ج ١ ص ٤٥ ح ٨٩

(١) في نسخة (الرازي).

(٢) في نسخة (الفصل).

(م)

بن يعقوب الكليني عن علي بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل
عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة
قال : قال أبو جعفر (عليه السلام) تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل
ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدم شيئاً بين

(ك)

= أعتني أحد فردي الموالاة الذي جعلوه قسماً لمعنى التحذف

(ويشقي) أن يقرأ قوله (عليه السلام) (تحذف ما أمرت به) برفع على أن الحمله حال
من فاعل (تقدم) كما في قوله تعالى : تَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١)
أو على أنها مستأنفة ، كما قاله في قول الشاعر (٢)
وقال رائدهم أوسوا نزالوها

وأما قراءته محروماً على أنه جواب الهمي كما في (لا تكفر تدخل الجنة) فمعصوم
عند جمهور النحاة ، لأن الحزم في الحقيقة إنما هو بالاء اشترطه مقدرة ولا يحوز
أن يكون التقدير (ان لا تقدم شيئاً بين يدي شيء) تحذف ما أمرت به) لأنه من قبل
(لا تكفر تدخل النار) وهو ممتنع عندهم .

ولا عبرة بخلاف الكسائي في ذلك ، (الهمي) (٣)

وقوله «» (وليس المراد بالمتابعة المح) تعريض بالعلامة (١) وأكثر معناه حيث =

(ت)

(١) سورة الأنعام الآية ١١٠ .

(٢) الشعر بالأخطى ، وعجره «مكل حلف» مره يحري بمقدار «محل شاهد في ادب

لسامع أى الفصل والوصل في معطول للتفتراضي

(٣) «نظر» «الحل» «المتين» ص ٢٢

(٤) راجع «المتين» ج ١ ص ٧٠ من ١٦ .

(م)

يدي شيء تحالف ما أمرت به ، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع ، وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عز وجل .

٢٢٤ - ٢ - وأخبرني ابن أبي جند القمي عن محمد بن الحسن بن

الوليد عن الحسين بن الحسن بن أبيان عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن ابن أذينة عن زرارة قال . سئل أحدهما عن رجل بدأ بيده قبل وجهه وبرجليه قبل يديه . قال : يبدأ بما بدأ الله به وليُعد ما كان «فعل»

(ك)

استدلوا به على الموالاة بمعنى المتابعة .

وقوله «مستدام» (ابدأ بما بدأ الله عز وجل) يحور أن يكون راجعاً إلى هذا المقام وحده ، ويحور أن يكون إشارة إلى قاعدة كلية ، وربما استفيد منه دلالة الواو على الترتيب ، وفيه ما لا يخفى (١)

قوله (وأخبرني) (الحديث - ٢٢٤) صحيح ، وما تضمنه من الحكم اجماعاً =

(ت)

(١) يعني أن دلالة الواو على الترتيب لم يقل به أحد ، وإنما يستند الترتيب لدعاء أو ثم .

(م)

٢٢٥ ٣ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن

منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين، قال: يغسل اليمين ويعيد اليسار.

٢٢٦ ٤ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن

موسى بن القاسم وأبي قتادة عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن رجل توضأ ونسي غسل يساره، فقال: يغسل يساره وحدها ولا يعيد وضوء شيء غيرها.

(ك)

قوله (وبهذا الاسناد) (الحدث - ٢٢٥) صحيح، وقوله (عليه السلام) (يعمل اليمين) يجب حمله على ما إذا لم يكن قد غسلها، كما يدل عليه نصه في قوله (يعمل) وفي الأخرى بقوله (يعيد) لأنه لو غسل اليمين بعد اليسار لم يجب عليه حينئذ غسل اليمين أجمعاً.

وقوله بعض المتأخرين (أن عملها فرفع غير موقعه ففصل ذلك العمل)

جيد، وقع عمداً، والأفلا

قوله (سعد بن عبد الله) (الحدث - ٢٢٦) صحيح، وصححه سقوط لربيع مع =

(ت)

(١) قد سبق ذلك إلى التوهم وردّه في «ملاد الاحبار» ج ١ ص ٣٧٣ (في شرح

(الحدث)

٢٢٥٥ تهذيب ج ١ ص ٩٧ - ٩٨

٢٢٦٦ تهذيب ج ١ ص ٩٨ - ٩٩

(م)

فلا ينافي ماقدّمناه من الترتيب لأنّ معنى قوله (عليه السلام) (لا يعيد شيئاً من وصوئه) أنه لا يعيد شيئاً مما تقدّم من أعضائه قبل غسل يساره وإمّا يحبّ عليه إتمام مايلي هذا العضو والذي يدلّ على ذلك .

٢٢٧ ٥- مارواه محمّد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : ان

(ك)

الشيء ، ولم ينس به أحد ، فلا مندوحة عما ذكره (٥) من السؤال ، وانحمل على استنائه جيّد ، فان المشهور بين المحمّدين عدم وجوب الركب قوله (محمّد بن يعقوب) (لحديث - ٢٢٧) مؤنث (١) ، وقوله (عليه السلام) (وأعد عني لأبصر) قد عرفت حاشا ويحمل إمّا على الاستحباب ، أو على صورته بعدم أو على أنّ الأعادة بمعنى الفعل لا بدني من باب ومحرر لمشاكته ، (٢)

(ن)

- (١) سماعة بن مهران اوافق كما مضى في ح (٨)
(٢) وهو أن يستعمل ينقض في غير المعنى الحقيقي بعلامة لمشابهة

(م)

نسيت ففسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك ثم اغسل
ذراعيك بعد الوجه ، فان بدأت بذراعتك الأيسر فأعد على الأيمن ثم
اغسل اليسار ، وإن نسيت مسح رأسك حتى تفصل رجلك فامسح
رأسك ثم اغسل رجلك .

٢٢٨ ٦- وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن
حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا نسي الرجل أن
يغسل يمينه ففسل شماله ومسح رأسه ورجليه فذكر بعد ذلك غسل
يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه ، وإن كان إنما نسي شماله

(ك)

قوله (وعنه) (الحديث ٢٢٨) حسن (١) ، وقوله (عنه) (أسع وصوءك بعضه
بعضاً) قال في (الحسن المتيقن) : «يمكن أن يراد به المتابعة أعني الترتيب بعريضة ما
قبله ، ويمكن أن يراد به الموالاة من غير تراخ ، ومن هذا يظهر أن استدلال المحقق (ر) ،
في (المعتبر) والعلامة (ر) في (المستتهن) بهذا الحديث على وجوب المتابعة بهذا

(ت)

(١) بإبراهيم بن هاشم كما مضى في ح (٣٦) .

(م)

فليغسل الشمال ولا يُعَد على ما كان تَوْضُأً وقال : أَتَمَّ وضوءك
بعضه بعضاً

٢٢٩ ٧ - الحسين عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن
أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل نسي مسح رأسه حتى يدخل في
الصلاة قال : إن كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه ورجليه فليعمل
ذلك وليصل قال : وإن نسي شيئاً من الوضوء المفروض فعليه أن يبدأ
بما نسي ويعيد ما بقي لتمام الوضوء

(ك)

= المعنى محل كلام ، (انتهى) ^(١) وهو جيد
قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ٢٢٩) مجهول ^(٢) ، وقد استدل في
(المعتبر) بقوله (عليه السلام) (الكتاب في لحيته بلل) المتفق على العمل به ، على أن رعايته
الجفاف الواجبة التي يبطل الوضوء بها إنما هي رعاية جفاف لأعضاء كذا ^(٣) =

(ت)

(١) انظر (الحبل المتين) ص ٢٢ وراجع (المعتبر) ص ٤٣ س ٢٧ و (المنتهى) ج ١

ص ٧٠ س ٢٧ .

(٢) القاسم بن عروة كما مضى في الحديث (٢٠١)

(٣) راجع (المعتبر) ص ٤٣ س ٣١ .

(م)

٢٣٠ - عنه عن صفوان عن منصور قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نسي أن يمسح رأسه حتى قام في الصلاة قال : ينصرف ويمسح رأسه ورجليه .

٢٣١ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : سألت عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يتل رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه أيجزیه ذلك عن الوضوء ؟ قال : إن غسله فإن ذلك يجزیه .

فلا ينافي ما قدمناه لأن الوجه فيه أن من يصيبه المطر فيغسل

(ك)

= (وناقشه) صاحب (المدارك) سره و ما حمل اختصاصه بالنسي ، أو أن يكون لجهد ضرورة غير مظل (١) وقوله (عليه السلام) (سما وضوء) غسل لقوله (وبعد) وبحور أن يكون مغتسلًا به ولما قبله .

قوله : (عنه) (الحديث - ٢٣٠) صحيح .

قوله : (محمد بن علي) (الحديث - ٢٣١) صحيح ، قال في (مشرق الشمس) =

(ب)

(١) انظر مدارك الأحكام ج ١ ص ٢٣٠

« ٢٣٠ » تهذيب ج ١ ص ٨٨ ح ٢٢٢

« ٢٣١ » التهذيب ج ١ ص ٢٥٩ ح ١٠٨٢ .

(م)

أعضاءه على ما يقتضيه ترتيب الوضوء جاز له أن يستبيح به الصلاة، وإذا لم يغسل واقتصر على نزول المطر عليه لم يكن ذلك مجزياً ولأجل ذلك قال حين سأل السائل (إن غسله فإن ذلك يجزيه).

(ك)

= لا مندوحة عما ذكره من الأول، لكن في القرينة التي ادعاهها «مطر» فإن لظهور أن الصمير الممطر في (غسله) يعود إلى المصير، والبارر إلى الرجل، أي أن غسل لمطر أعضاءه لمعسولة، أي أن جرى عليها بحيث حصل مسمى الغسل، لا ما طه به (سرد) من عود الممطر إلى الرجل، والبارر إلى كل واحد من الأعضاء المعسولة (هد) كلامه طاب ثراه (١) وهو الظاهر من الخبر

(ن)

(١) راجع «مشرق الشمس» ص ٢٩٧ س ١٢.

(م)

٤٤- باب المسح على الرأس وعليه الحناء

٢٣٢ ١- أخبرني الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن

يحيى عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن

الحسين^(١) عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد

قال . سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يحض رأسه بالحناء ثم

يبدوله في الوضوء ، قال : يمسح فوق الحناء .

٢٣٣ ٢- وبهذا الاسناد عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد

(ك)

٤٤- (باب) المسح على الرأس وعليه الحناء

قوله . (أخبرني الحسين) (الحديث - ٢٣٢) صحيح ، الحناء بالماء والتشديد^{(٢) (٣٨١)}

قوله (وبهذا الاسناد) (الحديث - ٢٣٣) صحيح ، وفي (المشروع) «أن تحوسره»

(السلام) المسح على الحناء محمول على حان الضرورة ، أو على أن الحصى كان ماء

(ب)

٣٨٤/٢ لحناء تكسر الحناء وتشديد اسود (القاموس)

٢٣٢٥ التهذيب ج ١ ص ٢٥٩ ح ١٠٧٩ .

٢٣٣٥ التهذيب ج ١ ص ٢٥٩ ح ١٠٨١ .

(م)

بن محمد عن الحسين عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن
محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يحلق رأسه ثم

(ك)

= الحياء كما يقال لما صبح ماء الرعموان أنه صبح بالرعموان ، فالمراد حينئذ إذا لم
يخرج ماء المسح بمخالطته عن الإطلاق .

ويمكن أن يقال أنه (ب) فلا لم يحوّر المسح على الحياء وإنما حوّر مسح الرأس
والحياء عليه ، فلعل الحياء لم يكن مستوعباً للرأس ، بل كان بعض محل المسح
مكتوفاً ، فالحديث يتصمّن الرّد على بعض العامة القائلين بوجوب استيعاب الرأس
بالمسح .

وقوله (ب) فلا في الحديث السابق (بمسح فوق الحياء) يمكن أن يرد منه ما د
كان الحياء إلى أسفل الناصية ، فأمره (ب) «تلا» بالمسح على ما فوق الحياء منه
(انتهى) (١) .

وقال شحيد الشهيد (هـ) في (الذكرى) «هذا الحديث ربما يؤلّاب بأمر الحياء وهو
المرء المجرد» (٢) =

(ت)

(١) انظر «مشرق الشمسين» ص ٣٠٠

(٢) انظر «الذكرى» ص ٨٦ من ٢٥ (المألة الخامسة)

(م)

يطلبه بالحناء ثم يتوضأ للصلاة ، فقال : لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه .

٢٣٤ ٣ - فأما ما رواه محمد بن يحيى رفعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يخصب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء قال : لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء .

فأول ما فيه أنه مرسل مقطوع الاسناد وما هذا حكمه لا يعارض به الأخبار المسندة ، ولو سلم لأمكن حمله على أنه إذا أمكن إيصال الماء الى البشرة فلا بد من إيصاله ، وإذا لم يمكن ذلك ، أو لحقه مشقة في إيصاله لم يجب عليه ويؤكد ذلك .

(ك)

٤ - وقال إمامنا لمحيي (ص) : «الأجود حمل الحرس على ما إذا لم يكن الحناء سائراً للجميع محل المسح ، فإن المسمن منه كاف »

وهذه التأويلات كلها بعده ، والأجود الحمل على نفسه ، وقد حوّل المسح على المخالف مذهب الثوري ، والأوراعي ، وأحمد ، ودود ، وسحق (١) ، وقال أبو حنيفة : «إن كان رقيقاً بعد الماء منه ويبلغ ربع الراس أجزاءه» .

قوله (محمد بن يحيى) (الحديث - ٢٣٤) مرفوع ، وبكيفية مرفوعة

(ت)

(١) حكاة عنهم في الخلاف ج ١ ص ٧ المسألة ٣٦ وأيضاً بطر الجبل الأوسط ج ٢

١ ص ١٩٥ .

(م)

٢٣٥ ٤- مارواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي الوشاء قال . سألت أبا الحسن (ع) السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل أيجريه أن يمسح على طلاء الدواء . فقال : نعم يجزيه أن يمسح عليه .

(ن)

قوله (سعد) (الحديث - ٢٣٥) حسن (١)

(ب)

(١) بالحسن بن علي بن زياد الوشاء السجلي الكوفي
 قال الجاشي ه وهو بن سب الياس الصيرفي حرّر [حبر] من أصحاب الرضا
 (ع) السلام (وكان من وجوه هذه لطائفه) روى عن جده الياس
 قال له حضرته لوفاة قال له : أشهدوا علي ولست معة انكذب هذه انماعه ،
 سمعت أبا عبد الله (ع) السلام يقول : والله لا يموت عبد يحب الله ورسوله ويذكرني لأنتمة
 مني النار . ثم أعاد لكثيرة ولثابتة من غير أن أسأله ليس قال - (وكان هذا السجعي عبداً
 من عيون هذه الطائفة) (١) .

وجعله العلامة (٢) في القسم الأول من الخلاصة « فمثلاً » قال لكشي حبر من
 أصحاب الرضا (ع) السلام وكان من وجوه هذه الطائفة (٢)

« ٢٣٥ » التهذيب ج ١ ص ٣٦٤ ح ٥ ١١

(١) رجال الجاشي (٨٠) ص ٣٩ طقم

(٢) الخلاصة (باب الحسن ١٦) ص ١١ من النسخ الأولى

(م)

(ك)

(ت)

= وحيث انه لم يوصفه أحد بلعظ « الثقة » جعل السيد الشارح وغيره حديثه حسباً

(أقول) يعني أن يلحق حديثه بالصحيح لاستعادة وثقة مما يلي

(الأول) أن تعريف الجاشي والكشي والعلامة له بالخير لا يقلل من الوثوق ، كيف ، وإن

الأساس اذا كان غير صادق للهجة ثم يكن خيراً

(الثاني) كذا تعريفه بأنه (كان من وجوه هذه الطائفة) انه لو كان كذاً لا وجه لكونه وجهاً

ومن هنا قال المولى المجلسي الأول « ان قول (وجه) موثيق لأن دأب علمائنا السابقين

في نقل الأحكام عدم النقل لا عمن كان في هاية الوثقة ، ولم يكن يومئذ مال ولا جاه

حتى يسوحوهم اليهم لهما ، بخلاف اليوم ولذا يحكمون بصحة خبره »^(١)

(الثالث) تعريفه بأنه (كان عياً من عيون هذه الطائفة) ولعمري ان هذا لتعريف لأصلي

مكائناً من كل موثيق .

قال للمجلسي الأول . « انه موثيق لأن القدر «استعارة العين بمعنى الميراث باعتبار صدقه

كما أن الصادق (ع) السلام (كان) يسمى أبا القاسم بالميراث لصدقه ، ويحتمل أن يكون بمعنى

شمسها أو خيارها »^(٢) .

(الرابع) تصحيح العلامة (ع) طريق الصدوق (ع) إلى أبي الحسن الهدي وهو فيه ، وكذا =

(١) نقلاً من تنقيح المقال (٢٦٥٤) ج ١ ص ٢٩٥

(٢) المصدر

(م)

(ك)

(ت)

= إلى أحمد بن حنبل وغيره وهو فيه ^(١)

(الخامس) قول الشهيد الثاني (ر)، في كتاب التذخير من «المصالح» عند ذكر رواية عنه

«ن لأصحاب ذكروها في الصحيح» ومثله في حاشية منه على شرحه لللمعة ^(٢)(السادس) قال المجلسي الثاني في «الوجيزة» انه ثقة ^(٣).

(السابع) هذه الشيخ الجزائري في كتابه «الحاوي» في قسم الثقات مع ما علم من

طريقته من التأمل في الوثيقة بأدنى سبب وتدقيقه في الوثائق بغير حد ^(٤)

فظهر من ذلك كله أن حدّ حديث الرجل من الصحيح المصطلح معين، وقد ذهب إليه

سيدنا الحوثي (ر)، أيضاً حيث قال «وكيف كان فلا ينبغي لرب في جلالة الرجل

ووثاقته» ^(٥).

(بقي شيء) وهو أن هذا الراوى (لحسن بن علي الوشاء) قد رمي بالوقف، قيل بقي

عنه برهة ثم رجع، لكن حيث أن هذه المسألة غير ثابتة إليه في كتب الرجال أعرضنا عنها. =

(١) المصدر.

(٢) المصدر.

(٣) المصدر.

(٤) المصدر.

(٥) معجم الرجال (٢٩٦-٢٩٧) ج ٥ ص ٣٤.

(م)

٤٥- باب جواز التقية في المسح على الخفين

٢٣٦ ١- أخبرني الشيخ (رحمه الله) عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان عن محمد بن السيمان عن أبي الورد قال: قلت لأبي جعفر

(ك)

٤٥- (باب) جواز التقية في المسح على الخفين

قوله (عن أحمد) (الحديث - ٢٣٦) حس (١)، وأبو طبيان من أصحاب علي (عليه السلام)، ونقل في (جامع الأصول) «أن اسمه «حسين بن جندب» و«صبيان» بكسر الظاء المعجمة، وأكثر أصحاب الحديث واللغة على امتنع» (انتهى) (٢)

(ت)

(١) لوجود الحسين بن الحسن بن أبان ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري (عليه السلام) ^(١) وحيث أن الرجل لم يوثقه أحد من الرجاليين، فقد من المعتبرين مع ورود اعتماد بعضهم عليه كاس الوليد واس قولويه والعلامة «رحمهم الله» ^(٢) جعلوا أحاديثه من الحسن

(٢) راجع «تفقيح المقال» ج ٢ ص ١١١ الرقم ٥٦٨١ وح ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢١١١ وراجع =

٢٣٦٥ التهذيب ج ١ ص ٣٦٢ ح ٩٢ ١

(١) رجال الشيخ (٨) ص ٤٣٠ ط النجف الأشرف

(٢) معجم الرجال (٣٣٤١) ج ٥ ص ٢١٢

(م)

«عنه السلام» : إن إيا ظبيان حدثني أنه رأى علياً «عنه سلام» أراق الماء ثم مسح على الخفين ، فقال : كذب أبو ظبيان أما بلعك قول علي «عنه سلام» فيكم (سقى الكتاب الخفين ؟) فقلت : فهل فيهما رحمة ؟ فقال : لا إلا من عدو تنقيه أو تلح تخاف على رجلبك .

(ك)

وقوله «عنه السلام» (سقى الكتاب الخفين) سقى فيه بمعنى عذب و مسح ، ويؤيده ما روى في (المنتهى) عن أمير المؤمنين «عنه سلام» أنه قال : مسح كتاب المسح على الخفين ، (١)

وروى الشيخ «عنه سلام» في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر «عنه السلام» عن سمعته يقول : جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي (عليه السلام) وفيهم علي «عنه السلام» فقال : ما تقولون في المسح على الخفين ؟ فقال لمعبره بن شعبه فقال رأيت رسول الله (ص) مسح على يديه يمسح على يمينه ، فقال علي «عنه سلام» قبل أمثله أو بعدها ؟ قال لا أدري ، فقال سقى الكتاب الخفين ، ما تربت أمثله قبل أن ينص شهر بن أو ثلاثة (٢) .

(أقول) وهذا هو الشبه نرى دخلت على الجمهور في حوثرهم المسح على

خفين

(ب)

= « رجال شيخ الطوسي » ص ٣٨ رقم ١٥ (أصحاب علي «عنه السلام»)

(١) نضر «المنتهى» ج ١ ص ٦٥ من ٢٠ وقوله (مسح الكتاب الخ)

(٢) «لهذه» ج ١ ص ٣٦١ ح ١٥٩١

(م)

٢٣٧ ٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن

زرارة قال . قلت له هل في مسح الخفين تقية ؟ فقال : ثلاثة لا أتقي
فيهن أحداً ، شرب المسكر ، ومسح الخفين ، ومتعة الحج .

فلا ينافي الخبر الأول لوجهه : (أحدها) أنه أخبر عن نفسه أنه لا
يتقي فيه أحداً ، ويجوز أن يكون إنما أخبر بذلك لعلمه بأنه لا يحتاج

(ك)

قوله (الحسين بن سعيد) (الحديث - ٢٣٧) صحيح ، ولا يندرج فيه الاستصار دس
المعلوم أن زرارة لا يروي عن غير الإمام .

(ويؤيد) لوجه الأول (١) ما رواه رحمه عن لوصاهما السلام أنه قال لا تطروا
ما أصعب أب ، تطروا إلى ما تؤمرون (٢) وأورده في (الكافي) وفي حقه قال زرارة
ولم يقل الوجب عليكم أن لا تتقوا بهن أحداً (٣) =

(ب)

(١) الذي شبه الشيخ . في دليل هذه البراهين وهو قوله « (أحدها) أنه ما السلام ، أخبر
عن نفسه أنه لا يتقي فيه أحداً » .

(٢) « التهذيب » ج ٢ ص ٨٢ ح ٣٠٤ « الاستصار » ج ١ ص ٣٢٨ ح ١٢٣٠ « الوسائل »
ج ٤ ص ٩٥٧ ح ٦ وفي المصادر « صعبوا ما تؤمرون » بدل « تطروا »

(٣) راجع « الكافي » ج ٣ ص ٣٢ ح ٢ .

(م)

الى ما يتقي فيه في ذلك ، ولم يقل : لا تتقوا أنتم فيه أحداً ، وهذا وجه ذكره زرارة بن أعين (والثاني) أن يكون أراد لا أتقي فيه أحداً في الفتيا بالمنع من جواز المسح عليهما ، دون الفعل لأن ذلك معلوم من مذهبه ، فلا وجه لاستعمال التقية فيه (والثالث) أن يكون أراد لا أتقي فيه أحداً إذا لم يبلغ الخوف على النفس أو المال وإن لحقه أدنى مشقة احتمله ، وإنما يجوز التقية في ذلك عند الخوف الشديد على النفس أو المال .

(ك)

— (أقول) ويجوز أن يكون عدم التقية في هذه الأنبياء باعتبار وجود المشاركين من الجمهور ، أما شرب المسكر فظاهر ، وأما المسح على الحقيين ، فلأن مالكاً قد وافقه على عدم الجواز ^(١) مع أن إذا اضطربا الى المسح على الحقيين نزعاه وعلنا وهو خير منه ، لحصول المسح في صممه

وأما متعة الحج فلانما يحرم وهم يحرم من الميقات ، يحرم بحسب بالعمرة وهم بالحج ، والعارف هو البية التي لا يطلع عليها ، فاد دخلوا مكة طافوا للقُدوم وسعوا ، وبحسب بطوف للعمرة ونسعى ، والعارف البية أيضاً

فإذا حرجوا الى عرفات ، حرجنا معهم ، غير أنما يقصر و يحل ويعد حراماً للحج ، وهذا يمكن الاتيان به من غير اشعار أحد منهم ، لا مكانه بسهولة (كما لا يخفى) .

(ب)

(١) راجع فيل الأوطار ج ١ ص ٢١٠ .

● فهرس المطالع ٥١٩

● فهرس بعض التعليقات المهمة ٥٢٣

● فهرس المترجمين من رجال الحديث ٥٢٥

فهرس المطالب

٣	﴿ الرموز ﴾
٥	تنبيه
٧	﴿ ترجمة الشيخ الطوسي (ر) ﴾
٩	شموع مكانته عند العامة
١٠	احتراق مكتبته المطبوعة وهجرته الى النجف الاشرف
١١	اعادة الفتح المطبوع الى النجف الاشرف
١٢	المخير الصادق يحير عن انتقال الحوارة من النجف الى قم
١٣	مشايخ شيخ الطائفة
١٦	تلاميذه
١٨	آثاره ومؤثره
٢٩	وفاته ومدفه
٣٠	خلفه الصالح
٣٢	﴿ تقریظ آية الله المرحوم السيد محمد الموسوي الجزائري ﴾
٣٣	﴿ كتاب كشف الاسرار ﴾
٣٤	﴿ الرموز ﴾
٣٥	(بقية المقدمة) تشمل على عشر جواهر (من المؤلف)
٣٦	(الجوهرة الاولى) في قسم احداث
٣٩	(الجوهرة الثانية) في ان نوع الحديث الى ما ذكر اصطلاح طار
٤١	(الجوهرة الثالثة) في سلوك المحمدين الثلاثة في اصولهم الأربعة
٤٥	(الجوهرة الرابعة) في العمل بأحد الخبرين عند التعارض
٤٩	(الجوهرة الخامسة) في رواية المشايخ عن المجاهل

- ٥٣ (الجوهرة السادسة) في طرق السيد الجزائري (رحمه الله) إلى مشايخه
- ٥٦ (الجوهرة السابعة) في المشرك من إمامي الرجال
- ٦٢ (الجوهرة الثامنة) في بيان العدة أو الجماعة في كلام الشيخ (رحمه الله)
- ٦٣ (الجوهرة التاسعة) في سبب قبول رواية من كان غير الإمامي سابقاً
- ٧٦ (الجوهرة العاشرة) في أنه هل يجوز تقليد الميت ؟
- ٩٥ ﴿ كتاب الطهارة ﴾
- ٩٦ ﴿ الرموز ﴾
- ٩٧ ﴿ شرح مقدمة كتاب الاستبصار ﴾
- ١٠٦ القرائن الدالة على صحة الخبر
- ١٠٧ دليل العقل قسمان .
- ١٠٧ (القسم الأول) ما لا يتوقف على الخطاب وهو خمسة
- ١٠٧ (الأول) ما يستفاد من قصة العقل
- ١٠٧ (الثاني) التمسك بأصالة البراءة
- ١٠٨ (الثالث) لا دليل على كذا
- ١٠٨ (الرابع) الأخذ بالأقل
- ١٠٨ (الخامس) أصالة بقاء ما كان
- ١٠٨ (القسم الثاني) ما يتوقف على الخطاب وهو ستة
- ١٠٨ (أولها) مقدمة الواجب المطلق
- ١٠٩ (ثانيها) استلزام الأمر بإشيء النهي عن ضده
- ١٠٩ (ثالثها) فعوى الخطاب
- ١١٠ (رابعها) نحن الخطاب
- ١١١ (خامسها) الدليل ، وهو السمي بالمفهوم
- ١١٣ (سادسها) أصل الإباحة

- ١١٥ بحث تعارض الخبرين
- ١١٨ ﴿ كتاب الطهارة ﴾ (أبواب المياه وأحكامها)
- ١١٨ ١ - باب مقدار الماء الذي لا ينتج عنه شيء
- ١٣٩ ٢ - باب كمية الكثر
- ١٤٥ ٣ - باب حكم الماء الكثير إذا تغير أحد أوصافه
- ١٥٢ ٤ - باب البول في الماء الجاري
- ١٥٧ ٥ - باب حكم المياه المصافاة
- ١٦٢ ٦ - باب الوضوء بيده التمر
- ١٦٧ ٧ - باب استعمال فصل وضوء العائض والتجسس ومزورها
- ١٧٣ ٨ - باب استعمال أمتار الكفار
- ١٧٩ ٩ - باب حكم الماء إذا وقع فيه الكلب
- ١٨٨ ١٠ - باب الماء القليل يحصل فيه شيء من النجاسة
- ٢٠٣ ١١ - باب حكم الفأرة والورقة والحبة والطرف إذا وقع في الماء وخرج منه حياً
- ٢١٢ ١٢ - باب مؤرم ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه
- ٢١٧ ١٣ - باب ما ليس له نفس ما يلقه في الماء فيموت فيه
- ٢٢٢ ١٤ - باب الماء المستعمل
- ٢٢٩ ١٥ - باب الماء يقع فيه شيء ينتج عنه
- ٢٣٣ ١٦ - باب استعمال الماء الذي تسخنه الشمس
- ٢٣٩ أبواب حكم الآبار
- ٢٣٩ ١٧ - باب البئر يقع فيها ما يغير أحد أوصاف الماء
- ٢٥١ ١٨ - باب بئر النسي يقع في البئر
- ٢٥٥ ١٩ - باب البئر يقع فيها البحر أو النحر وما أشبههما أو يصب فيها الخمر
- ٢٦٦ ٢٠ - باب يقع فيها الكلب والخنزير وما أشبههما
- ٢٧٦ ٢١ - باب يقع فيها الفأرة والورقة والتمام أبرص

- ٢٢٠ - باب البثر تقع فيها العذرة اليابسة أو الرطبة
- ٢٢١ - باب الدجاجة وما أشبهها تموت في البثر
- ٢٢٢ - باب البثر يقع فيها الدم القليل أو الكثير....
- ٢٢٣ - باب مقدار ما يكون بين البثر والبالوعة
- ٢٢٤ - باب استقبال القبلة واستقبالها عند البول والمناط
- ٢٢٥ - باب من أراد الاستنجاء وهي يده السرى خاتم عليه اسم من أسماء الله تعالى
- ٢٢٦ - باب وجوب الاستبراء قبل الاستنجاء من البول
- ٢٢٧ - باب مقدار ما يجري من الماء في الاستنجاء من البول
- ٢٢٨ - باب غسل اليدين قبل ادخالهما الإناء عند واحد من الأحداث
- ٢٢٩ - باب وجوب الاستنجاء من القائط والبول
- ٢٣٠ - باب النهي عن استقبال الشعر في غسل الأعضاء
- ٢٣١ - باب النهي عن استعمال الماء الجديد
- ٢٣٢ - باب كيفية المسح على الرأس والرجلين
- ٢٣٣ - باب مقدار ما يمسح الرأس والرجلين
- ٢٣٤ - باب الأدب هل يجب مسحهما مع الرأس أم لا؟
- ٢٣٥ - باب وجوب المسح على الرجلين
- ٢٣٦ - باب المضغطة والاستشاق
- ٢٣٧ - باب التسمية على حال الوضوء
- ٢٣٨ - باب كيفية استعمال الماء في غسل الوجه
- ٢٣٩ - باب عدد مرات الوضوء
- ٢٤٠ - باب وجوب الموالاة في الوضوء.
- ٢٤١ - باب وجوب الترتيب في الأعضاء
- ٢٤٢ - باب المسح على الرأس و غله الحياء
- ٢٤٣ - باب حوار النقطة في المسح على الحقيين

﴿ فهرس بعض التعليقات المهمة ﴾

٣٨	الفرق بين العدالة والوثاقة
٤٠	الأصول
٤٩	محمد بن الثلاثة
٤٦	مقبولة أبي حنيفة (في تعارض الخبرين)
٥٧	التعسير بين عبد الله ومحمد أبي سنان
٦٣	الفرقة الواقفية
٦٥	الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله هم أنا عشر
٧٠	الفرقة الفطمية
٧١	الفرقة النكيسانية
٧٦	ترجمة أبي منصور جمال الدين الحسبي الشهيد الثاني (صاحب المعالم)
٧٧	دور صريح ومضمر
٨١-٨٠	رد جواز تقليد الميت
٨٥	شأن الأدلة العقلية على اثبات واجب الوجود
٨٩	بيان الفرق بين الاجتهاد والاعتقاد على قول الرحالين
٩٨	تحقيق لفظ (الخبرة)
١٠١	هل الترقى والتكامل منحصر في عالم المائدة أم يجري في وهاء التحدّد أيضاً ؟
١٠٧	الأخبار الدالة على أصالة البرادة
١٠٩	بيان المفاهيم
١٢٠	بيان معنى الحديث (إذا كان الماء قد ركز لم ينسخه شيء)
١٤٢	ترجمة الشيخ علي بن أبي منصور الحسبي (صاحب المعالم)
١٤٥	ترجمة الشيخ الحسبي بن علي بن أبي عقيل الصافي السفاء
١٥١	بيان الحديث (ماء الترواسع لا يفسده شيء)

- ١٥٥ بيان حكمة كراهة البول في اناء الزاكد ومعنى الحديث (أَنَّ لِمَاءَ أَهْلًا)
- ١٦١ الدليل على عدم كفاية المايعات غير الماء المطلق في التطهير
- بيان معنى الحديث : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَعَائِشَةُ كَانَا يَمْسَلَانِ جَمِيعاً فِي
- ١٦٨ اناء واحد
- ١٧١ بحث مؤثر الجائز ...
- ١٧٦ معنى عموم المشترك
- ١٨١ بحث فصل الأواني عند الولوج بالتراب والماء
- ١٨٨ تعريف التصميم
- ١٩١ بحث في العلم الإجمالي منجاسة أحد الانثنيين
- ١٩٦ بعض أدلة ابن أبي عقيل على عدم انفصال القلب وجوابه
- ١٩٩ تحليل لفظ (الأوقية)
- ٢٠٠ بحث فقهي في اناء أصابه قطع صفار من الدم
- ٢٠٥ بحث فقهي في الورع اذا خرج من الماء سباً
- ٢٠٨ بحث فقهي في الفأرة اذا وقعت في اناء فيه من أورب
- بيان معنى الحديث : الماء الذي يصل به الثوب أو يفضل به الرجل من الجبابة لا يجوز أن
- ٢٢٤ يتوضأ منه واشباهه
- بيان معنى الحديث : سألت (عليه السلام) عن الرجل يصيب الماء في ساقية ... أيفضل من الجبابة أو
- ٢٢٧ يتوضأ منه للصلاة ؟ فقال اذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء الخ
- ٢٨٣ بحث فقهي في الفأرة تقع في البئر ...
- ٢٨٧ اسناد الشيخ (ره) الى جابر بن يزيد الجعفي
- ٣٢٠ معنى اصطلاح « الثلاثة » أو « المتابع الثلاثة »
- ٤٣١ المسألة الزبورية ..

فهرس المترجمين من رجال الحديث



فيه الناع على أوطان الرواة وشؤونهم

في الوثاقة وعدمها ومذاهبهم في الجملة

(الف)

١٧٣	(حسن عبد المشهور - ثقة عبد التحق - امامي)	أبراهيم بن هاشم النقي
٣٣٨	(ضعيف)	ابن بطة
١١٥	(انظر الحسن بن علي)	ابن أبي عقيل
٣٩٦	(ثقة - امامي)	أبو بصير (يحيى بن أبي القاسم) الأسدي الكوفي
٤٠٠		اشتياء العلامة (ر) فيه
٣٩٧	أصحاب الاجماع
١٠٤	(ثقة - امامي)	أبو بصير (ليث بن البصري) المرادي الكوفي
٤٠٨	(مجهول)	أبو بصير (عبد الله بن محمد) الأسدي
٤١٠	(مجهول)	أبو بصير (حماد بن عبد الله) القدي
٤٠٩	(مجهول)	أبو بصير (حماد بن عبد الله) الهروي
٤٠٨	(مجهول)	أبو بصير (يوسف بن الحارث) البصري
١٤٥	(انظر الحسن بن علي)	أبو عقيل
٢٤٢	(مجهول)	أبو هيئة
٣٣٨	(فيه - محقق - امامي)	أبو القاسم اخوئي
٣٣٨	(ضعيف)	أبو الفضل
١٣٥	(ثقة - امامي)	أحمد بن محمد بن أبي نصر البرطي الكوفي

١٣٥ - ٢٩١	(ثقة - ضعيف عبد الخوئي - امامي)	أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد
١٣٥	(ثقة - واقفي)	أحمد بن محمد بن خالد اليرقي الكوفي
١٣٥	(ثقة - امامي)	أحمد بن محمد بن هبش الأشعري القمي
٢٠٣	(ثقة - امامي)	أحمد بن محمد بن يحيى المطار القمي
٢٢٢	(ضعيف عبد السيد - ثقة عبد الخوئي - فاسد المذهب)	أحمد بن هلال الصيرثاني الكرخي
٢١٨	(ثقة - فني)	اسحاق بن عمار الساباطي
٢٦٧	(اصطلاح)	الأفاضل

(ب)

٤٢٦	(ضعيف)	بكر بن صالح
-----	--------	-------------

(ج)

٣١٨	(ثقة - امامي)	حرير بن عبد الله المجستاني الكوفي
٣١٢	(مجهول)	الحسن بن رباط
٧٦	(عالم جليل القدر - امامي)	الحسن بن زين الدين العاملي (صاحب المعالم)
٢٤٩	(ضعيف)	الحسن بن صالح الثوري
٣٧٦	(مجهول عبد السيد - حسن عبد المحسن)	الحسن بن علي
١٤٥	(عالم جليل القدر - امامي)	الحسن بن علي (ابن أبي عقيل أو أبو عقيل) الحنابلة العاملي
٣٧٦	(ثقة - امامي)	الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الجعفي الكوفي
٤١٧	(مجهول)	الحسين بن عبد الله الأرحابي
٤١٧	(مجهول)	الحسين بن عبد الله الجعفي الكوفي
٤١٧	(مجهول)	الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
٤١٧	(مجهول)	الحسين بن عبد الله الكوفي

- الحسين بن يزيد النوفلي (صحيح) ٢٠٩
 حفص بن عياث القاصي الكوفي (مجهول عند السيد - ثقة عند الشيخ - عامي) ٢١٨
 الحكم بن مسكين (مجهول) ٣٧٨

(د)

- درست بن أبي منصور الواسطي (صحيح عند السيد - ثقة عند المحمدي - واقفي) ٢٣٣

(ز)

- زوزارة بن أهيب بن مسيس الشيباني الكوفي (عدل - امامي) ٤٢٨
 زُرعة بن محمد الحصري (ثقة) ١٨٩
 زيد بن علي بن الحسين (ثقة وشهيد) ٣٦٨

(س)

- سالم بن مكرم (صحيح عند السيد - ثقة عند التحقيق - امامي) ٢٧٩
 سليمان بن خالد الهلالي الحلبي الأقطع الكوفي (ثقة - واقفي) ٣٦٨
 سماعة بن مهران الحصري الكوفي (ثقة واقفي) ١٩٠ - ١٢٦
 سهل بن رباح الأديمي انزاري (صحيح وحسن على قول - امامي) ١٥٩ - ١٥٨

(ش)

- شاذان بن العليل اليبابوري (مجهول عند السيد - ثقة عند التحقيق - امامي) ٤١٤
 شعيب بن يعقوب العرقوفي (ثقة - امامي) ٤١٠

(٤)

- ٢٩٩ عبد الرحمن بن أبي حماد الصيرفي الكوفي (صحيح عند السيد - ثقة عند الخوئي - امامي)
- ٢٨٢ عبد الرحمن بن أبي هاشم (ثقة - امامي)
- ٢٩٠ عبد الله بن يحيى (مجهول)
- ١٥٥ عبد الله بن بكير بن أعين بن سمس الشيباني الكوفي (ثقة - قطعي)
- ٣٢٠ عبد الله الهاشمي (مجهول)
- ٢٩٠ عبد الله بن يحيى الكاهلي الكوفي (ثقة - امامي)
- ٣٨١، ١٢٦ عثمان بن عيسى الرواسي الكوفي (صحيح عند السيد واخوئي - ثقة عند النخعي - واقفي)
- ٣٤٥ علي بن اسماعيل بن عيسى (حسن - امامي)
- ٣٤٥ علي بن اسماعيل بن السدي (حسن - امامي)
- ٢٩٦ علي بن جعفر (مب التلام) (عالم حليل القدر - امامي)
- ١٩٥ عيسى بن أبي حمزة الطاطي (صحيح)
- ١٨٩ علي بن أحمد بن محمد بن أبي جند (ثقة - امامي)
- ١٤٢ علي بن الحسن (صاحب المعالم) بن ريس اندلس (الشهد الثاني) (عالم حليل القدر - امامي)
- ٧٣ علي بن الحسن بن محمد الطائي الحرمي الطاطري الكوفي (ثقة - واقفي)
- ١٦٩ علي بن الحسن بن عبي بن فضال الكوفي (ثقة - قطعي)
- ١٢١ عيسى بن حذاف المدائني الأردني السباطي (صحيح)
- ٧٢ علي بن محمد بن رباح (ثقة - واقفي)
- ١٦٧ علي بن محمد بن الزبير (مجهول)
- ٢١٢ همار بن موسى السباطي الكوفي (ثقة - قطعي)
- ١٤٥ العماني (أنظر الحسن بن علي)
- ٢٥٥ عمرو بن سعيد بن هلال (مجهول)
- ٢٠٩ عمرو بن شمراجهي الكوفي (صحيح عند المشهور - حسن عند السيد - امامي)

١٥٤ (ضعيف) هبة بن مصعب

٣٢٠ (مجهول) عيسى بن عبد الله الهاشمي

(غ)

٢٧٥ (مجهول عند السيد - ثقة عند الشيخ - عامي) غياث بن كلوب

(ق)

١٩٤ (ضعيف) قاسم بن محمد الجوهري

(ك)

٢٩٨ - ٢٩٣ (دوجتهين) كردويه الهمداني

٢٩٨ (دوجتهين) كردين

(م)

٣٧٧ (مجهول) المشي الحطاب بن الوليد

١٨٩ (ثقة - امامي) محمد بن الحسن بن الوليد القمي

١٩٧ - ١٣٢ (ضعيف عند المشهور - ثقة عند السيد - امامي) محمد بن سنان الزاهري الخراساني الكوفي

١٤١ (ثقة - امامي) محمد بن مسلم الثقفي الطائفي الكوفي

٢٦٦ (اصطلاح) المشايخ الثلاثة

٢١٢ (ثقة - فطحي) مصدق بن صدقة المدائني

١٨٥ - ١٨٤ (مجهول) معاوية بن شريح

١٦٤ (ضعيف - ثقة عند الخوئي - مضطرب المذهب) محلى بن محمد البصري

٤١٤ (مجهول) معتز بن عمر

(ن)

٣٣٧	(مجهول عند السيد - ثقة عند التحقيق - امامي)	نسيط بن صالح
٣٤٥	(خال عند المجهول - ثقة عند التحقيق - امامي)	نصر بن الصباح الجهمي
٣٦٣	(مجهول)	نوح بن شعيب الخراساني

(و)

٣٧٧	(كذاب - عاصي)	وهيب بن وهب أبو البختري
٢١١	(ثقة - واقفي)	وهيب بن حلفص الحريري
٢١١	(ثقة - واقفي)	وهيب بن حلفص النخاس

(ي)

٢٠٤	(ثقة - واقفي)	يريد بن اسحاق الفروي شعر
٣٦٥	(ثقة - امامي)	يوس بن يعقوب الجلاب الكوفي

فهرس الخطأ والصواب

رحاء صححوا سحتكم هذه قل المملعة ، وشكراً

الخطأ	الصواب	الصفحة - الأسطر
: بن العلامة	- ابن العلامة	٦-٧ من تحت
: مرزا	- ميرزا	٣-٢٢ من تحت
: خلافتنا	- حالف	٣-٢٤ من تحت
: به بالشارع الطوسي	- «به» رائد	٩-٣٠ من فوق
: بنا علي	- ابا علي	٧-٤٣ من فوق
: رسم براع به	- «به» رائد	٤-٤٤ من فوق
: تدعها	- راتباعها	٢-٦٤ من فوق
: تعدت	- تعددت	٢-٦٩ من فوق
: المسحقة البيضاء	- كشف لمسحقة	٦-٨٦ من فوق
: بمعرفته	- لمعرفته	١٠-١٠٢ من تحت
: جميع بذكر	- جميل الذكر	٣-١٠٣ من فوق
: ج	- ح	١٥٢ - الأخير
: معه	- معيه	١٠-١٧٤ من تحت
: وكذا صحيحة «بمصدق» اح	- لا يعنى عنكم أنه لا تعدد في الحديثين ولا في الراويين فإن القباق هو الفضل بن عبد الملك أبو العباس بعينه	٩-١٨٢ من فوق
: هي مادة «وق» اح	- في مادة «وفي» ح ٥ ص ٢١٧	١٩٩ - اسطر لأخير
: لزء	- لزء	٤-٢١١ من تحت
: سايمة وسايين	- سائمة وسائين	٢١٧ و ٢١٨ و ٢٨٨
: محمد بن أحمد	- كذا في «الأصنية» بكر الصحيح عند التحقيق «محمد بن محمد» كذا في «سألي في ص ٢٥٠	١٠-٢٤٠ من فوق

بصفحة - لسطر	محض	لصواب
٢٥٠-٢ من تحت	ح ١٤ ص ٣١٠	ح ١٧ ص ١٨٨
٢٦٧-٥ من فوق	السكرت	السكرت
٣٠٧-٩ من فوق	يسير	- يسيرة
٣١٣-٨ من تحت	كثيره	- كثير
٣١٤-٤ من تحت	: محض لواسطة في حر لند	- رند
٣١٨-٤ من فوق	عدم	- رند
٣٢٣-٤ من فوق	: من شاهد	- من أنه شاهد
٣٢٤-٢ من تحت	: في شرح	- في شرح التهذيب
٣٣٧-٥ من تحت	: لندشي	- لندشي (وكندا في غير هذه الصفحة)
٣٤٦-٦ من فوق	: استطرناه	- استطرناه
٣٥٣-٤ من تحت	: محض	- محض
٣٦٠-٦ من تحت	حظياً	- حظياً
٣٧٩-٩ من تحت	الانماء واندي	- الانماء واندي
٣٨٠-٢ من تحت	: «صفة» معروف	- صفة «حلاف»
٤٢٠-٤ فوق (عوا)	يصح لرأس	- يصح من الرأس
٤٢٧-٤ من تحت	(٣٣٥)	- (١)
٤٤٧-٩ من تحت	: الفسا	- الفصل
٤٥٣-٥ و ٨ و ٩ و ١١ : (١) (٢) (٣) (٢) (٣)		- (١) (٢) (٣) (١) (٢)
٤٥٦-٦ من تحت	النجبة	- النجبة
٤٦١-٩ من تحت	الأسماء	- الأسماء
٤٦٦-٧ من فوق	: (٣١٣/٣)	- (٢)
٤٨٨-٢ من تحت	اصول الامام	- أحوال الامام
٥١٠-٣ من فوق	: وثاقه	- وثاقه

5. Where the compiler had not mentioned the source of a Tradition, its sources have been also mentioned.
6. To make a beautiful and decorated language of representation, headings, paragraphs, and commas were also provided.
7. On the top of every pages the original texts of " ISTIBSAR " have been also included to facilitate the comprehension of the commentary.

We hope, that our effort would be accepted by God, and His Faithfuls, and this book would be useful for the virtuous servants of God.

S.T. AL-jazayeri

(5th Ramadhanul Mubarak 1414 h)

Uloom-e-Ale Mohammed Institute

84, Adeeb Ave , Qum , (IRAN)

Tel : 24568

THE PECULIARITIES OF THIS EDITION

For making the book more useful & more attractive , the " Uloom-e-Ale-Mohammed Institute " of Qum , has performed the follwing useful functions under my own supervision :

1. A " Preface " of this book , written by my self is included , which contains a detailed information about this book , its compiler and so many scholars of his time The present volume of "KASHFUL ASRAR" consist the same preface.
- 2 Due to a long passage of time, some illegible parts of the original manuscript have been edited after a great search and compairing to the other manuscripts of the same book.
3. Some explanatory notes have been added where the original text was not much clear
4. Where , only the name of the books had been quated, number of pages also has been mentioned.

your hand, is the second volume of this series named as : - " KASHFUL ASRAR ".

It contains the invaluable Traditions (Hadheeths) of our pious " IMAMS " (A.S) covering every aspect of human life from " Taharat " (purity)till " Tazirat " (criminal sentences)These are the traditions on wich the "Shia Ithna Ashari religion exist , and therefore , all " Mujtahids " resort to them for deduction the laws of God , and issuing their " Fatwas "

~~~~~ \*\*\*\*\* ~~~~~

mentioned six books of Ahl Al - Sunnah, unfortunately, we Shiites do not have, a single commentary work on the latter mentioned two books i.e. Tahdhib & Istibsar, and if there would be, it is not available for us in print. Ofcourse it is very difficult to understand these two valuable books without an explanatory commentary on them

Syed Nematullah Al-Jazayeri(d 1112 h) , my grand ancestor , was one of the greatest scholar of his time. He was a worthy disciple of Allama Majlisi whow helbed him in the combilation of his famous work " BIHAR ULANWAR ",

Three hundred years before , Allamah AL-JAZAYERI compiled an extensive explanatory commentary on both of the said books , " Tahdhib & Istibsar " But unfortunately, these magnificent commentaries were in a state of oblivion, till now.

Considering that only two or three manuscripts exist all over the world the fear of its totally last always prevailed

Now, after more than three hundred years, God granted us the favour to brintg them in print. The book in



## FORE WORD

IN THE NAME OF ALLAH, THE BENEFICENT  
THE COMPASSIONATE

As we know, there are six basis books among  
" Ahi-Al-Sunnah " " Sahih Bukhari " , " Sahih Muslim " ,  
" Sahih Tirmidhi " , " Sunan-e Ibn-e-Majah " ,  
" Sunan-e Abu Dawood " , and " Sunan-e-Nisai " , with a  
number of printed commentaries for each of them,  
available every where

In the same manner we Shiite Muslim also have four  
principal books known as .

- (1) " KAFI " , compiled by Shaikh Kulaini(d 329 h)
  - (2) " Man-La-Yahdhur-Al-Faqeeh " , by Shaikh Sadooq(d  
381 h)
  - (3-4) " Tahdheeb & Istibsar , both by Saikh Tusi(d 460 h).
- But it is worth to observe that though there are so many  
commentaries available in the market for the above

noble son :

" MR. HAMEED. D. HABIB "

I truly pray for his health & the wealth as well as his success in this world & the world to come , because he has paid special attention in the publication of this great & historical book , " ALLAH " safe him and his all family

S.T. Al-Jazayeri

( 5th Ramadhanul Mubarak 1414 H )

The Holy City Of Qum.

## DEDICATION

This seldom collection of "HADEETHS"(Traditions)along  
with its commentary is dedicated to :

IMAM-E ZAMANA HAZRAT MAHDI (a s)

(May God hasten His Re-Appearance)

And its reward go to Marhoom Wa Maghfoor .

" HAJIDAWOOD HABIB ISMAIL "

Who submitted his Pious Soul to the LORD, at the Holy  
Place of " MINA " , while performing His " Haj " the  
pilgrimage of the House of " LORD " , and was buried at  
The Holy Cemetery Of " JANNATUL MOALLA " in the  
Holy City of " MACCA " .

May God give him a place in the neighbour hood of  
" AHLUL BAIT "(a.s) , and a long life to his worthy , and

DO YOU KNOW ?

THE BOOK , IN YOUR HAND , IS GOING TO BE  
PUBLISHED AFTER MORE THAN THREE HUNDRED  
YEARS OF ITS COMPILATION .

1 E : 1088 HIJRI

بسم الله الرحمن الرحيم



NAME : KASHFUL ASRAR ( Volume - 2 )

A commentary of AL ISTIBSAR

COMPILED BY : ALLAMAH SYED NEMATULLAH

( AL-JAZAYERI )

INQUISITED BY : ULOOME ALE MOHAMMED

Institute , Qum

SUPERVISED BY : MUFTI SYED TAYYEB

( AL-jazayeri )

EDITION : 1st 1994(a.c)1414(h)

PUBLISHED BY : DARUL KITAB INSTITUTE

Qum , Iran.

PRINTED AT : AMEER PRESS , QUM , IRAN

COPIES : 1000

ALL rights are reserved

# KASHFUL ASRAR

*A commentary of*

AL-ISTIBSAR

( Volume - 2 )

Compiled By

ALLAMAH SYED NEMATULLAH AL-JAZAYERI

With

Inquisition , rectification , marginalias ,

and introduction by :

A committee of scholars

Under the supervision of

MUFTI SYED TAYYEB AL-JAZAYERI

\*\*\*\*\*

Published By.

DARUL KITAB INSTITUTE

Eram Ave , Qum , Islamic Republic of

IRAN

Tel & FAX . 0098-251-24568









9575-